وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

Ministre de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université du 20 Aout 1955-Skikda
Faculté des sciences sociales et de
science humaines
Département de sciences sociales

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

الموضوع:

الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن ودوره في التنمية الاجتماعية

"دراسة ميدانية ببلدية عين قشرة ولاية سكيكدة"

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاجتماعية تخصص علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة:

بوشارب حياة

إشراف:

أ/د حميدشة نبيل

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د/ بوبكر هشام	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د/ حميدشة نبيل	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	20 أوت 1955 سكيكدة
د/ تومي رياض	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا	20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د/ بوالشرش نور الدين	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	باجي مختار عنابـــــــة
د/ زنقوفي فوزية	أستاذة محاضرة "أ"	عضوا مناقشا	08 ماي قالمـــــــــــة
أ.د/ دنبري لطفي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	العربي بن مهيدي أم البواقي

السنة الجامعية:2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل على توفيقه لإتمام هذه الأطروحة.

يقول عليه الصلاة والسلام: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

يسعدني ويشرفني في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور حميدشة نبيل الذي كان لي نعم المشرف والموجه بكل مسؤولية وطيبة قلب وسعة صدر.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من الأساتذة: بومنجل فوزي، بولهواش عمر، برويس وردة، قيرة اسماعيل على كل التوجيهات والنصائح التي قدموها لي وعلى تحكيمهم لأداة جمع البيانات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على توجيهاتهم السديدة والتي لها الفضل في إثراء هذه الرسالة في صيغتها النهائية.

ويطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة التنفيذية لبلدية عين قشرة ورؤساء المصالح للبلدية ذاتها على تعاونهم معنا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الذين لم أذكرهم وساعدوني من قريب أو بعيد.

وجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

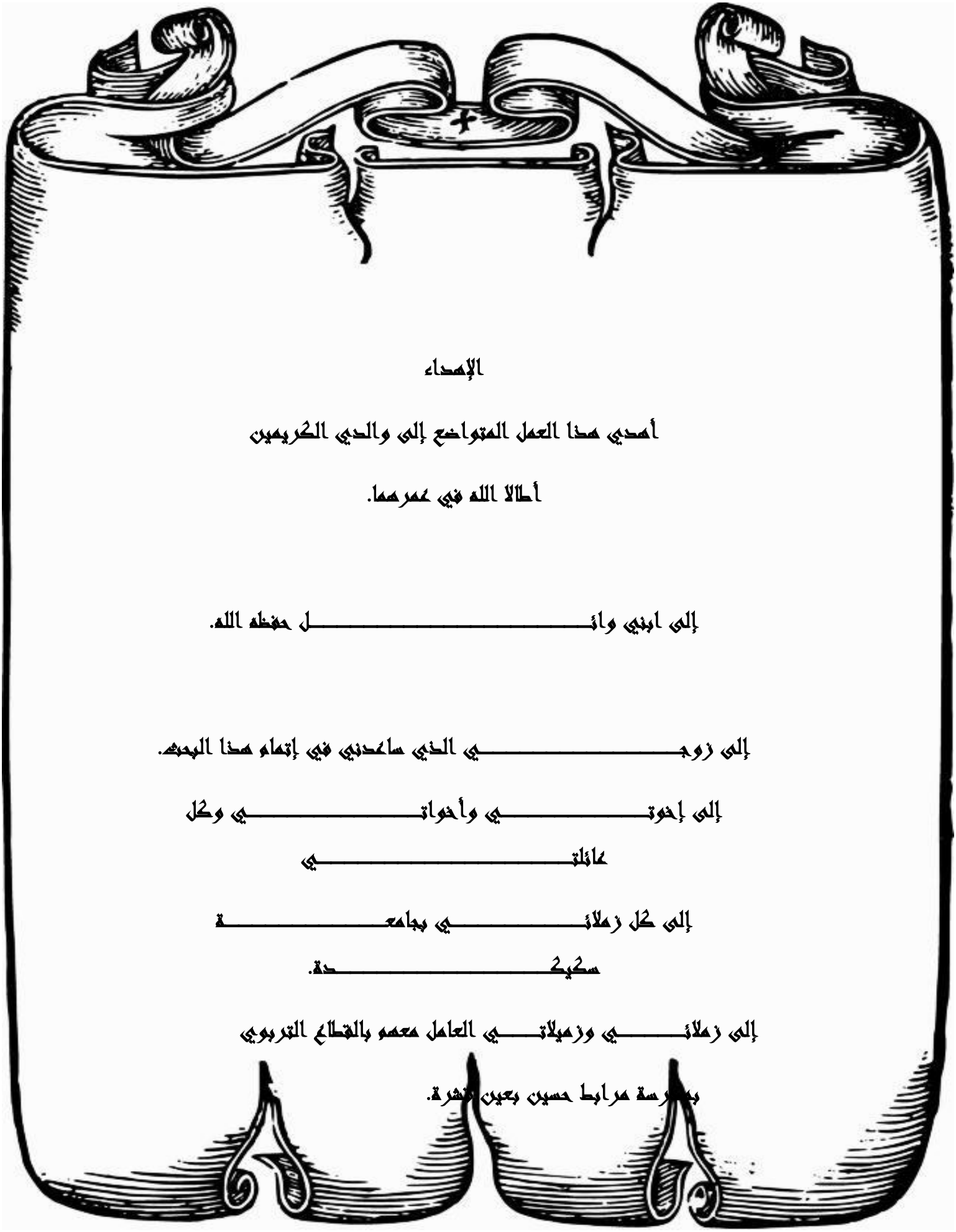

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين

أطالا الله في عمرهما.

إلى ابني وائـــل حفظه الله.

إلى زوجـــــــــــــــــــــــــــــــي الذي ساعدني في إتمام هذا البحث.

إلى إخوتـــــــــــــــــــــــــي وأخواتـــــــــــــــــــــــــي وكل

عائلتـــــــــــــــــــــــــــــــــــي

إلى كل زملائـــــــــــــــــــــي بجامعـــــــــــــــــــــــــة

سكيكـــــــــــــــــــــــــــــدة.

إلى زملائـــــــــــــي وزميلاتـــــــي العامل معهم بالقطاع التربوي

بمدرسة مرابط حسين بعين نشرة.

فهرس المحتويـــــــــــــــات

المحتويـــــــــــــــات	الصفحة
• شكـــــــر وتقديـــــــر	
• إهـــــــــــــــداء	
• فهرس المحتويـــــــات	5-1
• فهرس الجـــــــــداول	9-6
• فهرس الأشكـــــــــال	13-10
• ملخص الدراســـــــة	28-14
• المقدمـــــــــــــة	33-30
الباب الأول: الإطار النظري للدراسة	
• **تقديم**	
الفصل الأول: موضـــــــــــــوع الدراســـــة	
• تمهيد	38
أولا: مبررات وأهمية اختيار موضوع الدراسة	39
ثانيا: أهداف الدراسة	40-39
ثالثا: تحديد إشكالية الدراسة	42-40
رابعا: فرضيات الدراسة	45-42
خامسا: مفاهيم الدراسة	56-46
سادسا: الدراسات السابقة	71-57
• خلاصة	72
الفصل الثاني: عمليـــــة الاتصـــــال في الإدارة المحليـــــة	
• تمهيد	75
أولا: الاتصال في الإدارة	107-76
1- عناصر عملية الاتصال و خطواتها	78-76

2-خصائص و وظائف وأهدف الاتصال و أهميته في الإدارة	83-79
3-أنواع و مستويات الاتصال و شبكاته في الإدارة	94-83
4-نماذج و نظريات الاتصال في الفكر الإداري	103-94
5-معوقات الاتصال الإداري و كيفية التغلب عليها	107-103
ثانيا: الإدارة المحلية في الجزائر	116-107
1-تطور الإدارة المحلية في الجزائر	110-107
2-نظام الإدارة المحلية	111-110
3-أسباب الاعتماد على الإدارة المحلية	112-111
4-مقومات الإدارة المحلية	114-113
5-أهداف الإدارة المحلية	116-115
• خلاصة	117
الفصل الثالث: التنميـــــــــــــــة في الفكر السوسيولوجي	
• تمهيد	120
أولا: مبادئ وفلسفة التنمية الاجتماعية	122-121
ثانيا: أهمية وأهداف التنمية الاجتماعية	124-122
ثالثا: مقومات التنمية الاجتماعية	125-124
رابعا: قواعد التنمية الاجتماعية و التخطيط لها	131-125
خامسا: مجالات التنمية الاجتماعية	132-131
سادسا: النماذج والمداخل النظرية التنمية الاجتماعية	136-132
سابعا: معوقات التنمية الاجتماعية	138-137
ثامنا: طرق الاتصال المباشر والتنمية الاجتماعية	143-138
تاسعا: التنمية الاجتماعية في علاقتها بالعمليات الاتصالية	144
• خلاصة	145
الفصل الرابع: المشاركة الشعبية ودورها في تنمية المجتمع المحلي	
• تمهيد	148

أولا: أهمية وأهداف المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي	152-149
ثانيا: متطلبات وشروط المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي	153-152
ثالثا: أنماط وأساليب المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي	156-153
رابعا: مبادئ وأنواع المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي	158-157
خامسا: دوافع ومحددات المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي	159-158
سادسا: استراتيجيات المشاركة الشعبية وعوامل زيادة فاعليتها في تنمية المجتمع المحلي	161-159
سابعا: الإطار التنظيمي للمشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي	162-161
ثامنا: معوقات المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي	162
تاسعا: مشاركة المواطنين في تسير شؤون البلدية من خلال قانون الجماعات الإقليمية	164-162
• خلاصة	165
الباب الثاني: الإطار الميداني للدراسة	
• **تقديم**	
الفصل الخامس: الإجـــــراءات المنهجيـــــــة للدراســـة	
• تمهيد	170
أولا: مجالات الدراسة	175-171
I -المجال المكاني	173-171
II -المجال الزماني	175-173
III-المجال البشري	175
ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة	178-175
ثالثا: العينة	190-178
رابعا: أدوات جمع البيانات	194-190
1-الاستبيان	192-190
2-المقابلة	193-192

3-الوثائق والسجلات	194-193
خامسا: أساليب التحليل	194
• خلاصة	195
الفصل السادس: التبادل الاتصالي بين السلطات المحلية والمواطنين	
• تمهيد	198
تحليل و تفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى	225-199
• خلاصة	226
الفصل السابع: مساهمة التخطيط والتنفيذ الجيد للبرامج التنموية في نجاح عملية التنمية بالمجتمع المحلي	
• تمهيد	229
تحليل و تفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية	261-230
• خلاصة	262
الفصل الثامن: مساهمة المشاركة الشعبية في تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي	
• تمهيد	265
تحليل و تفسير النتائج المتعلقة بالفرضية	289-266
• خلاصة	290
الفصل التاسع: نتائج الدراسة	
• تمهيد	293
أولا: نتائج الدراسة في ضوء فروضها	301-294
ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة	303-301
ثالثا: النتائج العامة للدراسة	308-303
رابعا: اقتراحات وتوصيات الدراسة	309-308
• خلاصة	310

• خاتمة	313-312
• قائمة المراجع	325-315
• الملاحق	359-327

فهرس الجـــــــــــــــداول:

رقم الجدول	العنـــــــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
01	يبين نماذج الاتصال	96-97
02	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	180
03	يبين توزيع عينة الدراسة حسب السن	181
04	يبين توزيع عينة الدراسة حسب مزاولة التعليم النظامي	182
05	يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	183
06	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية	185
07	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الأولاد	186
08	يبين توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأولاد	187
09	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الوظيفية	188
10	يبين تحاور المواطنين حول انشغالات مشتركة مع بعض الأطراف	199
11	يبين الأطراف الذي يتم التحاور معهم حول الانشغالات المشتركة	200
12	يبين الأماكن الذي يتم فيها الحوار بين المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة	202
13	يبين مدى أخذ انشغالات المواطنين بعين الاعتبار من طرف أعضاء السلطات المحلية	204
14	يبين نتيجة نقاش المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة	205
15	يبين المعلومات التي يحصل عليها المواطنين عند توصيل الانشغال لأعضاء السلطات المحلية	206
16	يبين المصادر التي يمكن الحصول من خلالها على المعلومات	208
17	يبين المصالح التي يتم التواصل معها أكثر من قبل المواطنين	209
18	يبين الوسائط الاتصالية الأكثر استخداما من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات	211

19	يبين مدى قيام مصالح السلطات المحلية بالزيارات الميدانية	215
20	يبين اللغة المستخدمة من طرف المتعاملين في مصالح السلطة المحلية مع المواطنين	216
21	يبين طبيعة الاتصال المتعامل به من طرف السلطات المحلية	217
22	يبين مدى حرص مصالح السلطات المحلية على حسن استقبال المواطنين	218
23	يبين مدى وجود مكتب استعلام و توجيه على مستوى البلدية	219
24	يبين مدى توفير البلدية بيانات و معلومات خاصة بها و ذات علاقة بالمواطنين	220
25	يبين المشاكل والقضايا التي يقصد المواطنين البلدية حولها	222
26	يبين تقييم المواطنين للخدمات التي تقدمها مصالح البلدية	225
27	يبين معنى تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر المواطنين	230
28	يبين مساهمة السلطات المحلية فعلا في تنمية المجتمع المحلي	232
29	يبين الاختصاصات الممنوحة للبلدية تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في تنمية المجتمعات المحلية	233
30	يبين إن كانت الاختصاصات واسعة و الإمكانيات محدودة	235
31	يبين إذا كان التخطيط للتنمية على مستوى البلدية يتم وفق طريقة علمية	236
32	يبين الأسس التي يتم بها توزيع المشاريع التنموية بالبلدية	237
33	يبين مدى معايشة المواطنين لإنجاز مشاريع تنموية بالبلدية	239
34	يبين طبيعة القطاعات المعنية بالمشاريع التنموية التي عايش المواطنين إنجازها	240
35	يبين كيفية تنفيذ البرامج و المشاريع الإنمائية	242
36	يبين مصادر تمويل المشاريع و البرامج الإنمائية	244
37	يبين مدى كفاية التمويل لإنجاز المشاريع التنموية بالصورة	245

	المطلوبة	
38	يبين مدى إتمام المشاريع التنموية في الوقت المحدد لها	247
39	يبين وجود جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع التنموية و طبيعة الخدمات التي تقدمها البلدية	248
40	يبين مشاركة المواطنين في تقييم البرامج المطروحة من طرف السلطات المحلية	250
41	يبين مدى و نوع مساهمة المواطنين في إعداد إحدى البرامج التنموية ضمن لجنة ما	252
42	يبين مدى تقديم الحوافز نظير مشاركة المواطنين في البرامج والأنشطة الإنمائية	254
43	يبين مدى توزع نشرات إعلامية داخل الحي لحث المواطنين على المشاركة	255
44	يبين بعض المقترحات لدعم السلطات المحلية في إشراك المواطنين في التخطيط و تنفيذ البرامج الإنمائية	257
45	يبين كيفية توزيع المشاريع التنموية بالبلدية	258
46	يبين تقييم سير المخططات و البرامج التنموية بالبلدية من طرف المواطنين	260
47	يبين نتائج المشاركة الشعبية	266
48	يبين مدى عمل السلطات المحلية على عرض نشاط المجلس الشعبي البلدي السنوي أمام المواطنين	268
49	يبين الصفات التي يتميز بها المواطنون المشاركون في برامج تنمية المجتمع المحلي	270
50	يبين مدى استشارة المواطنين عند إعداد المخططات التنموية على مستوى البلدية	272
51	يبين أشكال مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية للمجتمع	274

52	يبين حجم مشاركة المواطنين في البرامج التنموية الخاصة بالبلدية	276
53	يبين مدى رض المواطنين عن حجم مشاركتهم في البرامج التنموية الخاصة ببلديتهم	277
54	يبين نتائج المساهمة في المشاركة في برامج تنمية المجتمع المحلي	278
55	يبين مستوى الإدراك الذي تحققه مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي	280
56	يبين مدى علم المواطن بالإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعه المحلي	282
57	يبين مدى وجود تنظيمات مجتمعية على مستوى البلدية	283
58	يبين صور مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي	285
59	نوعية البرامج التنموية التي استفاد منها المواطنين	287
60	يبين الآثار الإيجابية التي تتركها مشاركة المواطنين في البرامج الإنمائية	288

فهرس الأشكـــــــــــــــــــــــــــال:

رقم الشكل	العنـــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
01	يبين متغيرات ومؤشرات الفرضية الأولى	43
02	يبين متغيرات ومؤشرات الفرضية الثانية	44
03	يبين متغيرات ومؤشرات الفرضية الثالثة	45
04	يبين نموذج الاتصال على شكل دائرة	90
05	يبين نموذج الاتصال على شكل سلسلة	90
06	يبين نموذج الاتصال على شكل نجمة	91
07	يبين نموذج الاتصال على شكل عجلة	92
08	يبين نموذج الاتصال على شكل حرف (Y)	93
09	يبين نموذج الاتصال على شكل عنقود	94
10	يبين متغيرات تنمية المجتمع المحلي	128
11	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	180
12	يبين توزيع عينة الدراسة حسب السن	182
13	يبين توزيع عينة الدراسة حسب مزاولة التعليم النظامي	183
14	يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	184
15	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية	185
16	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الأولاد	186
17	يبين توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأولاد	187
18	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الوظيفية	188
19	يبين تحاور المواطنين حول انشغالات مشتركة مع بعض الأطراف	200
20	يبين الأطراف الذي يتم التحاور معهم حول الانشغالات المشتركة	201
21	يبين الأماكن الذي يتم فيها الحوار بين المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة	203

22	يبين مدى أخد انشغالات المواطنين بعين الاعتبار من طرف أعضاء السلطات المحلية	205
23	يبين نتيجة نقاش المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة	206
24	يبين المعلومات التي يحصل عليها المواطنين عند توصيل الانشغال لأعضاء السلطات المحلية	207
25	يبين المصادر التي يمكن الحصول من خلالها على المعلومات	209
26	يبين المصالح التي يتم التواصل معها أكثر من قبل المواطنين	210
27	يبين الوسائط الاتصالية الأكثر استخداما من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات	214
28	يبين مدى قيام مصالح السلطات المحلية بالزيارات الميدانية	216
29	يبين اللغة المستخدمة من طرف المتعاملين في مصالح السلطة المحلية مع المواطنين	217
30	يبين طبيعة الاتصال المتعامل به من طرف السلطات المحلية	218
31	يبين مدى حرص مصالح السلطات المحلية على حسن استقبال المواطنين	219
32	يبين مدى وجود مكتب استعلام و توجيه على مستوى البلدية	220
33	يبين مدى توفير البلدية بيانات و معلومات خاصة بها و ذات علاقة بالمواطنين	221
34	يبين المشاكل والقضايا التي يقصد المواطنين البلدية حولها	224
35	يبين تقييم المواطنين للخدمات التي تقدمها مصالح البلدية	225
36	يبين معنى تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر المواطنين	231
37	يبين مساهمة السلطات المحلية فعلا في تنمية المجتمع المحلي	233
38	يبين الاختصاصات الممنوحة للبلدية تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في تنمية المجتمعات المحلية	235
39	يبين إن كانت الاختصاصات واسعة و الإمكانيات محدودة	236

40	يبين إذا كان التخطيط للتنمية على مستوى البلدية يتم وفق طريقة علمية	237
41	يبين الأسس التي يتم بها توزيع المشاريع التنموية بالبلدية	239
42	يبين مدى معايشة المواطنين لإنجاز مشاريع تنموية بالبلدية	240
43	يبين طبيعة القطاعات المعنية بالمشاريع التنموية التي عايش المواطنين إنجازها	242
44	يبين كيفية تنفيذ البرامج و المشاريع الإنمائية	244
45	يبين مصادر تمويل المشاريع و البرامج الإنمائية	246
46	يبين مدى كفاية التمويل لإنجاز المشاريع التنموية بالصورة المطلوبة	247
47	يبين مدى إتمام المشاريع التنموية في الوقت المحدد لها	248
48	يبين وجود جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع التنموية و طبيعة الخدمات التي تقدمها البلدية	250
49	يبين مشاركة المواطنين في تقييم البرامج المطروحة من طرف السلطات المحلية	251
50	يبين مدى و نوع مساهمة المواطنين في إعداد إحدى البرامج التنموية ضمن لجنة ما	253
51	يبين مدى تقديم الحوافز نظير مشاركة المواطنين في البرامج والأنشطة الإنمائية	255
52	يبين مدى توزع نشرات إعلامية داخل الحي لحث المواطنين على المشاركة	256
53	يبين بعض المقترحات لدعم السلطات المحلية في إشراك المواطنين في التخطيط و تنفيذ البرامج الإنمائية	258
54	يبين كيفية توزيع المشاريع التنموية بالبلدية	260
55	يبين تقييم سير المخططات و البرامج التنموية بالبلدية من طرف	261

	المواطنين	
56	يبين نتائج المشاركة الشعبية	268
57	يبين مدى عمل السلطات المحلية على عرض نشاط المجلس الشعبي البلدي السنوي أمام المواطنين	269
58	يبين الصفات التي يتميز بها المواطنون المشاركون في برامج تنمية المجتمع المحلي	271
59	يبين مدى استشارة المواطنين عند إعداد المخططات التنموية على مستوى البلدية	274
60	يبين أشكال مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية للمجتمع	275
61	يبين حجم مشاركة المواطنين في البرامج التنموية الخاصة بالبلدية	276
62	يبين مدى رض المواطنين عن حجم مشاركتهم في البرامج التنموية الخاصة ببلديتهم	278
63	يبين نتائج المساهمة في المشاركة في برامج تنمية المجتمع المحلي	279
64	يبين مستوى الإدراك الذي تحققه مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي	281
65	يبين مدى علم المواطن بالإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعه المحلي	283
66	يبين مدى وجود تنظيمات مجتمعية على مستوى البلدية	285
67	يبين صور مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي	286
68	نوعية البرامج التنموية التي استفاد منها المواطنين	288
69	يبين الآثار الإيجابية التي تتركها مشاركة المواطنين في البرامج الإنمائية	289

الملخص

يشهد العصر الحالي العديد من المحاولات في مجال الإصلاحات الإدارية، بفعل الضغوط التي تخضع لها الإدارات والمؤسسات العمومية، والتي منحت الأولوية للعلاقة بين الإدارة العمومية عموما، والإدارة المحلية والمواطن بالخصوص بقصد تحسينها، وهذا من خلال العمل على تلبية حاجيات المواطنين وتقديم الخدمات بشكل أفضل، ويبدأ التفاعل بين الإدارة المحلية والمواطن في الوضعية الاتصالية مرتكزا على تبادل المعلومات من أجل قضاء المصالح والحاجات بالنسبة للموطن وتأدية المهام والوظائف بالنسبة للإدارة المحلية والذي يؤدي إلى نشأة تفاعلات متعلقة بصورة الإدارة المحلية ومسؤوليها من جهة، وبالآراء والاتجاهات والرأي العام من جهة أخرى.

كما أن المجالس الشعبية البلدية تعتبر من الأجهزة التي يشارك المواطنين من خلالها في تسيير شؤونهم المختلفة، وتحقيق مطالبهم الضرورية للحياة اليومية، ويتضح ذلك من خلال البرامج التنموية التي تخدم المصلحة العامة لسكان البلدية، ومن هذا المنطلق تناولنا هذا الموضوع المعنون بـ "الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن ودوره في التنمية الاجتماعية"، والذي حاولنا من خلاله الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: هل يساهم الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن في تفعيل برامج تنمية المجتمع المحلي؟

والذي تفرعت عنه مجموعة من التساؤلات وهي كالتالي:

-هل هناك تأثير اتصالي بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن؟

-كيف يتم التخطيط على مستوى السلطات المحلية في اختيار وتنفيذ البرامج الإنمائية المحلية؟

-إلى أي مدى تساهم المشاركة الشعبية على مستوى المجلس الشعبي البلدي في تنمية المجتمع المحلي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات صيغت الفرضيات التالية:

-هناك تأثير اتصالي بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن.

-يعمل التخطيط والتنفيذ الجيد للبرامج الإنمائية على نجاح عملية التنمية بالمجتمعات المحلية.

-تساهم المشاركة الشعبية في معرفة وتحديد مطالب واحتياجات المواطنين.

ومن أجل معرفة مدى مساهمة الاتصال بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن في تحقيق تنمية المجتمع المحلي، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى بابين، باب نظري يحتوي أربعة فصول نظرية تناولت مسائل مختلفة حول الاتصال في الإدارة المحلية ودور ذلك في تنمية المجتمع المحلي، وباب ميداني مقسم إلى خمس فصول تبرهن فرضيات الدراسة للوصول إلى نتائج تؤكد مدى مساهمة الاتصال بين أعضاء السلطات المحلية ودور ذلك في تنمية المجتمع المحلي.

تناول الباب النظري أربعة فصول، الفصل الأول تناول موضوع الدراسة من مبررات وأهداف وأسباب، كما تناول تحديد الإشكالية ومفاهيم الدراسة، وتناول أيضا الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع الدراسة.

أما الفصل الثاني فتناول في شقه الأول عملية الاتصال في الإدارة المحلية، وذلك بتحديد عناصر الاتصال، خطواته، أهدافه، خصائصه، وتم أيضا التعرف على أنواعه ومستوياته وشبكاته، كما قمنا أيضا بتحديد نماذج الاتصال ونظرياته في الفكر الإداري، وأهم معوقاته وكيفية التغلب عليها، أما الشق الثاني فقد خصص إلى بعض المسائل المتعلقة بالإدارة المحلية في الجزائر من حيث تطورها ونظامها وأسباب الاعتماد عليها، بالإضافة إلى مقوماتها وأهدافها.

بينما الفصل الثالث فقد تناول التنمية في الفكر السوسيولوجي من حيث مبادئها وفلسفتها وأهميتها واهدافها، إضافة إلى قواعدها والتخطيط لها ومجالاتها إضافة إلى نماذجها ومداخلها النظرية ومعوقتها، وتناول أيضا التنمية الاجتماعية في علاقتها بالعمليات الاتصالية وطرق الاتصال المباشر والتنمية الاجتماعية.

كما تناول الفصل الرابع دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات المحلية، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمية وأهداف المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي ومتطلباتها وشروطها، وكذلك تطرقنا إلى أنماط وأساليب المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي ومبادئها وأنواعها، وأيضا تطرقنا إلى دوافعها ومحدداتها واستراتيجياتها وعوامل زيادة فاعليتها، ثم تناول في هذا الفصل الإطار التنظيمي للمشاركة الشعبية ومعوقاتها وفي الأخير تطرقنا إلى مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية من خلال قانون الجماعات الإقليمية.

أما الباب الميداني فقسم إلى خمس فصول، الفصل الأول منه خاص بالإجراءات المنهجية للدراسة، حيث تناولنا في هذا الفصل المنهج المستخدم في دراستنا وهو المنهج الوصفي على اعتباره المنهج المناسب لها، وذلك من خلال المسح الشامل لجميع المواطنين لبلدية عين قشرة وكل أعضاء الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي للبلدية، حيث بلغ عدد المبحوثين 118 مفردة منهم 100 مواطن و18 هم أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين قشرة.

وقد تمت الاستعانة بعدة أدوات لجمع البيانات والمعلومات من الميدان وهي الاستبيان، حيث تضمن 68 سؤالا موزعين على أربعة محاور وهي:

-المحور الأول: خاص بالبيانات الشخصية، ويضم 8 أسئلة.

-المحور الثاني: ويتمثل في بيانات متعلقة بطبيعة العلاقة الاتصالية بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن، ويضم 18 سؤالا.

-المحور الثالث: ويتمثل في بيانات متعلقة بكيفية التخطيط على مستوى السلطات المحلية في اختيار وتنفيذ البرامج الإنمائية المحلية، ويضم 23 سؤالا.

-المحور الرابع: ويتمثل في بيانات متعلقة بمدى مساهمة المشاركة الشعبية على مستوى المجلس الشعبي البلدي في معرفة وتحديد مطالب واحتياجات المواطنين، ويضم 19 سؤالا.

كما تم كذلك الاستعانة بالمقابلة، والتي طبقت على كل أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين قشرة، حيث صمم دليل المقابلة المتكون من أربعة محاور وهي:

-المحور الأول: خاص بالبيانات الشخصية.

-المحور الثاني: متعلق بطبيعة العلاقة الاتصالية بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن.

-المحور الثالث: متعلق بكيفية التخطيط والتنفيذ على مستوى السلطات المحلية في اختيار وتنفيذ البرامج الإنمائية المحلية.

-المحور الرابع: متعلق بمدى مساهمة المشاركة الشعبية على مستوى المجلس الشعبي البلدي في معرفة وتحديد مطالب واحتياجات المواطنين.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى تحديد مجالات الدراسة، حيث احتوت الدراسة على مجال مكاني وهو بلدية عين قشرة، ومجال زماني وهو المجال الذي بدأت فيه الدراسة، وكان ذلك مند سنة 2016 إلى غاية 2018، حيث قمنا في هذه المرحلة برصد وجمع المادة العلمية والأدبيات التي تناولت الموضوع وإنجاز الجانب النظري منه، وفي أواخر سنة 2018 تم استطلاع الميدان، أما في سنة 2019 تم بناء استبيان وتصميم مقابلة حول الموضوع لإجراء الدراسة الميدانية المكملة للدراسة النظرية، وقد تم بناء الاستبيان وتصميم المقابلة وتجريبهما وتحكيمهما وتعديلهما في مدة استغرقت 10 أشهر، وتم توزيع الاستبيان وجمعه في مدة ثلاث أشهر، وبعدها قمنا بالمقابلة مع أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين قشرة ، واستغرق هذا تقريبا مدة شهر، وبعدها قمنا بتفريغ وتحليل وتفسير البيانات الإحصائية المتحصل عليها في مدة استغرقت تقريبا خمسة أشهر.

وكذلك قمنا بتحديد المجال البشري وهم مواطنو بلدية عين قشرة وأعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين قشرة، والبالغ عددهم 118 مفردة منهم 100 مواطن و18 هم أعضاء المجلس الشعبي لبلدية عين قشرة، ومنه تطرقنا إلى عينة الدراسة وهي العينة العرضية الذي يلعب فيها الحظ بالمعنى العامي دور هام، أي تم توزيع الاستبيان على الأشخاص التي تتم مصادفتهم.

بينما الفصول الأربعة المتبقية تناولت قراءة وتحليل وتفسير المعطيات الميدانية حول فرضيات الدراسة لنصل إلى تحليل وتفسير هذه المعطيات على ضوء الدراسات السابقة لنصل في الأخير لاستخلاص أهم النتائج لهذه الدراسة.

ثم في الأخير طرحنا مجموعة من الاقتراحات والتوصيات حول الدراسة، وختمنا بخاتمة عامة حول الموضوع.

ومن بين النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

-إن السلطات المحلية هي الوسيط الناقل لمطالب المواطنين واحتياجاتهم.

-إن هدف أعضاء السلطات المحلية هو تحقيق تنمية المجتمع المحلي من خلال الصلاحيات المخولة لها قانونيا.

-منح صلاحيات أوسع للإدارة المحلية الجزائرية تطبق على أرض الواقع.

-تفعيل وتشديد الرقابة المستمرة على الهيئات المحلية لضمان التنفيذ الفعال للمشاريع التنموية.

-دعم جمعيات المجتمع المدني ليكون فعالا ومعبرا أكثر عن احتياجات المواطنين وانشغالاتهم.

-محاولة نشر الوعي الإيجابي في المجتمع المحلي، وفتح قنوات اتصال بين المواطنين والهيئات المحلية، هذا الذي يجعل المواطن عنصرا مفيدا لمجتمعه مساهما في تحقيق تنمية مجتمعه.

-إن ضعف المشاركة الشعبية في الإدارة المحلية الجزائرية يعمل على توسيع الفجوة بين أعضاء السلطات المحلية والمواطنين.

Résumé

L'ère actuelle est le théâtre de nombreuses tentatives dans le domaine des réformes administratives, dues aux pressions auxquelles sont soumises les administrations et institutions publiques, qui ont privilégié la relation entre l'administration publique en général et l'administration locale en particulier et le citoyen avec l'intention de l'améliorer, et ce en travaillant pour répondre aux besoins des citoyens et fournir de meilleurs services. L'interaction entre l'administration locale et le citoyen dans la situation de communication basée sur l'échange d'informations afin de répondre aux intérêts et aux besoins de la patrie et l'exercice des tâches et fonctions de l'administration locale, ce qui conduit à l'émergence d'interactions liées à l'image de l'administration locale et de ses agents d'une part, et aux opinions, tendances et opinions publiques d'autre part.

Les conseils populaires ou municipalités sont considérés comme l'un des dispositifs par lesquels les citoyens participent à la gestion de leurs diverses affaires et à la réalisation de leurs demandes nécessaires à la vie quotidienne, et cela se manifeste à travers des programmes de développement qui servent l'intérêt public des habitants de la municipalité. Le citoyen et son rôle dans le développement social », ce qui nous a conduit à poser la question principale suivante : la communication entre les autorités locales et les citoyens contribue-t-elle à activer des programmes de développement communautaire ?

Un certain nombre de sous-questions en sont ressorties, comme suit :

-Y a-t-il un effet communicatif pour la communication entre les membres des collectivités locales et le citoyen ?

-Comment se fait la planification au niveau des autorités locales dans la sélection et la mise en œuvre des programmes de développement local ?

-Dans quelle mesure la participation populaire au niveau du conseil municipal contribue-t-elle au développement de la communauté locale ?

Et pour répondre à ces questions, plusieurs hypothèses ont été mises :

- Il y a un effet communicatif en ce qui concerne la communication entre les membres des autorités locales et le citoyen.

- Une bonne planification et mise en œuvre des programmes de développement contribuent au succès du processus de développement dans les communautés locales.

- La participation du public contribue à la connaissance et à l'identification des demandes et des besoins des citoyens.

Afin de connaître l'étendue de la contribution de la communication entre les membres des autorités locales et le citoyen dans la réalisation du développement de la communauté locale, nous avons divisé cette étude en deux parties, une section théorique qui contient quatre chapitres théoriques qui traitaient de différentes questions sur la communication dans l'administration locale et le rôle de celle-ci dans le développement de la communauté locale, et une section appliquée divisée en cinq chapitres prouvent les hypothèses de l'étude pour atteindre des résultats qui confirment l'apport de la communication entre les membres des autorités locales et le rôle des ceci dans le développement de la communauté locale.

La partie théorique comportait quatre chapitres. Le premier chapitre traitait du sujet de l'étude des justifications, des objectifs et des raisons. Il traitait également de la définition du problème et de la définition des concepts. Il traitait également des études antérieures et similaires au sujet de l'étude.

Quant au deuxième chapitre, il a traité, dans sa première partie, du processus de communication dans l'administration locale, en définissant les éléments de la communication, ses étapes, objectifs, caractéristiques, et ses types, niveaux et réseaux ont également été identifiés. Identifié les modèles et théories de communication dans la pensée administrative, les obstacles les plus importants et comment les surmonter. La deuxième partie a été consacrée à quelques questions liées à l'administration locale en Algérie en termes de son développement, son système et les raisons de s'appuyer sur elle, en plus de ses composantes et ses objectifs.

Alors que le troisième chapitre traitait de diverses questions relatives au développement social en termes de principes, de philosophie, d'importance et d'objectifs, en plus de ses règles, de sa planification et de ses domaines en plus de ses modèles et approches théoriques et obstacles, il traitait également du développement social en sa relation avec les processus de communication, les méthodes de communication directe et le développement social.

Le quatrième chapitre a également traité du rôle de la participation populaire dans le développement des communautés locales. Accroître son efficacité. Ensuite, dans ce chapitre, nous avons traité du cadre organisationnel de la participation populaire et de ses obstacles.

Enfin, nous avons abordé la participation des citoyens. Dans la gestion des affaires municipales par le droit des groupements régionaux.

Quant à la partie appliquée, elle a été divisée en cinq chapitres dont le premier chapitre porte sur les modalités méthodologiques de l'étude La commune de la commune, où le nombre de répondants a atteint 118 individus, dont 100 citoyens et 18 sont membres du Conseil populaire municipal de la municipalité d'Ain kachera.

Plusieurs outils ont été utilisés pour collecter les données et informations du terrain, à savoir le questionnaire, qui comportait 68 questions réparties sur quatre axes :

-Le premier axe : les données personnelles, et comprend 8 questions.

- Le deuxième axe : Il est représenté en données liées à la nature de la relation communicative entre les membres des collectivités territoriales et le citoyen, et comprend 18 questions.

- Le troisième axe : Il est représenté par des données relatives à la manière de planifier au niveau des autorités locales dans la sélection et la mise en œuvre des programmes de développement local, et comprend 23 questions.

- Le quatrième axe : Il est représenté par des données relatives à l'étendue de la contribution de la participation populaire au niveau du Conseil populaire municipal dans la connaissance et la détermination des demandes et des besoins des citoyens, et comprend 19 questions.

L'entretien a également été utilisé, qui a été appliqué à tous les membres du Conseil Populaire Municipal de la commune d'Ain kachera, où le guide d'entretien a été conçu en quatre axes, à savoir :

-Premier axe : les données personnelles.

-Le deuxième axe : lié à la nature de la relation communicative entre les membres des collectivités territoriales et le citoyen.

-Le troisième axe : lié à la façon de planifier et de mettre en œuvre au niveau des autorités locales dans la sélection et la mise en œuvre des programmes de développement local.

- Le quatrième axe : relatif à l'étendue de la contribution de la participation populaire au niveau du Conseil Populaire Communal dans la connaissance et la définition des demandes et des besoins des citoyens.

Dans ce chapitre, l'identification des domaines d'étude a également été abordée, car l'étude comprenait un domaine spatial, qui est la municipalité d'Ain kachera, et un domaine temporel, qui est le domaine dans lequel l'étude a commencé, et c'était à partir de 2016. Jusqu'en 2018, où nous avons à ce stade suivi et collecté du matériel scientifique et de la littérature qui traitait du sujet et de l'achèvement de l'aspect théorique de celui-ci, et à la fin de 2018, le terrain a été enquêté, tandis qu'en 2019 un questionnaire a été construit et un entretien a été conçu sur le sujet pour mener l'étude de terrain complémentaire à l'étude théorique. Le questionnaire a été collecté dans un délai de trois mois, après quoi nous avons interrogé les membres du Conseil Populaire Municipal de la commune d'Ain kachera, et cela a pris environ un mois, après quoi nous avons déballé, analysé et interprété les données statistiques obtenues dans une période d'environ cinq mois.

Nous avons également déterminé le champ humain, et ce sont les citoyens de la municipalité d'Ain kachera et les membres du Conseil populaire municipal de la municipalité d'Ain kachera, qui sont 118 individus, dont 100 sont des citoyens et 18 sont des membres du peuple populaire. Conseil de la municipalité d'Ain kachera, et à partir de là, nous avons abordé l'échantillon d'étude, qui est l'échantillon accidentel dans lequel la chance joue un rôle important au sens familier, C'est-à-dire que le questionnaire a été distribué aux personnes rencontrées.

Alors que les quatre chapitres restants traitaient de la lecture, de l'analyse et de l'interprétation des données de terrain sur les hypothèses de l'étude afin d'arriver à l'analyse et à l'interprétation de ces données à la lumière des études précédentes, afin d'arriver à la dernière conclusion des résultats les plus importants de cette étude.

Au final, nous avons avancé un ensemble de suggestions et de recommandations sur l'étude, et nous avons conclu par une conclusion générale sur le sujet.

Parmi les conclusions et suggestions importantes auxquelles nous sommes parvenus au sujet de l'étude figurent les suivantes :

- Les autorités locales sont le médiateur des demandes et des besoins des citoyens.

- Le but des membres des collectivités locales est de réaliser le développement de la communauté locale par les pouvoirs qui leur sont conférés par la loi.

-Accorder des pouvoirs plus étendus à l'administration locale algérienne à appliquer sur le terrain.

-Activer et renforcer la surveillance continue des instances locales pour assurer la mise en œuvre efficace des projets de développement.

-Soutenir les associations de la société civile pour qu'elles soient plus efficaces et expriment les besoins et les préoccupations des citoyens.

-Tenter de diffuser une prise de conscience positive dans la communauté locale et ouvrir des canaux de communication entre les citoyens et les organismes locaux, ce qui fait du citoyen un élément utile pour sa communauté, contribuant au développement de sa communauté.

- La faiblesse de la participation populaire dans l'administration locale algérienne creuse le fossé entre les membres des collectivités locales et les citoyens.

Abstract

The current era is witnessing many attempts in the field of administrative reforms, due to the pressures that public administrations and institutions are subject to, which have given priority to the relationship between the public administration in general, the local administration in particular and the citizen with the aim of improving it, and this is by working to meet the needs of citizens and provide better services. The interaction between the local administration and the citizen in a situation of communication based on the exchange of information in order to fulfil the interests and needs of the homeland and the performance of tasks and functions for the local administration, which leads to the emergence of interactions related to the image of the local administration and its officials on the one hand, and opinions, trends and public opinion on the other hand.

The people's councils or municipalities are considered one of the devices through which citizens participate in managing their various affairs and achieving their demands necessary for daily life, and this is evident through development programs that serve the public interest of the municipality's residents. The local community and the citizen and their role in social development", which led us to ask the following main question: Does communication between local authorities and citizens contribute to activating community development programs?

A number of sub-questions emerged from it, as follows:

-Is there a communicative effect for communication between members of local authorities and the citizen?

-How is planning done at the level of local authorities in selecting and implementing local development programs?

- To what extent does popular participation at the municipal council level contribute to the development of the local community?

And to answer these questions many hypotheses were formed:

-There is a communicative effect in relation to the communication between the members of the local authorities and the citizen.

-Good planning and implementation of development programs contribute to the success of the development process in local communities.

-Public participation contributes to the knowledge and identification of citizens' demands and needs.

In order to know the extent of the contribution of communication between members of the local authorities and the citizen in achieving the development of the local community, we divided this study into two parts, a theoretical section containing four theoretical chapters that dealt with different issues about communication in local administration and the role of this in the development of the local community, and an applied section divided into five Chapters prove the hypotheses of the study to reach results that confirm the contribution of communication between members of local authorities and the role of this in the development of the local community.

The theoretical section dealt with four chapters. The first chapter dealt with the subject of the study of justifications, objectives and reasons. It also dealt with defining the problem and defining concepts. It also dealt with previous studies and similar to the subject of the study.

As for the second chapter, it dealt, in its first part, with the communication process in the local administration, by defining the elements of communication, its steps, objectives, characteristics, and its types, levels and networks were also identified. We also identified communication models and theories in administrative thought, the most important obstacles and how to overcome them. The second part was devoted to some issues related to local administration in Algeria in terms of its development, system and reasons for relying on it, in addition to its components and objectives.

While the third chapter dealt with various issues about social development in terms of its principles, philosophy, importance and objectives, in addition to its rules, planning and fields, in addition to its models and theoretical approaches and obstacles, it also dealt with social development in its relation to communicative processes, direct communication methods and social development.

The fourth chapter also dealt with the role of popular participation in the development of local communities. Increasing its effectiveness. Then, in this chapter, we dealt with the organizational framework for popular participation and its obstacles. Finally, we touched on the participation of citizens in running municipal affairs through the law of regional groups.

As for the applied section, it was divided into five chapters, the first chapter of which is concerned with the methodological procedures of the study. The municipality of the

municipality, where the number of respondents reached 118 individuals, of whom 100 are citizens and 18 are members of the Municipal People's Council of the municipality of Ain kachera.

Several tools were used to collect data and information from the field, namely the questionnaire, which included 68 questions distributed over four axes:

-The first axis: personal data, and includes 8 questions.

-The second axis: It is represented in data related to the nature of the communicative relationship between members of the local authorities and the citizen, and includes 18 questions.

-The third axis: It is represented in data related to how to plan at the level of local authorities in the selection and implementation of local development programs, and includes 23 questions.

-The fourth axis: It is represented in data related to the extent of the contribution of popular participation at the level of the Municipal People's Council in knowing and determining the demands and needs of citizens, and includes 19 questions.

The interview was also used, which was applied to all members of the Municipal People's Council of the municipality of Ain kachera, where the interview guide was designed consisting of four axes, namely:

-The first axis: personal data.

-The second axis: related to the nature of the communicative relationship between members of the local authorities and the citizen.

-The third axis: related to how to plan and implement at the level of local authorities in the selection and implementation of local development programs.

- The fourth axis: related to the extent of the contribution of popular participation at the level of the Municipal People's Council in knowing and defining the demands and needs of citizens.

In this chapter, the identification of fields of study was also addressed, as the study included a spatial field, which is the municipality of Ain kachera, and a temporal field, which is the

field in which the study began, and that was from 2016 until 2018, where we at this stage monitored and collected scientific material and literature Which dealt with the subject and the completion of the theoretical aspect of it, and in late 2018, the field was surveyed, while in 2019 a questionnaire was built and an interview was designed on the subject to conduct the field study complementary to the theoretical study. The questionnaire was collected in a period of three months, after which we interviewed the members of the Municipal People's Council of the municipality of Ain kachera, and this took about a month, after which we unpacked, analyzed and interpreted the statistical data obtained in a period that took approximately five months.

We also determined the human field, and they are the citizens of the municipality of Ain kachera and the members of the Municipal People's Council of the municipality of Ain kachera, which are 118 individuals, of whom 100 are citizens and 18 are members of the popular council of the municipality of Ain kachera, and from it we touched on the study sample, which is the accidental sample in which luck plays an important role in the colloquial sense , That is, the questionnaire was distributed to the persons encountered.

While the remaining four chapters dealt with reading, analysing and interpreting field data about the study's hypotheses in order to arrive at the analysis and interpretation of these data in the light of previous studies, in order to arrive at the last conclusion of the most important results of this study.

In the end, we put forward a set of suggestions and recommendations about the study, and we concluded with a general conclusion on the subject.

Among the important findings and suggestions that we reached about the study are the following:

-The local authorities are the mediator of the citizens' demands and needs.

-The aim of the members of the local authorities is to achieve the development of the local community through the powers conferred upon them by law.

-Granting broader powers to the Algerian local administration to be applied on the ground.

-Activating and tightening continuous supervision over local bodies to ensure the effective implementation of development projects.

-Supporting civil society associations to be more effective and expressive of citizens' needs and concerns.

-Attempting to spread positive awareness in the local community, and open channels of communication between citizens and local bodies, which makes the citizen a useful element for his community, contributing to the development of his community.

-The weakness of popular participation in the Algerian local administration is widening the gap between members of local authorities and citizens.

المقدمة

المقدمة

يعتبر الاتصال ميدانا متشعبا لأن جميع التفاعلات البشرية والعلاقات الإنسانية تتم من خلاله، إذ لا يمكن أن يستغني عنه الفرد في تفاعله وعلاقاته مع غيره، فالأعمال اليومية في مجالات التجارة والزراعة والتعليم والصناعة والإدارة لا يمكن أن تتم بدون اتصال بين فرد وآخر أو بين مجتمع وآخر، ولقد حظي الاتصال باهتمام في السنوات الأخيرة من خلال زيادة ونمو حجم الإدارات والمؤسسات.

فأي تنظيم أو إدارة، ما هي إلا جماعة من الأفراد تجمعهم أهدافا وتحكمهم قواعد وقوانين إذ تأخذ الجماعة في تفاعلات أفرادها بعضهم ببعض من خلال عملية الاتصال أنواعا مختلفة من الرسائل الاتصالية، إضافة إلى ذلك نجد أن الاتصال الإداري يهتم بتدفق المعلومات والبيانات والتوجيهات والأوامر والقرارات والرقابة من جهة الإدارة إلى المرؤوس أو تلقي المعلومات والبيانات الضرورية في صورة تقارير الأداء أو المقترحات أو الشكاوي، كما يعتبر الاتصال أحد مقومات وعناصر قيام المنظمة.

وفي هذا الإطار نجد العديد من المقاربات النظرية والتحليلية التي تناولت العملية الاتصالية بالدراسة والتي تكونت تدريجيا تبعا للمشكلات والحاجات الملموسة لمختلف التنظيمات كالنظرية البيروقراطية التي ترتكز على متغيرين هما الرقابة المغلقة والقنوات الرسمية للاتصال، ونظرية الإدارة العلمية التي تعتمد على الاتصال الرسمي، في حين نجد نظرية العلاقات الإنسانية تولي اهتماما للعلاقات غير الرسمية لقنوات الاتصال غير الرسمية.

فمن خلال ما أثاره العلماء والمهتمين في المجال الإداري يتضح أنه ورغم بساطة العملية الاتصالية إلا أن لها وظيفة أساسية وهامة في التنظيم.

فإذا كانت الإدارة المحلية جهازا رسميا منظما يعمل على تأدية خدمة عمومية، وتسيير شؤون متنوعة في الحياة العامة، يمكن القول إنها عبارة عن طرف في وضعية اتصالية مع طرف آخر مهتمة بشؤونه وخدمته، ألا وهو المواطن.

ويتضح التفاعل بين الإدارة المحلية والمواطن في هذه العملية الاتصالية من خلال تبادل المعاني والأفكار من حاجات ومصالح بالنسبة للمواطنين وتأدية المهام والوظائف وتقديم الخدمات وتحقيق الأهداف بالنسبة للإدارة المحلية، هذه الأخيرة ما هي إلا هيكلة إدارية وآليات تنظيمية تسعى في جوهرها إل تحقيق الديمقراطية من خلال ذلك التنظيم اللامركزي الذي يسمح بتقريب سلطة اتخاذ القرار من المواطنين.

وتستند الإدارة في التسيير والتنظيم إلى نظرة حضارية مستخلصة من تاريخ الأمة وتطورها، وذلك من أجل فهم حاجات المواطنين وتقديم الخدمات المختلفة لهم، وبالتالي تحقيق تنمية محلية اجتماعية من خلال التدخل الإداري والتحكم والتوجيه.

فالجزائر كونها دولة تتبع التنظيم اللامركزي الذي يرتبط بتفويض جزء من السلطة التي يشارك فيها مجموعة من المواطنين، والبلدية باعتبارها إدارة محلية فلها مكانة مهمة في التنظيم الإداري الجزائري أين تتجسد فيه العملية الاتصالية.

ولهذا جاءت الدراسة الراهنة من أجل تحليل الوضعية الاتصالية بين الإدارة المحلية والمواطن كطرفين فيها ومدى تحقيق هذه الوضعية لتنمية محلية اجتماعية، ولتحقيق هذا المسعى قسمنا الدراسة إلى بابين، الباب الأول متعلق بالإطار النظري للدراسة ويحتوي أربعة فصول، والباب الثاني متعلق بالإطار الميداني للدراسة ويحتوي خمسة فصول، ومقدمة وخاتمة.

الفصل الأول: خصصناه لتحديد موضوع الدراسة والذي تناولنا من خلاله المبررات والأهداف، الإشكالية وفرضيات الدراسة وتحديد الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة الذي تناولت متغيرات موضوع الدراسة.

الفصل الثاني: فقد خصصناه إلى عملية الاتصال داخل الإدارة المحلية في الشق الأول حيث تم التطرق فيه إلى عناصره وخطواته، مرورا إلى خصائصه وأهدافه، إضافة إلى دوره وأهميته في الإدارة، كما تم التطرق كذلك إلى أنواعه ومستوياته وشبكاته في الإدارة وتمت الإشارة في هذا الفصل كذلك إلى نماذج ونظريات الاتصال في الفكر الإداري ومعوقات

الاتصال وكيفية التغلب عليها، أما في الشق الثاني فتم التطرق إلى الإدارة المحلية في الجزائر من حيث تطورها ونظامها وأسباب الاعتماد عليها، بالإضافة إلى مقوماتها وأهدافها.

الفصل الثالث: ناقشنا من خلاله التنمية في الفكر السوسيولوجي من حيث مبادئها وفلسفتها وأهميتها واهدافها، إضافة إلى قواعدها والتخطيط لها ومجالاتها إضافة إلى نماذجها ومداخلها النظرية ومعوقتها، وتناولنا أيضا التنمية الاجتماعية في علاقتها بالعمليات الاتصالية وطرق الاتصال المباشر والتنمية الاجتماعية.

الفصل الرابع: تناولنا فيه دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات المحلية، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمية وأهداف المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي ومتطلباتها وشروطها، وكذلك تطرقنا إلى أنماط وأساليب المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي ومبادئها وأنواعها، وأيضا تطرقنا إلى دوافعها ومحدداتها واستراتيجياتها وعوامل زيادة فاعليتها، ثم تناول في هذا الفصل الإطار التنظيمي للمشاركة الشعبية ومعوقاتها وفي الأخير تطرقنا إلى مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية من خلال قانون الجماعات الإقليمية.

الفصل الخامس: عرضنا من خلاله الإجراءات المنهجية للدراسة، حيث قمنا بتحديد مجالات الدراسة والمنهج المتبع في الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة ثم قمنا بضبط العينة بناء على خصائصها وقمنا بتحليل البيانات المتعلقة بالبيانات الشخصية لها.

الفصل السادس: قمنا فيه بتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى التي مفادها أن هناك تأثير اتصالي بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن.

الفصل السابع: قمنا فيه بتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية التي مفادها أن التخطيط والتنفيذ الجيد للبرامج الإنمائية يعمل على نجاح عملية التنمية بالمجتمعات المحلية.

الفصل الثامن: قمنا فيه بتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة التي مفادها أن المشاركة الشعبية تساهم في معرفة وتحديد مطالب واحتياجات المواطنين.

الفصل التاسع: خصصناه للحديث عن نتائج الدراسة بصفة عامة، إضافة إلى نتائجها في ضوء فروضها، إضافة إلى نتائجها في ضوء الدراسات السابقة وفي الأخير تطرقنا إلى القضايا التي تثيرها هذه الدراسة.

الباب الأول:
الإطار النظري للدراسة

تقديـــــم

يعتبر الإطار النظري للدراسة القاعدة النظرية التي تبنى عليها محتوى الدراسة، والتي تمكن قارئ الأطروحة من فهم محتواها، ويتم بناء الإطار النظري من خلال المراجع والدراسات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة، والتي تغطي كافة متغيراتها، وتلخيصها وإعادة صياغتها بالشكل الأكاديمي المناسب بالإضافة إلى الاهتمام توثيقها توثيقا سليما.

وعلى هذا الأساس احتوى الإطار النظري للدراسة الراهنة على أربعة فصول، الفصل الأول كان حول موضوع الدراسة من مبررات وأهمية الدراسة وأهدافها، ثم إشكالية الدراسة وفرضياتها بالإضافة إلى مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فكان حول عملية الاتصال في الإدارة المحلية، والفصل الثالث كان حول التنمية في الفكر السوسيولوجي، أما الفصل الرابع فكان حول المشاركة الشعبية ودورها في تنمية المجتمع المحلي.

الفصل الأول:
موضـــــوع الدراســـــة

الفصل الأول: موضـــــــــوع الدراســـــــــــة

- تمهيد
- أولا: مبررات وأهمية اختيار موضوع الدراسة
- ثانيا: أهداف الدراسة
- ثالثا: تحديد إشكالية الدراسة
- رابعا: فرضيات الدراسة
- خامسا: مفاهيم الدراسة
- سادسا: الدراسات السابقة
- خلاصة

تمهيد

يشكل الإطار النظري في أية دراسة مرحلة الانطلاق الفعلي لها، وذلك بالنظر للأهمية القصوى التي تكتسبها هذه المرحلة من بحث وتنقيب عن المعلومات حول التراث النظري حيث أن الباحث من خلال هذا الإطار يحدد معالم بحثه وأهداف الدراسة ونقاط الارتكاز فيها، بدءا بضبط الإشكالية التي تعتبر من أبرز الخطوات وأصعبها في مسار البحث فالإشكالية تتطلب جهدا ووقتا كبيرين، ونجاح البحث يتوقف على دقتها وشموليتها، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى تحديد مبررات اختيار موضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها وضبط إشكالية الدراسة وصولا إلى تحديد المفاهيم، وانتقلنا في نهاية الفصل إلى التطرق إلى الدراسات السابقة والمتشابهة.

أولا: مبررات وأهمية اختيار موضوع الدراسة: تكمن أهمية كل بحث في تسليط الضوء على معظم الجوانب، وفي تفسير مكونات الظاهرة والتنبؤ بمستقبلها، فمن خلال العلاقة المعرفية المدروسة لموضوعنا تتبع أهمية البحث ويكتسب مصداقيته، إذ أنه يسعى إلى كشف طبيعة العلاقة الاتصالية بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن ومدى مساهمتها في تحقيق تنمية اجتماعية محلية، ولقد وقع اختيارنا على هذه الدراسة لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

-يعتبر الجهاز الإداري معيار من معايير قياس تطور الدولة.

-تدمر المواطنين من الصعوبات والعراقيل الذي يتميز بها اتصالهم بمصالح الإدارة المحلية.

-استياء الموظفين من العملية الاتصالية المنتهجة داخل إدارتهم المحلية.

-غياب مصالح عامة تقدم معلومات وخدمات وتوجيهات للمواطنين.

-عدم الاهتمام بحاجيات ومطالب المجتمع المحلي الضرورية.

-محاولة تشخيص الدور التنموي للبلدية وعلاقة المواطن بذلك.

-محاولة تشخيص الواقع التنموي الاجتماعي المحلي.

ثانيا: أهداف الدراسة: نسعى من خلال الدراسة الراهنة لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

-تحليل ودراسة مدى تأثير اتصال السلطات المحلية بالمواطن على تنمية المجتمع المحلي.

-التعرف على نوعية البرامج التي يستفيد منها المواطنون ومدى الرضا عنها.

-التعرف على حجم وشكل مشاركة المواطنين في مختلف أنشطة وبرامج التنمية.

-محاولة الكشف عن المشاكل التي تعيق وتعطل عمل الجهاز الإداري بالبلدية.

- محاولة تقصي أبعاد الموضوع الذي يشكل عصب العملية الإدارية في أبعادها المختلفة التخطيطية، التنظيمية، التوجيهية، الرقابية.

-التعرف على دور المجالس الشعبية في تعزيز المشاركة الشعبية للمواطنين في البرامج التنموية المحلية.

ثالثا: تحديد إشكالية الدراسة:

يعد الاتصال من المفاهيم النفسية والاجتماعية التي انتشرت في كافة ميادين الحياة العامة والخاصة ولا يمكن أن يستغني عنه الفرد، فهو يتفاعل مع غيره من خلال وسائل الاتصال للتعبير عن أبعاده التفاعلية الاجتماعية.

ولقد كان الاتصال ولا زال وسيلة الإنسان لإشباع حاجاته وتحقيق أهدافه وطموحاته قبل أن يكون مؤدلجا فكريا، ولهذا شغلت العملية الاتصالية حيزا معتبرا من اهتمام التنظير السوسيولوجي، حيث تشير البنائية الوظيفية في تفسيرها العلاقة الاتصالية بين المؤسسة وجمهورها، إلى تحديد عناصر التنظيم والعلاقات التي تقوم بين هذه العناصر، والوظيفية تحدد الأدوار التي يقوم بها كل عنصر في علاقته بالتنظيم ككل وتنظر إلى هذه العلاقة الاتصالية من زاوية مساهمة الفرد في النشاط الاجتماعي، ويتحقق الثبات والاتزان من خلال توزيع الأدوار على العناصر في شكل متكامل وثابت.

وأشارت نظرية الصراع إلى أن محور العلاقة الاتصالية بين المؤسسة والجمهور هو الصراع، وتعتبر الآلية التي تخضع لها كافة الظواهر الاجتماعية، لأنها تتحكم في عملية التطور الاجتماعي وتنظر إلى المجتمع باعتباره يتألف من فئات وجماعات متمايزة ومتباينة تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة، أي أن اختلاف الجماعات يترتب عنه اختلاف المصالح والأهداف، مما يترتب عنه احتمال قيام الصراع بين المؤسسة والجمهور نتيجة الفئة المسيطرة على المصالح، على حساب الفئات المستضعفة في المجتمع.

ومن هذا المنطلق فالاتصال عبارة عن وسيلة تخلق حركة وديناميكية بين السلطة المحلية والمواطن، حيث تعتبر الإدارة المحلية عبارة عن مجموعة من الأفراد منظمين في شكل قانوني، بغرض القيام بمهام ووظائف موزعة حسب الأولوية القصوى لزيادة الفاعلية والكفاءة في تقديم الخدمات المحلية للمواطنين، وتحقيق غايات وأهداف الإدارة ومطالب واحتياجات المواطنين، لهذا يعتبر الاتصال العمود الفقري لأي إدارة فمن خلاله يتم توفير المعلومات

والأفكار ووضع الخطط وإصدار التعليمات والآراء عبر أجزائها، ويعتبر الاتصال بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن همزة الوصل التي تربط بينهم حول المطالب والاحتياجات الخاصة بهم، وحول البرامج والمشاريع التنموية.

وتعتبر المجالس المحلية في أنظمة الحكم الديمقراطية اللبنة الأولى والمدرسة الأساسية لتدريب المواطنين على المشاركة في مختلف القضايا، وذلك من خلال تدريب المواطنين على العمل السياسي والتنظيمي والتنموي وربطهم بالقضايا والمشكلات والاهتمامات التي تدور في القضايا المحلية وتتم مشاركة الأفراد المحليين في أعمال التنمية المحلية في مستويات عديدة، حيث تختلف طبيعتها ودرجتها وأشكالها من مجتمع لآخر بحيث طبيعة النظام السياسي السائد فيه وبحسب البناء الاجتماعي الذي يميزه، فالتشريعات القانونية والإدارية التي تتبعها كل دولة هي التي تنظم شكل المشاركة وطرقها، خاصة بالنسبة للدول التي تتبع أسلوب الإدارة المحلية في تنظيمها الإداري، وذلك من خلال الصلاحيات والاختصاصات التي تمنحها أو تتنازل عنها السلطات المركزية لصالح السلطات المحلية وتعد المجالس المحلية المنتخبة من أهم الآليات التي تتجسد من خلالها مشاركة أفراد المجتمع المحلي في مختلف الأعمال التنموية.

كما يعتبر نظام السلطات المحلية محورا أساسيا لا يمكن إغفاله لأي عملية تنموية وكذلك لأهمية حق المشاركة الشعبية في صنع القرار وتبني السياسات التنفيذية بناء على الرؤية والاحتياج المحلي، والاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي من جهة والتنمية من جهة أخرى من أجل تنمية المجتمع المحلي.

فمن خلال هذا السياق فإن دراسة طبيعة العلاقة الاتصالية بين السلطات المحلية والمواطن ودورها في تنمية المجتمع المحلي في حقيقة الأمر هو بحث عن طبيعة العلاقة الاتصالية بين السلطة المحلية والمواطن، وذلك من خلال توفير مجموعة من الخدمات وتحقيق المطالب والاحتياجات الخاصة بالمواطنين وتحقيق تنمية محلية من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق تحاول إشكالية دراستنا الراهنة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

– هل يساهم الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن في تفعيل برامج تنمية المجتمع المحلي؟

أما الأسئلة الفرعية فهي كالتالي:

–هل هناك تفاعل اتصالي بين السلطات المحلية والمواطن؟

– كيف يتم التخطيط على مستوى السلطات المحلية لاختيار وتنفيذ البرامج الإنمائية المحلية؟

–إلى أي مدى تساهم المشاركة الشعبية على مستوى المجلس الشعبي البلدي في تنمية المجتمع المحلي؟

رابعا: فروض الدراسة: وكإجابة احتمالية للتساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية

يساهم الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن في تنمية المجتمعات المحلية.

الفرضية الإجرائية الأولى: هناك تفاعل اتصالي بين السلطات المحلية والمواطن.

الشكل رقم (01): متغيرات ومؤشرات الفرضية الأولى.

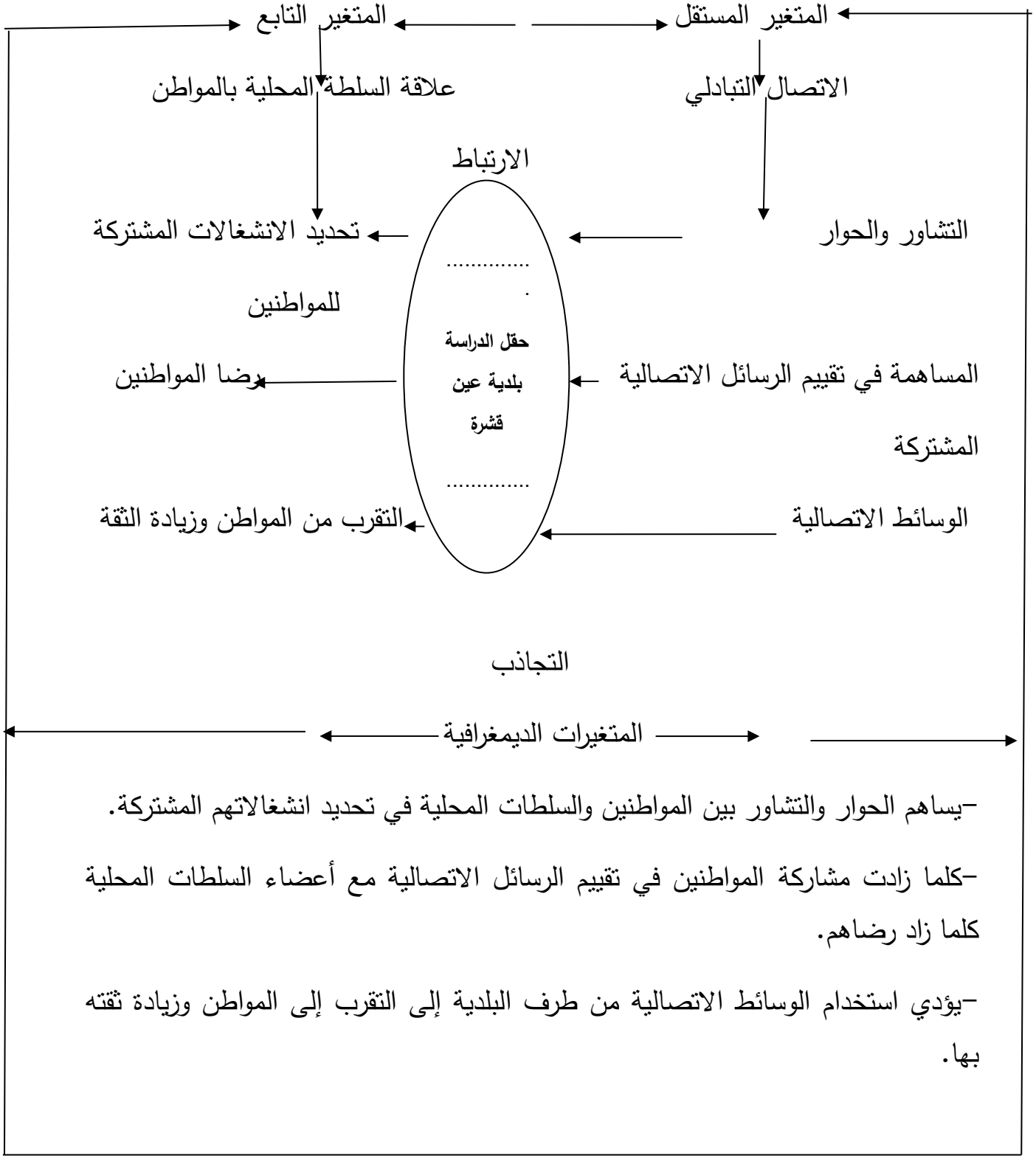

-يساهم الحوار والتشاور بين المواطنين والسلطات المحلية في تحديد انشغالاتهم المشتركة.

-كلما زادت مشاركة المواطنين في تقييم الرسائل الاتصالية مع أعضاء السلطات المحلية كلما زاد رضاهم.

-يؤدي استخدام الوسائط الاتصالية من طرف البلدية إلى التقرب إلى المواطن وزيادة ثقته بها.

الفرضية الإجرائية الثانية: يعمل التخطيط والتنفيذ الجيد للبرامج الإنمائية على نجاح عملية التنمية بالمجتمعات المحلية.

الشكل رقم (02): متغيرات ومؤشرات الفرضية الثانية.

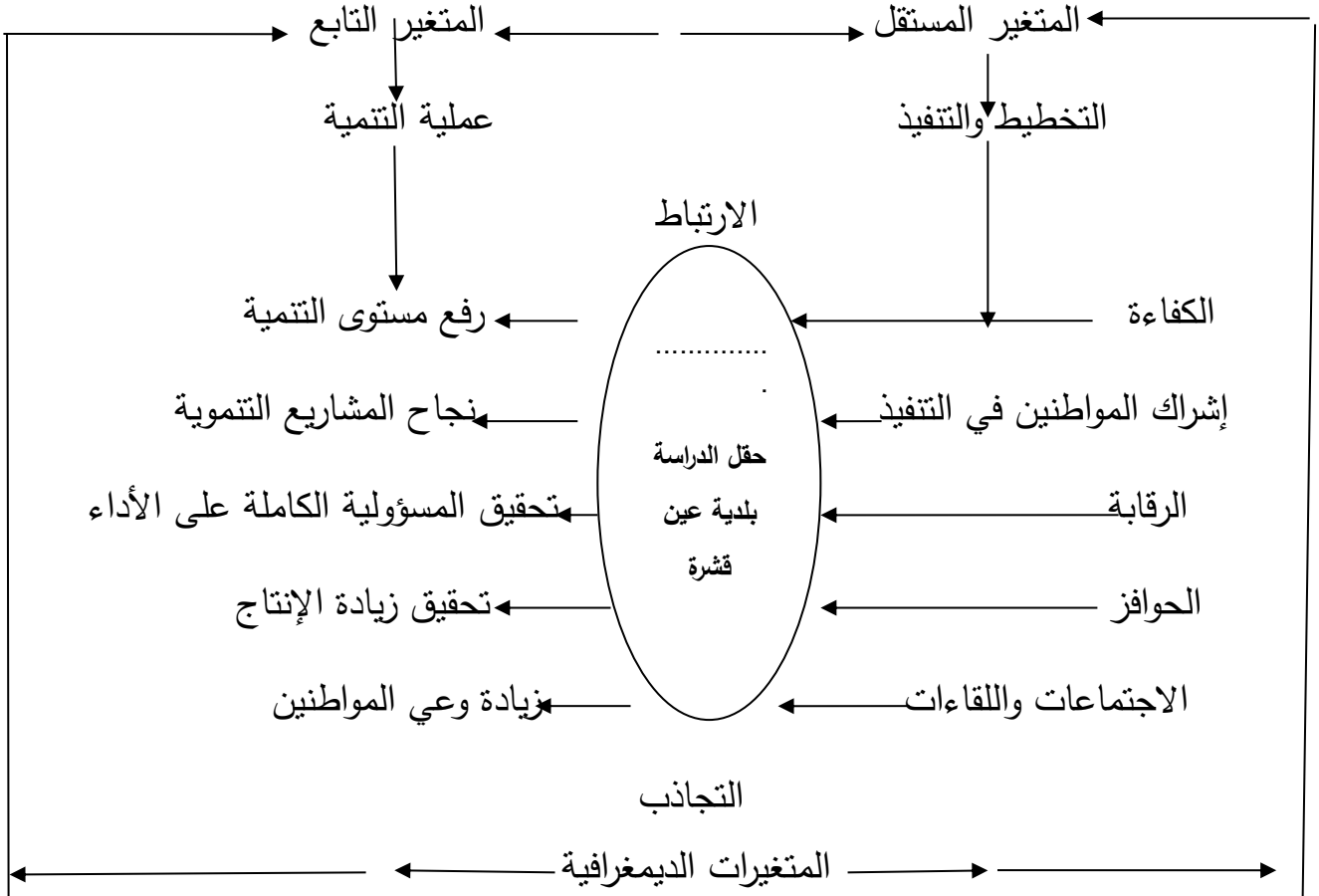

-كلما كان التخطيط من طرف أفراد ذو كفاءة كلما زاد من رفع مستوى التنمية.

-كلما زاد إشراك المواطنين في المشاريع التنموية كلما كان نجاحها متأصل في حياة المجتمع.

-تدفع الرقابة إلى تحقيق المسؤولية الكاملة على الأداء.

-تؤثر الحوافز على زيادة الأداء الإنتاجي.

-تزيد اللقاءات والاجتماعات من وعي المواطنين حول المشاركة في البرامج التنموية.

الفرضية الإجرائية الثالثة: تساهم المشاركة الشعبية في معرفة وتحديد مطالب واحتياجات المواطنين.

الشكل رقم (03): متغيرات ومؤشرات الفرضية الثالثة.

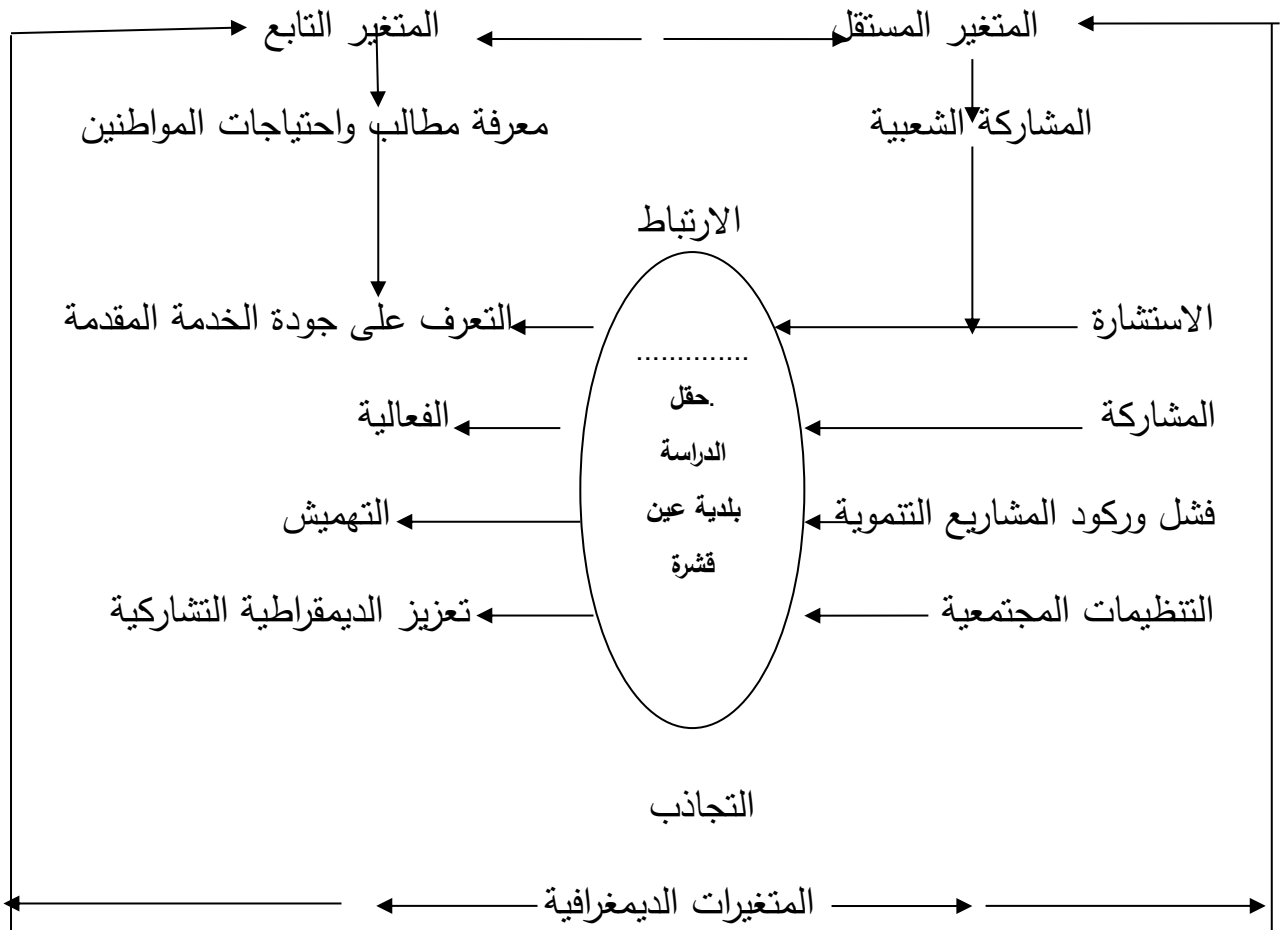

-تعمل استشارة المواطنين عند إعداد المخططات التنموية على التعرف على جودة الخدمات المقدمة.

-كلما كانت مشاركة المواطنين كبيرة كلما كانت فعالية نجاح المشاريع التنموية أكبر.

-يؤدي تهميش المواطنين إلى فشل وركود المشاريع التنموية.

-تساهم التنظيمات المجتمعية في تحديد احتياجات المواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

خامسا: مفاهيم الدراسة

1-الاتصال: للاتصال تعاريف متعددة ومتنوعة نظرا لاستخدامه في العلوم السلوكية المختلفة، علم الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، العلوم الإدارية، الخدمة الاجتماعية، وغيرها من الميادين الأخرى، أي أن كل باحث يعرفه من زاويته الخاصة، ولذلك لا يوجد تعريف متفق عليه .ويمكن تقديم بعض التعاريف للاتصال كما يلي:

-لغة:

فقد عرف في المعجم الوسيط بأنه: "مادة وصل يصل فلان وصولا وصل الشيء أي بلغه وانتهى إليه"(محمد الصيرفي، عبد الغني حامد: 2006، ص 7)

بينما عرفه مختار الصحاح بأنه: "مأخوذ من الوصل أي البلوغ"(محمد الصيرفي، عبد الغني حامد: 2006، ص 7)

مصطلح communication في اللغة اللاتينية مشتق من كلمة Communis أي Commonومعناها مشترك، فعندما نقوم بعملية الاتصال فنحن نحاول أن نقيم رسالة مشتركة مع شخص أو جماعة، أي أننا نحاول أن نشترك معا في معلومات أو أفكار أو مواقف محددة. (محمد جمال الفار: 2010، ص 7)

-اصطلاحا:

ولتوضيح المقصود بالاتصال اصطلاحا، لا بد من الرجوع لمجموعة من التعاريف التي وضعها عدد من الباحثين، كي تساعدنا في إعطاء صورة واضحة لمعنى الاتصال:

عرفه قاموس أكسفورد بأنه: "نقل وتوصيل أو تبادل الأفكار والمعلومات بالكلام أو بالكتابة أو بالإشارات"(ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص22)

وعرف أيضا في معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية بأنه: "عملية تبادل المعاني بين الأفراد من خلال نظام رمزي مشترك، أو بواسطة لغة مشتركة "(عبد الناصر سليم حامد: 2012، ص 6)

كما عرف أيضا في معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بأنه: "العملية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين يختلف من حيث الحجم، ومن حيث محتوى العلاقات المتضمنة فيه "(عامر مصباح: 2009، ص63)

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن الاتصال هو عبارة عن توصيل أفكار ومعلومات بين طرفين مختلفين.

يعرفه كارل هوفلاند بأنه: "العملية التي يقدم خلالها القائم بالاتصال منبهات عادة تأتي على شكل رموز لغوية لكي يعدل سلوك الأفراد الآخرين مستقبلي الرسالة"(بسام عبد الرحمن المشاقبة: 2011، ص 24)

يلاحظ على هذا التعريف بأن الاتصال هو العملية التي يقوم من خلالها المرسل ببعث إشارات على شكل رموز لتعديل سلوك المستقبلين للرسالة، وقد ركز في هذا التعريف على أحد أنواع الاتصال هو الاتصال اللفظي والذي يضم نوعين من الاتصال هما الاتصال الشفهي والاتصال الكتابي.

ويعرفه جورج هربرت ميد بأنه: "توفير نمط من السلوك يجعل الكائن الحي موضوعا لنفسه حيث لا يسمع الفرد نفسه فحسب، ولكن يستجيب لها أيضا، ومن تم يتكون لديه سلوك جديد يصبح في النهاية موضوع الذات التي يتفاعل ويتواصل مع الآخرين بها"(سعاد جبر سعيد:2008، ص 9)

يتبين من خلال هذا التعريف أن الاتصال عبارة عن سلوك جديد لذات الفرد الذي يتواصل ويتفاعل بها مع الآخرين، أي أنه ركز في هذا التعريف نوع آخر من أنواع الاتصال وهو الاتصال الذاتي.

وعرفته الجمعية الدولية للأخصائيين الاجتماعيين NASW بأنه: "أحد عناصر الحياة الاجتماعية وهو عملية يتم من خلالها تبادل المعاني بين الأفراد والمشاركة من جانب أفراد المجتمع في أنشطة المجتمع، كما أنه وسيلة ضرورية ومهارة متميزة يمكن من خلالها التأثير

في سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات"(سلوى عثمان، هناء حافظ بدوي: 1999، ص 16)

يتبين من هذا التعريف أن الاتصال هو عملية اجتماعية يتم من خلالها تبادل المعاني بين الأفراد في الأنشطة المختلفة ويتميز الاتصال هنا بالمهارة للتأثير في سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات.

وعرفه الباحث وارن بأنه: "نقل انطباع أو تأثير من منطقة إلى أخرى دون النقل الفعلي لمادة ما أو أنه يشير إلى نقل انطباعات من البيئة إلى الكائن وبالعكس أو بين فرد وآخر"(أميرة منصور يوسف علي: 1999، ص14)

لقد ركز في هذا التعريف على العمليات النفسية الداخلية من انطباعات وتأثيرات والذي تتجسد في الاتصال الذاتي.

يعرفه "صالح خليل أبو أصبع" بأنه عملية يقوم بها الشخص بنقل رسالة تحمل المعلومات والآراء أو الاتجاهات أو المشاعر لهدف ما، في موقف ما عن طريق الرموز بغض النظر عما قد يعترضها من تشويش"(1998، ص 13)

نلاحظ أن هذا التعريف يضم في مجمله عناصر ومكونات عملية الاتصال من مرسل مستقبل، رسالة، الوسيلة، الهدف، البيئة والتشويش.

وعرفه خضير كاظم محمود بأنه: "عملية نقل رسالة من شخص لآخر سواء يتم ذلك من خلال استخدام اللغة والإشارات أو المعاني أو المفاهيم بغية التأثير على السلوك" (فريد كورتل، إلهام بوغليطة: 2010، ص36)

يؤكد هذا التعريف على الجوانب السلوكية للاتصال.

ويعرفه محمود عودة بأنه: "العملية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين يختلف من حيث الحجم ومن حيث محتوى العلاقات المتضمنة فيه"(السيد عبد الحميد عطية، محمد محمود مهدلى: 2003، ص 10)

ركز هذا التعريف على وجود نسق اجتماعي، قد يكون هذا الأخير شخصين أو جماعة صغيرة أو مجتمع محلي...

وتعرفه جمعية إدارة الأعمال الأمريكية بأنه: "أي سلوك ينتج عنه تبادل المعاني"(سعد يس عامر: 2000، ص 26)

يتضح من هذا التعريف أن الاتصال يتمثل في كل ما يقوم به الفرد من تبادل للأفكار والحقائق والآراء للوصول إلى فهم مشترك ومعنى موحد.

ومن خلال التعاريف السابقة نخلص لتعريف إجرائي للاتصال بأنه: عملية نقل المعلومات والمفاهيم والأفكار والاحتياجات والشكاوي والطلبات من المواطنين إلى الإدارة المحلية أو العكس ودورها في تنمية المجتمع المحلي.

2-الاتصال الإداري: يعتبر الاتصال الإداري أداة اجتماعية يتم من خلالها التفاهم بين الأفراد والجماعات في المنظمة، والاتصال وسيلة رئيسية من الوسائل التي تستخدم لتحقيق أهداف المنظمة، حيث يتم من خلالها نقل المعلومات والبيانات والآراء والأفكار بين الأفراد والجماعات لغرض تحقيق الأداء المستهدف للمنظمة، ولقد قام عدد من علماء الإدارة بوضع تعريفات للاتصال الإداري منها:

-يعرفه هوكتر وبرستون بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعديل السلوك الذي تقوم به الجماعات داخل التنظيمات، وتؤدي الاتصالات عدة وظائف تتعلق بجمع المعلومات لاتخاذ القرارات ومحاولة تغيير الاتجاهات"(جمال الدين لعويسات: 2003، ص 38)

يبين هذا التعريف أن عملية الاتصال تمثل الرباط الذي يربط بين مختلف الأجهزة الفرعية داخل أي تنظيم من جهة وبين هذه الأجهزة الفرعية والتنظيم الكلي من جهة أخرى، فعملية الاتصالات بالمعنى الواسع تمثل العملية الهادفة إل نقل وتبادل المعلومات بين الأفراد والجماعات بهدف التأثير في سلوكهم وتوجيههم.

–وهناك من يعرفه "بأنه العملية التي تتضمن نقل الآراء ثم تلقي الردود عنها عن طريق نظام دقيق للمعلومات المرتدة بغرض التوصل إلى أهداف محددة تؤدي إلى تحقيق أهداف التنظيم"(مجدى أحمد محمد عبد الله: 2008، ص 31)

يركز في هذا التعريف عن ضرورة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الإدارة.

وعرفه أيضا "زكي غوشة" بأنه: "نقل المعلومات بين الموظفين ورؤسائهم على مختلف الاتجاهات والمستويات الإدارية في المنظمة"(بوحنية قوي: 2010، ص 31)

وعرف أيضا بأنه:" عنصر من عناصر الاتصالات الاجتماعية التي تضعها وترسى قواعدها الأعراف والعادات التي تسود منظمة ما، والتي تنظم أفراد هده المنظمة أو الأفراد الذين يخضعون لسلطتها ورقابتها"(هادي نهر، أحمد الخطيب: 2009، ص217)

يبين هذا التعريف أن الاتصال الإداري نوع من الاتصالات الاجتماعية التي تضعه المنظمة من خلال الأجواء السائدة فيها.

وعرفه عبد الغفار حنفي بأنه: "نقل المعلومات والأفكار بصفة مستمرة بين الأفراد وبين بعضهم البعض في كل المستويات التنظيمية بين المديرين التنظيمين وبين الإدارة العليا وبين الموظفين والمشرفين أي هي شبكة تربط كل أعضاء التنظيم"(شعبان فرج: 2009، ص 187)

يوضح هذا التعريف أن الاتصال الإداري عبارة عن تلك المعلومات المتنقلة عبر المستويات الإدارية المختلفة.

وعليه فإن الاتصال الإداري في الإدارة المحلية: شبكة تربط أعضاء التنظيم بعضهم ببعض من خلال نقل المعلومات والأفكار داخل المستويات التنظيمية بين المديرين والإدارة العليا والموظفين والمشرفين وإشراك المواطنين في هذه العملية التنظيمية لتحقيق أهداف الإدارة وبالتالي تحقيق تنمية اجتماعية.

3-الإدارة: "من اللاتنية administratio المشتقة من administrare من البادئة ad و ministrare من minister وزير، وتدل اللفظة على نموذج وظيفة أو نشاط، وبالتعميم إما الجهاز الممارس وإما النظام الذي سيؤسس العمل"(جيرار كورنو: 1998، ص 98)

وعرفت أيضا الإدارة بأنها:" جملة من العمليات المتشابكة التي تتكامل فيما بينها من أجل تحقيق غرض مشترك، كما أنها تعني الهيمنة على الآخرين لجعلهم يعملون بكفاءة تحديدا لهدف محدد ومتفق عليه، لذلك فإن الإدارة تمثل ركيزة أساسية لكل عمل ناجح خاصة في إطار مسعى الجماعات المحلية أو الدولة في عدة مجالات مختلفة خاصة منها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية."(عمتوت عمر: 2009، ص 30)

4-مفهوم الإدارة المحلية: لقد تعددت التعريفات التي تشرح مفهوم الإدارة المحلية تبعا لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون منها فقد عرفت بأنها:" طريقة من طرق الإدارة تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية (التنفيذية) بين الحكومة وبين هيئات منتخبة محلية، ومصلحية، وتباشر اختصاصاتها في هذا الشأن تحت رقابة الدولة. (محمد عبد الفتاح محمد: 2009، ص198)

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الإدارة المحلية طريقة إدارة لا طريقة حكم وأنها تختص بنوع واحد من السلطة التي تمارس في الدولة وهي السلطة التنفيذية.

ويعرفها علي السفلان بأنها: "نظام إداري يقوم على فكرة اللامركزية الإقليمية إذ يقسم إقليم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدير شؤونها تحت رقابة الحكومة المركزية" (أيمن عودة المعاني: 2010، ص 18)

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن الإدارة المحلية تركز على توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة.

ويعرفها جون ستيوارت بقوله: "أن نظم الإدارة المحلية ما هي إلا نظم سياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة فهي هيئات منتخبة لديها السلطة والقدرة على الاختيار بين البدائل المتاحة، ضمن حدود تفرضها الصلاحيات المخولة لها، وضمن قيود تفرضها البيئة المحيطة بها،

وإنها في عبارة أخرى تمثل ظاهرة انتشار السلطة وتدريبها في الدولة المعاصرة." (صفوان المبيض:2014، ص12)

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الإدارة المحلية تقوم على نظام سياسي وهيئات منتخبة تملك سلطة.

5-مفهوم البلدية: عرفت بأنها: "الدعامة الأساسية لسلطة الدولة وميدان تطبيقها، أو هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي يمنحها القانون بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتنتهج في أسلوبها الإداري النظام اللامركزي."(عتموت عمر: 2009، ص 66)

نستنتج من خلال هذا التعريف أن البلدية هي الوحدة الأولى في هرم الدولة.

وعرفت كذلك بأنها: "إدارة محلية تقوم ضمن نطاقها لممارسة الصلاحيات التي يخولها أياها القانون، وتتميز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، أي أنه يحق لها أن تملك وتقبل الهبات وتتقاضى أمام المحاكم"(جوزف يادروس: 2006، ص 104)

يركز هذا التعريف على مميزات البلدية من شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري.

6-مفهوم المواطن: "إن كلمة مواطن في اللغة الفرنسية Citoyen يمكن تعريفها بادئ ذي بدء من خلال اشتقاقها اللغوي، فهي تصدر عن كلمة سيفيتاس اللاتينية المعادلة تقريبا لكلمة بولس اليونانية ومعناها المدينة، باعتبارها كوحدة سياسية مستقلة لا كجماعة من السكان فحسب، فالمواطن ليس فقط ساكن المدينة، ففي روما كما في أثينا لا يتمتع كل السكان بصفة المواطنين، والمواطن هو الذي يجمع الشروط الضرورية للإسهام في إدارة الشؤون العامة ضمن إطار المدينة"(أمير علي فاطمة الزهراء: 2010، ص 118)

من خلال هذا يتبين أن مفهوم المواطن مرتبطا بمفهومي الدولة والحرية.

7-مفهوم التنمية: لقد استحوذ مفهوم التنمية على كثير من الجهد والدراسات العلمية، بهدف تحديد وتوضيح معالمه، وانطلاقا من كل ذلك، فإن تحديد مفهوم التنمية ينبغي أن يستوعب كافة أبعادها ويفسر مجالات اهتمامها ومن أجل ذلك نعرض أهم تعريفات التنمية وهي على النحو التالي:

فقد عرفت بأنها: " عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة". (محمد عبد الفتاح محمد: 2003، 48)

كما تعرف أيضا بأنها: "مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية من التدخل الإرادي للمجتمع، لتوجيه التفاعل بين الطاقات والإمكانيات الكائنة للمجتمع والنسق الاجتماعي والاقتصادي للإنتاج والإبداع، وقوام هذه العملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو". (محمد عبد الفتاح محمد: 2005، 47)

فالتنمية من خلال هذا المفهوم ليس هدفا في حد ذاته وإنما هي وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.

وعرفها محمد محمود الجوهري بأنها: "توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم"(2010، ص140)

يوضح هذا التعريف أن التنمية هي تلك الجهود المبذولة لتحقيق التقدم والتطور.

8-مفهوم التنمية الاجتماعية: يطرح الكثير من الباحثين والدارسين في علم الاجتماع سؤال هام يدور حول: هل مفهوم التنمية الاجتماعية مستحدث حقا في الفكر الاجتماعي؟ ويجيب "**أرنست وايت**" بالنفي مؤكدا على أن مفهوم التنمية ليس جديدا لكن ما هو جديد هو تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات التي تواجهها المجتمعات النامية. وعلى هذا الأساس وفي سنة 1956 صدر عن الأمم المتحدة تعريف رسمي التزمت به أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية، وينص هذا التعريف على أن مصطلح التنمية الاجتماعية قد ظهر في الاستخدام العالمي ليشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها في التقدم القومي. (السعيد فكرون: 2005، 54-55)

ويشير هذا التعريف إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي:

-تحضير برنامج مخطط يهتم بالحاجات الكلية للمجتمع.
-توفير المعنوية التقنية والفنية من الهيئات الحكومية الأهلية.
-إحداث تعاون وتكامل بين كل القطاعات.

ويرى عبد الباسط محمد حسن أن النظرة التحليلية الدقيقة لمختلف تعريفات التنمية الاجتماعية تؤكد على وجود ثلاثة اتجاهات تتمثل في:

1-يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مصطلح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الصحية، وهي في مفهومه الضيق لا تمثل إلا جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين، فالخدمات الاجتماعية تشمل التعليم، الصحة، الإسكان، رعاية العمال والنهوض بالطبقات الفقيرة.

2-يطلق أصحاب هذا الاتجاه مصطلح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجال التعليم، الصحة، التدريب المهني، الإسكان وتنمية المجتمعات المحلية.

3-يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد. (طلعت مصطفى السروجي وآخرون: 2001، 28)

كما عرفها المعجم الإعلامي بأنها" تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطرق ديمقراطية، تهدف إلى بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات." (محمد منير حجاب: 2004، ص176)

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن التنمية الاجتماعية تتمثل في التخلي عما هو قديم والتجديد في الأوضاع الاجتماعية لتحقيق مجموعة من الأهداف.

وعرفت التنمية الاجتماعية بأنها: "حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في حمايته على أساس من المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع بناء على مبادرة المجتمع بقدر الإمكان، وفي حالة عدم ظهور هذه المبادرة بصفة تلقائية ينبغي الاستعانة بوسائل منهجية لبعضها، واستثارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة"(حسين عبد الحميد أحمد رشوان: 2009، ص7-8)

يتبن من خلال هذا التعريف أن تحسين الأحوال المعيشية لا يتم بالإلزام، بل بالفهم والإقناع مع ضرورة إشراك الأفراد في تنفيذ البرامج الخاصة بتحسين أحوال معيشتهم.

وهناك من يعرف التنمية الاجتماعية بأنها: "عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، حيث أن التغير الاجتماعي ينصب على التركيب السكاني وعلى الأنظمة الطبقية والمؤسسات الاجتماعية وأنماط العلاقات والقيم والمعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك وتصرفات الأفراد في المجتمع." (أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد: 2009، ص28)

يوضح هذا التعريف أن التنمية الاجتماعية تتناول معظم الجوانب التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي.

وعرفت التنمية الاجتماعية أيضا بأنها: "عملية التدخل المقصود في البناء الاجتماعي للعلاقات بين الناس والمنظمات في المجتمع لتسهيل حل المشكلات المجتمعية وتطوير الخدمات من حيث الكفاءة والفاعلية وتعمل على تحديد الوظائف الاجتماعية وإيجاد بناءات يمكنها ممارسة التأثير المجتمعي وتحقيق الأهداف المطلوبة." (رشاد أحمد عبد اللطيف: 2007، ص26)

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن التنمية الاجتماعية تقوم على العلاقة الموجودة بين المواطنين والإدارات وحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

وعرفت أيضا التنمية الاجتماعية بأنها: " الجهود التي تبدل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي."(دلال ملحس استيتية: 2004، ص 41)

يبين هذا التعريف أن التنمية الاجتماعية ترتكز على قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة لهم.

من خلال التعاريف السابقة نعرف التنمية الاجتماعية إجرائيا بأنها: عملية تطوير الخدمات والكفاءات والفعاليات بين المواطنين والإدارة المحلية (أي البلدية) التي تمس جوانب الحياة المختلفة (الصحة، السكان، الإسكان، الدخل، التعليم، المواصلات).

9-تنمية المجتمع المحلي: عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها: "مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية وتساهم في تقدم البلاد."(محمد خشمون: 2011، ص20)

10-المشاركة الشعبية: "هي وسيلة شرعية تسعى إلى تغيير السلوك الاجتماعي للقاعدة العريضة من الشعب باختلاف مستوياتها، سواء في الجماعات غير الحكومية، عن طريق تمكينهم بإكساب المهارات والمعارف والخبرات بهدف زيادة كفاءتهم وفعاليتهم في التنمية البشرية والمجتمعية والاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية"(آنس عرعار، 2016، ص24)

وعرفت أيضا بأنها: " أهم آليات إشراك المواطنين بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقويم مدى تنفيذ هذه القرارات" (الأمين سويقات: 2017، ص244)

ومن خلال هذه يمكن تعريف المشاركة الشعبية بأنها: عملية إشراك المواطنين في تنفيذ خطط وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

سادسا: الدراسات السابقة:

1-دراسة "محمد خشمون" مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، والتي أجريت سنة 2010 بمدينة قسنطينة، وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة المدى الحقيقي لمشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، حسب وجهة نظر أعضاء هذه المجالس أنفسهم أو بعبارة أخرى، الإجابة عن التساؤل الرئيس ومختلف التساؤلات الفرعية التي وردت في إشكالية الدارسة، وذلك من خلال تسليط الضوء على مختلف جوانب هذه العملية والإلمام بكل العوامل المؤثرة فيها.

وقد انطلقت هذه الدراسة من تساؤل مركزي مفاده: هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية، في تصور تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة حقيقية تنسجم ومهام هؤلاء المنتخبين وتستجيب لتطلعات من انتخبهم؟

وأسئلة فرعية هي:

-كيف تشارك المجالس الشعبية البلدية في عملية التخطيط للتنمية المحلية بمختلف مراحلها، في ظل الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة؟

-هل الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990) تعتبر أحد أسباب إضعاف مشاركة أعضاء المجالس البلدية في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية؟

-هل المجالس الشعبية البلدية التي تعتمد بلديتها على التمويل المالي المركزي لمشروعات وبرامج التنمية بشكل كبير، تشارك بالطريقة ذاتها التي تشارك بها المجالس البلدية التي تعتمد بلديتها على تمويلها المحلي بالدرجة الأولى؟

-هل الخلافات والصراعات التي تحدث بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد يمكن أن تكون سببا في إضعاف مشاركتهم في إدارة وتيسير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها؟

كما انطلقت هذه الدراسة من فرضية عامة وأربع فرضيات فرعية تحاول كل واحدة منها الكشف عن مدى ارتباط كل عنصر من العناصر السابقة بمدى مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة (الولاية)، في إحداث التنمية المحلية (أسلوب المركزية الإدارية، الوصاية التي

يفرضها قانون البلدية لسنة 1990، التمويل المالي المركزي أو الولائي بشكل خاص، الخلافات الواردة بين أعضاء هذه المجالس).

ولقد استخدم صاحب هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي لمجالس بلديات ولاية قسنطينة، حيث بلغ عدد المبحوثين 136 عضوا، موزعين على اثنا عشرة مجلسا شعبيا بلديا شملتهم الدراسة، كما تمت الاستعانة بعدة أدوات لجمع البيانات من الميدان هي: الاستمارة والمقابلة والملاحظة والوثائق والسجلات، أما فيما يتعلق بالشكل العام للبحث قد اشتمل على ثمانية فصول موزعة على بابين: باب نظري وآخر ميداني، الباب الأول ويحمل عنوان: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وقد تضمن خمسة فصول نظرية، أما الباب الثاني ذو الطبيعة المنهجية والميدانية، فهو يتصدى للإطار المنهجي والميداني للدراسة ويشتمل على ثلاثة فصول.

وقد خلص إلى نتيجة أساسية مفادها أن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها مشاركة محدودة لا تتسجم ومهام هؤلاء الأعضاء ولا تستجيب لتطلعت من انتخبهم، بسبب المركزية الإدارية المفرطة لا سيما في مجال المراحل التي تمر بها عملية التخطيط، وبسبب شدة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990) وبسبب التمويل المالي المركزي للمشروعات والبرامج التنموية البلدية، حيث أصبح هذا الأخير يشكل وصاية إضافية على هذه المجالس بالإضافة إلى العرقلة التي تسببها كثرة الخلافات والصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد والتي يمكن أن تؤدي إلى حدوث الانسداد داخل هذا المجلس، مما يحول هذا الأخير إلى عائق أمام نجاح التنمية المحلية على مستوى البلدية بدلا من أن يكون عاملا مساعدا عليها.

2-دراسة الهادي "عبدو أبوه" حول الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا، والتي أجريت سنة 2014 بتلمسان. وكان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة الاطلاع على الجهود الرسمية التي بذلت وتبذل حاليا والقدرة الأهلية التضامنية في تحقيق التنمية الاجتماعية في موريتانيا، من خلال استعراض تلك الجهود ووضعية المؤشرات الاجتماعية في البلد. والوصول إلى مقترحات وتوصيات مناسبة قد تمكن موريتانيا من خلال

آليات الاقتصاد التضامني من إحداث تنمية اقتصادية- اجتماعية حقيقية ومستمرة تراعى خصوصية جميع فئات المجتمع وتعزز الأمن والسلام في البلد.

وقد انطلقت هذه الدراسة من سؤال مركزي مفاده: كيف يمكن لآليات الاقتصاد التضامني أن تحقق تنمية اجتماعية؟

وأسئلة فرعية كانت كالتالي:

-ما هي حقيقة الاقتصاد التضامني وما هي إمكانياته؟ وما هي التنمية الاجتماعية وما هي مظاهرها ومؤشراتها؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه آليات الاقتصاد التضامني في التنمية الاجتماعية؟

-ما هي السياسات الاجتماعية التي انتهجتها الدولة الموريتانية منذ العام 1985؟ وماذا حققت؟

-ما هي إمكانيات المجتمع الأهلي في موريتانيا التقليدية والحديثة؟

-ما هي وضعية التنمية الاجتماعية في موريتانيا؟

ولقد استخدم صاحب هذه الدراسة المناهج التاريخية والوصفية والاستقرائية في تناول التطور التاريخي للفكر الاقتصادي والتنمية، ثم التحليلية عن طريق الاستعانة بالتنظير المتعلق بمفهومي الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية ومن ثم الربط بينهما عن طريق إيجاد العناصر المشتركة بين الأهداف وآليات عمل الاقتصاد التضامني والنتائج المرجوة منه وما دقق في بعض المناطق، ومؤشرات أو مكونات التنمية الاجتماعية، وكذا من خلال استعراض تجربة موريتانيا وسعيها لتحقيق التنمية الاجتماعية ومشاركة الدولة كطرف متضامن من خلالها الآلية التضامنية المتمثلة في السياسات الاجتماعية، والجهد الأهلي الذي نحاول تحسسه من خلال المخزون التقليدي وواقع اليوم وعرض وتحليل البيانات وتفسيرها.

وقد خلص إلى نتائج نوجزها فيما يلي:

-أن حقل الاقتصاد التضامني يشمل بالإضافة إلى المبادرات المجتمعية (فردية أو جماعية) كلا من الجهود الرسمية التي تبذل بحافز المسئولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة، وكذا أي شراكة بين الفضاء العام (الدولة) والفضاء الخاص(فرد أو منظمة)لا تهدف إلى الربح بل هي بحافز المسئولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة، وهو يهدف إلى سد حاجة الفقير وتوفير العمل للعاطل وتوزيع أكثر عدالة للدخول عبر آليات عديدة عن طريق سياسات رسمية ومبادرات فردية، هذه الأهداف تعتبر أساسا للتنمية الاجتماعية، وهي في نفس الوقت أهداف اقتصادية.

-إن إمكانيات الاقتصاد التضامني يمكنها المساهمة بشكل فعال في التنمية الاجتماعية، إذ أنها تتيح مجموعة كبيرة من أشكال التعاون والتضامن والتعاضد على كافة المستويات وبمختلف الوضعيات تمكن من سد الكثير من حاجيات المجتمعات وتقليص عديد الفوارق والشواهد التجريبية كثيرة على ذلك شمالا وجنوبا، شرقا وغربا.

-تشكل تنظيمات الاقتصاد التضامني" مثلثا عمليا وعلميا "يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان، مما يؤكد على ضرورة دعم الاقتصاد التضامني بجميع آلياته وأشكاله وبكل الطرق سواء تلك المتعلقة بالدعم المادي والقانوني والإداري.

- التنمية الاجتماعية تؤدي دورا مزدوجا اجتماعي واقتصادي، حيث أنها في المدى البعيد تصب في هدف تحقيق أمثل استثمار متاح للموارد، منطلقة في ذلك من تأهيل وتكوين القدرات البشرية لدى أفراد المجتمع، وتؤكد أغلبية المنظمات الدولية وقدر لا بأس به من الأبحاث العلمية والتجارب العالمية على الدور المحوري للاستثمار البشري عن طريق التعليم والصحة كمتطلبات أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية.

- إن نقص الفرص والحكم الاستبدادي واللامساواة العامة والإقصاء والحرمان، يزيدوا جميعا من احتمال فقدان الدولة لشرعيتها وسحب دعم المواطنين لها، مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والنزاع والعنف، وهنا أيضا تبرز أهمية تنظيمات الاقتصاد التضامني التي تتبني أهدافا حقوقية وسياسية.

- وتسعى الدولة لسد الفوارق وتقليصها من خلال السياسة الاجتماعية التي هي إدارة المجتمع (المواطنين) إدارة عقلانية، تضمن التنمية المبنية على الإنصاف وتكافؤ الفرص

والرفاهية للمواطنين، وهي جزء من وظيفة الدولة الأولية، وهي تتجاوز مجموعة محدودة من شبكات الأمان إلى خدمات واسعة لتغطية قصور السوق.

3-دراسة "صبرينة رماش" حول الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية، والتي أجريت سنة 2008 بقسنطينة. ومن بين أهداف هذه الدراسة ما يلي:

-معرفة مدى تأثير الفروق الفردية بين القائمين بالاّتصال على الفعالية الاقتصادية داخل المؤسسة.

-معرفة مدى تأثير وتأّثر الاّتصال الداخلي بالاّتصال الخارجي للمؤسسة.

-قياس مدى التحسن النوعي لوسائل اّتصال المؤسسة.

-معرفة مدى تأثير الروابط التنظيمية والأنشطة الإدارية على الفعالية الاتصالية.

- معرفة مدى تأثير المتغيرات البيئية على الفعالية الاتصالية.

وقد انطلقت هذه الدراسة من سؤال مركزي مفاده: ما هي السياسة الاتصالية التي انتهجتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد الإصلاحات؟

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يبدأ بمرحلة الاستطلاع من خلال تكوين أطر نظرية يمكن اختبارها بعد تحديد مشكلة الدراسة، وبعدها التشخيص والوصف الموضوعي للظاهرة محل الدراسة.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على الأدوات التالية:

-الاستمارة وتطبيقها على القائمين بالاتصال في المؤسسة بكل فروعها عبر مختلف ولايات الوطن.

-استخدمت المقابلة للخوض أكثر في مجال الاتصال داخل المؤسسة والتعرف عليه بأكثر دقة، وكذلك التعرف على مجالات الاتصال الخارجي وفضاءاته، وطبقت المقابلة على المسؤولين في المديرية العامة الواقعة في الجزائر العاصمة للتعرف على المجال المكاني والبشري للدراسة والتعرف كذلك على أهم المراحل والتطورات التي مرت بها المؤسسة والفروع التي تتضمنها ومختلف نشاطاتها.

-كما اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق والسجلات التي أعطت كلها دلالات للبيانات المتعلقة بالتحليل ومتعلقة أيضا باستراتيجية الأجهزة الإعلامية، إضافة إلى المناشير والمجلات المجسدة لتاريخ المؤسسة ومراحل تطورها ونشاطها الاتصالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج نوجزها فيما يلي:

-تنمية مهارات الاتصالات الفعالة لدى كافة العاملين بالمؤسسة خاصة أولئك المكلفين بالاتصال.

-تنمية القدرة على تجنب عوائق الاتصالات التي يمكن السيطرة عليها وتقليل الآثار السلبية للعوائق التي لا يمكن التحكم فيها.

-التخطيط الجيد للاتصالات، بحيث يكون هذا التخطيط مبنيا على بحوث ودارسات مستندة إلى بيانات ومعلومات دقيقة ووافية.

-الإدراك الواعي بأهمية الاتصالات غير الرسمية، بل وخطورتها، تدعيما لما يحقق صالح المؤسسة، وذلك من خلال عدة صور، مثل السماح بالمشاركة في صنع القرارات وتشجيع العمل النقابي والترفيهي، بحيث يمكن في النهاية تطوير الاتصالات غير الرسمية لخدمة الاتصالات الرسمية.

-العمل على توفير وسائل الاتصالات المناسبة والحديثة وتدريب الأفراد على حسن استخدامها، بما يحقق الهدف منها على أحسن وجه ممكن.

-اقتناع الإدارة العليا بحتمية الاتصالات ثلاثية الأبعاد (هابطة، صاعدة، أفقية) بما يساهم في توفير بيئة مواتية للإقناع والاقتناع المتبادل من خلال تداول وتبادل المعلومات في كافة الاتجاهات، وبعث الثقة والمصداقية والطمأنينة لدى جميع العاملين بالمؤسسة والمتعاملين معها.

-الحرص على الالتزام بالوضوح والدقة والبساطة والصدق، سواء في مجال إرسال أو استقبال المعلومات، حتى تصبح الرسائل مفهومة ومقبولة، وبالتالي تزداد معدلات التجاوب السلوكي.

-التركيز المتوازن على كافة أنواع الاتصالات، ووفقا للمواقف المختلفة، وذلك باعتبارها مكملة لبعضها البعض، وليست بديلة لبعضها البعض.

-التقويم الدوري المستمر للنتائج التي تسفر عنها عملية الاتصال، وذلك فيما يتعلق بكافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، سواء من داخلها أو من خارجها .يمكن أن يكون كل محدد من المحددات السابقة، مجالا بحثيا خصبا قد يضيف تحليلا سوسيولوجيا وامبريقيا لظاهرة اتصال المؤسسة كوسيلة لتنمية الموارد البشرية داخل وخارج المؤسسة.

4-دراسة "وردة برويس" فعالية الاتصال الإداري في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية وانعكاسها على أداء العاملين، والتي أجريت سنة 2014 بمدينة بسكرة. وكان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة كيفية تأثير الاتصالات الإدارية الفعالة من خلال إنجاحها لعملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الصناعية على أداء العاملين بها.
وقد انطلقت هذه الدراسة من سؤال رئيسي هو: كيف تؤثر الاتصالات الإدارية الفعالة في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية مجال الدراسة على أداء العاملين؟

ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المسح الشامل لمسؤولي وإطارات وعمال مؤسسة قديلة للمياه، كما تم استخدام المنهج الوصفي والذي يتوافق مع طبيعة هذه الدراسة، ومن أجل جمع البيانات قامت الباحثة بإعداد استمارة موجهة للمسؤولين وأخرى موجهة للإطارات والعاملين بالمؤسسة الصناعية مجال الدراسة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأدوات التالية:

-استخدام استمارتين لجمع البيانات الميدانية اللازمة للدراسة وقد تم تصميمهما في ضوء الدراسة النظرية، واستبيانات سابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد وزعت الاستمارة الأولى على المسؤولين حيث كانت خاصة بهم بينما وزعت الاستمارة الثانية على مفردات مجتمع البحث الباقية من إطارات وعمال المؤسسة الصناعية مجال الدراسة.

- كما اعتمدت الباحثة على الوثائق والسجلات في معرفة معلومات عامة حول المؤسسة الصناعية مجال الدراسة فيما يخص: الموقع المساحة، النشأة، وعدد المسؤولين والإطارات بالإضافة إلى عدد العمال.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج نوجزها فيما يلي:

- توصلت الدراسة إلى أن نظام الاتصال الفعال بمؤسسة قديلة للمياه يعمل على إزالة الغموض وتقريب الثقة بين الإدارة والعاملين مما يحقق أهداف المؤسسة.

-وعي المسؤولين بان المزاوجة بين العلاقات الرسمية والعلاقات غير الرسمية معا تجعل العلاقة بين أعضاء المؤسسة أفضل، فالعلاقات حينما تكون رسمية فقط ستجعل جو التعامل

جافا ولا يؤدي إلى الغرض المطلوب، فالرسمي يحمي الإدارة من الانزلاق وذلك عن طريق التوثيق كما أن الغير الرسمي مفيد أيضا فالمطلوب شيء من الاثنين.

-المسؤولون لا يهتمون جميعا بالعلاقات الاتصالية والإنسانية كحل أثناء توتر العلاقات، خاصة وان التحاور والتشاور والإنصات من أهم الأساليب لحل النزاعات بين الناس والتي دعا إليها ديننا الحنيف، وأن العمل على حل الخلافات بروح ايجابية يعتبر مؤشر قوي على روح التعاون والتساند الذين يميزان المسؤولين، ويدل على الحرص على المصلحة الكلية للعمل وتحقيق أهداف المؤسسة والارتقاء بمكانتها وكذا العمل في جو هادئ وبعيد عن كل التوترات والصراعات.

- بينت الدراسة أن المسؤولون لا يعتمدون مبدأ المشاركة في اتخاذهم للقرارات من خلال إشراك العمال الإطارات في ذلك، وأيضا لا يوجد تشجيع للعاملين باتخاذ بعض القرارات التي تهم عملهم بصورة انفرادية، بالرغم من وعي المسؤولين بأهمية إشراك العاملين في عملية اتخاذ القرارات، كونه يؤدي إلى إحساس العامل بقيمته داخل العمل، ويوطد العلاقة بين العمال والإدارة كما يحفز العامل على الأداء الجيد، وعليه فإنه سينتج انخفاض الروح المعنوية وعدم الرضا وضعف في أداء العاملين.

- كما أن قيام الإدارة بعمليات الاتصال بسرعة وكفاءة، من خلال فاعلية قنواته يؤدي إلى سرعة في اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تنعكس إيجابا على سرعة الأداء ولاسيما عندما تصل التعليمات الإدارية في الوقت المناسب. وإن مدى السرعة في نقل المعلومات يعود إلى وسيلة الاتصال المستخدمة.

- من بين الطرق لحصول المسؤولون على المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار، طرق الاتصال غير الرسمي، إذ يمكن أن تكون قنوات الاتصال غير الرسمي، فعالة في حصول المسؤول على المعلومات قد لا يمكنه الوصول إليها من خلال قنوات الاتصال الرسمي وذلك لكون هذه المعلومات ليست في متناول أيدي كل العاملين في المؤسسة.

- أن العلاقة تكون جيدة بسبب أداء الفرد في المؤسسة سواء العمال أو الإطارات لعملهم بشكل جيد وملتزم، وإظهار المسؤول الاهتمام بالعاملين بالمؤسسة يؤدي إلى وجود ثقة بين أعضاء المؤسسة وعليه يؤدي إلى الالتزام والإخلاص في العمل والوفاء بالوعود كما تجعل

درجة التفاهم كبيرة بينهم، مما يجعل متخذ القرار يقوم بعمله وهو راض طالما أنه يثق فيمن حوله وفي المقابل هم أيضا يثقون فيه وفي قراراته.

5ـــدراسة "ناجي عبد النور" حول دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة (تجربة البلديات الجزائرية)، وكانت هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تحديد الإطار القانوني والسياسي للإدارة المحلية (الحكم المحلي) ومؤسساته في الجزائر وتطوره وتأثره بمعطيات البيئة الداخلية والدولية.

-تحليل السلوك الإداري وطبيعة العلاقات بين البلدية والسلطة المركزية، من حيث الرقابة الإدارية والمالية (علاقة عمودية)، وبين المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (علاقة أفقية)

-إبراز التحديات والعراقيل التي تواجه البلديات في أداء مهامها.

-التقدم بتوصيات واقتراحات لتفعيل دور البلدية في عملية تنمية المجتمع.

وقد انطلقت هذه الدراسة من التساؤلات التالية:

-فيما تتمثل أدوار ووظائف البلدية في تقديم وتمويل الخدمات العامة؟

-ما هي العوامل التي تؤثر على فاعلية دور البلدية؟

-ما طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والبلدية في مجال تقديم الخدمات العامة ورسم خطط التنمية وتمويلها وتنفيذها؟

-هل يوجد تعاون وتنسيق بين البلدية وتنظيمات المجتمع المحلي في مجال التنمية وتقديم الخدمات العامة؟

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمقترب القانوني المؤسسي.

وقد خلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

-تعبئة الجماعات في حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي، وذلك بحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية، وهنا يظهر دور الإعلام المحلي في التنمية ونشر الوعي.

-تفعيل العمل البلدي على مستوى أصغر، وتعميم مفهوم "لجان الأحياء".

-تشجيع المواطنين على البقاء في المناطق الريفية والنائية، وهذا بعد توفير الأمن وجميع المرافق الضرورية بغية تعزيز التنمية الفلاحية والحيوانية، وتقليص معدل النزوح والهجرة نحو المدن.

-توفير الرعاية الطبية ومراكز التكوين المهني لتشجيع الاستقرار.

-تشجيع العمل الأهلي.

-تفعيل النصوص المتعلقة بالبلدية في مجال الخدمات العامة.

-دعم البلديات من خلال منح سلطات أوسع للمجالس الشعبية المنتخبة.

-ضمان استقلالية المجالس البلدية، وتحديد الاختصاصات والحد من تدخل الجهات المركزية.

-حل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها.

-احترام مبدأ الفصل بين السلطات على المستوى البلدي (رئس البلدية، الأمين العام، الوالي) وبين الإدارة والمجالس المنتخبة.

-تحسين مستوى الإداريين ورفع مهاراتهم وكفاءتهم.

-توفير المعلومات للمواطنين المحليين وبيانات التنمية.

6-دراسة "آنس عرعار" المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة، والتي أجريت سنة 2015 بمدينة باتنة. وكانت هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

-الوقوف على أهم مشكلات تلوث البيئة ومصادر التلوث ومسبباته، حتى نتمكن من التعرف على واقع التلوث ومشكلاته والتمكن من التصدي لمواجهته أو التقليل من آثاره على الأقل.

-الوقوف على أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الدارسة من : مجتمع مدني، المشاركة المجتمعية، البيئة الحضرية أو بيئة المدينة، المدينة أو المركز الحضري.

-الوقوف على ماهية المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة والأدوار التي تؤديها والآليات والاستراتيجيات التي تتبناها من أجل تحقيق ذلك.

-التعرف على الآثار المترتبة عن مشكلات التلوث من أجل رفع درجة الوعي البيئي والتقليل من هذه الآثار.

-التعرف على أنواع ودوافع المشاركة في مواجهة مشكلات التلوث حتى يمكن الاستفادة منها في حماية البيئة من التلوث.

-الوقوف على معوقات المشاركة وكيفية مواجهتها فيما يتصل بحماية البيئة حتى يتسنى التعامل مع هذه المعوقات للتقليل من تأثيرها السلبي على المشاركة في حماية البيئة.

-محاولة زيادة فعالية المشاركة لمواجهة مشكلات تلوث البيئة من وجهة نظر مجتمع الدراسة.

-توعية سكان المدينة بمسؤوليتهم في الحفاظ على البيئة التي يعيشون فيها، وبأهمية جمعيات حماية البيئة ودورها في المحافظة عليها.

وقد انطلقت هذه الدراسة من تساؤل مركزي مفاده: ما هو الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة على المستوى المحلي في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث؟

وأسئلة فرعية هي:

-ما هي أبرز مشكلات التلوث بالبيئة الريفية والبيئة الحضرية؟ ما مصادرها؟

-ما هي الآثار المترتبة على مشكلات التلوث في البيئة الريفية والحضرية؟

-هل هناك علاقة بين المتغيرات الديمغرافية ومشكلات التلوث؟

-ما هي أنواع ودوافع المشاركة الشعبية في حماية البيئة في الريف والحضر؟

-ما هو دور المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات التلوث في البيئة الريفية مقارنة بالحضرية؟

-ما هي معوقات المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات التلوث في البيئة الريفية مقارنة بالبيئة الحضرية؟

-ما هي مقترحات مواجهة معوقات المشاركة الشعبية في الريف والحضر؟

-كيف يمكن زيادة فعالية المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات التلوث في البيئة الحضرية والريفية؟

-ما مفهوم التلوث الاجتماعي والأخلاقي من وجهة نظر الاجتماعيين والشعبيين؟

ولقد استخدم صاحب هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي بنوعيه (الشامل وبالعينية) على النحو التالي:

-المسح الاجتماعي الشامل للقيادات الريفية للتعرف على رأيها في أهم مشكلات التلوث بالبيئة الريفية وغيرها من نقاط ومعلومات حول البيئة الريفية، كذلك المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث ومعوقاتها وأساليب مواجهتها وزيادة فاعليتها، وغيرها من أمور تتعلق بالمشاركة الشعبية في البيئة الريفية وقد تمت دراسة (100) مفردة في إطار هذا الأسلوب للدارسة.

-المسح الاجتماعي بالعينة لقيادات الحضر ومواطني الحضر، ومواطني البيئة الريفية، كذلك طبق هذا الأسلوب على عينة من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والمهتمين بالبيئة والمشاركة الشعبية.

فضلا عن ذلك استعان الباحث بالمنهج الإحصائي الذي يعتمد على جمع البيانات الكمية (الرقمية) عن متغيرات الدراسة، وتفريغها وتبويبها واستخلاص النتائج منها، ويستخدم هذا المنهج في البحث لموضوعيته ودقته.

وقد اعتمدت دراسته الميدانية على الأدوات التالية:

-استمارة تمحورت حول مشكلات تلوث البيئة ودور المشاركة الشعبية في مواجهتها مطبقة على الريف والحضر.

-كما استعان الباحث بأداة المقابلة وكانت مع بعض المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والمهتمين بأمر حماية البيئة والمشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات التلوث وذلك للوقوف

والتعرف على وجهة نظرهم فيما يتعلق بمفهوم التلوث الأخلاقي والاجتماعي ودور المشاركة الشعبية الحالي والمتوقع وكيفية زيادة فاعلية المشاركة في حماية البيئة من وجهة نظرهم .وقد قام الباحث بوضع دليل مسبق لهذه المقابلات.

-كما استخدم الباحث الملاحظة البسيطة في ملاحظة كافة المشكلات البيئية والظواهر المتصلة بها.

-كما استعان الباحث أيضا في دراسته بالوثائق والسجلات لجمع بعض المعلومات والبيانات الخاصة بمجتمع الدراسة مثل :عدد السكان، التركيب السكاني، تاريخ القرية والمدينة عدد الأسر مساحة الأراضي الزراعية، التقسيمات الإدارية، الجمعيات الأهلية المشهر بها وبيانات تتصل بعينة الدراسة وذلك من خلال سجلات الجمعية الزراعية، سجلات التموين، سجلات الوحدة الصحية سجلات المجلس المحلي، سجلات مركز المعلومات واتخاذ القرار، سجلات الإدارة الاجتماعية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج نوجزها فيما يلي:

-يشارك سكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث، وإن تباينت مشاركتهم بين الإيجابية والسلبية، وبين مشاركة بالجهد والمال والرأي بتباين القدرات الجسدية والاقتصادية والفكرية، لكن الدافع الأساسي هو الصالح العام.

-تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث خاصة الناتج عن المخلفات العمرانية وتلوث المياه، باعتماد آليتين: آلية إشراك السكان في مشاريع الحماية وآلية الاعتماد على الذات، وعدم الاتكال المطلق على السلطات المحلية وتغيير النمط الاستهلاكي للسكان أما حماية البيئة من تلوث الهواء فمساهمتها جزئية فقط بسبب تعقد الظاهرة وعالميتها.

-تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث، وذلك من خلال اعتماد مقاربات علاجية بالضغط على الأطراف المسؤولة عن الملوثات العمرانية، ملوثات الهواء والمياه، واللجوء إلى القضاء إن استدعى الأمر، وتكثيف التشجير لتنقية الهواء، وأساليب وقائية باقتراح منع بناء المساكن في المناطق الصناعية بسبب التلوث.

-تُعد العوامل السياسية، السوسيو-ثقافية والاقتصادية من أهم معوقات مساهمة المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث، وتحتل المعيقات الاقتصادية موقع الصدارة في عرقلة تفعيل المشاركة الشعبية، إلى جانب المعيقات السوسيو ثقافية والمعيقات السياسية والتشريعية.

-تساهم المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة من خلال الدورات التكوينية والحملات التحسيسية وكجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال ما تم عرضه عن الدراسات السابقة، نجد أن كل دراسة تمس جانبا مهما من جوانب بحثنا، فالدراسة السابقة الأولى المتعلقة بمشاركة المجالس الشعبية في التنمية المحلية، استفذنا منها في الربط بين متغيرات دراستنا وإبراز العلاقة الاتصالية الموجودة بين السلطات المحلية والمواطن ودور ذلك في تنمية المجتمع المحلي، حيث تجسدت هذه العلاقة في مشاركة المواطنين في البرامج التنموية الخاصة بهم، أما الدراسة السابقة الثانية المتعلقة بالاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريطانيا، والتي ركزت بدورها على ضرورة مشاركة المواطنين في البرامج التنموية، وعلى المساواة وتكافئ الفرص بين المواطنين، أما الدراسة الثالثة والرابعة المتعلقتين بالفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية، وفعالية الاتصال الإداري في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية وانعكاساتها على أداء العاملين، فقد استفذنا منهما في الإحاطة بالجانب النظري وإثراء الجنب المعرفي للدراسة، أما الدراسة الخامسة المتعلقة بدور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة تجربة البلديات الجزائرية، فقد قدمت لنا نظرة واقعية قريبة من الميدان، وساعدتنا في بناء أسئلة الاستبيان، أما عن الدراسة السابقة السادسة فقد استعنا بها كذلك في إبراز العلاقة الاتصالية المتبادلة بين أعضاء السلطات المحلية والمواطنين والذي تجسدت في دراستنا من خلال المشاركة الشعبية التي تساهم في تنمية المجتمع المحلي.

وهذا ما يشير إلى أن هذا البحث الذي يدرس الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن ودوره في التنمية الاجتماعية، قد اشتمل على أهم الأسس التي تقوم على العلاقة بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن ودور ذلك في تنمية المجتمع المحلي، حيث تم الاستفادة

بقدر كبير من الدراسات السابقة المتوفرة لدينا، وربطها بفرضيات البحث، وأخيرا مقارنة نتائج كل منها بما توصلنا إليه في الجانب الميداني.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم تحديد إشكالية البحث وطرح تساؤلاتها وتحديد فرضيتها، والتعرض لأهمية الدراسة، وذكر أسباب اختيارها وأهدافها، كما تم تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة من خلال ما تعرض إليه العديد من العلماء والباحثين وإعطائها في النهاية تعاريف إجرائية، كما تم في الأخير تحديد الدراسات السابقة والمشابهة وتوضيح أوجه الاستفادة منها.

الفصل الثاني:
عملية الاتصال في الإدارة المحلية

الفصل الثاني: عملية الاتصال في الإدارة المحلية

- ❖ تمهيد
- ❖ أولا: الاتصال في الإدارة
- ❖ 1-عناصر عملية الاتصال وخطواته
- ❖ 2-خصائص ووظائف وأهدف الاتصال وأهميته في الإدارة
- ❖ 3-أنواع ومستويات الاتصال وشبكاته في الإدارة
- ❖ 4-نماذج ونظريات الاتصال في الفكر الإداري
- ❖ 5-معوقات الاتصال الإداري وكيفية التغلب عليها
- ❖ ثانيا: الإدارة المحلية في الجزائر
- ❖ 1-تطور الإدارة المحلية في الجزائر
- ❖ 2-نظام الإدارة المحلية
- ❖ 3-أسباب الاعتماد على الإدارة المحلية
- ❖ 4-مقومات الإدارة المحلية
- ❖ 5-أهداف الإدارة المحلية
- ❖ خلاصة

تمهيد

تعتبر الاتصالات الإدارية من بين الأنظمة الهامة في المؤسسات والمنظمات عامة وفي الإدارة المحلية خاصة، إذ نجد أن أنظمة الاتصال الإدارية تقدم للعاملين والمديرين والمواطنين الخطوات والإجراءات والنماذج الخاصة بالعمل، فبالتالي لا يمكن لأية جماعة أو منظمة أن تستمر دون اتصال بين أعضاءها، ويجب كذلك أن ننظر إلى المجتمع الحديث بمؤسساته ومنظماته وندرك أن الاتصال هو الجهاز العصبي الذي يعمل على تماسك الأجهزة وتكاملها.

ويتناول الفصل الحالي الاتصال في الإدارة المحلية بداية بتحديد عناصر العملية الاتصالية خطوتها، خصائص، وظائف، أهداف الاتصال، أهميته في الإدارة ثم أنواع ومستويات الاتصال وشبكاته وبعدها نتطرق إلى نماذج ونظريات الاتصال في الفكر الإداري، وأهم معوقات الاتصال الإداري وكيفية التغلب عليها، كما نتطرق في الأخير إلى تطور الإدارة المحلية في الجزائر، نظامها، مقوماتها، أهدافها، وأسباب الاعتماد عليها.

أولا: الاتصال في الإدارة

1-عناصر عملية الاتصال وخطواتها:

1-1-عناصر عملية الاتصال: ركز الباحثون في حقل الإدارة في مواضيع دراساتهم على العناصر المكونة للعملية الاتصالية، فمهما تنوعت واختلفت عمليات الاتصال فإنها لا تحدث إلا بتوفر العناصر الأساسية التالية:

1-المرسل أو المصدر: ويقصد به الشخص أو مجموعة الأشخاص أو الهيئة أو الجهاز الذي يود أن يؤثر في الآخرين بشكل معين ليشاركوه في أفكار معينة أو اتجاهات أو خبرات معينة وقد تكون هذه الأفكار من ابتكار المرسل نفسه أو من ابتكار الآخرين. (جمال أبو شنب: 2014، ص12)

2-الرسالة: وتتمثل فيما يراد توصيله من معلومات وأفكار واتجاهات وتعليمات من قبل المرسل للمستقبل، وهي الناتج الحقيقي لما أمكن ترجمته من أفكار ومعلومات خاصة بمصدر معين في شكل لغة يمكن فهمها، وتعتبر الرسالة هي الهدف الحقيقي لمرسلها والذي يتبلور أساسا في تحقيق الاتصال الفعال بجهات أو أفراد محددين. (حسين جلوب: 2010، ص19)

3-الترميز: "يشير إلى العملية التي يقوم بها المرسل بعدما يقرر القيام بعملية الاتصال وفيها يحول ما يريد نقله من معلومات أو أفكار أو مشاعر إلى رموز يستطيع المستقبل فهمها وقد تكون الرموز لفظية أو حركات وإشارات " (حسني محمد نصر: 2008، ص 18)

4-الوسيلة أو القناة الاتصالية: هي أداة لنقل الرسالة من المرسل إلى المستقبل خاصة إذا تباعدت بينهم المسافات أو زاد عدد المتلقين، وتتطور هذه الوسيلة في النوعية والقدرة بازدياد المسافة وعدد المتلقين وانتشارهم وتطور التكنولوجيا. (منال طلعت محمود: 2002، ص73)

5-المستقبل: وهو الشخص أو الجمهور المستهدف بالرسالة التي يعمل المرسل على إيصالها له، ويشترط أن يكون المستقبل على درجة من الثقافة والتعلم يخص نوع وسيلة

الاتصال، لكي يكون قادرا على التعامل مع المعلومات المنقولة بنوع المرونة والكفاءة، ويكون على دراية بالمختصرات اللفظية والمصطلحات الوظيفية المختلفة والقدرة على فك الرموز وفهمها، هذا ما يكون له أثر في الدقة والإنجاز الصحيح. (محمد رسلان الجيوسي، جميلة جاد الله: 2000، ص162)

6-الضوضاء: "وهي عبارة عن معوقات من شأنها التقليل من القدرة على إدراك معنى الرسالة أو فحواها، وقد تتعلق الضوضاء بالمرسل حيث قد لا يكون إدراكاته وشخصيته وقدرته على اختيار الوسيلة بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه، وقد تتعلق الضوضاء بالمستقبل ذاته أو بقناة أو وسيلة الاتصال ذاته، ومن المؤكد أن الضوضاء تؤدي إلى إضعاف كفاءة الاتصال فعاليته"(حميد الطائي، بشير العلاق: 2009، ص 24)

7-التغذية العكسية: وهي مدى الاستجابة لرسائل المرسل، وبالتالي يأخذ المرسل التغذية العكسية كدليل على تحقق الاتصال من عدمه والتأكد من فاعلية نتائجه لكونه يضمن تحقق الفهم بين الطرفين، وتعتبر التغذية العكسية جزءا لا يتجزأ من عملية الاتصال ليعلم المرسل نتائج العمل الذي قام به، وهذا ما يؤكده أحد التربويين حيث يقول: " وتتخذ التغذية الراجعة صورا مختلفة تساعد المصدر على معرفة مدى ما تحقق من أهداف فيغير من رسالته ومن محتوياتها وطريقة تقديمها وعرضها بما يحقق التفاهم المنشود"(أمين عايد شحاته: 2006، ص52).

1-2-خطوات الاتصال: تنطوي عملية الاتصال على مجموعة من المراحل والخطوات منها:

-**تحديد المشكلة:** ويكون ذلك من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة وهي كالتالي: (حسين جلوب: 2010، ص ص 48-49)

-ما هي الظروف التي أوجدت لديك تلك الحاجة الملحة إلى أن تتكلم؟

-ما هي الحاجات التي ينبغي الوفاء بها؟

-من هم المستقبلون؟ وما هو عددهم؟ وهل هم متجانسون في مصالحهم واهتماماتهم؟ وهل لديهم معرفة بالمشكلة؟

ما هي طبيعة العلاقة بين المرسل والمستقبل؟ وما مدى قدرة المرسل على أن يطلب من المستقبلين تخصيص بعض وقتهم له؟، فمن خلال الإجابة الدقيقة عن هذه الأسئلة تتحدد مدى كفاءة وفاعلية الاتصال.

-**تحديد الهدف:** وتعد أول خطوة، إذ يجب على القائم بعملية الاتصال أن يحدد الهدف، فقد يكون الهدف توضيح وتفسير حقائق للناس أو تحسين معلومات الأفراد ومساعدتهم على اكتساب خبرات جديدة أو تعديلها أو تكوين اتجاهات فكرية أو تنمية عادات مرغوبة. (أحمد محمد عليق وآخرون: 2004، ص266)

-**تحديد الأفراد والجماعات المطلوب الاتصال بهم (المستقبل):** في هذه الخطوة ينبغي تحديد المستقبلين المطلوب الاتصال بهم ودراسة خصائصهم، حيث أن عملية الاتصال تبدأ من المستوى الذي يكون عليه المستقبلين للرسالة. (أحمد محمد عليق وآخرون: 2004، ص267)

-**اختيار الوسيلة المناسبة:** يجب أن تتفق الوسيلة مع المستقبلين من حيث خبراتهم السابقة عن الموضوع ومحتويات الرسالة التي تحملها الوسيلة وكذلك من حيث أعمارهم فالذي تناسب الأطفال ليس بالضرورة تناسب كبار السن، وأيضا من حيث المستوى التعليمي...الخ

-**تنفيذ عملية الاتصال:** في هذه الخطوة يقوم المرسل بالاتصال بالمستقبلين باستخدام الوسيلة التي تم اختيارها والتوقيت الزمني التي تم تحديده، ويتدرج معهم بحسب قدرتهم على استيعاب الرسالة ومساعدتهم على ربط المعلومات والأفكار والخبرات بعضها ببعض.

-**المتابعة والتقييم:** وذلك من خلال سير عملية الاتصال وفقا للخطوات التي تم تحديدها سلفا والتغلب على الصعوبات التي تقابل عملية التنفيذ، ويعقبها مباشرة قياس مدى نجاح عملية الاتصال نحو تحقيق الأهداف المحددة لهذه العملية، ويمتد التقييم لقياس كل عنصر

من عناصر العملية الاتصالية لمعرفة مدى تأثيره في نجاح أو فشل العملية الاتصالية في تحقيق أهدافها. (أحمد محمد عليق وآخرون: 2004، ص ص268 -269)

2-خصائص ووظائف وأهدف الاتصال وأهميته في الإدارة:

2-1-خصائص الاتصال: يتميز الاتصال الإداري بمجموعة من الخصائص منها: (محمد بن علي المانع: 2006، ص ص17-18)

-**الاتصال الإداري عملية ديناميكية:** تنظر إلى الأحداث أنها علاقات متغيرة غير أنها لا تحتمل أي إهمال أو تأخير لأنه يتوقف على سرعة إنجازه بكفاءة وفعالية العملية الإدارية.

-**الاتصال الإداري عملية إنسانية:** حيث أنه يؤدي دورا بارزا في إقامة الثقة والاحترام والتفاهم المتبادل وتوثيق العلاقات بين المنظمة الإدارية وجمهورها من ناحية وبين الرؤساء العاملين وزملائهم من ناحية أخرى.

-**الاتصال الإداري عملية تفاعل بين طرفين:** ويكون بين شخص أو شخصين أو مجموعة من الأفراد والهدف من التفاعل تحقيق مشاركة المستقبل للمرسل في فهم الفكرة وتقبلها والتحمس لتنفيذها وهذا ما يجعل عملية الاتصال الإداري عملية تفاعل لها فعل ورد فعل.

-**الاتصال الإداري عملية اجتماعية نفسية:** يمكن للقادة استخدامها في تحريك الجماعة نحو تحقيق الأهداف المرغوبة، كما أنها تمكن القادة من فهم اتجاهات العاملين وتنسيق الروابط بينهم وبين أجزاء التنظيم وتنمية وتوجيه العلاقات الإنسانية داخل المنظمة.

-**الاتصال الإداري عملية مستمرة:** أي أنها لا تقتصر على مرحلة زمنية من نشأة المنظمة وإنما تصاحب المؤسسة منذ تأسيسها لتهيئة جو العمل وتحافظ على مستنداته وتزود الباحثين والمسؤولين وغيرهم بالمعلومات والأنشطة التي تمارسها المنظمة عبر مراحل تطورها المختلفة.

2-2-وظائف الاتصال: تظهر أهمية الاتصال ذات الفعالية والكفاءة من خلال الوظيفة التي تخدمها ومن بين هذه الوظائف ما يلي: (مصعب اسماعيل طبش: 2008، ص ص 20-21)

-**تقديم المعلومات:** من أهم وظائف أي نوع أو أي نظام من نظم الاتصالات هو تقديم المعلومات التي يمكن أن تساعد التنظيم على التكيف مع المتغيرات الداخلية أو في البيئة المحيطة.

-**إصدار الأوامر والتعليمات:** تستخدم هذه الوظيفة من وظائف الاتصال لتحديد من الذي يقوم بوظيفة معينة أي مكان أداء المهمة أو الوظيفة، توصيف للمهمة أو الوظيفة التي يجب أدائها، معدل تكرار المهمة أو الوظيفة.

-**التأثير والإقناع:** توجه هذه الوظيفة غالبا للأفراد الذين لا يخضعون للسلطة المباشرة للمدير، وبالتالي تستبدل وظيفة إصدار الأوامر والتعليمات بالتأثير والإقناع حتى يمكن الحصول على السلوك أو الاستجابة المطلوبة.

-**تحقيق التكامل:** يعبر مفهوم الاتصالات التكاملية عن تلك الوظيفة التي تقوم بها الاتصالات للتأكد من وضع مختلف الوحدات التنظيمية وكذلك العلاقة فيما بين هذه الوحدات، وتقدم هذه الاتصالات خدمة تحقيق التكامل بين التنظيم وبيئته الخارجية، كذلك تساعد على تحقيق نوع من الإدارة والتشغيل المتسق والسلس.

2-3-أهداف الاتصال: إن الهدف الرئيسي للاتصال هو تبادل المعلومات بين الأفراد والعمل على تحريك وتعديل سلوكهم، ونعني به الأداء الجيد، ومهما يكن فبواسطة الاتصال يمكن تحقيق الأهداف المختلفة للمنظمة، وفيما يلي استعراض لأهداف الاتصال على الصعيد الوظيفي الإداري: (فرحاتي الويزة: 2008، ص 23)

-الشرح للسياسات الإدارية والتعليمات والقرارات بشكل تفصيلي.

-التوجيه للموظفين لما يجب عمله وكيفية عمله.

-التوزيع للمهام على الموظفين.

-المتابعة لمدى تقديم العمل.

-الحصول على البيانات والمعلومات عن العمل والموظفين.

-التصحيح لأخطاء الموظفين.

-التقدير لأعمال الموظفين والاعتراف بمجهوداتهم، وكفاءتهم في العمل، وتشجيعهم على الاستمرار في زيادة هذه المجهودات.

-التفاوض مع الزملاء حول أمور العمل.

-التوسط في المشاكل التي تحدث بين الموظفين.

-التهيئة بمناخ تنظيمي جيد لتحقيق الرضا في العمل، ورفع الروح المعنوية واتخاذ القرارات اللازمة.

-وسيلة حفز للعمال.

2-4-أهمية الاتصال ودوره في الإدارة: يعتبر الاتصال أحد مقومات الإدارة، حيث نجد أن بعض الدراسات والأبحاث توصلت إلى أن الإداري يقضي حوالي 90 % من وقته في الاتصال، عل عكس الإنسان العادي الذي يقضي أكثر من 60 % من وقته في اتصالات متعددة (مجدي أحمد محمد عبد الله: 2014، ص 31)

وحول أهمية الاتصال في الإدارة يقول الفاعوري: "تعتبر الاتصالات بشكل عام بمختلف صورها (الرسمية وغير الرسمية) على درجة عالية من الأهمية في المؤسسة أو المنظمة أو الإدارة" ، وقد أشارت الأبحاث إلى أن الاتصالات تمثل ما يقرب من 75٪ من نشاط المؤسسات، ولذلك فهي تعد بمثابة الدم المتدفق عبر الشرايين الحياتية للمؤسسة، و بدونها تموت أو تضمر الحركة داخلهم (ربحي مصطفى عليان، عدنان محمد الطوباسي: 2005، ص 37)، وهناك من شبه نظام الاتصالات في الإدارة بالجهاز العصبي للكائن الحي الذي يحفظ وحدته وينسق عمل أعضائه، حيث يقول مصطفى حجازي في هذا الصدد: "نظام الاتصالات يشكل الجهاز العصبي للإدارة بمعنى الكلمة" (مصطفى حجاجي، 1990، ص117)، فمن خلال الاتصال تصل كل المعلومات من مختلف نقاط الجهاز الإداري إلى الإدارة مركز صناعة القرار، ومن خلاله تصدر التعليمات والتوجيهات إلى مركز التنفيذ، وبالتالي فعلى سلامة الاتصالات تتوقف فعالية الإدارة، ويقول "شاستر برنارد" في هذا السياق: "أن الوظيفة الأولى للإدارة هي تطوير و صيانة نظم الاتصال"، ويذهب سيد الهواري في نفس السياق بقوله: "أنه لا يمكن تصور تنظيم أو إدارة بدون اتصال"(مصطفى حجازي: 1990، ص117)

ويعتبر الاتصال أحد الوظائف والعمليات الإدارية الأساسية، التي بدونها لا يتم انجاز العمل، فأي قصور في الاتصالات يمكن أن يؤثر سلبا على مستوى أداء الأعمال في المؤسسات (محمد قاسم القريوتي: 2004، ص310). فعملية الاتصال تمثل الرباط الذي

يربط مختلف الأجهزة الفرعية، داخل أي تنظيم من جهة، وبين هذه الأجهزة والتنظيم الكلي من جهة أخرى، وتكمن أهمية الاتصال في نقل وتبادل المعلومات بين الأفراد والجماعات بهدف التأثير في سلوكهم، وتوجيههم الوجهة المطلوبة (محمد قاسم القريوتي: 2003، ص200).

ويرى بعض الباحثين أن الاتصال في الإدارة يساعد على القيام بعدة أدور منها: (ربحي مصطفى العليان، عدنان محمد الطوباسي: 2005، ص ص37 -38).

- يتم من خلال الاتصال نقل المعلومات والبيانات والإحصاءات والمفاهيم عبر القنوات المختلفة، مما يسهم بشكل أو بآخر في اتخاذ القرارات الإدارية وتحقيق نجاح المؤسسة ونموها وتطورها.

- تساهم الاتصالات في إحكام المتابعة والسيطرة على الأعمال التي يمارسها أعضاء المؤسسة من خلال التقارير التي تنتقل باستمرار بين الأفراد عبر المستويات الإدارية المختلفة وبذلك يتمكن المدير من الوقوف على نقاط الضعف الخاصة بأداء الأفراد، والسعي لمعالجتها بشكل يضمن كفاءة عالية في أداء المؤسسة.

- الاتصالات هي المفتاح المؤدي للإدارة، فتنسيق الجهود يعد أساسا للنظام التعاوني حيث يتم على أساس هذا التنسيق تحقيق أهداف المؤسسة بشكل فعال.

- يتم من خلال عملية الاتصال، اطلاع الرئيس على نشاط مرؤوسيه كما يستطيع التعرف أيضا على مدى تقبلهم لآرائه وأفكاره وأعماله لنشاطات المدير في مجال توجيه فعاليات المرؤوسين.

- يوفر الاتصال مع التكنولوجيا فرصة للاتصال بين الموظفين سواء كانوا في مكان عمل واحد أو كانوا في مواقع متفرقة على سطح الأرض، فلو احتاج موظف معلومة أو المساعدة في التغلب على مشكلة ما تواجهه فإنه يستطيع تحقيق ذلك وهو جالس على كرسيه، كما يستطيع الشخص الآخر إصلاح الخلل في جهازه دون أن يغادر مكتبه، ومن جهة أخرى يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيط عن طريق برمجيات

التطبيقات الخالية المحتوى تستخدم في أغراض متعددة مثل معالجات النصوص بـ Word PROCESSORS ومعالجة البيانات المجدولة والرسومات وبرمجيات الاتصال (Communication Program) وإلى جانب ذلك فإن زيادة الإنتاجية تتحقق إذا علمنا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم بشكل فاعل في تطوير أساليب الإدارة (قاسم النعواشي:2010، ص 41).وهناك من يعتبر أن الاتصال خطة من خلالها يتحدد لنا ما يلي (Laila Boudalia:2007,p32):

- تحديد الاحتياجات المختلفة.
- تسليم الرسائل.
- تحديد الأساليب والموارد المتاحة.
-دعم الاتصالات الفردية:

3-أنواع ومستويات الاتصال وشبكاته في الإدارة:

3-1-أنواع الاتصال: تختلف أنواع الاتصال وفقا للمعايير المحددة للتصنيف، ويمكن تصنيف أنواع الاتصال الإداري وفقا للمعايير التالية: اللغة المستخدمة، وفقا لاستعمال الرموز، وفقا للاتجاه، مصدر الاتصال، نطاق الاتصال، درجة التأثير، بحسب الأعمال.

3-1-1- أنواع الاتصال وفقا للغة المستخدمة: يمكن تقسيم الاتصال حسب اللغة المستخدمة إلى:

- **اتصال لفظي:** وهو الذي يستخدم فيه اللفظ أو الكلمة كوسيلة لنقل الرسالة من المرسل إلى المستقبل، ويضم نوعين أساسين هما الاتصال الشفهي والاتصال الكتابي.
- **اتصال غير لفظي:** ويشمل كل أنواع الاتصال التي تعتمد على اللغة الغير اللفظية وتتمثل في الإشارات والحركات التي يستخدمها الإنسان لنقل تعبيرات الوجه والحركات والإشارات، وكذلك تتمثل في الصور والموسيقى والمجسمات. (محمد منير حجاب:2007، ص34).

3-1-2-أنواع الاتصال وفقا لاستعمال الرموز: (هادي نهر، أحمد محمود الخطيب: 2009، ص ص224-225)

- **استعمال الرموز السمعية:** الرموز الكلامية عبارة عن حوادث خارجية تحدث عن طريق توجيه العضلات الصوتية لتتذبذب بنبضات وتنقل بواسطة الذبذبات الهوائية وتلتقط من قبل الشخص المستقبل للرسالة. (وردة برويس: 2015، ص 132)
- **استعمال الرموز البصرية:** توجد الرموز البصرية نتيجة لتحريك عضلاتنا فتكون نماذج في أجسامنا، ولكن تميزها عن بعضها البعض فهي بالنسبة للشخص الذي يشاهدها ما هي إلا حوادث حقيقية يمارسها ويمكنه تفسيرها داخليا كأي حدث حقيقي آخر. (وردة برويس: 2015، ص 132)

3-1-3- أنواع الاتصال وفقا للاتجاه: هناك اتجاهان للاتصال:

- **الاتصال في اتجاه واحد:** يكون تدفق المعلومات والتوجيهات فيه بصورة عامة من المسؤول للعاملين دون مناقشة، أي من أعلى إلى أسفل، ومن ثم يجد الفرد العامل نفسه منعزل لا يعرف رأي الإدارة بمستوى أدائه وإنتاجه، فيشعر بعدم الاستقرار وهذا نمط كانت الإدارة تمارسه كأداة لتحقيق الاتصال ووسيلة تضمن نقل الأوامر والتوجيهات والمعلومات من المسؤولين إلى العاملين. (وردة برويس: 2015، ص 132)
- **الاتصال في اتجاهين:** تتدفق المعلومات فيه من الإدارة للعاملين ومن العاملين إلى الإدارة من خلال التواصل المزدوج، حيث تتعرف الإدارة على ردود فعل العاملين نحو ما يردهم من معلومات، فيضمن هذا الأسلوب اكتشاف المشكلات والصعوبات قبل حدوثها، كما يعتبر هذا النوع سمة من سمات الاتصال الجيد لأنه يكفل دقة الأداء، ويكشف عن مدى فهم وتجاوب العاملين للرسالة التوجيهية التي اشتركوا في مناقشتها. (وردة برويس: 2015، ص 133)

3-1-4- أنواع الاتصال وفقا لطبيعة مصدر الرسالة: تنقسم إلى اتصال رسمي واتصال غير رسمي:

-**الاتصالات الرسمية:** ويقصد بها الاتصالات التي تتم في إطار القواعد التي تحكم المنظمة وتتبع القنوات والممارسات التي يحددها البناء التنظيمي الرسمي. (محمد سيد فهمي، 2008، ص 137)

ويتواجد التنظيم الرسمي في المؤسسة نتيجة لقراراتها وتعليماتها ووظائفها وهو "بناء من العلاقات الإدارية يدور حول ما يسمى بالتسلسل الإداري ومن خلال هذا التسلسل الإداري ينتهي الأمر عند وجود السلطة الإدارية العليا في أعلى الهرم الإداري" (نجيبة هبهوب: 2002، ص 26)

-**الاتصالات غير الرسمية:** وتعرف بهذا الاسم لأنها تحدث خارج المسارات الرسمية المحدودة للاتصال، إذ تتم بأسلوب غير رسمي وهي نوعان: فالأول ينبغي عل المديرين تشجيعه وتيسير السبل أمامه، أما الثاني لا يؤيده المديرين بل يحاول البعض محاربته ظنا منهم أن مثل هذه الاتصالات تعطل انسياب الاتصالات الرسمية أو تعرقل بلوغها أهدافها. (محمد سيد فهمي: 2008، ص 138)

ويظهر هذا النوع من الاتصالات على شكل علاقات تنشأ بين مجموعة من الأفراد يرون أن هناك تقاربا وتآلفا فيما بينهم فهو عبارة عن "شبكة من الاتصالات التي تنشأ بين العاملين على أساس شخص"(نجيبة هبهوب: 2002، ص 26)، وينبع هذا النوع من الحاجات النفسية والاجتماعية للعاملين وأعضاء التنظيم وهي تتصف بعدم الثبات والاستقرار لأنها تتشكل وفقا للميول والاتجاهات التي هي بدورها قابلة للتعديل والتغيير من حين إلى آخر. (أحمد مصطفى محمد خاطر: 2003، ص 2014)

3-1-5-أنواع الاتصال وفقا للنطاق: وتنقسم إلى اتصالات خارجية واتصالات داخلية:

- **الاتصالات الخارجية:** الاتصال هنا لا يقتصر فقط على العلاقات بين المسؤولين والعاملين داخل المؤسسة، ولكنه يمتد أيضا إلى من يتعاملون مع المؤسسة الإدارية من جمهور المنتفعين (محمد بن حمودة: دس، ص 224).
- **الاتصالات الداخلية:** يقصد بها الاتصالات التي تحدث داخل المؤسسة لتحقيق أهدافها ومنها إقامة الروح المعنوية العالية للعاملين داخل المؤسسة، وحالة الروح المعنوية للموظفين سواء أكانت مرتفعة أم منخفضة تنتشر بسرعة في الأوساط والمجتمعات التي يتصلون بها وتتوسع بسرعة واستمرار، وعليه فإذا كانت الروح المعنوية مرتفعة اكتسبت

المؤسسة سمعة وشهرة طيبة لدى الجمهور (محمد منير حجاب،2007، ص50). والاتصالات الداخلية ينظر إليها على أنها أحد العناصر الاستراتيجية التي يمكن استخدامها من طرف أصحاب المشاريع على نحو أفضل لتنفيذ التزاماتهم، والقيام بمبادرات للتحفيز على العمل وتحقيق أقصى قدر لسير العمل. (M Lounas-GroupeCommunication,2004,p8).

وبالتالي فإن تنشيط الاتصال يعتبر أحد مظاهر الاهتمام بالعلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، فالقيادة الآن تهتم بالتعرف على اتجاهات قواعد طريق المؤتمرات والاتجاهات المتعددة التي يشارك فيها القادة والعاملون وظهور المسائل التي تستخدم الآن في تحقيق اتصال جيد بين القادة والإدارة العليا وبين العاملين العاديين دعما للروابط والعلاقات الإنسانية داخل المؤسسة وتخفيضا للتوتر الناتج عن سوء الفهم للفئات المختلفة من العاملين (فاروق عبد قلية، السيد محمد عبد المجيد: 2005، ص 118).

3-1-6- أنواع الاتصال من حيث درجة التأثير: يقسم الاتصال من حيث درجة التأثير إلى: اتصال ذاتي، اتصال شخصي، اتصال بالمجموعة الصغيرة، الاتصال الجماعي، الاتصال الجماهيري.

- **الاتصال الذاتي:** وهي العملية التي تحدث بين الشخص نفسه وهو مستوى يرتبط بالبناء المعرفي والإدراك والتعلم وكافة السمات النفسية الأخرى، وفي هذه الحالة يتحول الإنسان تلقائيا إلى مصدر ومتلقي في آن واحد، ويتمثل في العمليات النفسية الداخلية من شعور ووجدان وفكر وتذكر ونسيان وتخيل.

- **الاتصال الشخصي:** ويقصد به العملية التي يتم بمقتضاها تبادل المعلومات والأفكار والاتجاهات بين الأشخاص بالطريقة المباشرة وجها لوجه وفي اتجاهين دون عوامل أو قنوات وسيطة أو وسائل نقل صناعية حيث يصبح المرسل والمستقبل على اتصال ببعضهما البعض في مكان محدد، فعندما يرسل المرسل رسالة معينة إلى المستقبل سرعان ما يتلقى استجابة عليها وبذلك يصبح المرسل مستقبلا والمستقبل مرسلا، وهكذا يصير التفاعل من جانبين وليس من جانب واحد (رحيمة الطيب عيساني: 2008، ص 35)، ويتضمن وضع الفكر في رموز يشترك طرفا الاتصال في الإطار الدلالي له، والاتصال الشخصي يمارس في الحياة اليومية بشكل مستمر بين الأفراد، ويتميز

بانخفاض تكلفته ومحدودية جمهوره، وكذلك سهولة تقديم حجم التعرض للرسالة، وباستطاعة المرسل والمتلقي تقدير مدى التفاعل والتأثير لدى الطرف الآخر (ثروت مكي:2005، ص 28-29).

- **الاتصال بالمجموعة الصغيرة:** يتمثل في الاتصال الذي يتم في الغرف الصفية في المدارس وقاعات الدراسة في الجامعات وكذلك المؤتمرات والندوات واجتماعات مجالس الأقسام والكليات واجتماعات أعضاء الهيئة التدريسية في المدرسة، حيث تتوافر فرص واسعة للمشاركة ليتخاطبوا ويتفاعلوا وتتصف المجموعة الصغيرة بصفات منها أن أفرادها غالبا ما يتقابلون ويتباحثون في الأمور، لذلك فهم يلتقون على معايير ومصالح مشتركة رغم أن لكل واحد منهم أهدافه التي يسعى إليها، إلا أنهم يميلون لاتخاذ مواقف موحدة في القضايا المختلفة. (وردة برويس: 2015، ص 138)

- **الاتصال الجماعي:** المشاركون في هذا النوع من الاتصال يتفاعلون مع بعضهم البعض ومع الآخرين من خلال شحنات كبيرة من العواطف والمشاعر المشتركة، ويكفي أن يقوم فرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد بالخطوات الأولية لإرسال الرسالة.

- **الاتصال الجماهيري:** ويتصف بالعمومية والشمول لأنه بين عدد كبير من الناس ذوي الميول والاتجاهات والثقافات المختلفة، كما يختلفون من حيث السن والطبقة والمكانة الاجتماعية والاقتصادية. (عبد العزيز شرف: 2003، ص 77)

3-1-7- أنواع الاتصال بحسب الأعمال: يتخذ الاتصال بالأعمال أشكال وأساليب متعددة نذكر منها: (هادي نهر، أحمد محمود الخطيب: 2009، ص 88)

- المقاطعة الاقتصادية: وهو عمل متسع النتائج بين الأفراد أو الجماعات أو دول.
- المقاطعة الدبلوماسية: بحسب التمثيل الدبلوماسي بين دولتين، وما لهذا السحب من دلالات متسعة أيضا.
- الإضراب عن العمل.
- التظاهرات والمسيرات والاعتصام.
- الإضراب عن الطعام.

3-2-مستويات واتجاهات الاتصالات الإدارية: تسير قنوات الاتصال داخل الإدارة في ثلاثة مسارات هي:

3-2-1-الاتصالات النازلة: يتمثل هذا الشكل من الاتصالات من أعلى إلى أسفل من المدير إلى المرؤوسين في ظل التنظيمات التقليدية الهرمية، والتي يمثل التنظيم بما يسوده من تسلسل رئاسي يقوم على نطاق إشراف ضيق تتعدد في ظله المستويات الإدارية، وقد يتوسط المدير هذا النوع من الاتصالات ويعتبر مركز اتخاذ كافة القرارات لكونه يسيطر على كافة قنوات المعلومات الصادرة منه وإليه فهو محور كل الاتصالات، وتتمثل هذه الاتصالات في التعليمات التي يصدرها القادة الإداريون للمستويات الدنيا والتي تتضمن نقل التعليمات اللازمة والتوجيهات لحسن سير العمل، وهذه الاتصالات من بين الوظائف المهمة للمديرين، فبدونها يتعذر على العاملين معرفة الأمور الصحيحة لأداء عملهم، ويرى تايلور أن من مهام المديرين جمع المعلومات وترتيبها وتصنيفها لتصبح قوانين وصيغا يستفيد منها العمال في تحسين مستوى أدائهم.(جمال الدين لعويسات: 2003، ص ص48-49)

3-2-2-الاتصالات الصاعدة: يتدفق الاتصال الصاعد من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا في هرم السلطة، وتتمثل وظيفته في الحصول على معلومات عن النشاطات والقرارات وأداء الأفراد وتوصيات ومقترحات عامة، ومن الوسائل المستخدمة في الاتصال الصاعد: الاجتماعات أو اللقاءات وجها لوجه، التقارير، المذكرات المكتوبة الهاتف، الاستبيانات.(ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص ص 74-76)، ويشير إلى ما يرسله العاملين إلى مسؤوليهم من تقارير حول أعمالهم ومشاكلهم، وعرض الأفكار الشخصية والشكاوي والمظالم، إضافة إلى طرح المقترحات المتعلقة بتحسين العمل إضافة إلى جعل الإدارة على علم أو إدراك لحاجاتهم أو طموحاتهم، كما أن من بين أغراضه:

- المشاركة في اتخاذ القرارات – طلب الإرشاد – عرض الأسئلة المتعلقة بطريقة وإجراءات العمل (صباح حميد علي غازي، فرحان أبو زيتون: 2007، ص 26).

3-2-3-الاتصالات الأفقية: يكون هذا النوع من الاتصال بين المستويات الإدارية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي تقع في نفس المستوى، فالاتصال بين الوزراء هو اتصال أفقي، والاتصال بين رؤساء الجامعات وبين مدراء المدارس و بين المعلمين و بين الطلبة وبين عامة الناس هو اتصال أفقي كذلك، ويهدف الاتصال الأفقي إلى التعاون والتنسيق وحل المشكلات وتبادل الأخبار والأفكار والمشاعر ووجهات النظر والمعلومات

والخبرات بين أفراد أو زملاء من نفس المستوى الإداري أو الوظيفة أو المهنة، وغالبا ما يكون هذا الاتصال شفويا وبطريقة مباشرة وبدون أية تعقيدات إدارية، ويتم من خلال اللقاءات وتبادل الزيارات والاجتماعات واللجان والسلوكيات المختلفة أثناء العمل.(ربحي مصطفى عليان، عدنان محمد الطوباسي: 2005، ص ص 105-106)

3-3- شبكات وأنماط الاتصالات الإدارية: تحتل شبكات الاتصال بأنواعها أهمية كبيرة في تحقيق كفاءة وفاعلية الاتصال في الإدارة، وهي تؤثر في سرعة ورود الرسالة واتخاذ الفعل المناسب إزاءها، كذلك من ناحية عدد المستويات الإدارية المرتبطة بها، ولذلك فقد تباينت وجهات النظر بشأن تحديد هذه الأنواع وإعطائها المسميات التي تتناسب مع كل منها ومن بينها ما يلي:

-**الاتصال على شكل دائرة:** يطلق على هذا النمط من الاتصال شبه التام أو الكامل، حيث يستطيع الرئيس أن يتصل بمساعدين اثنين، ولكل مساعد شخص يتصل به وهؤلاء قادرون على الاتصال مع بعضهم، وهكذا يصبح كل شخص هنا متخذ قرار، وتعتبر هذه الشبكة من الشبكات الأكثر ديمقراطية حيث ليس هناك قائد معين مع تساوي جميع الأعضاء في المكانة مع اللامركزية والروح المعنوية العالية، (ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص 111) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): يبين نموذج الاتصال على شكل دائرة

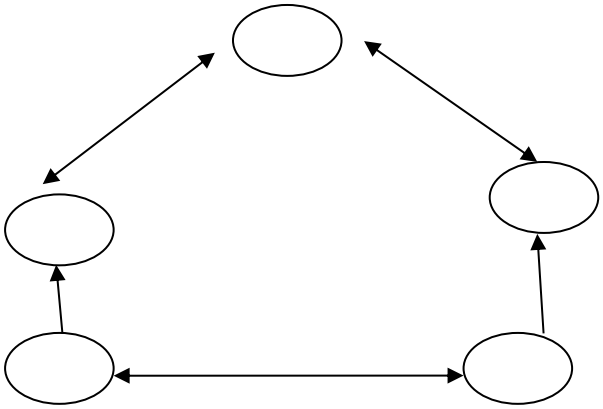

(ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص 112)

-**الاتصال على شكل سلسلة:** يمكن هذا النمط من الاتصال إمكانية الرئيس في الاتصال بمساعدين له، وكل مساعد يقوم بالاتصال بشخص واحد، ويصلح هذا النوع من الاتصال في المنظمات الصغيرة التي يستطيع المدير (الرئيس) أداء دوره من خلال عدد محدد من المساعدين (ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص 112)، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (05): يبين نموذج الاتصال على شكل سلسلة

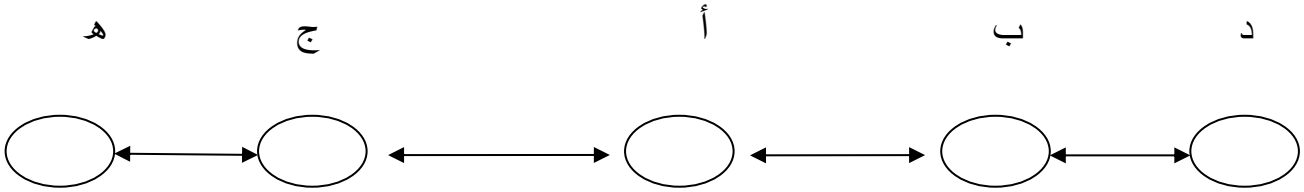

(سعد يس عامر: 2000، ص 213)

وينطوي هذا النمط على المعاني التالية:

-التمييز في المستوى، حيث يوجد أكثر من مستوى إداري داخل هذا النمط.

-يتحدد المستوى الذي يوجد به العضو من مدى قربه أو بعده من منتصف السلسلة فيعكس المستوى الوسط مركز المدير (أ)، يليه المستوى الإداري لكل من (ب) و (ج) حيث يمثلان الرؤساء المباشرين، بينما يعكس موقع لكل من (د) و (هـ) مستوى الأداء التنفيذي.

-يمكن لكل من (ب) و (ج) الرؤساء المباشرين، الاتصال بالمدير (أ).

-لا يستطيع كل من (د) و (هـ) المنفذين الاتصال بالمدير (أ) إلا من خلال الرؤساء المباشرين (ب، ج).

-نظرا لثبات توحيد القيادة يمكن مواجهة المشكلات الألوفة بكفاية. (سعد يس عامر: 2000، ص 213)

-**الاتصال على شكل نجمة:** يتميز نمط النجمة، بوجود مصدر إشعاع ممثلا في قائد المجموعة الذي تربطه بكل عضو من الأعضاء علاقة مباشرة (سعد يس عامر: 2000، ص 213)، ويعتبر هذا النمط من الاتصال أكثر الأنماط السائدة في تحقيق سبل الاتصال بين الأفراد والجماعات، وهذا النمط يفترض أن جميع العاملين في المنظمة يتمتعون بقوة متساوية في الاتصال مع باقي الأعضاء وأن المعلومات المتوفرة لأي منهم تتوفر عادة لجميع الأعضاء الآخرين في التنظيم، ويتسم هذا النمط بالديمقراطية المطلقة في الاتصال بين مختلف الأفراد العاملين في المنظمة وأكثر فاعلية في تحقيق الأهداف (ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص115) و يبين هذا النموذج بوضوح في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): يبين نموذج الاتصال على شكل نجمة

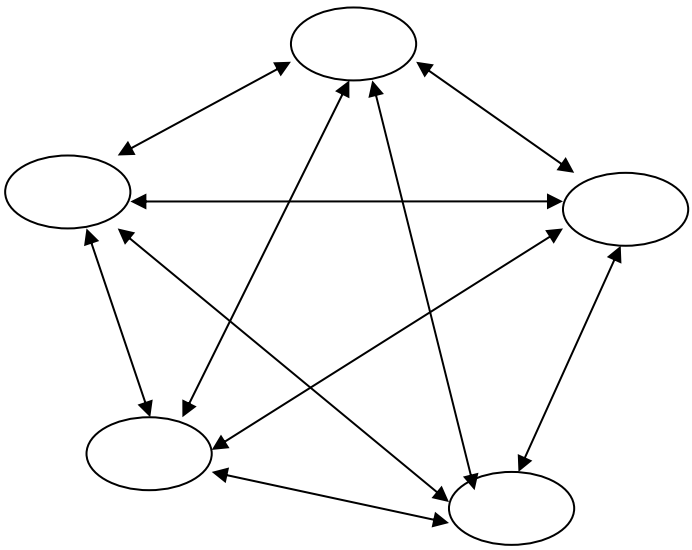

(ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص 116)

-**الاتصال على شكل عجلة:** يمكن هذا النمط الرئيس من الاتصال بأربعة أطراف عاملة في حقل المنظمة وبصورة مباشرة بدون وسيط معين، ويكون هذا النمط من الاتصال مزدوجا ومباشرا في الوقت ذاته، إضافة لبساطته وعدم تعقيد ما ينطوي عليه من اتجاهات متعلقة بسبل الاتصال، كما أنه ينطوي على السرعة في وصول المعلومات وردود الأفعال المتعلقة بالاستجابة أيضا، وهذا النمط يعتبر أقل الشبكات ديمقراطية إذ أن جميع الاتصالات تمر عبر الرئيس وبواسطته، فالمركزية عالية في هذا النمط ومعنويات المرؤوسين منخفضة فيه و يؤخذ على هذا النمط صعوبة استخدامه في المنظمات الكبيرة و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): يبين نموذج الاتصال على شكل عجلة

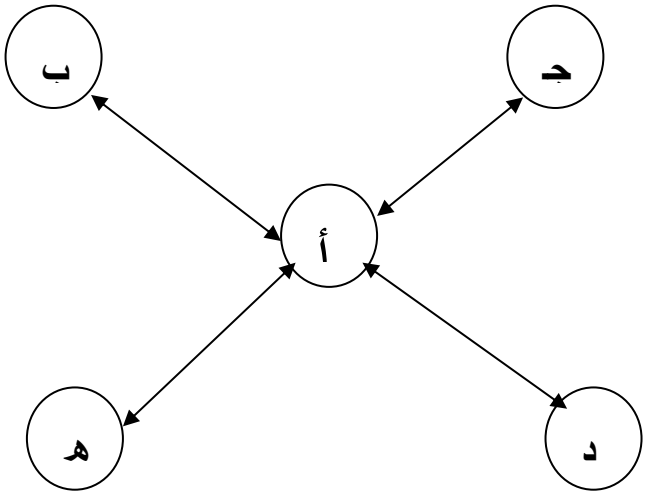

(ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص 115)

-**الاتصال عل شكل حرف (Y):** يمكن هذا النمط المدير من الاتصال عبر قناة اتصالية في الوسط حيث يستطيع من خلالها الاتصال بطرفين (مساعدين) وطرف آخر يمتلك إمكانية الاتصال بغيره، ويعتبر هذا النمط من النماذج المركزية ولذلك يكون من الأنماط الأقل ديمقراطية (ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص 114)، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (08): يبين نموذج الاتصال على شكل حرف (Y)

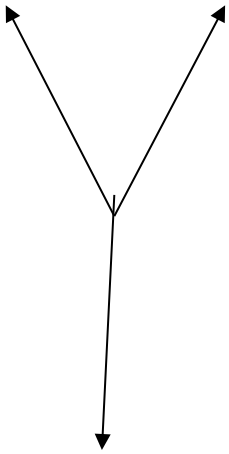

(ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص 114)

-**الاتصال على شكل عنقود:** يعتمد مدير الجماعة في هذا النمط على عضو مساعد في سير العمل، و ينطوي هذا النمط على المعاني و المفاهيم الآتية: (سعيد يس عامر: 2000، ص 214-215)

-يرتبط المدير (أ) بباقي أعضاء الجماعة بخط اتصال واحد من خلال مساعدة (ب).

-يمارس المساعد (ب) كافة الاتصالات المباشرة حيث يتفاعل مع المدير بصفة مباشرة من جانب، ويتصل بالمرؤوسين وهم باقي أعضاء الجماعة بطريق مباشر.

-عدم تمكين المرؤوسين من الاتصال المباشر بالمدير حيث يتعين أن يتم اتصالهم عن طريق مساعده.

-خطورة الدور الذي يقوم به المساعد، فقد يعتمد تشويه المعاني أو تأخير أو تعطيل البيانات الواردة من أحد الأعضاء المنفذين، مما قد يسيء إلى الانطباع الإداري، كما قد يعوق اتصال المدير بالأعضاء، وهذا كله فقدان المنفذين للثقة في المدير.

-تظهر ملامح هذا النمط في السكرتير الخاص أو مكتب المدير العام أو مساعد المدير وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (09) نموذج الاتصال على شكل عنقود

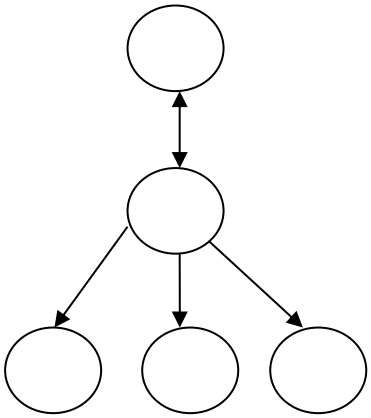

(سعد يس عامر: 2000، ص 214)

4-نماذج ونظريات الاتصال في الفكر الإداري:

4-1-نماذج الاتصال: توجد مجموعة من النماذج تحاول تقديم عملية الاتصال من خلال تحديد عناصرها ومكوناتها الأساسية والعمل على ترتيبها ومعرفة العلاقات فيما بينها.

ويعرف **كينزفتش kenz evich** النموذج بأنه: اتجاه عقلي يتولد من مجموعة من المفاهيم والعلاقات المتداخلة، والتي ترتبط مع العالم الحقيقي. (وردة برويس:2015، ص 140)

في حين يعرفه **كرون krone** بأنه: تمثيل تجريدي للواقع، ويحتاج بناؤه وتطويره إلى قدرة إبداعية خلاقة (مصطفى محمود أبو بكر، عبد الله عبد الرحمان البريدي: 2008 ص 91) .

ويقصد بنموذج الاتصال بأنه وصف تصوري مبسط يقدمه الباحث في شكل مخطط لعملية الاتصال في لحظة زمنية معينة، ويعبر كل نموذج عن الرؤية الخاصة للفرد الذي قام ببنائه وتصوراته للمتغيرات الهامة والفاعلة في عملية الاتصال التي يقوم بدراستها ويؤدي النموذج عدة مهام عند دراسة عملية الاتصال منها: (عبد الفتاح عبد النبي: 1990، ص 31)

-يساعد النموذج في تنظيم وربط أطراف عملية الاتصال بعضها ببعض مما يساعد على تقديم رؤية كلية لم يكن يتسنى للدارسين إدراكها بدون هذا الترتيب والربط.

-يساعد النموذج في توجيه الدارس إلى العناصر الرئيسية في عملية الاتصال التي ينبغي التركيز عليها وفهم تأثيراتها من أجل السيطرة على مخرجات العملية.

-مساعدة الدارس على التنبؤ بنتائج عملية الاتصال وبلورة بعض الافتراضات المحتملة لمخرجات هذه العملية.

وبشكل عام يمكن تقسيم نماذج الاتصال الإداري إلى الأقسام التالية:

-**نموذج الاتصال البسيط:** يكون الاتصال هنا بين شخصين فالأول تكون لديه فكرة يود إيصالها للثاني لتحقيق أهداف معينة، ويعتبر الأول مرسل ومصدرا للمعلومات والأفكار التي يختزنها في ذهنه وهو الذي يقوم بترجمتها وترميزها إلى نظام من الرموز، وقد يتكون هذا النظام من رسائل مكتوبة أو تعبيرات صوتية أو إشارات أو تلميحات أو تصرفات فتتكون رسالة يمكن ملاحظتها أو إدراكها بحواس الإنسان المعروفة. (ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص 161)

-**نموذج الاتصال المعقد:** في هذا النموذج تنفصل وظيفة التعبير عن المرسل وتنفصل وظيفة الاستقبال وتفسير المعلومات عن المستقبل، إذ يقوم بعض أفراد المنظمة بدور جهز الإرسال، والبعض الآخر بدور جهاز الاستقبال. (ختام العناني، علي العياصرة: 2007، ص 162)

-**النموذج العضوي:** إن الغرض من هذا النموذج هو محاولة دراسة التنظيمات بشكل تشريحي ويركز هذا النموذج على المعلومات الذي يعد بالنسبة للمنظمة كالدم للإنسان، ولقد استعير هذا المصطلح من الفيزياء وطبق على الاتصالات الإدارية وتم توظيفه لتوضيح العلاقة بين المنظمة والمعلومات وعملية الاتصال فيها. (بوحنية قوي: 2010، ص 44)

وبشكل عام يمكن إدراج أهم النماذج المقدمة لتغيير مكونات العملية الاتصالية في الجدول التالي الذي أورده "برنت روبن "في كتابه الاتصال والسلوك الإنساني مع بعض

التعديلات ويمكن الإشارة هنا إلى أن شرام قدم 3 نماذج اتصالية على مراحل زمنية مختلفة: (بوحنية قوي: 2010، ص 45-46)

النموذج	كيف يتم الاتصال	عوامل أساسية لشرح النتائج	اتجاه المعلومات
أرسطو	المتحدث يرسل الرسائل التي تهدف إلى إقناع المستمعين	المصدر-الرسالة	اتجاه واحد
لاسويل	المتحدث يكون الرسائل و يختار القناة ويأتي بسلسلة من التأثيرات على المستمعين	المصدر- الرسالة-القناة	اتجاه واحد
شانون و ويفر	المصدر يحول الرسالة إلى رموز يرسلها بقناة إلى المستقبل	المصدر-الرسالة-الضوضاء	اتجاه واحد تغذية عكسية
شرام (1)	المصدر يحول الرسالة إلى رموز يرسلها بقناة إلى المتلقي	المصدر-الرسالة	اتجاه واحد
شرام (2)	المصدر يحول الرسالة إلى رموز ويرسل المعلومات بقناة إلى المستقبل إذا تقاسما مجال الخبرة	المصدر-الرسالة-المستقبل	اتجاه واحد
شرام (3)	المصدر يحول الرسالة إلى رموز ويرسل المعلومات بقناة لشخص آخر يرسلها بدوره للمصدر و هكذا تنتج التغذية العكسية فتمكنها من تحسين دقة و أمان الاتصال	المصدر-الرسالة-المستقبل-التغذية العكسية	اتجاه واحد تغذية عكسية
كاتز لازار سفيلد	المصدر يحول الرسالة إلى رموز يبعث المعلومات بواسطة وسيلة اتصال جماهيرية لقادة الرأي الذي يحولونها بدورهم للجمهور	المصدر-الرسالة-المستقبل-قادة الرأي	اتجاه واحد عن طريق وسيط
وستلي	المصدر يختار ويحول الرسائل إلى	المستقبل-المعني-التغذية	اتجاه دائري

وماكلين	رموز ويرسل المعلومات في شكل محسن للمتلقي الذي يفك الرموز ويعيدها مرة أخرى ليرسل معلومات محسنة للآخرين مع تغذية راجعة في كل خطوة	العكسية	بواسطة التغذية
بيرلو	المصدر يحول الرسالة إلى رموز على مهارته وخبراته و يرسل بواسطة إحدى الحواس الخمسة للمتلقي الذي يعتمد تفسيره للرسالة على معاني كلماتها	المصدر–المستقبل–التغذية العكسية	اتجاه واحد
نيوكمب	استجابة الأفراد لرسائلهم المتبادلة تتوقف على اتجاهاتهم نحو الموضوع كما يعتمد على اتجاهات بعضهم نحو بعض بهدف تحقيق الانسجام	المعني–المستقبل	اتجاه ثلاثي
دانس	الأفراد يحولون الرسائل بالسلوك وتختلف معانيها مع كل شخص اعتمادا على الصلة الاتصالية فيما بينهم	العملية–الزمن	اتجاه واحد
وتزلا ويك وبيفن و جاكسون	يتبادل الأفراد الرسائل بالسلوك و تختلف معانيها مع كل شخص اعتمادا على الصلة الاتصالية فيما بينهم	المستقبل–المعني–العملية–ما وراء الاتصال	اتجاهان
روجز و كنكيد	أفراد متصلون في شبكات يساهمون في الاتصال و يتبادلون الرسائل بغرض الوصول إلى هدف مشترك	شبكات اجتماعية–الإعلام–الزمن	اتجاه لولبي

4-2-نظريات الاتصال في الفكر الإداري: لقد تعددت المداخل لدراسة موضوع الاتصال، ويمكن تصنيف دراسات الاتصال ضمن المداخل التي عرفها الفكر الإداري كالتالي:

1-المدرسة الكلاسيكية: وتضم ما يلي:

1-1-الإدارة العلمية: قامت هذه النظرية على أساس علمي تجريبي تحليلي، حيث اتبع فيها أصحابها أسلوبا يقوم على الملاحظة و تسجيل الوقائع ثم التجربة و تحليل النتائج و ركزوا على الجوانب الفنية للعمل (صالح بن نوار:2006، ص 125)، وقد استهدفت حركة الإدارة العلمية تكوين توجه علمي توظف دراساته وبحوثه لغرض الاستفادة من الطاقات البشرية بشكل أكثر فاعلية وقدرة على تطوير الإنتاجية، ومحاولة تقليص المشكلات التي أدت إلى تخفيض إنتاجية العمل الصناعي ، وذلك من خلال التركيز على مبدأ التخصص في العمل وتدريب الأفراد العاملين واعتماد الحوافز المادية في تشجيع الأداء الإنتاجي (خليل محمد حسن الشماع:2000، ص 44).

ومن خلال تجارب الإدارة العلمية **لفريدريك ونسلو تايلور Frederik winslon Taylor** رأى بأنها تقوم على أربعة مبادئ أساسية هي: (حسن حريم: 2003، ص21):

-إحلال الأسلوب العلمي في أداء كل عنصر من عناصر العمل الذي يؤديه العامل محل الحدس والتخمين.

-اختيار العاملين وتدريبهم وفق أسس علمية.

-تعاون الإدارة والعاملين لتحقيق أهداف العمل وفق الأسلوب العلمي.

-تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات بالتساوي بين الإدارة والعمال بحيث تتولى الإدارة مسؤولية التخطيط والإشراف ويعهد للعاملين مسؤولية التنفيذ.

وهذه المبادئ التي ركز عليها **تايلور** لا يمكن تطبيقها إلا من خلال إيجاد نظام اتصالات مستمر يضمن إيصال التوجيهات من الإدارة في الجهاز الإداري إلى مختلف المستويات السفلى في المؤسسة من أجل تنسيق وتوجيه مختلف الأعمال الخاصة بها (ناصر دادي عدون: 2004، ص 23).

ومن بين الانتقادات التي وجهت لها أنها اهتمت بعناصر الكفاية الإنتاجية ومعاملة الموظف على انه آلة ميكانيكية إذ تم إغفال الجانب الإنساني والحوافز المعنوية في الاتصالات الإدارية، وما يعاب على هذه المدرسة أنها هدفت إلى تسخير العامل واستغلاله. (وردة برويس: 2015، ص 159)

1-2-البيروقراطية: تستند هذه النظرية إلى العالم الألماني ماكس فيبر الذي اهتم بدارسة الإدارات الحكومية الكبيرة والتي كانت تتصف بتدني الكفاءة وتواجه العديد من المشكلات الإدارية، وحظي موضوع هيكلة السلطة باهتمامه، وتعتبر البيروقراطية نوع من تصميم المنظمات يستند إلى التخصص وتقسيم العمل وتسلسل محدد للسلطة، وقواعد وإجراءات واضحة ومعايير صارمة في اختيار الأفراد وترقياتهم، وقد اعتبر فيبر النموذج البيروقراطي أكثر أنواع التنظيم كفاءة وعقلانية، فهو يحقق الدقة والسرعة والوضوح والاستمرارية والوحدة والانصياع الصارم من قبل المرؤوسين.(حسين حريم: 2006، ص 57-58)، وقد جاءت البيروقراطية بأفكار أهمها:(Jean-pierre,Robert weil :1994, 377)

-الفرد ليس مالكا لوظيفة ولا ينقلها لآخر.

-البيروقراطية تعمل وفقا للقواعد ولا تستثني أي شخص، وبالتالي فهي تدعو للمساواة وعدم التحيز.

-يتم التعين في المناصب بصرامة، ويتم وفقا للكفاءات والقدرات وعنصر التدريب والتعليم.

-تحديد المناصب يوافق التخصص في الوظائف وكفاءات شاغل المنصب.

-المؤسسة البيروقراطية تعتمد على التسلسل الوظيفي وتنظيم الأعمال في شكل هرمي.

-البيروقراطي يعين العاملين.

كما ترى بتحديد السلطة في المؤسسة ووجود قنوات واضحة للاتصال وتتميز الوظائف ببناء سلطة متدرجة ويتخذ هذا البناء شكلا هرميا يجعل كل موظف مسؤول عن مساعديه وعما يتخذه من قرارات. (هبهوب نجيبة: 2002، ص34)

وقد وجهت للنظرية البيروقراطية عدة انتقادات من بينها (وردة برويس: 2015، ص 161)

-خنق الروح الإبداعية (لا داعي للتفكير والإبداع، فمثلا إذا أراد العامل الحصول على ترقية يجب أن يحضى برضا المسؤول، على عكس من قد يناقشه في قضايا معينة).

– لم يهتم بالجانب الإنساني في التعامل مع الموظف من خلال التفكير الرأسمالي فهو يحتوي قوانين السوق (فهو ينظر للإنسان وكأنه سلعة أو كأحد مستتبعات السلعة) وليس كإنسان له حاجاته.

–تكريس العمل الروتيني الممل.

–معاملة العامل حسب متطلبات السوق (يفرض عليه صورة معينة بأن يقدم العامل جهدا وفقا للوائح والقوانين لأنه قد تم وضع أهداف تنظيمية مسطرة مسبقا، أي وكأنه مجرد آلة يحجب عنه إنسانيته وحاجته بمعنى أنه يقلص الحركة والتفكير).

–لم يتطرق للتنظيم الغير رسمي.

–عنصر الضبط عند **فيبر**: أن يعطي السيطرة الشرعية الناجمة من المعرفة العلمية والخبرات الفنية، أي تفضيل من هم في أعلى السلطة الذين تكون لهم فرص الحياة (الشهادات) فهو يحافظ أساسا على المجتمع الرأسمالي بتمايزه وطبقاته المختلفة.

–تنطبق هذه النظرية على كل التنظيمات الموجودة في المجتمع الرأسمالي (الجيش–المؤسسات) لأنه يرى أنه صورة للمستقبل.

–كما أن استخدام التعليمات والأوامر يكون مدعاة إلى مركزية القرار في المستويات التنظيمية العليا ومن ثم عدم إتاحة الفرصة لسير خط الاتصالات بشكل صاعد (من أسفل إلى أعلى) ، ومن ناحية أخرى يضم التنظيم مستويات إدارية متعددة تجعل عملية الاتصال رأسيا وأفقيا في منتهى الصعوبة وعليه فإن العلاقة بين المسؤول والعاملين لا تصبح علاقة شخصية ومباشرة بحيث تصعب عملية تقييم كفاءة العاملين ، وفي ظل هذا المناخ التنظيمي المعقد يصبح من الضروري وجود لوائح ونظم وقواعد تحكم عملية تحديد الخطط الفاصلة بين مختلف التخصصات ضمانا لعدم حدوث التضارب والاحتكاك بين الوحدات التنظيمية ويصبح من الضروري أيضا وجود مسالك محددة للاتصال الرسمي تحددها الإدارة العليا وبهذه الوسيلة تتجرد الوظائف من شتى المؤثرات الشخصية التي قد تؤثر في أداء مهامها فالاتصال عند **فيبر** هو الاتصال الرسمي الخالي من الاعتبارات الشخصية الخارجة عن نطاق التنظيم والعمل، وهذا ما قد يعيق سيرورة التنظيم.

1-3-العلاقات الإنسانية: لقد عملت هذه المدرسة على إبراز أهمية الجانب البشري في معادلة الأداء، كما تميزت بعدد القواعد والأساليب التي أعدت لمساعدة المديرين في تحفيز العاملين، إذ ترتكز هذه الأساليب التي أعدت لمساعدة المديرين في تحفيز العاملين، وترتكز هذه الأساليب على ثلاثة نشاطات إدارية رئيسية تتمثل في: (بوطوطن نجاة: 2012، ص 185-187)

-تشجيع العاملين على المشاركة في القرارات الإدارية.

-إعادة تصميم الوظائف بطريقة توفر قدرا أكبر من التحدي لقدرات العاملين وبالتالي المشاركة في نشاطات المنظمة.

-تحسين تدفق الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين.

وتضمنت هذه المدرسة العديد من النظريات والدراسات منها:

***أبحاث إلتون مايو وتجارب هاوثون:** إذ توصل إلى أن الاتصال هو وسيلة تسمح برصد مختلف إنتظارات وتطلعات وحاجات العاملين غير الاقتصادية من تقدير واعتراف وتشجيع ومحاولة الاستجابة له، وهو ما يسمح برفع الأداء إلى مستويات أعلى باعتباره محصلة جداء القدرة في العمل والرغبة فيه، وتوصل كذلك إلى وجود علاقات غير رسمية تنشأ بين العمال داخل المنظمة مما يعني وجود اتصال غير رسمي مرغوب فيه بين الأفراد المنضمين لها.

***نظرية ماسلو في تدريج الحاجات:** لقد استند "ابراهام ماسلو" في هذه النظرية إلى ثلاثة عناصر أساسية هي:

-مختلف الحاجات ذات تأثير في سلوكات الأفراد.

-حاجات الأفراد ترتب وفقا لأهميتها ودرجة إشباعها.

-يتم الانتقال من مستوى إلى آخر حسب التدرج الذي أوضحه ماسلو.

1-4-المدرسة الحديثة: والتي من بينها:

1-المقاربة الوظيفية: تعتبر المؤسسة ككل عضوي يقيم أداؤه من خلال الوظائف الظاهرة والكامنة التي تؤديها مختلف عناصره، كما يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة وعاء توزع بداخله أدوار الأفراد في مستويات ودوائر وحدود مختلفة ، وهو مستقل في وجوده عن العمليات التي تسببت في إنشائه وتغييره، فالاتصال يعتبر مادة ملموسة تنتقل أفقيا وعموديا (صعودا ونزولا) داخل هيكل المؤسسة،وأن للرسائل الاتصالية مواقع فضائية وزمنية مستقلة

عن المرسل والمستقبل، وعلى العموم وبالنسبة للموظفين فالواقع موجود لذاته ويكفي تحليله من الخارج لفهم مضمون العمليات الاتصالية، ومن المواضيع الطليعة للتحليل الوظيفي في هذا المجال دراسة توزيع الأدوار، الرسائل، النماذج الاتصالية المؤسسية العالمية، المعوقات وغيرها.(وردة برويس: 2015، ص 165)

2-نظرية النظم: لقد اعتبرت هذه المدرسة المؤسسة نظاما اجتماعيا مفتوحا، وتشمل النظم المفتوحة والمغلقة عامة على مدخلات ومخرجات عمليات التحويل، ولقد فتحت مدرسة النظم المجال أمام ظهور الاتصال الخارجي كضرورة للمؤسسات باعتبارها أنظمة مفتوحة، تعتبر فيها المعلومات مورد طاقة أساسية تمكنها من التأقلم مع بيئتها والتأثير فيها من خلال مخرجاتها، وهذا من أجل الحفاظ على بقاء المؤسسات واستمرارها. (فريد كورتل، إلهام بوغليطة: 2010، ص ص 33-34)

وترى أن النظام الاجتماعي لن يستقيم دون وجود اتصالات تؤثر فيه بحيوية، وترى نظرية النظم: (وردة برويس: 2015، ص 166)

-أن الاتصالات هي جزء من النظام الاجتماعي للعمل، تؤثر فيه وتتأثر به.

-أن الاتصالات هي الوسيلة لربط النظام الاجتماعي للعمل بالبيئة المحيطة به من منظمات أخرى، عملاء وموردين، ومساهمين وغيرها.

-يعتمد التوازن داخل النظام الاجتماعي للعمل على وجود نظام متكامل من الاتصالات الذي يربط أجزاؤه وأفراده.

-أنه باختلاف الظروف (مثل أطراف الاتصال، وموضوع الاتصال وغيرها)، يمكن أن يختلف نظام ووسائل الاتصال أي أن الوسيلة تختلف لكي تتناسب مع الظروف.

وهكذا فإن الاتصال يعتبر نظام متكامل للربط بين أجزاء النظام ككل.

3-النظرية الموقفية: تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية النظم، حيث اعتمدت على مفهوم النظام المفتوح، ويعتبر الاتصال حسب هذه المدرسة وسيلة من خلالها يتحصل صانعي القرارات على المعلومات اللازمة والتي يحتاجون إليها، كما أنه يساعد على التكيف مع

المحيط الخارجي بالاعتماد على المرونة والابتعاد عن الجهود. (فريد كورتل، إلهام بوغليطة: 2010، ص 34)

4-نظرية المعلومات: تميزت بالحرص على نقل النماذج العلمية الخاصة بالعلوم الدقيقة إلى العلوم الإنسانية و الاجتماعية و لعبت دورا مركزيا في هذا التوجه، فقد حصلت على فكرة المعلومات اعتمادا على الآلات الاتصالية التي أفرزتها الحرب على شرعيتها النهائية باعتبارها رمزا يمكن إخضاعه للتكميم و من خلال هذا أصبحت أداة ربط أساسية تضمن تبادلا مفاهيميا حرا بين التخصصات (أرمان و ميشال ماتلار: 2005، ص 69) ترى هذه النظرية أن الاتصالات عبارة عن مجموعة الأنشطة الخاصة باستقبال المعلومات، وترميزها وتخزينها وتحليليها واستعادتها وعرضها، فمن خلال هذا فان هناك اهتماما خاصا بتحويل المعلومات من شكلها الوصفي التقليدي (في شكل أحاديث أو تقارير أو غيرها) إلى رموز معينة مثل تلك النظم المستخدمة في المكتبات أو توثيق المستندات، وقد يصل الأمر إلى تحويل المعلومات إلى رموز تأخذ شكل الإشارات الكهربائية كما يحدث في الحاسبات الآلية حيث تسهل عملية استقبال وتسجيل وتخزين المعلومات، كما تهتم نظرية المعلومات بتحويل البيانات محل الاتصال من شكلها الوصفي إلى شكل رياضي أو إحصائي، مما يسهل معالجتها بصورة أسرع (أحمد ماهر:2004 ،37 ص 38).

5-معوقات الاتصال الإداري وكيفية التغلب عليها:

5-1-معوقات الاتصال الإداري: يقصد بمعوقات الاتصال: "الأشياء التي تمنع من تبادل ونقل المعلومات أو تعطلها أو تؤخر إرسالها أو استلامها أو تشوه معانيها أو تؤثر في كمياتها، وبالتالي تشتيت المعلومات وتشويهها وتحول دون انسيابها بالشكل المطلوب ولذلك فإن أي شيء يمنع فهم الرسالة يعد حاجزا وعائقا للاتصال(علي عياصرة ، محمد محمود العودة الفاضل: 2006، ص70)، ومعوقات الاتصال تعد مشتركة: أي أن مسؤولية حدوثها لا تقع على طرف واحد وإنما تتحملها عدة أطراف وبالتالي فإن نظام الاتصال الفعال يفقد قيمته من وجود حلقة مؤثرة للتغذية العكسية، هذه الأخيرة تعد بمثابة صمام الأمان ، لأنها تعطينا صورة واقعية عن مدى فعالية الاتصال وجدواه (حميد الطائي، بشير العلاق: 2009، ص 73).

ومن بين هذه المعوقات ما يلي:

-**معوقات شخصية (خاصة بالمرسل والمستقبل):** ومن بين أشكالها: الخوف عند أحد الأطراف من الطرف الآخر وعدم الرغبة في الاتصال أو غياب الدافعية عند أحد الأطراف ومشكلة التعصب الأعمى والأنانية والرغبة في الاحتفاظ بالمعلومات وترشيحها، ومشكل والشعور بمركب العظمة عند المرسل أو المستقبل، وتباين الإدراك بينهما وشعور أحدهما بأنه يعرف كل شيء، ومشكلة الإكراه على الاتصال والقصور في أجهزة الاتصال كالنطق أو السمع ومشكلة الشك عند أحد الأطراف فيما ينقله الطرف الآخر. (ربحي مصطفى عليان، محمد عبد الديس: 2003، ص144)

-**معوقات في الرسالة:** تتعرض المعلومات أثناء وضعها في رسالة لبعض المؤثرات التي تغير وتسيء إلى طبيعة وشكل وحجم ومعنى المعلومات والأفكار، ويحدث الخطأ في الرسالة أثناء صياغة المعلومات أو ترميزها أو تحويلها إلى كلمات وأرقام وأشكال وحركات وجمل ومن أهم المؤثرات التي تتعرض لها الرسالة ما يلي: (شعبان فرج: 2009، ص 176)

-سوء الإدراك أو الفهم للمعلومات التي تتضمنها الرسالة.

-عدم القدرة على انتقاء كلمات سهلة ومعبرة.

-افتقار المرسل إلى القدرة على تعزيز معنى الرسالة ببعض تعبيرات الوجه أو حركات الجسد.

-**معوقات في وسيلة الاتصال:** تتسبب عدم مناسبة وسيلة الاتصال لمحتوى الرسالة ولطبيعة الشخص المرسل إليه في فشل الاتصال في كثير من الأحيان، وعليه يجب أن يقوم المرسل بانتقاء وسيلة الاتصال الشفوية أو المكتوبة المناسبة حتى يزيد من فاعلية الاتصال، ومن أهم هذه المعوقات: (شعبان فرج: 2009، ص ص 176-177)

-اختيار وسيلة الاتصال التي لا تتناسب مع الموضوع محل الاتصال.

-عدم ملائمة وسيلة الاتصال للوقت المتاح للاتصال.

-اختيار وسيلة الاتصال لا تتناسب مع الأفراد القائمين بالاتصال.

-عدم إتباع المرسل للإجراءات الرسمية في استخدام وسيلة الاتصال.

-المساواة بين استخدام الوسائل المكتوبة وبين الوسائل الشفوية للاتصال.

- **المعوقات النفسية والاجتماعية:** ويتضح ذلك من خلال كون طرفي الاتصال من مجتمعات مختلفة، لذلك من الضروري تعزيز العلاقات الاجتماعية بين العاملين على اختلاف مستوياتهم التنظيمية وذلك لرفع الحواجز النفسية والاجتماعية بين المديرين والعاملين لتحقيق أهداف الاتصال، كما يجب على المنظمات تدعيم العلاقات بين العاملين وخلق جو ودي قيمي بينهم وبين المديرين. (شعبان فرج: 2009، ص 179)

-**معوقات بيئية:** من المعروف أن المنظمة عبارة عن نظام مفتوح، فهي عبارة عن كيان متكامل يتكون من مجموعة من الأجزاء ذات العلاقة المتداخلة، والتي تؤثر فيها، وذلك لضمان نجاحها واستمرارها، فالمنظمة تأخذ مدخلاتها من البيئة، وبالمقابل تعطيها مخرجاتها وتقرر أنشطتها بناء على احتياجات المجتمع، فعملية التفاعل بين المنظمة والبيئة لن تتم إلا في ظل تدفق كميات هائلة من المعلومات بصفة مستمرة لخدمة أهداف النظام ككل ليتسنى للمنظمة القيام بمزاولة أنشطتها وعملها بدون معوق، وذلك فالاتصال ضروري لسير العمل هناك جانب آخر للبيئة وهو المكان الذي يؤدي به العمل، فقد يكون سيئ الترتيب والتهوية والإضاءة، أو قد يكون باردا أو جاف أو غير ذلك، ومن أجل تحقيق فعالية اتصالية، لا بد من الاهتمام بكل مرحلة من مراحل عملية الاتصال أو في كل خطوة من خطواته، وإعطائها العناية الكافية، كذلك، لا بد من تجاوز أو محاولة التقليل من المعوقات السابقة الذكر وأن سوء التعامل مع المتغيرات التنظيمية والبيئة وحتى الشخصية فإنه حتما يؤدي إلى إعاقة عملية الاتصال.(العربي بن داود: 2008، ص 173)

-**معوقات تنظيمية:** فمن بين الأخطاء التنظيمية ما يلي: (شعبان فرج: 2009، ص ص177-178)

-كبر حجم نطاق الإشراف وكثرة المستويات الإدارية التي تنقل الرسالة مما يؤثر على وصول المعلومات بطريقة صحيحة.

-عدم وجود هيكل تنظيمي يحدد بوضوح الاختصاصات والصلاحيات ومراكز الاتصال وخطوط السلطة الرسمية في المنظمة، مما يجعل القيادات الإدارية تعتمد على الاتصال غير الرسمي والذي لا يتفق في كثير من الأحيان في أهدافه مع الأهداف التنظيمية.

-قد يكون التخصص هو أحد الأسس التي يقوم عليها التنظيم من معوقات الاتصال، وذلك في الحالات التي يشكل فيها الفنيون والمتخصصون جماعات متباينة لكل منها لغتها الخاصة وأهدافها الخاصة فيصعب عليها الاتصال بغير الفنيين المتخصصين.

-عدم وجود السياسة الواضحة لدى العاملين لنظام الاتصالات في المنظمة التي توضح أهداف الاتصالات الإدارية في المنظمة وتساعد على تحديد السلطة والصلاحيات والمسؤوليات وتمنع التداخل بين الوحدات التنظيمية، وتعبر عن نوايا الإدارة العليا تجاه الاتصال أو قصور هذه السياسة.

-عدم وجود وحدة تنظيمية لجمع ونشر المعلومات، وعدم الاستقرار التنظيمي يؤديان أيضا إلى عدم استقرار نظام الاتصالات بالمنظمة. (شعبان فرج: 2009، ص177-178)

-**معوقات تكنولوجية:** وتتمثل في درجة استغلال الإدارة للطرق الحديثة في معالجة المعلومات ومدى تدريب العاملين على استخدامها. (محمد الصيرفي، عبد الغني حامد: 2006، ص 97)

5-2-كيفية التغلب على مشكلات ومعوقات الاتصال: يرى خبراء الاتصال وممارسوه من المحترفين أمثال **جوبر Jober، وستانلي Stanly، ومايو Mayo** أن مشكلات الاتصال لا تقتصر على جانب معين من جوانب عملية الاتصال أو حلقاتها وإنما تكون المشكلات متنوعة وموزعة على عناصر الاتصال كافة، بمعنى أن مرد هذه المشكلات لا يعود للمرسل وحده، أو المستقبل وحده، أو لقنوات الاتصال بمفردها، وإنما هي مشكلات مشتركة.

وسنحاول تسليط الضوء على أبرز أساليب التغلب على هذه المشكلات من خلال ما يلي: (وردة برويس: 2015، ص 173)

-**التكيف مع عالم المتلقي:** وذلك من خلال التنبؤ بالأثر الذي قد تحدثه الرسالة على مشاعر المتلقي وحالاته النفسية، وجعلها تتلاءم مع مصالح المتلقي وقيمه.

-**استخدام التغذية الرجعية:** بالتأكد من استرجاع الرسالة من المتلقي التي تخبر بالقدر المفهوم منها.

-**استخدام الاتصال بالمواجهة:** فيجب التحدث مع الناس أفضل من الكتابة لهم، هذا الذي يمكن من الحصول على التغذية الرجعية وتعديل الرسالة وتغييرها طبقا لردود الأفعال المتلقية.

-**استخدام التعزيز.**

-**استخدام لغة مباشرة ومبسطة.**

-**تطابق الفعل مع القول:** يجب أن تكون الاتصالات صادقة لتوفير الفعالية لها.

-**تعدد قنوات الاتصال:** فبعض الاتصالات تكون مكتوبة لضمان سرعة الرسالة دون أي تغييرات في طريقة إرسالها، ويمكن أن تحتاج إلى بعض الكلمات الشفهية للتوضيح أكثر.

-**تقليل مشاكل حجم المؤسسة:** ويكون ذلك من خلال تخفيض المستويات الإدارية، وتشجيع الاتصالات غير الرسمية بحيث تكون جميع الأنشطة مهيأة لتسيير الاتصالات لتحقيق المصالح المشتركة للجميع.

-**مهارات الاستماع:** فهناك من يجيد الكتابة ومن يجيد الكلام وهناك من يجيد الاستماع فهذا الأخير يعتبر فن لا يستطيع الكثيرون تطويره، مع أنه ضروري لأن المستمع الجيد يجمع أكبر قدر من المعلومات، ويقيم علاقات الوئام والألفة مع الآخرين ويعتبر هو العامة الرئيسية للاتصال الجيد. (هادي نهر، أحمد الخطيب: 2009، ص 254-255)

ثانيا: الإدارة المحلية في الجزائر

1- تطور نظام الإدارة المحلية (البلدية) في الجزائر

1-1-البلدية أثناء الحكم العثماني: أثناء هذا الحكم الممتد من 1830-1915 عرفت البلدية هيكل إداري مقسم إلى (03) أقسام دار الباي (حكم جهوي)، ومدن البايلك (الولاية) وإدارة الأرياف (البلديات) تعرف بالأوطان، بحيث كل وطن يحتوي على مجموعة من القبائل والأعراش وتحكمها مجموعة من القياد بواسطة شيوخ (رؤساء البلديات في الوقت الحالي) يقومون بدور الوسيط بين الأهالي والإدارة ووظيفتهم الأساسية: (عبد الكريم ماروك: 2013، ص ص 14-15)

-الإشراف على أمناء الحرف.

-جمع الضرائب المفروضة على المحلات والأغنياء واليهود.

-الحفاظ على الأمن العام.

-الإشراف على الجمعيات الخيرية والأماكن العلاجية والممتلكات العمومية.

-الإشراف على نظافة المدينة وتسيير قنوات المياه والري وقنوات الصرف الصحي.

-مراقبة السوق عن طريق المحتسب.

-الحراسة الليلية للمدينة.

1-2-البلدية أثناء الحكم الاستعماري: منذ 1844 أقام الاحتلال الفرنسي على المستوى المحلي، هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية مسيرة من قبل ضباط الاستعمار بهدف تمويل الجيش الفرنسي، ولقد عمدت السلطات الاستعمارية إلى تكييف وملاءمة التنظيم البلدي تبعا للأوضاع والمناطق، ومنذ 1868 أصبح التنظيم البلدي في الجزائر يتميز بوجود ثلاثة أصناف من البلديات: (محمد الصغير بعلي: 2013، ص ص 39،41)

-**البلديات الأهلية:** وجد هذا الصنف في مناطق الجنوب وفي بعض الأماكن الصعبة والنائية في الشمال، وقد تميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري.

-**البلديات المختلطة:** كانت تغطي الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري ووجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوروبيين، وتركز على هيئتين رئيسيتين:

-**المتصرف:** وهو الذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم أو الوالي العام من حيث التعيين والترقية والتأديب.

-**اللجنة البلدية:** يرأسها المتصرف مع عضوية عدد من الأعضاء المنتخبين من الفرنسيين وبعض الجزائريين الين يتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية.

-**البلديات ذات التصرف التام:** أقيمت في أماكن ومناطق التواجد المكثف للأوروبيين بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية، ولقد خضعت هذه البلديات إلى القانون البلدي الفرنسي، الذي ينشئ بالبلدية هيئتين هما:

-**المجلس البلدي:** وهو جهاز منتخب من طرف سكان البلدية الأوروبيين والجزائريين حسب المراحل والتطورات التي عرفتها الجزائر، الذي لها تأثير على الوضع الانتخابي للجزائريين كناخبين أو منتخبين بنسب محدودة.

-**العمدة:** ينتخبه المجلس البلدي من بين أعضائه.

1-3-البلدية بعد الاستقلال:

مر النظام البلدي بعد الاستقلال من 1962 إلى غاية صدور قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية مر بمرحلتين:

-**المرحلة الأولى:** البلدية في النظام الأحادي (الحزب الواحد) من 1962 إلى 1989، في هذه المرحلة استوجب على السلطة السياسة الجزائرية الحاكمة أن تسير البلدية من خلال لجان خاصة مهمتها تسيير شؤون البلدية يقودها رئيس عهدت له مهام رئيس البلدية إلى غاية صدور الأمر رقم 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي ونظم التسيير البلدي من خلال الوثائق و القوانين التالية: الميثاق الوطني1976 الذي يؤكد على تدعيم السياسة اللامركزية من خلال مساهمة البلديات بوصفها خلايا قاعدية للتخطيط في وضع وتنفيذ استراتيجية التنمية والتخطيط على المستوى الجهوي، دستور الجزائر 1976 (عبد الكريم ماروك: 2013، ص 19-21)، الميثاق الوطني 1986 الذي حث على تطوير الدولة من خلال تدعيم اللامركزية في التسيير، وركز على وصف البلدية بأنها "الخلية الأساسية للدولة وأداة لتقريب الإدارة من المواطن، فإنها تجسد روح الديمقراطية الشعبية، كما أنها تمثل منطلقا قاعديا للتخطيط ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المحلية".(عبد الكريم ماروك: 2013، ص 21)

-**المرحلة الثانية:** البلدية في نظام التعددية (تعدد الأحزاب) من 1989 إلى غاية صدور قانون البلدية 2011، ونظم من خلال القوانين والوثائق التالية: دستور الجزائر 1989، قانون 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالبلدية، دستور الجزائر 1996، الأمر 09/97 المؤرخ في 1997/03/06 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية المؤرخة في 1997/03/06، قانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية. (عبد الكريم ماروك: 2013، ص 20)

2-نظام الإدارة المحلية:

2-1-المركزية الإدارية: "يقصد بها قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم وزراء دون مشاركة من هيئات أخرى، فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعله تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة"(عمار بوضياف: 2010، ص14)

كما يمكن القول أن النظام المركزي يقوم على دعامتين أساسيتين هما: (عمار بوضياف: 2010، ص25)

-تركيز السلطة الإدارية بين أيدي الإدارة المركزية.

-خضوع موظفي الحكومة المركزية لنظام السلم الإداري والسلطة.

وتظهر المركزية الإدارية في شكل صورتين هما:

-**التركيز الإداري:** الذي يسميه البعض بالتركيز المطلق أو المركزية الوحشية، وترتكز هذه السلطة في جزئياتها وعمومياتها في يد الوزراء في العاصمة حيث يجرد كل ممثلي الأقاليم والهيئات من سلطة اتخاذ القرار، ويتحتم عليهم الرجوع للوزير المختص في كل شأن من شؤون الإقليم.

-**عدم التركيز الإداري:** ويسميه البعض بالمركزية النسبية وظهر هذا الأسلوب نتيجة مساوئ الصورة الأولى، وعدم تمكن الوزير على أرض الواقع من التحكم في كل صغيرة وكبيرة وفي كل جزء من إقليم الدولة. (عمار بوضياف: 2010، ص25-26)

2-2-اللامركزية الإدارية: "يمكن تعريف اللامركزية الإدارية على أنها النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات

ووحدات إدارية أخرى تكون مستقلة قانونية عن الإدارة المركزية مع بقائها خاضعة لمراقبة تلك الإدارة"(محمد الصغير بعلي: 2004، ص 9)

-أشكال اللامركزية:

يذهب أغلب الخبراء في القانون الإداري إلى التمييز من حيث الواقع والتطبيق إلى شكلين من النظام اللامركزي هما: اللامركزية الإقليمية واللامركزية المرفقية.

- اللامركزية الإقليمية:

تتميز اللامركزية الإقليمية بالاختصاص الإقليمي، حيث تباشر الهيئات اللامركزية صلاحياتها (الشؤون المحلية) في نطاق جغرافي معين كما هو الشأن بالنسبة للوحدات الإدارية المحلية (البلدية والولاية) ، ويقصد باللامركزية الإقليمية الاعتراف بالشخصية المعنوية العامة لجزء من إقليم الدولة كالمحافظات أو المدينة أو البلديات، بما يترتب على ذلك من استقلال في القيام برعاية المصالح المحلية التي يعترف بها المشرع لهذا الإقليم عن طريق مرافقه المحلية التي يحددها القانون في بيانه لاختصاصات الهيئات المحلية، ومن أمثلتها مرافق المياه والكهرباء والموصلات، تدار هذه المرافق عادة عن طريق مجالس من سكان الإقليم، فيصوره هيئات عامة أو شركات أو مؤسسات، إلا أن الهيئات المحلية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي في تسيير شؤونها ، إلا أن السلطات المركزية تمارس عليها نوع من الرقابة أو الوصاية، ويكون نشاطها تحت إشراف الهيئات المركزية، وذلك من خلال القوانين المراسم التي من خلالها أنشئت لها هذه الشخصية المعنوية .(لمير عبد القادر: 2014، ص ص 23-24)

- اللامركزية المرفقية:

ترتكز اللامركزية المرفقية على منح مرفق عام مثل التعليم، الصحة أو النقل، الشخصية المعنوية ليصبح مستقلا اعن السلطة المركزية في أداء وظيفته ونشاطه فاللامركزية المرفقية ترتكز على الاختصاص الموضوعي والوظيفي، دون الاهتمام بالنطاق والمجال الإقليمي الذي يمارس فيه ذلك النشاط أكان وطنيا أو محليا، ويمكن تسمية اللامركزية المرفقية باللامركزية المصلحية، وذلك لأنها ترتكز على الاختصاص الموضوعي الوظيفي، دون الاهتمام بالنطاق والمجال الإقليمي الذي يمارس فيه ذلك النشاط سواء كان وطنيا أو محليا.(لمير عبد القادر: 2014، ص ص 25-26)

3-أسباب الاعتماد على الإدارة المحلية: تعتبر الأسباب الداعية لاعتماد نظام الإدارة المحلية موحدة تقريبا في كل الدول ويمكن حصرها فيما يلي: (بسمة عولمي: دس، ص 258-259)

- **تزايد مهام الدولة:** كانت مهم الدولة في السابق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع فتطورت الآن إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها والمتمثل في الإدارة المحلية فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية.

-**التفاوت فيما بين أجزاء إقليم الدولة:** تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية، فهناك المناطق الساحلية والمناطق القريبة من العاصمة والمناطق البعيدة عنها، وكذلك تختلف من حيث عدد السكان، من خلال وجود مدن مكتظة بالسكان ومدن قليلة السكان ومناطق تزخر بالإمكانيات السياحية ومنطق لا تتوفر على هذا العامل.

هذا الاختلاف بين منطقة وأخرى من مناطق الدولة الواحدة في العامل الجغرافي والسكاني إلى جانب العامل المالي، يفرض بالضرورة الاستعانة بإدارة محلية لتسيير شؤون الإقليم حيث أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف عواملها وإمكانيتها وموقعها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة، وكلما كان مقر المسير قريبا من مشاكل الإقليم ومواكب لتطورات التنمية الإقليمية كلما كان التسيير أحسن.

-**تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي:** تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في الحكم، فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية، فمن خلال هذا تعتبر الإدارة المحلية من أكثر النظم فعالية وديناميكية لأنها أقرب إلى المجتمع المحلي، ويعد أسلوب اللامركزية من أحسن الأساليب في تسيير الإدارة المحلية.

4-مقومات الإدارة المحلية: ترتكز الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس والمقومات تتمثل فما يلي: (محمد محمود الطعامنة: 2003، ص ص 9-11)

-تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية: تعرف الشخصية المعنوية أو الاعتبارية كما يطلق عليها البعض، بأنها" مجموعة من الأشخاص أو الأموال تتمتع بالشخصية القانونية تمامًا كتلك المقررة للأشخاص الطبيعيين، وينظر إليها وتعامل كما لو كانت شخصًا حقيقيًا فهي لها حقوق وعليها التزامات، وهي شخصية مستقلة من الأشخاص والعناصر المادية المكونة لها".

إن ما يميز الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية هو تمتعها بالشخصية المعنوية لأن الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية، وما الاعتراف بالشخصية المعنوية للإدارة المحلية إلا نتيجة منطقية للاعتراف باستقلالها وبوجود مصالح محلية خاصة بها.

-قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية: إن الاعتراف بالشخصية المعنوية للمجالس المحلية لا تعتبر كافية، فلا بد من وجود هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارة شؤونهم التي اعترف المشرع بها ولما كان من المستحيل على جميع أبناء الأقاليم أو البلاد أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة فإنه من المتعين أن يقوم بذلك من ينتخبونه نيابة عنهم، ومن ثم كان الانتخاب هو الطريقة الأساسية التي يتم عن طريقها تكوين المجالس المعبرة عن إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي فجوهر الإدارة المحلية هو أن يعهد إلى أبناء الوحدة الإدارية بأن يشبعوا حاجاتهم المحلية بأنفسهم من خلال هيئة يتم انتخابها.

قد انقسموا الفقهاء في آرائهم إلى فريقين: الفريق الأول يدعم فكرة قيام المجالس المحلية على أساس الانتخاب، وحجتهم بذلك هو تكريس معنى استقلال المجالس المحلية، والأمر الآخر هو تلاءم نظام الانتخاب مع مبدأ الديمقراطية الذي يؤيد الأخذ بنظام الانتخاب وهناك فريق آخر يرى أن مسألة الانتخاب في حالة تطبيق نظام اللامركزية المحلية لا يعتبر شرطًا لازمًا ويمكن أن يتم ذلك من خلال التعيين .ونحن نرى أن هذا الرأي بكل مبرراته قد يمثل خرقًا للهدف السياسي للإدارة المحلية بشكل عام، حيث يسلب الجانب الاستقلالي وحرية اختيار المجتمعات المحلية ويبقيها في دائرة القاصر غير القادر على إفراز قيادات محلية

تمثله وتنوب عنه كحالة أساسية من حالات الديمقراطية الواجب تعزيزها في نهج الإدارة المحلية.

-تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية: لقد تخلت السلطة المركزية عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات الإدارية المحلية، ولكنها احتفظت بحق الرقابة والإشراف عليها حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة، ومن المعروف أنه عادة ما يوجد نص قانوني يبين به اختصاصات وصلاحيات الإدارة المحلية ومن خلال ذلك النص يتم تحديد النوعية والكيفية التي يتم فيها رقابة السلطة المركزية، فالرقابة يجب أن تكون ضمن الفلسفة الأساسية التي ينص عليها مبدأ اللامركزية الإدارية وأن لا يخرج عن ذلك المفهوم حتى تبقى الإدارة المحلية متمتعة باستقلاليتها، وإذا كانت الرقابة والإشراف والتعاون ركنًا من أركان وجود نظام للإدارة المحلية ومقوماتها حسبما اتفق عليه الباحثين فإن هناك مجموعة من الأهداف تتوخاها الحكومة المركزية لمنفعة وخدمة المواطنين من أهمها:

-تأكيد الوحدة السياسية والإدارية للدولة باعتبار أن الإدارة المحلية ما هي إلا نظام فرعي من النظام العام للدولة وأجهزتها.

- التأكيد على أن الإدارة المحلية تعمل وفق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة المركزية، إضافة إلى أن قرارات المجالس المحلية تكون موافقة ومطابقة لهذه القوانين والأنظمة، وذلك حماية للجميع، الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين.

-التأكيد على أن الإدارة المحلية تقوم بواجباتها ووظائفها في نطاق الحد الأدنى المطلوب وبدرجة من الكفاءة والفاعلية، وذلك من خلال اطلاع الحكومة المركزية على موازنة الإدارة المحلية التي تعتبر مؤشرًا أساسيًا من مؤشرات أدائها العام.

-ضمان حسن سير الخدمات المحلية وقيام الإدارة المحلية بتأديتها بكفاءة وفاعلية، ووضع معيار لنوع ومستوى ا لخدمات المطلوب تقديمها للسكان وبتعاون وثيق بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، بما يكفل لهما اكتشاف نقاط الضعف وتعديلها للأحسن.

5-أهداف الإدارة المحلية:

-**الأهداف السياسية:** ترتبط هذه الأهداف أساسا بمبدأ تشكيل المجالس بالانتخاب وهو مبدأ أساسي في الإدارة المحلية يحقق أهدافا منها: (محمد عبد الفتاح محمد: 2009، ص ص 206،210)

-**توفير أسباب التربية السياسية للمواطنين:** عن طريق تدريبهم على ممارسة الديمقراطية وتعويدهم على حسن اختيار ممثلين في المجالس المحلية كوسيلة لتنمية روح الإحساس بالمسؤولية، والقدرة على اختيار ممثلين في المجالس النيابية التي تمارس مهمة التشريع في كافة المسائل القومية والقيادة السياسية العليا في الدولة هي المسؤولة عن اتخاذ قرارات التحديد وتحديد أسلوبه وخططه وبرامجه.

-**إبراز العناصر الصالة للقيادة:** حيث تعتبر المجالس المحلية مدرسة التعليم الديمقراطي، إذ يتعلم الأعضاء الجدد من الأعضاء القدامى فتتسع الكوادر السياسية.

-**تنظيم جهود القيادات المحلية:** وذلك من خلال تحسس مشكلات الجماهير وإيجاد الحلول السليمة لها في إطار السياسة العامة للدولة بطريقة ديمقراطية سليمة.

-**الشعبية مع الجهود تحقق تعاون الجهود الحكومية:** من خلال الوفاء بحاجات الأهالي وشعورهم بذاتهم وتنمو لديهم روح الاعتماد على الذات في إرضاء حاجاتهم.

-**ربط أهالي الوحدات المحلية بالأشخاص المسئولين:** عن طريق اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها من طرف أعضاء المجالس المحلية فالأهالي هم الذين يختارون هؤلاء الأعضاء ويراقبون أعمالهم.

-**الأهداف الإدارية:** تقوم الإدارة المحلية بتحقيق ديمقراطية عن طريق:

-**تقريب مؤدي الخدمة من المستفيدين منها:** وذلك بتقدير ممثلي الأهالي في المجالس المحلية المشروعات والخدمات التي يحتاجها المواطنون ويشرفون على إدارتها.

-**تحقيق كفاية أداء الخدمات:** حيث توجد علاقة بين من يؤدون الخدمة ومن ينتفعون بها.

-**تغيير أنماط الأداء.**

-**ضمان توزيع الخدمات مع الضرائب:** ويهدف ذلك إلى عدم استحواذ المدن الكبرى على الخدمات من أموال ضرائب الوحدات المحلية الأخرى وحرمان الوحدات المحلية الأقل منها.

-**القضاء على البيروقراطية.**

-**الأهداف الاجتماعية:** تتركز فيما يلي:

-**دعم الروابط الروحية:** ويقصد بها تحقيق المصالح المشتركة لأفراد المجتمع.

-**تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية:** وذلك عن طريق تأكيد حرية الفرد واحترام كرامته وكبريائه ومعاملته ككائن اجتماعي يرتبط بأفراد مجتمعه.

-**التخفيف من آثار العزلة:** التي فرضتها المدينة الحديثة على الأفراد بعد توسيع نطاق التنظيمات الحديثة إلى أقصى حد ممكن تحقيقا للكفاية والاقتصاد.

خلاصة

من خلال عرضنا لعناصر هذا الفصل يتبين لنا أن الإدارة المحلية تتميز بأنها إدارة قريبة من المواطن نابعة من تصميم الشعب فهي وحدها التي تستطيع تأكيد وحدة المجتمع باستشارة الرأي العام المحلي للاهتمام بالمشكلات الاجتماعية، وإشراك المواطن في الوصول إلى حلول لها، فالمساهمة الجماعية هي روح الإدارة المحلية والمحور الذي ترتكز عليه، كما تعتبر الإدارة المحلية منظومة علاقات اتصالية ما بين الأفراد، سواء كانت هذه العلاقات داخلية أو خارجية، وعلى أساسها يقاس تقدم ونمو أي مجتمع وذلك من خلال فاعلية ورقي الخدمات التي تقدمها ومدى احترام المواطنين لهذه الإدارة والإحساس بمسؤوليته اتجاهها كما تراعي هذه الإدارة مصالحه وأهدافه وطموحاته المتعلقة بها، فكلما كان تدعيم للعلاقات الاتصالية الإدارية بين العاملين والمديرين والمواطنين كلما أدى إلى تحقق الفعالية وتحقيق أهداف الإدارة التي تسعى إلى تحقيقها من تنمية وتطوير المجتمعات في كافة المجالات ومشاركة كل أعضاء المجتمع في ذلك.

الفصل الثالث:
التنمية في الفكر السوسيولوجي

الفصل الثالث: التنمية في الفكر السوسيولوجي

- تمهيد
- أولا: مبادئ وفلسفة التنمية الاجتماعية
- ثانيا: أهمية وأهداف التنمية الاجتماعية
- ثالثا: مقومات التنمية الاجتماعية
- رابعا: قواعد التنمية الاجتماعية والتخطيط لها
- خامسا: مجالات التنمية الاجتماعية
- سادسا: النماذج والمداخل النظرية للتنمية الاجتماعية
- سابعا: معوقات التنمية الاجتماعية
- ثامنا: طرق الاتصال المباشر والتنمية الاجتماعية.
- تاسعا: التنمية الاجتماعية في علاقتها بالعمليات الاتصالية
- خلاصة

تمهيد

إن الحديث عن التنمية الاجتماعية هو حديث عن مشروع حضاري ورؤية متعددة الجوانب، أي أنها عملية مقصورة الوجهة ومحسوبة التكاليف ومدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج، ولا بد أن تتفاعل مع الواقع الاجتماعي لتثبت فعاليتها في مواجهة المشكلات وتحديد المتطلبات والاحتياجات الخاصة بكل المواطنين، ولقد كرس هذا الفصل للتعرف على التنمية الاجتماعية والتقرب أكثر من جوهرها من خلال تسليط الضوء على مبادئها والفلسفة التي تقوم عليها وبعدها أهميتها وأهدافها، ومقوماتها وقواعدها والتخطيط لها ومجالاتها، كما سنتطرق إلى نماذجها ومداخلها النظرية، كما سعى هذا الفصل إلى الوقوف على أهم معوقاتها، وفي الأخير تم التطرق إلى طرق الاتصال المباشر والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية في علاقتها بالعمليات الاتصالية.

أولا: مبادئ وفلسفة التنمية الاجتماعية

1-مبادئ التنمية الاجتماعية: هناك مجموعة من المبادئ العامة الموجهة لسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية الذي تحدد الاحتياجات الأساسية للمواطنين والتي من بينها ما يلي: (أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد: 2009، ص ص 81-84)

-تجاوب المشروعات المنفذة مع الحاجات الأساسية في المجتمع ورغبات المواطنين التي يعبرون عنها بالوسائل التالية: تسجيل الحاجات كما يعبر عنها أفراد المجتمع، ترتيب هذه الحاجات وفق أولوياتها، اختيار المشروعات التي يتناسب مع هذه الحاجات ويؤلف منها حلا متكاملا.

-التكامل بين المشروعات في الميادين المتنوعة عن طريق قيام برامج متعددة الأغراض منها: مكافحة الأمية وتحسين الصحة والثقافة الاجتماعية.

-أن يقوم المشروع على أساس تغيير اتجاهات الناس قبل تحقيق الهدف المادي البعيد وذلك بإثارة وعي الناس وإحساسهم بأن التحسن في أحوالهم هو نتيجة جهودهم، وأن عليهم أن ينظروا المزيد كلما زادت معرفتهم وتفهموا الجديد من الوسائل والأفكار.

-تشجيع وتدريب القادة المحليين للقيام بدورهم في المشروعات.

-تنمية مساهمة الأهالي في شؤون المجتمع وتنشيط أجهزة الحكم المحلي القائمة.

-الاعتماد على مساهمة المرأة والشباب في مشروعات المجتمعات المحلية.

-وضع سياسة ثابتة ونظام إداري خاص.

-الاستعانة بالمنظمات الأهلية.

-التقويم: يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع التقويم بصفة مستمرة، وذلك للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل.

2-فلسفة التنمية الاجتماعية: تقوم فلسفة أي علم على مجموعة الحقائق والركائز التي يقوم عليها هذا العلم وفلسفة التنمية الاجتماعية تقوم على مجموعة من الحقائق تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع، وتتمثل مجموعة هذه الحقائق فيما يلي: (محمد عبد الفتاح محمد: 2003، ص ص 62-64)

-أن الإنسان هو هدف التنمية وهو بؤرة التركيز في كل عملياتها.

-احترام كرامة الفرد والإيمان بقدرة الفرد والجماعة على تحقيق مستوى معيشي أفضل.

-محور التنمية هو شخصية الفرد ذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحي فالتنمية عملية متكاملة.

-أن المشاركة هي السلوك الحقيقي للديمقراطية (المشاركة في الحكم وفي العمل وفي تغيير الاتجاهات) وهي أساس التنمية الاجتماعية الشاملة.

-الاعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن إيمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه بل وفي التعبير عن إرادة التعبير.

-التنمية الاجتماعية عمل إنساني تمتد ضرورته في طبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي سياسي يسعى دائما إلى البقاء والاستمرار مستعينا في ذلك على ما يتمتع به بصفته الاجتماعية.

-أن أهداف ومبادئ التنمية الاجتماعية تنبع أساسا من مبادئ وأهداف الأديان السماوية بل وتعتبر واحدة في احترام كرامة الإنسان والالتزام يفيد التكامل الاقتصادي.

-أن التنمية الاجتماعية هي الترجمة الحقيقية والتعبير الإنساني لمفهوم الاشتراكية حيث تحقيق العدالة والمساواة والإخاء والمشاركة الفعلية بمعناها السليم في تحمل المسؤولية الاجتماعية والتي يتحقق بها تقدم المجتمع.

-الإيمان بفاعلية التخطيط الموجه نحو عمليات التعامل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والهيئات داخل المجتمع بشكل يسهم في كل مشاكل هذا المجتمع.

-تركيز القيمة على الدعوة لبناء مجتمع سليم يحقق لأبنائه توافقهم الاجتماعي.

-تؤمن التنمية الاجتماعية بأن المجتمع بناء وكيان اجتماعي يتكون من عناصر وأجزاء ونظم متماسكة ومترابطة، وأن أي خلل في أي جزء منه يؤثر في الأجزاء الأخرى، وكذلك أي تغيير في أي جزء يعود على الأجزاء الأخرى بالأثر القومي والتطور.

ثالثا: أهمية وأهداف التنمية الاجتماعية:

1-أهمية التنمية الاجتماعية: تأتي أهمية التنمية الاجتماعية من كونها تضع المسؤولية على عاتق كل المؤسسات الاجتماعية سواء اعترفت بها أم لم تعترف، حيث أن أحد أنشطة هذه المؤسسات هو تحقيق التحسين الكيفي الإنساني، وقد تكون المؤسسات الاقتصادية هدفا اجتماعيا لكن فعالية دورها إذا ما سلمنا بالتوازن لا يتحقق إلا إذا تدخلت مؤسسات اجتماعية معترف بها مثل: المدارس، الأسر، دور العبادة، مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث أنه

لابد من توظيف المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية كمكونات كيفية للتنمية. وتزداد أهمية التنمية الاجتماعية بتزايد اهتمام الجامعات والمهتمين بالخدمة الإنسانية، وتصبح جزءا من مهام هذه المؤسسات، مما ينعكس بدوره على خدمة النظم الراسخة وقطاعات التنمية وتبرز أهمية التنمية الاجتماعية فيما يلي: (حسين عبد الحميد أحمد رشوان: 2009، ص ص 59،61)

-يشعر الأفراد في ظل التنمية شعورا حقيقيا بوجود الدولة، حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع والدولة، وهي تغرس في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي أو المشاركات الوجدانية الجمعية.

-تظهر أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق وتأمين المجتمع أو الدولة وضمان استقراره وعدم جنوحه إلى الانحراف وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية، فسلامة الدولة واستقرارها يقومان على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد أفكارهم ومشاعرهم، وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم.

-تعتبر التنمية والإنعاش الاجتماعي عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها فوظيفة الإنعاش تتعدى حدود القوميات للدول، وبالتالي يعتبر عاملا أساسيا في تقريب وجهات النظر بين مختلف الدول.

-تغرس فكرة التنمية الاجتماعية في أفراد المجتمع الفضائل الروحية والمعايير الأخلاقية والمعاني الإنسانية الرفيعة التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع وحساسية الأفراد وأذواقهم.

2-أهداف التنمية الاجتماعية: بالرغم أن التنمية الاجتماعية ليست ذات اتجاه واحد في كل المجتمعات بل تتعدد طرقها واتجاهاتها وأشكالها باختلاف وتنوع إمكانات ومشكلات الدول، إلا أنه يمكن أن نحدد بعض الأهداف العامة كما يلي: (ماهر أبو المعاطي: 2012، ص 27)

-تقديم الخدمات اللازمة لسكان المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها بالنسبة للفئات المهمشة أو ذوي الدخول المنخفضة، لتضيق الفجوة بين مستويات الدخل في المجتمع.

-حماية البيئة والحفاظ على الموارد للأجيال الحاضرة، ومراعاة مستقبل الأجيال البشرية القادمة من خلال تطوير القدرات واستثمار الموارد الطبيعية التي يجب استخدامها بشكل يحقق الاستدامة ويرتبط بالحفاظ على تحقيق العدالة الاجتماعية.

-تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة بين كل فئات المجتمع، وتشجيع مساهمة المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية لتحسين مستوى معيشة الأفراد في ضوء ما هو متاح أو ما يمكن إتاحته من موارد.

-إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانات والجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهات الحكومية والخبراء.

-تحقيق العدالة والمساواة بين سكان المجتمع وتوفير فرص عادلة لكافة المواطنين للوصول إلى الموارد وإعادة توزيع الدخل والموارد وعوائد التنمية.

-إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بما يتضمنه من أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك سكان المجتمع وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين أحوالهم.

ثالثا: مقومات التنمية الاجتماعية: يتحقق نجاح التنمية الاجتماعية إذا استجمعت العناصر التالية:

1-التغيير البنائي أو البنياني: و يقصد به ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع ، فالتغيير يحدث في بناء المجتمع وفي حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي، ويحدث التغيير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية لا يمكن أن تحدث في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع.(أحمد خاطر، محمود عبد الرحمان حسن، هالة مصطفى السيد: 2012، ص ص 49-50)

2-الدفعة القوية: لا بد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها، وذلك بحدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود وهذه الدفعات القوية لازمة لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن، ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الصناعي تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا، وبجعل التعليم إلزاميا ومجانيا بقدر الإمكان، وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان ...، وتحدث الدفعة القوية لمحاربة الأمية بين الكبار عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع، وذلك بالاستعانة بالشباب المتعلم في المناطق الريفية والحضرية وبوسائل الإعلام في إعداد برامج محو الأمية. (أحمد خاطر، محمود عبد الرحمان حسن، هالة مصطفى السيد: 2012، ص ص 49، 51)

3-الإستراتيجية الملائمة: ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وتقوم استراتيجيات التنمية في البلدان النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون، بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة، وتسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرقي بالنسبة لكافة المواطنين، كما تقوم استراتيجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل و التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.(أحمد خاطر، محمود عبد الرحمان حسن، هالة مصطفى السيد: 2012،ص ص 52-53)

رابعا: قواعد التنمية الاجتماعية والتخطيط لها:

1-قواعد التنمية الاجتماعية: ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة هامة من القواعد الأساسية، تساهم في تكاملها وفي الوصول للأهداف المنشودة لها، وهي كما يلي: (طلعت مصطفى السروجي وآخرون: 2001، ص 38)

-**مشاركة أفراد المجتمع في برامج التنمية الاجتماعية:** إن أهم العقبات التي تحول إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية، بالقدر المطلوب خاصة في المجتمعات النامية هي ضعف المشاركة في برامج التنمية، ولهذا يجب تدعيم المشاركة عن طريق:

-إثارة وعي أفراد المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة والنظر إلى مستوى أفضل.

-استخدام وسائل الإقناع بالاحتياجات الجديدة المتطورة.

-التدريب على الوسائل الحديثة في الإنتاج.

-إكساب أفراد المجتمع أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل: الادخار وإقامة المشاريع وكيفية الاستهلاك والترشيد فيه.

-**التكامل الاجتماعي والتنسيق بين برامج التنمية:** ويعني ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته من خلال خطة متكاملة لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية (طلعت مصطفى السروجي وآخرون: 2010، ص 38)، وهذا ما يؤكد مدى التساند والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ويتضح ذلك من خلال ما ركزت عليه النظرية الوظيفية باعتبارها للمجتمع نسقا اجتماعيا مترابطا ينجز كل جزء من أجزائه وظيفة محددة وأن كل تغيير في وظيفة يؤدي إلى اختلال وظيفي. (حميدشة نبيل: 2010، ص 481)

"فالأفراد من وجهة نظر البنائين الوظيفيين يمارسون أنواعا شتى من الأفعال وأثناء أدائهم يتبادلون العلاقات فيما بينهم، وإذا رأى أنه من الضروري المحافظة على هذه العلاقات الاجتماعية فلا بد لهم من وجود أنواع أخرى من النشاطات الجزئية التي تكون هادفة إلى الحفاظ على الكل أي بناء المجتمع الذي توجد فيه ومن خلاله". (عبد الباسط عبد المعطي: 1981، ص 103)

-**الوصول إلى نتائج ملموسة لها أثر ها على تنمية المجتمع:** ويكون هذا من خلال تحقق ثقة أفراد المجتمع، فالثقة في برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لنجاحها باعتبارها أنها عملية إنسانية لا غنى عنها في أي تفاعل اجتماعي. (طلعت مصطفى السروجي وآخرون: 2010، ص 38)

-**الاعتماد على الموارد المحلية:** ترتكز التنمية الاجتماعية على استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع سواء موارد مادية أو بشرية مما يقلل من تكلفة البرامج. (مصطفى طلعت السروجي وآخرون: 2010، ص 39)

كم يضيف هوبهاوس L.T.Hobhouse القواعد التالية: (طلعت مصطفى السروجي وآخرون: 2010، ص39)

-تطور وتعديل النظم القائمة في بناء المجتمع، بما يساهم في ملاءمتها للأهداف المنشودة.

-التأكيد على الاهتمام بالعملية التبادلية بين برامج ومجالات التنمية الاجتماعية، ويتضح في أن مخرجات برامج تعتبر مدخلات لبرامج أخرى، وهكذا تتكامل برامج التنمية الاجتماعية.

-تنمية المهارات والخبرات لدى أفراد المجتمع للمساهمة والمشاركة في برامج التنمية.

-تدعيم الدور الذي تلعبه القيم في برامج التنمية الاجتماعية.

-التعاون والتنسيق بين برامج التنمية وأيضا الأجهزة المسئولة على مختلف المستويات القومية، الإقليمية، المحلية وأيضا التأكيد على التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية.

-التوسيع في برامج التنمية حتى تغطي احتياجات أفراد المجتمع، أي وضع مقياس التنمية الاجتماعية يرتبط بعدد سكان المجتمع.

ويهدف التكامل الاجتماعي إلى تسهيل نشوء" مجتمع للجميع يكون متماسكا ومنصفا بإشراكه الناس على اختلاف فئاتهم، لاسيما منهم الفئات الضعيفة كالنساء أو الشباب أو المسنين أو المعوقين، في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي العمل الإنمائي، لذا يعتبر التكامل الاجتماعي غاية وعملية على حد سواء، إنه مفهوم متعدد الأبعاد يشمل الأهداف والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية." (الإسكوا، 2010، ص 1)

2-التخطيط للتنمية الاجتماعية: يعتبر التخطيط طابع العصر الحديث وبه تطورت مختلف الدول وطورت أنظمتها، ويعبر التخطيط عن "دراسات تستند إلى تقديرات نوعية وكمية للمجتمع وموارده، القصد منها تكوين صيغة مستقبلية ناجحة" (قيرة اسماعيل، توهامي ابراهيم، دليمي عبد الحميد: 2008، ص 58)

ويتركز التخطيط في التنمية الاجتماعية على التدخل لتغيير حجم ونوعية أنشطة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى إحداث تغييرات هيكلية وظيفية ضرورية لتنمية وتقدم المجتمع. (الهادي عبدو أبوه:2015، ص 159)

ويشتمل التخطيط للتنمية الاجتماعية على عنصرين أساسيين:

-**العنصر الأول :الثالوث التنموي:** ويشمل هذا العنصر على ثلاثة متغيرات تسهم في تنمية المجتمع وهي موضحة في الشكل التالي:

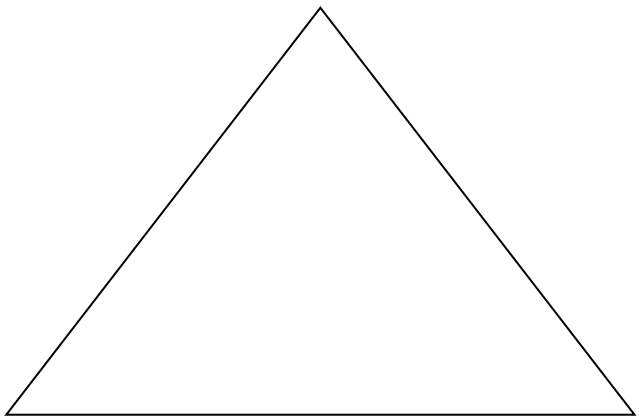

(طلعت مصطفى السروجي وآخرون: 2001، ص 46)

1-الطاقة المجتمعية: وتتكون من:

-الإمكانيات البشرية الحيوية.

-الإمكانيات المادية المشتملة على المتغيرات الطبيعية.

وتستمد الطاقة المجتمعية حجمها ونوعيتها من حجم ونوعية العناصر المكونة لها، وعليه تعتبر متغيرات الإمكانيات الحيوية والطبيعية هي الوحدات الأساسية للطاقة المجتمعية، ويمكن للمجتمع استغلال الطاقة المجتمعية من خلال النسق الاجتماعي والاقتصادي الخاص به الذي يحولها إلى موارد ثم إلى سلع وخدمات تحدث تغيرات هيكلية ووظيفية تساهم في نمو وتقدم المجتمع والمحافظة على بقائه.

2-الأساليب والأدوات المستخدمة: (طلعت مصطفى السروجي وآخرون: 2001، ص 47-48)

-**الأسلوب هو:** المعرفة الإنسانية التي يمكن أن يستخدمها الإنسان لتغيير القيم والحافظة عليها وتتحدد الأساليب كالآتي:

-**أساليب وقائية:** وتهدف إلى منع التفاعل بين المتغير الحيوي وعناصر بيئته حتى لا يحدث الانحراف أصلا.

-**أساليب علاجية:** تهدف إلى تصحيح الأخطاء بالقضاء على أسبابه وتعديل التحول في طبيعته بحيث تعود قيمة المتغير الحيوي إلى القيمة السابقة لحدوث الانحراف.

-**أسباب تأهيلية:** تهدف إلى زيادة القدرة الذاتية للمتغير الحيوي لتمكنه من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مستوى الأداء المتبقي.

-**الأداة:** وتتضمن:

-**الموارد البشرية:** هي مجموعة المتغيرات الحيوية التي تحدد القدرات والمهارات الفيزيقية والعقلية والنفسية اللازمة لاستيعاب الأساليب واستخدام الموارد العادية للإسهام في إحداث التغير.

-**الموارد المادية:** هي أداة تشتمل على السلع والمواد اللازمة التي تستخدمها الموارد البشرية في إحداث التغير المطلوب.

فمن خلال هذا تعتبر الموارد البشرية من أدوات تغيير المجتمع، حيث يمكنها استيعاب واستخدام مجموعة الأساليب (الوقائية–العلاجية–التأهيلية)، وأيضا الموارد المادية تساهم في تحقيق أهداف المجتمع المنشودة والمحافظة على بقائه. (طلعت مصطفى السروجي وآخرون: 2001، ص 48)

3–القيم المجتمعية: تمثل القيم المجتمعية قاعدة الثالوث التنموي، وسلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم ومعايير تفضيلاتهم وصولا إلى أقصى درجات الإشباع وعند التخطيط يجب الأخذ في الاعتبار ما يلي: (طلعت مصطفى السروجي وآخرون: 2001، ص49)

–دراسة القيم المجتمعية السائدة والتعرف على تأثيرها على بناء المجتمع.

–التعرف على القيم المجتمعية الإيجابية والسلبية، ومعرفة قيم التخطيط الواجب توافرها.

–مقابلة القيم المجتمعية السائدة بالقيم التخطيطية المستهدفة لدم القيم الإيجابية، وإحلالها محل القيم السلبية المضادة لأهداف التخطيط.

–**العنصر الثاني: النسق الاقتصادي للمجتمع:** ويشتمل هذا العنصر على ثلاث متغيرات:

1–العمليات التحويلية: هي العمليات التي يستخدمها النسق الاقتصادي بهدف تحويل الطاقة المجتمعية إلى موارد ثم إلى إنتاج سلع وخدمات يستفيد منها المجتمع في إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية لازمة لنموه والمحافظة على بقائه.

2–العمليات التيسيرية: وهي العمليات التي يقوم بها النسق الاقتصادي لزيادة فعالية العمليات التحويلية.

3–أجهزة العمل: وهي مجموع الأجهزة التي تقوم بالعمليات التحويلية والتيسيرية وذلك بوجود الأجهزة التالية: (طلعت مصطفى السروجي وآخرون: 2001، ص ص 49–50)

–جهاز البحث العلمي للقيام بالدراسات والبحوث وتوفير المعلومات والأدوات اللازمة.

–جهاز التخطيط للقيام بالتخطيط.

-جهاز التنفيذ للقيام بعمليات التنفيذ.

-جهاز المشاركة الاجتماعية للقيام بنقل آراء أفراد المجتمع والانتفاع بها لصالح المجتمع وانتفاعهم بالأنشطة المجتمعية.

خامسا: مجالات التنمية الاجتماعية: تسد التنمية الاجتماعية جميع احتياجات الإنسان المادية والمعنوية وعليها تتعدد هذه المجالات، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

1-التنمية الاجتماعية والتعليم: إن العلاقة بين التنمية والتعليم تبدو وثيقة ويصعب الفصل بينهما، فهو يتغذى منها ويغديها، ويبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة، كما يترتب عنه قوى ابتكارية وتنظيمية في المجتمع فعن طريق التعليم يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار، ويمكنهم كذلك من فهم مشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وأفراد، وإكسابهم مجموعة من المعارف والمهارات لتحسين أحوالهم، ودفعهم للمشاركة بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا. وقد ذهب أنصار المدرسة الوظيفية في علم اجتماع إلى القول بأن التعليم مورد هام للمهارات الأساسية (قراءة، كتابة، حساب)، فالتعليم له أثره في تكوين المواطن الصالح والعامل ذو الإنتاجية المرتفعة، ولذا يرى أنصار هذا الاتجاه أن معظم بلاد الشمال يمتد التعليم فيها إلى حوالي 90% من المسجلين دوي العمر المناسب. وفي العالم الثالث يهبط هذا المستوى إلى أقل من 40 %. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان: 2009، ص ص 95-101)

2-التنمية الاجتماعية والصحة: تلعب الصحة دورا بارزا في عملية التنمية الاجتماعية فهي تعتبر ضرورة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية، ويقدم هذا المجال الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، ويقتضي ذلك توفير الأطباء والفنيين والممرضين اللازمين لحسن سير العمل بهذه الوحدات، والاهتمام ببرامج تنظيم الأسرة والتعاون مع الأجهزة المختلفة للوصول إلى معدلات نمطية للنمو السكاني في المجتمعات المستحدثة. و يؤكد "جونار ميردال" أنه لا يمكن فهم الصحة بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية، حيث أنها تؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، فإذا كانت الخدمات الصحية تعمل على توفير الظروف

المسبقة أو الشروط الضرورية للتقليل من معدل الخصوبة عن طريق خفض معدل وفيات الأطفال، كذلك فهي تستطيع أن تقوم بدورها في دعم وتوفير المتطلبات اللازمة لضبط السكان، وبإجراءات من الأمراض ومضاعفاتها الصحية أو مضاعفاتها الاجتماعية وبالإجراءات العلاجية المرضية، وبالإجراءات التأهيلية التي تتخذ بعد علاج الحالات المرضية. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان: 2009، ص ص102-103-104)

3-التنمية الاجتماعية والسكان: يلعب السكان أهمية مزدوجة فهو يلعب دورا هاما في جانب الاستهلاك، وجانب آخر لا يقل أهمية في جانب الإنتاج. ويعتبر النمو السكاني أحد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ساد التفكير حولها مند أمد بعيد، وينتج النمو السكاني في العالم الثالث عن عدم التحكم الكامل في معدلات الخصوبة بين شعوبه، فقد تكون نسبة المواليد مرتفعة في مجتمع ما ومنخفضة في مجتمع آخر، ويمكن التحكم في هذه المشكلات من خلال تنظيم النسل، وحل المشكلات الزوجية، وزيادة الدخل، ومحو الأمية وهذا ما يؤثر على التنمية الاجتماعية. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان: 2009، ص ص 105-106-107)

4-التنمية الاجتماعية والإسكان: تترابط عوامل الزيادة الطبيعية في سكان العالم والتحسينات في الرعاية الصحية، وتوقع حياة أطول لتنتج ظروف حضرية غير ملائمة فالإسكان المتاح في المدن الكبرى محدود، فهو مزدحم جدا والإيجارات مرتفعة، وكان رد الفعل لهذه الظروف هو بناء مدن الأكواخ، أو استخدام أراضي الفضاء لإقامة منازل من الخشب والطوب، وهذا ما يجعل هذه المناطق محرومة من الماء والغاز وأساليب التخلص من الفضلات. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان: 2009، ص ص 108- 109-110)

سادسا: النماذج والمداخل النظرية الخاصة بالتنمية الاجتماعية:

1-نماذج التنمية الاجتماعية: تتعدد آراء المفكرين والعلماء والمهتمين بالتنمية الاجتماعية في وضع نماذج أو اتجاهات تتفق ومسار مراحل التنمية الاجتماعية بقصد الوصول إلى تنمية وتقدم المجتمع بما يتفق مع أيديولوجيته السائدة وتختلف وجهات النظر حول المسمى ما بين" النموذج "أو" الاتجاه"، ويعتبر مصطلح" النموذج "الأكثر شيوعا.

وتتمايز النماذج حسب طريقة معالجتها للمشاكل المجتمعية، ونظرتها للمجتمع، ويمكننا التفريق بين النماذج التالية حسب الآتي: (مصطفى طلعت السروجي وآخرون: 2001، ص ص 40-43)

1-النموذج المرحلي : الذي يركز على مراحل سير العملية التنموية والطريقة الأمثل للتعامل مع وضعيات المجتمع المستهدف المختلفة، بدون إهمال البناء الثقافي للمجتمع المستهدف ويتشكل هذا النموذج من مجموعة مراحل كالتالي:

-**مرحلة ثبات المجتمع:** في هذه المرحلة يكتفي المجتمع بأنماطه الثقافية السائدة فيه ويرفض غيرها.

-**مرحلة التركيز على العوامل الفردية:** بتزايد احتياجات أفراد المجتمع تتزايد قدرته على إشباعها، بالتوازي مع نمو الأنماط الثقافية وتطورها .مما يؤدى إلى قبول استخدام البرامج التنموية اللازمة.

-**مرحلة دخول بعض الأنماط الثقافية الجديدة:** تبرز في هذه المرحلة حاجة المجتمع وتقبله أيضا لأنماط ثقافية جديدة، لكن هذه الأنماط الوافدة تحتاج إلى عملية معالجة بما يتوافق مع ثقافة المجتمع المستهدف حتى يستفاد منها في برامج التنمية.

-**مرحلة التوازن:** يسعى المجتمع في هذه المرحلة إلى معالجة الأنماط الثقافية الوافدة والاستفادة منها بما يتماشى مع ثقافته الأصيلة مما يدعم برامج التنمية المختلفة.

-**مرحلة الاستقرار** : يستقر المجتمع في هذه المرحلة، ويسعى لإشباع احتياجات أفراده بما يتماشى مع إيديولوجيته، مستفيدا من مراحل التطور التي مر بها، بما يحقق الأهداف التنموية. (مصطفى طلعت السروجي وآخرون: 2001، ص 40)

2-**النموذج السلوكي** : الذي يركز على الفرد في اتجاهاته وسلوكه، ودرجة مشاركته ومساهمته في فعاليات المجتمع، وينطلق من فكرة" تالكوت بارسونز "في الفعل الاجتماعي على أساس ما يصدر من الفرد ويكون له معنى لدى الآخرين ويتحدد هذا الفعل في ضوء معايير الجماعة والمجتمع.

ويتم التركيز في هذا النموذج على الأفعال الاجتماعية لأفراد المجتمع والتي تتجسد في المشاركة في برامج التنمية والمساهمة في تحقيق الأهداف، مما يتطلب دراسة وتحليل نسق

المجتمع لتحديد الأنماط السلوكية لأفراده. (مصطفى طلعت السروجي وآخرون: 2001، ص41)

3-**النموذج البنائي** : يركز هذا النموذج على بنية المجتمع وكيفية تحسينها، بالتكامل مع أجزائه المختلفة وأنساقه الفرعية، ويركز هذا النموذج على دراسة العناصر البنائية التالية:

-احتياجات أفراد المجتمع وضرورة إشباعها.

-دراسة الاحتياجات الجديدة المتوقعة، وإمكانية إشباعها.

-دراسة المشكلات المتوقعة.

-دراسة الآثار المترتبة عن المشكلات المتوقعة، وكيفية حلها.

وتترابط النماذج الثلاث فيما بينها، فيعتمد كلا من النموذج المرحلي والنموذج السلوكي على النموذج البنائي، إذ يوضح طبيعة الهيكل البنائي للمجتمع، مما يساهم في التعرف على المجتمع ووضع برامج التنمية، التي تحقق له أهدافه وتقدمه. (مصطفى طلعت السروجي وآخرون: 2001، ص 42)

4-النموذج المثالي : يحيل هذا النموذج إلى إمكانية تشكل نمط مثالي من خلال دراسة وتحليل المجتمع وتغيره الاجتماعي، مما يمكن من تحديد العوامل الإيجابية في تنمية المجتمع، ومعوقات التنمية، ثم إيجاد الحلول المؤدية إلى نمط مثالي يحقق أهداف المجتمع. وقد أثير جدل بين العلماء حول النمط المثالي لجميع المجتمعات وأنه من الصعوبة وضع نموذج مثالي لجميع المجتمعات لاختلاف ظروفها، ولنسبية المثالية.

ويؤكد بعض العلماء والمفكرين والمهتمين بالتنمية الاجتماعية أن الوصول إلى نمطية واحدة لجميع المجتمعات أمر بالغ الصعوبة مما يبرر فكرة الأنماط المتعددة، ورغم وجود سمات وعوامل مشتركة بين المجتمعات إلا أن لكل مجتمع سماته الخاصة به، مما يصعب معه وجود نموذج عام، أي أن كل مجتمع يتناسب معه نمط متسق مع ظروفه وأيديولوجية ليحقق له تنمية وتقدم. (مصطفى طلعت السروجي وآخرون: 2001، ص 43)

2-المداخل النظرية للتنمية الاجتماعية: تعددت الآراء والأفكار التي تحاول تناول المداخل النظرية للتنمية الاجتماعية وتحقيق التكامل بينها، ومن بين هؤلاء العلماء والمفكرين ساندرز Snders وليم أيفن W Evan وروس M Ross ، ويمكن عرض أبرز المداخل الأساسية لمعالجة قضية التنمية الاجتماعية كما يلي:

1-المدخل التربوي: يعد هذا المدخل من أقدم المداخل في العالم، قام على حركة الإصلاح بالمجتمعات الريفية وأطلق عليه حركة التربية الأساسية وحركة الإرشاد الزراعي بالولايات المتحدة الأمريكية، وحركة مدارس المجتمع بالفلبين، وترتكز فلسفة هذا المدخل على تعليم الكبار ومحو الأمية بهدف مساعدة من لم تصل إليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية الموجودة، وذلك لتفهم مشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وأفراد لإكسابهم مجموعة فعالة من المعارف والمهارات لتحسين أحوالهم، ودفعهم للمشاركة بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا. (محمد عبد الفتاح محمد: 2005، ص ص 59-60)

2-مدخل العملية: يركز هذا المدخل على سلسلة العمليات المتعاقبة والتي ينتقل من خلالها النسق من صورة إلى صورة أفضل، وتركز هذه العمليات على التنمية البشرية، كما يركز على تنمية ديناميات التفاعل الداخلي في النسق بهدف القضاء على اللامبالاة التقليدية لدى الإنسان، وتحقيق مشاركتهم الإيجابية في توجيه مسارات مجتمعهم مع الوصول إلى ترشيد القرارات وممارسة التنفيذ، وهدف هذا المدخل هو تحريك أبناء المجتمع وتحويلهم إلى عناصر إيجابية في الموقف الإنمائي من خلال إبراز قيادات محلية وفعالة، وهناك من يتناول هذا المدخل من خلال المشاركة الاجتماعية، وذلك من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرارات المرتبطة بمجتمعهم والمشاركة في البرامج والنشاطات والمشاركة في تقبل قيم التنمية.(محمد عبد الفتاح محمد: 2005، ص 60)

3-المدخل الإداري: وهو مدخل يعتبر قضية التنمية الاجتماعية إحدى القضايا الفرعية للعملية الإدارية الشاملة، وظهر هذا المدخل في الدوائر الاستعمارية البريطانية، والتي عولجت في إطارها قضية تنمية المجتمع لأول مرة كأسلوب إداري يمكن أن يستخدم في إدارة المستعمرات الإفريقية، واستهدف هذا المدخل التركيز على بعض القطاعات التي تخدم المصالح الاستعمارية مع اجتذاب مساهمات المواطنين في تحقيق هذا الهدف. (محمد عبد الفتاح محمد: 2005، ص 61)

4-مدخل الموارد الداخلية: يركز هذا المدخل على جماهير المجتمع أنفسهم مع الاستعانة بمرشد خارجي كموجه.

5-المدخل الاقتصادي: يركز هذا المدخل على قضايا الإنتاج الاقتصادي خلال عملية تنمية المجتمع، ويدخل في إطار هذا المدخل عمليات التصنيع الريفي وتطوير الإنتاج الزراعي، وتقوم فلسفته على أن تحسين الظروف الاقتصادية هو المحرك الأول لمكانة المتغيرات الموقفية الأخرى داخل المجتمع.

6-المدخل التكاملي: يركز هذا المدخل على معالجة مشكلات التخلف وينبثق هذا المدخل من الاعتبارات التالية: (محمد عبد الفتاح محمد: 2005، ص 62)

-أن التكامل الوظيفي لحلقات التخلف يحتم وجود أسلوب تكاملي لمواجهتها.

-أن تعدد الحاجات والمشكلات البشرية والمجتمعية يدعونا إلى الأخذ في الاعتبار بها جميعا عند التخطيط للتنمية.

-ضرورة تطوير صورة من التنسيق بين المساهمة الشعبية والإسهامات الحكومية.

-أن تنمية نظم الحكم المحلي كأنساق ديمقراطية في المجتمعات المحلية أساس أول لانطلاق برامج تنمية ناجحة.

ويرى أنصار هذا الاتجاه بضرورة الاهتمام ببرامج الإصلاح الاقتصادي والصحي والعمراني والتربوي وكافة برامج الرعاية الاجتماعية للفئات النوعية المختلفة.

سابعا: معوقات التنمية الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي: (محمد شفيق: 2001، ص ص51-60)

-ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة واختلال الهرم السكاني في المجتمع.

-سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع وهذا ما يطلق عليه بخلل النسق الايكولوجي: إن الاهتمام المتزايد بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية يؤدي إلى مشكلات كبيرة تقف حائلا دون نجاح العديد من مشروعات التنمية في القطاعات الريفية، وذلك بسبب استقطاب المراكز الحضرية لغالبية الخدمات والأنشطة الصناعية والاستثمارية ومراكز البحث العلمي وأجهزة الحكومة وغيرها.

-انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم: فيعد التعليم هدف أساسي للتنمية لدى تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم ومستوياته المختلفة ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، وكلما زادت نسبة الأفراد الذين يتقبلون تعليما وخاصة في المراحل، ويعتبر هذا دليلا على زيادة المشاركة في مشروعات التنمية بالمجتمع وارتفاع الدخول.

-انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المستوطنة بين الأفراد.

-تشغيل الأطفال وتأخر المرأة في كثير من الميادين، مع الافتقار إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

-العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي: يعتبر نمط الإنفاق الاستهلاكي أحد العوامل الأساسية وتتعدد أوجه الإنفاق مثل التبذير والإسراف في نفقات المناسبات الخاصة بالزواج والوفيات والمناسبات الدينية، وكذلك المبالغة في الإنفاق على المساكن الخاصة والسيارات والمغالاة في بناء المقابر والأضرحة، فضلا عن انتشار عادات المجاملة كالهدايا مرتفعة الثمن، وتبادل الولائم والإسراف في استهلاك الكهرباء والمياه والطاقة والكماليات على اختلافها.

-**سوء استغلال وقت الفراغ:** يقضي بعض أفراد المجتمع وقت فراغهم فيما يضرهم وهذا ما يؤثر على التنمية الاجتماعية مثل مجالسة رفقاء السوء والذي يؤدي إلى الانحراف، وكذلك الجلوس في المقاهي وترديد الشائعات والشكوى من سوء الأحوال بلا مساهمة في الإنتاج كما أن جزءا كبيرا من الوقت يضيع نتيجة المبالغة في عد أيام الإجازات والأعياد الرسمية والمواسم والمهرجانات والاحتفالات.

-**التنوع اللغوي:** ويعد أحد معوقات التنمية الاجتماعية التي يصعب التغلب عليها، وذلك بسبب افتقاد الأرضية اللغوية المشتركة مما يقف حائلا أمام تحقيق التعاون والتنسيق والتفاهم وتوزيع العمل وتقسيم الأدوار، ولهذا يصعب صهر أصحاب الاختلافات اللغوية في بوتقة واحدة داخل إطار قومي واحد يتيح توحيد المفاهيم ويسر التخطيط وإمكانية تنفيذ مشروعات التنمية بكفاءة ونجاح.

-**معاناة الأفراد في المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم بوجه عام:** هذا الذي يؤدي إلى استنزاف أوقاتهم وهدر طاقاتهم وعدم تلبية مطالبهم فتتأثر مشاركتهم في مجلات التنمية وتعوق المعاناة جهودهم.

-**شيوع بعض العادات والتقاليد أو التصرفات المعوقة للتنمية:** كالتسيب والبيروقراطية والتواكل والسلبية والافتقار إلى الجدية وإرادة الإخلاص مع انتشار الجريمة وشيوع مظاهر الانحراف والجريمة والرشوة والاختلاس والمحسوبية.

ثامنا: طرق الاتصال المباشر والتنمية الاجتماعية: وتتمثل في مواجهة الناس أفرادا أو جماعات من خلال الزيارات أو اللقاءات أو الاجتماعات سواء في المرحلة الأولى للتعرف على القرية أو عند عرض فكرة جديدة أو مشروع جديد أو دراسة وجهة نظر أو تقصي حقائق وأوضاع الأفراد أو الجماعات خلال العمل المستمر مع المجتمع.

ويجب على الأخصائي الاجتماعي أن يراعي في اتصالاته بالأفراد والمواطنين خلال المرحلة الأولى من عمله ما يلي:

-أن يحاول اكتشاف الأشخاص الذين لديهم استعداد قيادي أي القيادات القادرة على التأثير.

-أن يوضح فوائد ومظاهر وطرق برامج تنمية المجتمع.

-أن يصغي إلى رغبات الناس ويتعرف على نواحي اهتمامهم ومدى رغبتهم في حلها. (سلوى عثمان الصديقي، هناء حافظ بدوي: 1999، ص221-222)

ويقوم الأخصائي بعمل الكثير من الاتصالات المباشرة مع الأفراد والجماعات لإثارة وعيهم نحو مشكلات جديدة، وتوجيه تفكيرهم إلى طرق حل هذه المشكلات مع مراعاة ألا يحاول إجبارهم على اتخاذ إجراءات معينة في مشكلات يشعر هو فقط بأهميتها قبل تبنيهم لهذه المشكلات وإحساسهم بها ومن بين هذه الطرق ما يلي:

1-المقابلات والزيارات: وهي وسيلة هامة من وسائل التعرف على أفراد المجتمع وإثارة وعيهم بالعمل الاجتماعي، وحتى تؤتي هذه الزيارات ثمارها وتكون لهذه الاتصالات فائدتها فعلى الأخصائي أن يراعي ما يلي: (سلوى عثمان الصديقي، هناء حافظ بدوي: 1999، ص 222-223)

-أن يبدأ بزيارة قادة القرية وممثليها في المجالس والهيئات المختلفة.

-أن يكون للزيارة غرض حقيقي وتهدف إلى إثارة الاهتمام بالأفكار الجديدة.

-أن يقوم بهذه الزيارات في الأوقات المناسبة التي يرحب الناس فيها بزيارته لهم.

-أن تكون هذه الزيارات دون تفرقة في المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي للعائلة أو اختلاف الدين.

-أن يكون جادا في مناقشاته وعلاقاته وأن يحاول باستمرار أن يقنع الناس بتصرفاته.

-أن ينمي في نفسه القدرة على الإنصات والاستماع.

-أن يكون متأكدا من الحقائق التي يدلي بها.

-أن يستعمل لغة سهلة وواضحة يفهمها كل الناس، ويتجنب الجدل.

-أن ينهي اللقاء أو الزيارة قبل أن يشعر الناس الملل ويتركهم وهم يتمنون عودتهم.

2-عرض النتائج: في هذه الطريقة يجب على أخصائي التنمية أن يعرف حدود تفكير الناس حتى يستطيع تغيير هذا التفكير وتغيير الطرق التقليدية، وتكون لديه القدرة على الإقناع بالطرق الحديثة، وباستعمال طريقة عرض النتائج بإتقان تعتبر بالنسبة للأخصائي من أنجح الوسائل لاختيار وعرض الطرق الجديدة، كما يمكن عن طريقها كسب اقتناع الناس ثم تنبيههم لكثير من الوسائل الصحية التي يرغب الأخصائي في نصحهم بإتباعها وللحصول على أحسن النتائج من استعمال هذه الطريقة يراعي ما يلي: (سلوى عثمان الصديقي، هناء حافظ بدوي: 1999، ص ص 223-226)

-يجب أن تؤدى هذه الطريقة بدقة في تفاصيلها، وتكرارها بشكل خاص لأن التقصير أو الإهمال في إحدى خطوات العملية يؤدي إلى الإخفاق في تقبل الناس للتوصيات.

-عند عرض نتائج طريقة جديدة في قطاع من قطاعات التنمية، يجب أن تجرى في أكثر من مكان واحد حتى يتسع نطاق الغرض وتأمين احتمال الفشل في إحدى الأماكن.

-عند عرض عملية معينة ويرى أصحابها بإدخال تعديلات عليها، يجب إجراء هذه التعديلات قبل نشر وتعميم استعمال هذه الطريقة.

-أن يختار مكان العرض لدى أحد القادة الذي يتمتعون بثقة الناس واحترامهم لما يقومون به من أعمال حتى تضمن اقتدائهم به في نشر الطريقة الجديدة.

-أن يناقش الطريقة الجديدة مع فئات مختلفة من المجتمع لإثارة اهتمامهم بها وحتى يتبع خطوات القيام بها أكبر عدد من الناس.

-أن يستطيع غالبية الناس تطبيق هذه الطريقة عندما يثبت نجاحها ويكون في مقدورهم القيام بها.

-أن يتم إجراء هذه الطريقة الجديدة بالمقارنة مع الطريقة القديمة، ومقارنة النتائج حتى يمكن الاقتناع بجدوى الطريقة الجديدة وفائدتها.

3-عرض الطريقة: وهي أن توضح كيف تقوم بعمل شيء بطريقة أحسن أو تعرفهم كيف يعمل شيء جديد وعرض طريقة ذلك، وعرض الطريقة عملية تعليمية تعطي الأخصائي

الفرصة لأن يكون كالمعلم يشرح للناس ويعلمهم ويدربهم على أشياء مفيدة ومتطورة لتحسين أوضاعهم وللوصول إلى أحسن النتائج من خلال استعمال هذه الطريقة على الأخصائي أن يراعي ما يلي: (سلوى عثمان الصديقي، هناء حافظ بدوي: 1999، ص ص 226-228)

-الاهتمام باختيار الرائد المناسب الذي سيجري العرض، وضمان تحمسه واقتناعه وثقة الناس فيه واقتدائهم بما يقوم به.

-تشجيع حضور أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع في الموعد المحدد لأن عرض الطريقة يصبح ذو أثر عندما يرى أغلب الناس ويسمعوا ويفهموا العملية.

-تعريف الحاضرين بما سيعرض عليهم في بداية العملية والغرض من إقامة العرض وكيفية القيام بالعمل.

-اشتراك الحاضرين أنفسهم في القيام بخطوات العملية تحت إشرافهم حتى يمكنهم إعادة عمل ما قاموا به دون مساعدة مستقبلا.

-إعطاء الفرصة لكل من لدية أسئلة لطرحها.

-بعد إقامة عملية العرض يجب على الأخصائي متابعة من حضرها وتشجيع المهتمين منهم على تنفيذها وإقناعهم بتبني الطريقة.

-أن يعمل الأخصائي خلال زيارات المتابعة على تذليل الصعوبات وتوفير الإمكانيات التي قد تعوق تطبيق وتعميم الطريقة الجديدة.

4-العمل مع القادة المحليين: في هذه الطريقة يعتبر تطوير القرى والأرياف من مظاهر مشروعات وبرامج تنمية المجتمع وقد اتضح بالخبرة والعمل خلال برامج التوعية النهوض بالمجتمع في كل أنحاء العالم أنها تقوم على أساس واحد يعتبر من أهم طرق الإرشاد وهو العمل مع القادة المحليين، فالعمل المنفرد والقيام بالاتصالات الفردية في القرية لا تصل بأخصائي التنمية إلى جني ثمار جهده، لدى يجب العمل عن طريق القادة المحليين، ويكون القائد المحلي حقيقيا عندما يتمتع بهذه الصفات: (سلوى عثمان الصديقي، هناء حافظ بدوي: 1999، ص ص 228-231)

-يعتنق مبادئ وأخلاقيات عالية ويعطي مثلا طيبا، لكي ينظر إليه الآخرين كقائد.

-يعطي الآخرين حقهم في الثناء إذا أدوا عملا ناجحا أو أدلوا بفكرة ممتازة.

-لديه ثقة في قدرة الناس على القيام بأعمال تعود عليهم بالفائدة، ويكون عادلا مع الجميع.

-يحترم وجهات النظر المختلفة ويتقبل فروقهم الفردية، ويكون قادرا على إقناع غيره والعمل معهم بأسلوب ديمقراطي.

-لديه القدرة والمهارة على تعليم الأفراد والجماعات، وكذلك لديه القدرة على تحمل المسؤولية ويمكن الاعتماد عليه.

-يعرف موارد المجتمع المحلي وإمكانياته وظروفه ومشكلاته.

ويوجد في كل مجتمع نوعيات مختلفة من القادة على أخصائي التنمية أن يستعين بهم ومن بينهم:

-القادة بحكم مناصبهم كالعمدة وناظر المدرسة والمرشد الزراعي وإمام المسجد ويستعين بهم كل في تخصصه ومهنته.

-القادة السياسيين ويستعين بهم في الأمور التي تتعلق بالتشريعات أو تحتاج إلى اتصالات بكبار المسئولين.

-القادة بحكم حكمتهم ونفوذهم ولهم دورهم في التأثير على الناس.

-القادة بحكم ثروتهم ويساهمون في تمويل المشروعات.

كما يجب على أخصائي التنمية أن يعمل باستمرار على اكتشاف قادة جدد فقد يجد من بينهم كفاءات وقدرات يمكنه الاستفادة منها أو بشيء من الصقل والتدريب يمكن إسناد أعمال إليهم.

5-العمل مع الجماعات: في هذه الطريقة يجب على أخصائي التنمية أن يفهم أغلب المشاكل التي يعاني منها المجتمع ولا تحل إلا عن طريق الجهد المشترك مع مجموعة

منظمة لها قائد، كما يمكن لأخصائي التنمية أن يتأكد من أنه يمكن إرشاد الناس لتنظيم أنفسهم للقيام بأشياء يعترف أغلبهم بأهميتها، وقد تبث من التجربة والخبرة والبرامج والمشروعات التي تتبع من رغبات الناس أنفسهم وعن طريق مجهوداتهم وقياداتهم الجماعية لا تؤدي إلى مجرد النجاح، لكنها تعطي الأمل وتشجع الناس على تناول مشكلات أخرى لم يعتبرها ذات أهمية في البداية أو ظنوا أنهم لا يستطيعون القيام بشيء حيالها، وتكون العلاقات و المعاملات اليومية بين أخصائي التنمية والمجتمع هادفة بغرض تكوين تفكير جماعي وتخطيط للقيام بعمل مشترك، ويمكن لأخصائي التنمية عن طريق الاتصالات الشخصية ثم من خلال الاجتماعات الصغيرة وأخيرا من خلال الجماعات الكبيرة أن يؤلف بين أعضاء المجتمع لينظروا إلى أنفسهم وإلى أوضاعهم وإلى مشكلاتهم. ويمكن من خلال الاجتماعات العامة التعبير عن وجهات النظر المختلفة وبالتالي خلق رغبة لأعضاء المجتمع في حل مشكلاتهم، وهذا ما يوضح مراحل وخطوات العملية الاتصالية القائمة بين المجتمع وأخصائي التنمية.

ويتبع أخصائي التنمية مجموعة من الخطوات في توجيه الناس عند اهتمامهم بمشكلة معينة وهي كما يلي: (سلوى عثمان الصديقي، هناء حافظ بدوي: 1999، ص 235)

-أن يتوصل خلال المناقشات إلى تعريف الجماعة بالمشكلة، وأن يخلق الرغبة لديهم في حلها.

-دراسة المشكلة من الناحية الفنية للوصول إلى أصلح الحلول للتغلب عليها.

-اختيار الحل الذي تشعر الجماعة أنه يلائمهم.

-التوصل إلى قرار لبدء العمل.

- وضع برنامج للعمل.

- البدء في التنفيذ بتكوين جماعة العمل.

تاسعا: التنمية الاجتماعية في علاقتها بالعمليات الاتصالية: (سلوى عثمان الصديقي، هناء حافظ بدوي: 1999، ص 95)

هل هناك علاقة بين الاتصال والتنمية، حدد عالم الاجتماع بارسونز هذه العلاقة فيما يلي:

-الحياد الوجداني، أي أن الموضوعية هي أساس عملية التنمية.

-الصالح الجماعي وليس الفردي.

-التخصص هو طريق الإجادة في الإنتاج وتحقيق التنمية.

-المهارة في الأداء.

-الانتشار العالمي والاتصال بكافة المجتمعات.

إذا نظرنا إلى هذه العلاقة نجد أن التنمية لا تتحقق إلا من خلال العمليات الاتصالية واستقدام الفكر المعاصر.

خلاصة

في الأخير نستنتج أن التنمية الاجتماعية تظل من أهم القضايا على الساحة العالمية حيث تتباين مداخلها وأساليبها وكيفية حدوثها من مكان لآخر، ومن مجتمع لآخر، حيث يرهن نجاحها وفعاليتها بمدى مشاركة المواطنين فيها، وذلك بالتعبير عن تطلعاتهم ومشكلاتهم التي تعترض حياتهم اليومية، هذا الذي يزيد أيضا من تعزيز وزيادة الثقة بين المواطن والدولة.

الفصل الرابع:
المشاركة الشعبية ودورها في تنمية المجتمعات المحلية

الفصل الرابع: المشاركة الشعبية ودورها في تنمية المجتمعات المحلية.

- تمهيد
- أولا: أهمية وأهداف المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي
- ثانيا: متطلبات وشروط المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي
- ثالثا: أنماط وأساليب المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي
- رابعا: مبادئ وأنواع المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي
- خامسا: دوافع ومحددات المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي
- سادسا: استراتيجيات المشاركة الشعبية وعوامل زيادة فاعليتها في تنمية المجتمع المحلي
- سابعا: الإطار التنظيمي للمشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي
- ثامنا: معوقات المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي
- تاسعا: مشاركة المواطنين في تسير شؤون البلدية من خلال قانون الجماعات الإقليمية
- خلاصة

تمهيد

تعتبر الإدارة المحلية جهاز من أجهزة الدولة وشكل من أشكال إدارتها، التي تعمل على تسيير الشؤون العامة بما يتوافق والنظام السياسي، الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي لكل دولة من خلال أسلوب التنظيم الذي يضمن مشاركة المواطنين في تسييرها، وتكون هذه المشاركة من خلال توعية المواطنين بضرورة المشاركة الفعالة في تسوية مشاكلهم وتقديم شكاويهم، وتحسين ظروفهم المعيشية والمطالبة بحقوقهم من خلال إعلامهم بما يخصهم من طرف المجلس الشعبي البلدي، وبالتالي مشاركتهم في تنمية مجتمعهم، وأن إشراك المواطنين في التنمية يقلل من شكوكهم في أغراض برامج ومشروعات التنمية، كما يضمن لهم اختيار ما يلاءم طبيعة مجتمعهم.

ويتناول الفصل الحالي المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي بداية بأهميتها وأهدافها ومتطلباتها وشروطها، ثم أنماطها وأساليبها وبعدها قمنا بتحديد مبادئها وأنواعها ودوافعها ومحدداتها، كما تطرقنا إلى استراتيجياتها وعوامل زيادة فاعليتها، ثم الإطار التنظيمي للمشاركة الشعبية ومعوقاتها وفي الأخير تطرقنا إلى مشاركة المواطنين في شؤون البلدية من خلال قانون الجماعات الإقليمية.

أولا: أهمية وأهداف المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي:

1-أهمية المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: تعتبر مشاركة المواطنين في التنمية هدفا ووسيلة في نفس الوقت، وتعد استراتيجية للعلاج عن طريق العلم ويتم من خلالها تدريب المواطنين على الأسلوب الديمقراطي، وفي التعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها، وبالتالي تنمية قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم، كما أنها استراتيجية لتعديل السلوك فعن طريقها يتغير السلوك الفردي و يتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم و المعايير التي يضعها هذا التنظيم، وتبرز أهمية مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع فيما يلي: (محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: 2007، ص55-58)

-يعتبر المواطنين المحليين هم الذين على دراية بما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح، ولذا يكون إشراكهم في عمليات التنمية ورضاؤهم عما يجري بمثابة المؤشر الحساس الذي يوجه القائمين على التنمية إلى المشروعات المناسبة والوسائل الأكثر ملائمة إذا ما لمسو استجابة من المواطنين.

-إن مشاركة المواطنين في التنمية يجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها، كما أنها وسيلة طبيعية لتدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية، وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التغيير والتنمية بما يتمشى مع صالح المجتمع.

-إن إشراك المواطنين في تنمية المجتمع يؤدي إلى تنمية العلاقة بين الشعب والحكومة والقضاء على عنصر الشك الذي ظل مسيطرا فترة طويلة، فشك المواطنين في الحكومة وممثليها من موظفين، يعد معوقا للتنمية أكثر منه انعدام الثقة بين المواطنين والأجهزة الحكومية خاصة في المناطق الريفية، كما أن تعاون الجهود الشعبية والجهود الحكومية في التنمية يحقق أهداف الخطة، فإذا ما قصرت الإمكانيات المالية والبشرية الحكومية عن تنفيذها بادر المواطنين عن طريق العون الذاتي إلى تكملة هذه الإمكانيات وهي تعد من الخصائص الهامة لمشاركة المواطنين وخاصة في الدول النامية وبصفة خاصة في

المجتمعات الريفية التي يسودها نقصا حادا في الخدمات المختلفة التي تعجز إمكانيات الدولة عن توفيرها فترات قد تطول أو تقصر وفقا لظروفها الاقتصادية.

-يرى "أندرسون" أنه لا يمكن الحديث عن التخطيط الديمقراطي للتنمية في الوقت الذي يكون فيه أفراد المجتمع في موقف سلبي من حيث النقد والحديث عن السلبيات بينما ليس لديهم القدرة على الحديث عن الآراء الإيجابية البناءة، ومن هنا تظهر دراسة الجماعات والتنظيمات المجتمعية ودورها في العمل على أن يشعر الناس بأن التخطيط نابع منهم وأن القيادة منوطة بهم، وأنه ليس هناك مجاز لفرض الأمور ضد رغباتهم.

-إن مشاركة المواطنين تضفي على عائد التنمية صفة الاستمرارية لأن هذه المشاركة سوف تجعلهم يشعرون بأن هذا العائد هو إنتاج لجهودهم سواء كانت جسمية أو عقلية أو مساهمة بالمال، ومن تم يحرصون على المحافظة على البرامج والمشروعات التي يشاركون فيها أكثر من محافظتهم على البرامج والمشروعات التي لا يشاركون فيها.

-تؤكد الدراسات الاجتماعية على دور المشاركة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وإحداث التغييرات اللازمة لمساندة عملية التنمية، إذ كثيرا ما تقف بعض الاتجاهات والقيم السائدة خاصة في المجتمعات الريفية أمام عملية التنمية، وهذه الأمور لا يمكن تغييرها عن طريق إصدار القرارات أو باستخدام القوة، إنما يمكن تغييرها عن طريق المشاركة، وبالاستفادة من قيادات المجتمع حيث يقتنع المواطنين أنفسهم ويقدرون التغيير اللازم ويحددون اتجاهه ويختارون وسائل إحداثه في المجتمع.

2-أهداف المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: إن مشاركة الأفراد في التنمية ترتبط أساسا بتحقيق حاجاتهم الأساسية وتلبية مطالبهم المتجددة، فالمشاركة تعتبر حقا لأفراد المجتمع وواجبا عليهم في الوقت نفسه، فهي حق تقتضيه الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، التي تعطي الحق للأفراد في المشاركة والمساهمة بأنفسهم في مجالات الحياة المختلفة واتخاذ القرارات المهمة التي تمس حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ...، كما هي من واجبهم أيضا تجاه مجتمعهم المشاركة والمساهمة في تنميته ومساعدته على حل مشاكله في

حدود إمكاناتهم وقدراتهم، ومن ثم فان إشراك الأفراد في عمليات التنمية يسعى إلى تحقيق جملة الأهداف التالية: (محمد خشمون: 2011، ص ص 121-123)

-يتمثل الهدف الأساسي من هذه لمشاركة في إتاحة الفرصة للأفراد لممارسة الديمقراطية والشعور بسيادتهم داخل وطنهم.

-تهدف المشاركة إلى تكريس سياسة اللامركزية التي ترى معظم الحكومات في العالم إلى أنها الحل المناسب لمشاكلهم الإدارية.

-تهدف المشاركة إلى ضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات التنموية.

-تهدف المشاركة إلى الاستفادة من الخبرات المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية المحلية وزيادة فاعليتها.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف ذات الطابع السياسي والاجتماعي، يمكن تحديد مجموعة أخرى من أهداف المشاركة ذات الطابع الاقتصادي، كما يلي:

-تعتبر المشاركة مطلبا اقتصاديا تنمويا يهدف أساسا إلى جعل الأفراد المحليين لا يطالبون بالعائد السريع المادي الملموس لمشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال تجنيد القيادات المحلية لتوضيح طبيعة هذه المشروعات خاصة من حيث مداها الزمني اللازم للمردودية. (أحمد مصطفى خاطر: 2000، ص 231)

-كما تهدف المشاركة إلى تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة من خلال تشجيع المساعدات والمبادرات المحلية، بالإضافة إلى استغلال الموارد المحلية للمجتمع. (أحمد مصطفى خاطر: 2000، ص 230)

-تهدف المشاركة أيضا إلى جعل أفراد المجتمع وجماعاته يسعون جاهدين إلى إنجاح المشروعات التنموية وتدعيم اعتقادهم، بأن عائد هذه المشروعات سيعود بالفائدة العامة عليهم بالدرجة الأولى، مما يجعلهم أكثر تفهما وصبرا في التعامل مع القائمين على هذه المشروعات التنموية.

كما أن للمشاركة الشعبية أهدافا على المستوى الأخلاقي للأفراد أيضا، فهي تعمل على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعم شعورهم بالواجب، مما يلزمهم ويشجعهم على أداء واجبهم تجاه مجتمعهم المحلي على أكمل وجه، خاصة إذا صاحب ذلك ثقة متبادلة بين الأفراد المحليين والسلطات المحلية فالمشاركة هي الأداة الفعالة في إحداث التغير الإيجابي

لأنماط وسلوك الأفراد، مما يجعلهم أكثر فعالية ونشاطا في تحقيق أهداف التنمية المحلية. (محمد خشمون: 2011، ص 122)

ثانيا: متطلبات وشروط المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي:

1-متطلبات المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: يمكننا تحديد أهم المتطلبات أو المستلزمات الأساسية لبلوغ أقصى حد ممكن من المشاركة بين أفراد المجتمع في التنمية كما يلي: (محمد خشمون: 2011، ص ص125-127)

-ارتفاع مستوى وعي الأفراد بأبعاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع وقد يكون هذا الوعي ذاتيا، يسعى الأفراد عن طريق وسائل تكوين الرأي العام والمعرفة إلى تحقيقه وقد يكون وعيا عاما يتكون من خلال المعلومات والبيانات الصحيحة والمتوفرة بشكل مستمر. (منال طلعت محمود: 2001، ص 58)

-توفر الأطر التي يمكن من خلالها للأفراد أن يعبروا عن آرائهم واعتقاداتهم تجاه ما يستجد في مجتمعهم، سواء كانت هذه الأطر رسمية حكومية أو غير حكومية يبتكرها المواطنين لتنظيم حركتهم وتسهيل عملية التعبير عن رأيهم. (محمد خشمون: 2011، ص 126)

-توفير المناخ العام الملائم، الذي يجب أن يسود في المجتمع بحيث ينظم العلاقات بين المواطنين وبين الحكومة، حيث أن بزيادة سيادة المناخ الديمقراطي تزداد معه بصفة آلية مشاركة المواطنين تلقائيا. (أحمد بوذراع: 1995، ص 122)

-يجب العمل على خلق الإحساس بالمسؤولية لدى المواطنين وتشجيع قياداتهم على تحملها.

-أن يشارك الفرد في مختلف المراحل التي تمر بها المشاريع المعروضة للمشاركة. (أحمد مصطفى خاطر: 2000، ص 247)

-يجب العمل ترسيخ القيم والعادات والتقاليد التي تخدم المشاركة كالتركيز على التعاليم الدينية التي تحث على التعاون والتضامن وإتقان العمل. (محمد خشمون: 2011، ص 126)

-خلق الدافع الذاتي للمشاركة التلقائية من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمواطنين أو الأفراد المشاركين. (محمد خشمون: 2011، ص 126)

-يجب العمل على إدماج الجهود الأهلية المحلية مع الجهود الحكومية لزيادة فاعلية المشاركة وتلبية الحاجيات المحلية للأفراد. (أحمد مصطفى خاطر: 2000، ص 247)

-كذلك يجب العمل على خلق ميكانزمات جديدة لتحقيق التعاون والتضامن بين الأفراد المحليين وقياداتهم المحلية. (الأمم المتحدة: 1997، ص 206)

2-شروط المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: تقوم المشاركة الشعبية على ثلاثة شروط أساسية لضمان نجاحها وهذه الشروط هي: (طارق بركات: 2014، ص 70)

-ألا تقتصر المشاركة الشعبية على البعد الأفقي، أي تنحصر بين أفراد من طبيعة واحدة وإنما تشمل أيضا البعد الرأسي، أي بين السكان والهيئات والمؤسسات والمنظمات في المستويات الإدارية المختلفة.

-اتخاذ القرار وتحديد الأولويات التنموية في عملية المشاركة الشعبية، ويجب ألا تزاوله فئة بمفردها فقط، لكن لابد من اشراك الهيئات والمؤسسات الشعبية المختلفة، كي لا يتم توجيه التنمية في طريق يخدم مصالح هذه الفئات دون غيرها.

-يجب أن تعكس عمليات التخطيط والتنمية حاجات ورغبات السكان المحليين والمجموعة المستهدفة، بمعنى أن تكون هذه العمليات واقعية، ولا يجب تطبيق نماذج تنموية مستوردة إلا بعد تطويعها بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة.

ثالثا: أنماط وأساليب المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي:

1-أنماط المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: تتعدد صور وأنماط مشاركة المواطنين في التنمية وتتباين من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر وفقا لفرص المشاركة المتاحة للمواطنين وأيكولوجية إدارة منظمات التنمية، كما تختلف أنماط المشاركة من مرحلة إلى مرحلة حسب مراحل عملية التنمية (من إعداد الخطة وتنفيذها ثم متابعة وتقويم البرامج والمشاريع)، وقد تكون هذه المشاركة بالمال أو الرأي أو الجهد، وقد تتمثل أنماط المشاركة في التمثيل في بعض التنظيمات المجتمعية التي تقوم بأنشطة تدخل في إطار تنمية المجتمع، ومن أهم أشكالها:

-التمثيل في السلطات المحلية والذي يعد من أهم وسائل تنظيم المواطنين للمشاركة في التنمية.

-عضوية تنظيمات تنمية المجتمع فهذه التنظيمات نجده تنتشر بكثرة في الريف، وتسهم بدور فعال في تنظيم جهود المواطنين في التنمية الريفية. (محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، 2007: ص ص 64-65)

ويمكن تقسيم مشاركة الأفراد في عملية التنمية إلى المستويين الرئيسين التاليين:

-**المشاركة على المستوى الفردي:** في دراسة إجراها " كارل دوتش" في بداية الستينات حدد ثلاث مستويات للمشاركة على المستوى الفردي هي: (محمد خشمون: 2011، ص ص 123-124)

-**المستوى الأول** : يمثل هذا المستوى أعلى درجات المشاركة في النشاطات السياسية والتنموية في المجتمع، حيث حدد" كارل دوتش "ستة شروط، رأى أن توافر ثلاثة منها في شخص ما يجعله منتميا إلى هذه الفئة، وهذه الشروط هي:

-العضوية في منظمة سياسية ما.

-التبرع لصالح منظمة سياسية أو مرشح الانتخابات العامة.

-حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري منتظم.

-المساهمة في الحملات الانتخابية.

-مناقشة القضايا المهمة في المجتمع مع السلطات المسؤولة.

-الحديث في السياسة مع الأشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

-**المستوى الثاني** : يشمل بصفة عامة المهتمين بما يدور في المجتمع من أحداث وقضايا تهمهم بصفتهم أفراد في المجتمع، يساهمون ويشاركون فيه برأيهم وأصواتهم الانتخابية.

-**المستوى الثالث** : يشمل أولئك الذين يساهمون أو يشاركون بشكل موسمي متقطع أو بشكل اضطراري في أوقات الأزمات والكوارث وعندما يشعرون بأن مصالحهم مهددة.

وهناك أيضا من يصنف المشاركون على المستوى الفردي إلى:

-مشاركون منفذون : هم قمة الجماعة المشاركة ومتخذو قراراتها الرئيسية.

-مشاركون نشطون : هم الذين يساهمون في معظم الأنشطة بمنتهى الفاعلية.

-مشاركون غير منتظمين : هم الذين يشاركون في بعض الأنشطة دون أخرى.

-مشاركون معاونون : هم أقل المشاركون بذلا للجهد، حيث تكون مشاركتهم عبارة عن انضمام للجماعة المشاركة لزيادة عددها ومساعدتها في جمع المال أو التبرع.

-**المشاركة على المستوى الجماعي المنظم:** تكون المشاركة في هذا المستوى أكثر فعالية وتأثيرا، لأنها أكثر تنظيما، حيث تتم عن طريق تنظيمات شعبية ومؤسسات اجتماعية وغيرها من الأجهزة التي تلقى اعترافا رسميا من طرف الهيئات المسؤولة، مما يجعلها أكبر عائدا وأقوى تأثير وأوسع مدى. وتتخذ المشاركة على المستوى الجماعي المنظم عدة أشكال، تكاد تكون لا تحصى حيث تختلف تسميتها ووظائفها من بلد لآخر، ويمكن ذكر أهم أشكالها كما يلي: (محمد خشمون: 2011، ص 125)

-المجالس المحلية المنتخبة بمختلف مستوياتها.

-الأحزاب السياسية...

- النقابات المهنية والعمالية...

- النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية والاتحادات الطلابية...

- الجمعيات السياسية والتعاونية، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني...

وتجسد مشاركة هذه الجماعات الاجتماعية المنظمة والمعترف بها من خلال مناقشة السلطات المحلية وإبداء رأيها في القضايا المثارة على مستوى المجتمع والمشاركة في الاجتماعات السياسية الهامة وتقلد بعض المناصب أو المواقع السياسية الهامة، مما يزيد في تأثيرهم على اتخاذ القرارات وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو الصحافة ويمكن القول أن أشكال المشاركة على المستوى المحلي، تزداد وتتجسد أكثر عندما تأخذ الدولة بأسلوب الإدارة المحلية في إدارة الشؤون المحلية وذلك من خلال طبيعة هذا الأسلوب الإداري وما يمنحه من فرص للمشاركة خاصة إذا تم التطبيق الفعلي لسياسة اللامركزية الذي يقتضيه أسلوب الإدارة المحلية.

بصورة عامة تختلف مستويات المشاركة بين المجتمعات من بلد لآخر وداخل المجتمع الواحد من زمن لآخر ومن نظام حكم لآخر، إلا أن المشاركة على المستوى الفردي هي في الحقيقة مكملة للمشاركة على المستوى الجماعي، حيث لا يمكن أن تتم إحداهما دون الأخرى، فالمشاركة عملية تغير إبداعي يقوم بها الأفراد والمواطنين في المجتمع بالتعاون مع الجهات المسؤولة لخدمة المصلحة العامة للمجتمع.

2-أساليب المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: تختلف أساليب المشاركة باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم الأفراد المحليون حيث تحدد الأعمال التي يقومون بها ويمكن أن تحدث المشاركة الشعبية بعدة طرق وأساليب أهمها:

-**المشاركة المباشرة:** وتتمثل في مشاركة مختلف فئات الشغب أو هيئات وجماعات منتظمة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية، أو في مراحل منها، ويأخذ هذا النوع من المشاركة أشكالا عدة أهمها ما يلي: (طارق بركات: 2014، ص 70)

-استشارة المواطنين والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات، المقابلات والمؤتمرات.

-اللامركزية الإدارية والتي تتمثل في إيجاد مؤسسات وهيئات تخطيطية على المستوى الإداري المحلي.

-برامج تنمية المجتمع المحلي وخصوصا ما يتعلق ببرامج الاعتماد على النفس والهيئات التطوعية.

-وسائل الإعلام المختلفة.

-الاستبيان والدراسات المختلفة.

-الاستفتاء حول قضية أو قضايا معينة.

-**المشاركة غير المباشرة:** تحدث بواسطة أشخاص محددين، وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية. (طارق بركات: 2014، ص 70)

رابعا: مبادئ وأنواع المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي:

1-مبادئ المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: هناك أربعة مبادئ أساسية ترتكز عليها المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي:

1-الشمولية: وتعني إشراك جميع فئات السكان المحليين في إعداد الخطة، ومن بين مؤشراتها مدى وضوح أهداف الخطة للسكان، ومساهمة السكان في الخطة، وطرق التعرف على آراء السكان وآليات تحديد الأولويات. (عاشور قياتي: 2017، ص 80)

2-التفاعلية: وتعني عدد وكثافة قنوات الاتصال بين المجالس المحلية والمواطنين وتتمثل مؤشراتها في الوسائل والطرق التي اتبعت لإشراك المواطنين (الاجتماعات، جلسات النقاش الندوات، المؤتمرات). (عاشور قياتي: 2017، ص 80)

3-الشفافية: وتعني الوضوح والمصارحة ما بين السكان المحليين والمجالس المحلية وتتمثل مؤشراتها في مدى تأثير نتائج المشاركة في إعداد الخطة، ومدى تأثير التغذية العكسية في إعادة النظر في سياسة المشاركة. (عاشور قياتي: 2017، ص 80)

4-الاستمرارية: وتعني المشاركة في جميع المراحل التخطيطية، ابتداء من وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها. (عاشور قياتي: 2017، ص 80)

2-أنواع المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: قدم Thomas w. Dichter نموذجا عاما لنوعيات المشاركة التي نجدها في مجال العمل حيث يرى أنها تنحصر فيما يلي:

1-المشاركة من أجل التنفيذ: وتتضمن هذه المشاركة الأفراد الذي يشاركون في مشروع ما وهم يشاركون خلاله إما جزء من العمل أو في كل العمل، وفي هذه الحالة تكون المشاركة أمر عمليا حيث أن الأفراد يندمجون فيها، والأكثر من ذلك فإن المشاركة تقلل من تكلفة المشروع. (أسامة محمد بهاء الدين حسن: 2006، ص 114)

2-المشاركة من أجل بدء المشروعات بمعلومات صحيحة: هذه التسمية مبنية على المقولة التي ترى: "أن كل إنسان يعرف عالمه الخاص أفضل مما يعرفه أي شخص من الخارج" أي

أن فرصة نجاح أي مشروع تزداد حينما تكون المعلومات التي يتم جمعها عن المنطقة التي سينفذ فيها المشروع صحيحة ودقيقة، وكذلك بالنسبة للمعلومات عن الأفراد المقيمين بالمنطقة. (أسامة محمد بهاء الدين حسن: 2006، ص 114)

3-المشاركة من أجل المشاركة: في هذا النوع من المشاركة تصبح المشاركة شيئا من أجل المشاركة نفسها ويصبح لها دورا فعالا، تلك هي المشاركة في صنع القرار، وتعتبر هذه المشاركة من أكثر النوعيات صعوبة، حيث أن دعوة الأفراد للمشاركة في اتخاد قرارات أي مشروع، هو دائما ما يصطدم ببعض الأفكار والمعارضة من المواطنين. (أسامة محمد بهاء الدين حسن: 2006، ص 114)

خامسا: دوافع ومحددات المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: إن مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع ليست ظاهرة متأصلة فيهم ولا في بناء المجتمع، وبالتالي لا يتوقع الممارسين في حقل التنمية أن تتم المشاركة بصورة تلقائية ما لم تستثيرها وتدفعها عوامل ومحددات داخلية وحوافز خارجية وتتمثل هذه الدوافع والمحددات فيما يلي: (محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: 2007، ص ص 61-64)

-درجة إشباع حاجاتهم الأساسية، حيث يرى "أندرسون" استنادا إلى نظرية "ماسلو" للحاجات أن الناس يتطوعون في برامج العمل الاجتماعي ليقابلوا مستوى حاجاتي أعلى كالحاجة إلى الشعور بالانتماء والاحترام وتقدير الذات.

-تتأثر درجة مشاركة المواطنين من جانب أصحاب المصلحة في التنمية بطبيعة البناء الاجتماعي للقوى، وينوع العمليات التي تتم فيه، فهي بالتالي تتوقف على طبيعة النظام السياسي ومدى ما يتيحه من حرية ممارسة النشاط الاجتماعي والتعبير عن القوة في تنظيمات متعددة، ويكون لها رأي في صياغة الحياة الاجتماعية والسياسية، كما يجب أن تراعي في تعاملها مع المواطنين درجة عالية من الثقة وتسمح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات في كل مستويات التنظيم.

-تتأثر درجة مشاركة المواطنين في التنمية بمدى التقدم والنمو الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

-يرى "فيليبس" أن هناك نوعين من الدوافع للمشاركة التطوعية هما الدوافع الغيرية، وذلك من خلال الاهتمام بالآخرين وخدمتهم، وهناك الدوافع الذاتية من أجل تحقيق الذات، كما أن درجة مشاركة المواطنين في التنمية تتأثر بمستوى طموح سكان المجتمع، ويؤكد "روس" ذلك في أنه كلما زادت آمال الفرد وطموحاته كلما كان أكثر ميلا للاندماج في المشاركة.

-تعتبر المنظمات المجتمعية إحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها استثارة المواطنين وتحفيزهم على المساهمة الإيجابية في بعض الأنشطة والمشروعات الخاصة بمجتمعهم، كما أن لهذه المنظمات دور كبير في نشر الوعي الديمقراطي وتدريب الموطنين على إدارة شئونهم بأنفسهم، وكذا دورها في تحفيزهم على الاشتراك في الأنشطة التنموية عن طريق تقديم المعارف والمعلومات الخاصة بهذه الأنشطة.

سادسا: استراتيجيات المشاركة الشعبية وعوامل زيادة فاعليتها في تنمية المجتمع المحلي:

1-استراتيجيات المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: إن دعم المشاركة من قبل المواطنين يعتبر وسيلة لضمان نجاح المشروعات الخاصة بتنمية المجتمع، وتختلف النظرة إلى المشاركة حيث تعتبر في بعض الأحيان تأييد لسياسة المنظمة وحمايتها والحفاظ على استقرارها، وفي أحيان أخرى تكون أداة علاجية، أو تكملة لتغيير الاتجاهات، كما تعتبر من جهة أخرى من الوسائل المساعدة لتحديد أهداف المنظمة، ومن أهم استراتيجيات المشاركة في التنمية ما يلي:

3-1-إستراتيجية التعلم العلاجية: تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل سويا لحل مشكلات المجتمع، ولتقييم ولتدعيم التعاون كأسلوب لحل المشكلة، وهذا بدوره يدعم الجهود الحكومية في التنمية ويؤدي إلى تحقيق نمو المجتمع والتعرف على مشكلاته المختلفة وعلاجها. (محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: 2007، ص58)

3-2-إستراتيجية تغيير السلوك: يمكن عن طريق هذه المشاركة تعديل السلوك وتغييره عن طريق تأثر الأفراد بالجماعات التي ينتمون إليها، وتعديل وتغيير السلوك يتم كلما كان المشاركون لديهم شعور قوي بالتوحد مع الجماعة كما يجب أن يشعر المشاركون بالفائدة من

وراء المشاركة نفسها وأنها ذات جدوى بالنسبة لأنفسهم وللجماعة في آن واحد، وتقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من المسلمات هي:

-إن من السهل إحداث التغيير في السلوك لدى الأفراد عندما ينتمون إلى جماعة، أكثر من محاولة التأثير عليهم وهم فرادى.

-إن الأفراد والجماعات لا يمكن أن يقبلوا التي تفرض عليهم ولكنهم يحبذون دعم القرارات التي يشعرون من خلالها بالمساواة، ويعملون على تنفيذ القرارات النابعة منهم خاصة إذا كان هذا الاقتناع نابع منهم، وبذلك تكون المشاركة في عملية اتخاذ القرار تخلق نوعا من الالتزام بالأهداف الجديدة. (محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: 2007، ص58)

3-3-إستراتيجية استكمال هيئة العاملين: تقوم هذه الاستراتيجية على التأكيد على المشاركة بالجهود التطوعية في عملية التنمية، وهي تعتمد على الجهود التطوعية لكي تسد العجز في هيئة العاملين وندرة الموظفين، لدرجة أن هناك بعض المؤسسات والمنظمات تعتمد بالكامل على المتطوعين لإنجاز أهدافها وأعمالها بأقل تكلفة. (محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: 2007، ص 59)

3-4-إستراتيجية التعاون: تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة تمنع وجود بعض العقبات المتوقعة عند تنفيذ خطة التنمية، وأن تعاونهم وإسهامهم أمر ضروري للتغلب على بعض الصعوبات، وبذلك تعتبر هذه الاستراتيجية عملية يمكن عن طريقها تأمين عناصر جديدة تسهم في بناء سياسة المنظمة، بما يحول دون وجود ما يهدد استقراره واستمرارها. (محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: 2007، ص 60)

2-عوامل زيادة فاعلية المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: إن عوامل زيادة فاعلية مشاركة المواطنين في البرامج التنموية تهدف إلى بلوغ الحد الأقصى من مردوديتها ومن العوامل الذي تعمل على زيادة فاعليتها ما يلي:

-تدريب المواطنين أكثر وتعليمهم على الممارسة الديمقراطية لحقوقهم وواجباتهم. (أبو النجاء محمد العمري: 2000، ص 157)

-توفير القنوات اللازمة للمشاركة الإيجابية كالمجالس المحلية وجمعيات المجتمع المدني.

-العمل على إحداث هيكل تنظيمي سياسي أو شعبي يشجع عملية المشاركة ويدعمها.

-العمل على زيادة الحوافز التي تحقق فائدة شخصية للمواطنين المشاركين.

-العمل على الاستفادة من الخبرات السابقة للمشاركين القدماء.

-التأكيد على مبدأ العدالة وسيادة القانون والمساواة في المجتمع (طارق محمد عبد الوهاب: 1999، ص 36) لزيادة الثقة فكلما ازدادت الثقة ازدادت المبادرة.

-العمل على إقناع القيادات السياسية والحكومية بأهمية المشاركة في إنتاج مشروعات تنموية.

-العمل على تسخير أجهزة الإعلام للدعاية المطلوبة للمشاركة وتشجيع المشاركين على المبادرة.

-العمل على توفير الدعم المالي المناسب (أبو النجاء محمد العمري: 2000، ص 158) من خلال الأفراد المحليين بما يساعد مشروعات التنمية المحلية في المجتمع.

سابعا: الإطار التنظيمي المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: يرتبط مستوى وفاعلية المشاركة بوجود إطار تنظيمي محدد وتكمن أهميته في أنه يشجع ويحفز المواطنين على المشاركة في برامج التنمية، كما أنه يشكل البؤرة التي يتم من خلالها التفاعل والتنسيق بين أنشطة سكان المجتمع وبين مختلف الأنشطة الحكومية وتبرز أهميته فيما يلي: (محمد عبد الفتاح محمد: 2007، ص ص 60- 61)

-**الإطار التنظيمي يشجع المبادرات المحلية:** ويقصد بها المشروعات التي تنبع من البيئة المحلية ذاتها، فالقادة المحليين يحولون سكانهم من مجرد مستقبلين سلبيين إلى سكان إيجابيين في عملية التنمية وضمان واقعية مشروعات التنمية.

-**الإطار التنظيمي يحفز المواطنين على المشاركة:** فإنه يوفر الأدوات التي يمكن أن تستثير وتحفز سكان المجتمع على المشاركة في مشروعات التنمية الاجتماعية، وذلك بنقل المعلومات إلى سكان المجتمع عن المشروعات المبرمج إنجازها، وإيضاح المزايا التي قد تترتب على مشاركتهم في تنفيذ تلك المشروعات.

فمن الضروري لكي ينجح الإطار التنظيمي من تحفيز سكان المجتمع على المشاركة مع مراعاة الواقعية والتدرج، ويقصد بالواقعية عدم خلق توقعات محلية تتعدى الإمكانيات الحكومية، أما التدرج فهو مراعاة الأجهزة القائمة على المشاركة البدء بالمشروعات التي يمكن أن تنتج آثارا إيجابية بالنسبة للسكان.

ثامنا: معوقات المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي: وفيما يلي توضيح لأهم هذه المعوقات: (محمد عبد الفتاح محمد: 2007، ص ص 68-69)

-الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع المحيط، والناتج من تأخر الإصلاح ومواجهة المشكلات لفترات طويلة، مما يجعل المواطنين يتشككون في إمكانية التغيير.

-تأثير بعض العوامل الاجتماعية على المشاركة، فارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى زيادة درجة المشاركة، كما أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والرفاهية لسكان المجتمع يساعد على توفير الاستعداد لديهم للتبرع بالمال في الأعمال التطوعية والخيرة بالمجتمع.

-تأثير الفوائد التي تعود على المشاركين في حجم وفاعلية المشاركة، حيث ترتبط مشاركة الأفراد والجماعات في التنمية بمدى وضوح الفوائد التي سيحصلون عليها.

-تأثير ظاهرة الاغتراب على مشاركة المواطنين في التنمية، فهناك البعض من الناس يتخذون مواقف سلبية إزاء مجتمعهم كأنه موضوع لا علاقة له به.

-ضعف المنظمات الاجتماعية والسياسية يحول دون اشتراك المواطنين في برامجها ونشاطها.

تاسعا: مشاركة المواطنين في تسير شؤون البلدية من خلال قانون الجماعات الإقليمية: لقد منح القانون المتعلق بالبلدية المواطنين حيزا هاما في تسيير البلدية من خلال انتخابهم

لأعضاء مجلس بلدي يسيرون باسمه كما جعل المواطن جوهر اهتمامه بان نص على استشارته حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية لبلديته، إلى جانب بروز مواطنين أكثر وعيا وأحسن اطلاعا إضافة إلى امتلاكهم لآراء واقتراحات متعلقة بتسيير البلدية تسمح لهم وتحفزهم في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، وفيما يلي عرض لأنواع هذه المشاركة:

1-المشاركة المباشرة: فالمواطن يشارك بطرق مباشرة في تسيير شؤون البلدية عن طريق اختيار أعضاء ينوبون عنه ويسيرون باسمه، كما يستطيع المواطن المشاركة في تسيير البلدية بمشاركته الفعالة من خلال التعريف بمشاكلهم واحتياجاتهم وصعوبات ظروفهم المعيشية، وكذلك يمكن لأي مواطن أن يساهم في تسيير البلدية من خلال تقديم استشارة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاته أو طبيعة نشاطه. (عبد الكريم ماروك: 2013، ص33)

2-المشاركة غير مباشرة: لقد أجاز القانون البلدي للمواطنين المشاركة في تسيير شؤون بلديتهم بطريقة غير مباشرة من خلال حقهم في إعلامهم بشؤونهم الأساسية، وذلك باتخاذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم، وكذا عرض المجلس الشعبي البلدي مختلف نشاطاته السنوية أمام المواطنين، كما أجاز أيضا القانون أنه لكل شخص حق الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي، وإذا كان ذي مصلحة له حق الحصول على نسخة منها سواء كاملة أو جزء منها شريطة أن تكون المصاريف على عاتقه وبعد أن تصبح قابلة للتنفيذ. (عبد الكريم ماروك: 2013، ص 34)

ومن بين المواد الواردة في قانون البلدية التي تنص على مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية ما يلي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الجماعات الإقليمية، 2012)

المادة 11: تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري.

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدبير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.

ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

المادة 12: قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 13: يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير، أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونيا الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.

المادة 14: يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته.

المادة 103: يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

خلاصة

وفي الأخير نستنتج أن عملية التنمية عملية مجتمعية متكاملة الأبعاد ومتعددة المستويات، ويبقى المستوى المحلي منها أهم مستوياتها لشدة قربه من المواطن المحلي، فهو يبقى الهدف الأول والأخير من كل عمليات تنمية المجتمع المحلي، حيث تعتبر الإدارة المحلية (البلدية) المكان المناسب والقريب من المواطن، والذي تتجسد فيه مشاركة المواطن في تنمية المجتمع المحلي، وذلك من خلال العلاقات والاتصالات بين المواطنين وأعضاء السلطات المحلية، وذلك من خلال التعبير عن مشكلاتهم واحتياجاتهم اليومية، هذا الذي يساهم في تعزيز الثقة والمصداقية بين الطرفين.

الباب الثاني:
الإطار الميداني للدراسة

تقديـــــــم

للإطار الميداني أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية، وذلك لأن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع التراث النظري، والاطلاع على البحوث والدراسات التي تناولت المشكلة موضوع الدراسة بشكل مباشر، وإنما القيمة الحقيقية للبحوث الاجتماعية تتمثل في اعتمادها على العمل الميداني الذي يمكن الباحث من جمع المعلومات من المجتمع الذي تقوم بدراسته بطرق ومناهج مختلفة، ومراجعة هذه البيانات التي يجمعها تصبح لا قيمة لها إلا إذا قام بتحليلها وتفسيرها، ووضع التوصيات التي أنها ضرورية لعلاج المشكلة التي هو بصدد دراستها.

فالإطار الميداني للدراسة من أهم مراحل دراستنا، وذلك نظرا لما يتطلبه من بصمات خاصة بالباحث، وعليه فقد تضمن الإطار الميداني لدراستنا على خمسة فصول، فالفصل الأول كان حول الإجراءات المنهجية للدراسة، حيث تم التطرق فيه إلى مجالات الدراسة والمنهج المستخدم في الدراسة، وكذلك العينة وأدوات جمع البيانات من استبيان ومقابلة ووثائق وسجلات، كما تطرقنا فيه إلى الأساليب المعتمدة في التحليل، أما الفصل الثاني فكان حول التبادل الاتصالي بين السلطات المحلية والمواطنين، وذلك من خلال تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى، أما الفصال الثالث فقد تناول مدى مساهمة التخطيط والتنفيذ الجيد للبرامج التنموية في نجاح عملية التنمية بالمجتمع المحلي وذلك من خلال تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية، أما الفصل الرابع فكان حول مدى مساهمة المشاركة الشعبية في تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي وذلك من خلال تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة، أما الفصل الخامس فكان حول نتائج الدراسة .

الفصل الخامس:
الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة.

- ❖ تمهيد
- ❖ أولا: مجالات الدراسة
  - I –المجال المكاني
  - II –المجال الزماني
  - III –المجال البشري
- ❖ ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة
- ❖ ثالثا: العينة
- ❖ رابعا: أدوات جمع البيانات
- ❖ خامسا: أساليب التحليل
- ❖ خلاصة

تمهيد

بعد أن تم التطرق في الجانب النظري إلى القضايا المعرفية والابتسمولوجية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، وأنّه لا يكون لأية دراسة نظرية وجودا إلا من خلال إسقاطها على الواقع ورصدها في الميدان، الذي يثبت وجودها من عدمه، كما تلعب الدراسة النظرية دورا كبيرا في تدعيم الدراسة الميدانية، وتعمل على تجسيد الأهداف المذكورة في الجانب النظري وفي هذا الفصل سنتناول الإجراءات المنهجية للدراسة، فمن خلال طبيعة الموضوع وأهدافه يتحدد لنا المنهج المناسب، كما أن هذا الأخير يحدد الإجراءات والأدوات المنهجية، فهذه خطوات أساسية لا غنى عنها في الدراسة العلمية الصحيحة لأنها تقي البحث من اللاموضوعية، وخصوصا بالنسبة للمنهج وأدوات جمع البيانات، ونقوم بهذا أيضا من أجل معالجة المعطيات النظرية وتحويلها إلى حقائق لغرض الإجابة عن التساؤل الرئيسي، وإنّ الإجراءات المناسبة في معالجة موضوع الدراسة تعد مقياس نحتكم إليه في تفسير الفرضيات والتحقق منها بطريقة علمية .

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مجالات الدراسة المتمثلة في المجال الزماني والمكاني والبشري، بالإضافة إلى المنهج المستخدم، ثم بعد ذلك تحديد العينة وضوابط اختيارها، وأدوات جمع البيانات من مقابلة واستمارة، وبعدها قمنا بتحديد أساليب التحليل.

أولا: مجالات الدراسة: تنقسم إلى ثلاثة مجالات رئيسية حسب رأي العديد من الباحثين وهي: المجال المكاني، المجال الزماني، المجال البشري وسوف نتطرق لكل مجال منهم على حدى.

I –**المجال المكاني:** ويقصد به المكان الذي أجريت فيه الدراسة ومكان اختبار فرضيات وتساؤلات وأهداف الدراسة الراهنة، ولقد كانت هذه الأخيرة ببلدية عين قشرة.

I –1– **لمحة تاريخية عن بلدية عين قشرة:** تعد بلدية عين قشرة من بين أقدم بلديات ولاية سكيكدة، حيث أسست النواة الأولى للبلدية أثناء الفترة الاستعمارية بتاريخ 1957 بقرية بودوخة تحت اسم الولجة، وبعد الاستقلال وفي سنة1963 تم نقل مقر البلدية إلى عين قشرة تحت الاسم الحالي عين قشرة، وفي إطار عملية تأسيس الإدارة المحلية للبلاد قصد التحكم في تسيير شؤون المواطنين وتلبية حاجياتهم من الخدمات الإدارية والاجتماعية، ترقت بلدية عين قشرة إلى دائرة سنة 1990، حيث تم فصلها عن الدائرة الأم (القل). تضم دائرة عين قشرة بلديتين هما البلدية الأم عين قشرة وبلدية بوالبلوط.

تتضمن بلدية عين قشرة بالإضافة إلى التجمع الرئيسي تجمعين عمرانيين هما على التوالي: بودوخة وحجر مفروش، ومجموعة من المداشر منتشرة داخل المجال البلدي أهمها (البطحاء، الصفصافة، زقار، بني رحمة، درع لشهب، الملعب، بوسحابة، الزان...).

I –2– بطاقة تقنية لبلدية عين قشرة:

I –2–1 –**الموقع الإداري والجغرافي:** بلدية عين قشرة هي إحدى البلديات الداخلية لولاية سكيكدة حيث تقع في الجنوب الغربي وتحتل موقعا إستراتيجيا في حدود ولايتي سكيكدة وجيجل. تبعد البلدية عن مقر الولاية سكيكدة بـ 75 كيلو متر و80 كيلو متر عن ولاية جيجل، يربطها ببلديتي الميلية وتمالوس الطريق الوطني رقم43 حيث يمر بالأنسجة العمرانية على التوالي: التجمع الرئيسي عين قشرة والتجمع الثانوي. ويحدها من الشرق بلدية بين الويدان، ومن الغرب بلدية بوالبلوط وبلدية السطارة وولاية جيجل، ومن الشمال بلديتي بني زيد وواد الزهور، ومن الجنوب بلدية أم الطوب.

يتواجد المقر الإداري المركزي لبلدية عين قشرة بشارع جبهة التحرير يحدها شمالا مسجد الفرقان وجنوبا مقر أمن الدائرة، كما يحدها من الشرق ثانوية عمر المختار ومن الغرب المؤسسة الجوارية للصحة العمومية لبلدية عين قشرة.

I -2- 2-**المساحة:** تتربع بلدية عين قشرة على مساحة تقدر بـ 14300 هكتار، تقدر الكثافة السكانية ب 1.74 نسمة /الهكتار، تتميز هذه البلدية بالطابع الجبلي حيث الانحدارات شديدة والغطاء الغابي الكثيف الذي يحتل مساحات واسعة تقدر بـ69.51% من المساحة الإجمالية للبلدية.

I -2- 3-الهياكل القاعدية المتوفرة ببلدية عين قشرة:

I -2- 3-1-**التعليم:** يوجد على مستوى البلدية 18 مدرسة ابتدائية موزعين على 111 قسما، كما توجد على مستوى البلدية 05 متوسطات، متوسطة بوبحيرة علي التي افتتحت سنة 1982، متوسطة دريدي السعدي التي افتتحت سنة 1988، متوسطة رزيوق محمد التي افتتحت سنة 1984، متوسطة عيسى عبد الوهاب افتتحت سنة 1998، ومتوسطة حجر مفروش التي افتتحت في الموسم الدراسي 2009/2008، موزعين على 74 قسما كما يوجد بالبلدية ثانويتان، ثانوية عمر المختار التي افتتحت سنة 1987، والثانوية الجديدة التي افتتحت في الموسم الدراسي 2014/2013 موزعين على 51 قسما.

I -2-3-2-**النقل:** تتوفر البلدية على محطة نقل مساحتها 1840 متر مربع، كما تتوفر حضيرة البلدية على 09 حافلات، إلا أنها لا تلبي احتياجات النقل المدرسي.

I -2- 3-3-**الصحة:** جهزت البلدية مؤسسة عمومية للصحة الجوارية بعين قشرة مركز و06 عيادات متعددة الخدمات و38 قاعة للعلاج منها 06 أعيد تأهيلها.

I -2- 3-4-**الثقافة:** أثرت البلدية حقلها الثقافي بفتح دار الشباب بعين قشرة مركز ومكتبة بلدية، إضافة إلى قاعات متعددات النشاطات تنشط بها جمعيات المنطقة.

I -2- 3-5-**الرياضة:** يوجد بالبلدية ملعبان بلديان بمركز المدينة وآخر ببدوخة، كما توجد 08 مساحات لعب موزعة على مختلف المداشر التابعة لبلدية عين قشرة.

I -2- 3-6-**البريد والمواصلات:** توفر البلدية الخدمات البريدية لسكانها عبر قابضتين واحدة بعين قشرة مركز إلا أنها لا تلبي حاجيات المواطنين وأخرى بالتجمع السكاني بودوخة.

I -2- 3-7-**الفلاحة:** تقدر مساحة الأراضي الفلاحية بالبلدية بـ 2461 هكتار منها 374 هكتارا مخصصة للري و507 هكتارات أراضي غير منتجة، أما الصالحة للزراعة فهي 1607 هكتارا منها 41 هكتار مسقية و599 هكتارا مخصصة للزراعات الدائمة، و811 هكتارا مخصصة لزراعة الحبوب الجافة.

I -2- 3-8-**السياحة:** تفتقر البلدية للمنشآت السياحية رغم طابعها المتميز، ومن أهم الثروات الطبيعية المتواجدة أقصى شمال البلدية منطقة حجر مفروش لقصر والمنطقة التاريخية التي تتطلب ترقية السياحة الجبلية بها.

I -2- 3-9-**أهم المؤسسات الصناعية المنتجة:** تخلو المنطقة من الورشات الحرفية الصغيرة، ماعدا ورشة عائلية تنشط في صناعة الفخار اليدوي ببودوخة.

II -**المجال الزماني:** ويقصد به فترة انجاز الدراسة بشقيها النظري والميداني منذ بداية التفكير بالموضوع إلى غاية استخلاص النتائج النهائية للدراسة وقد قسمت إلى عدة مراحل هي:

II -1-**مرحلة الإعداد النظري:** قمنا في البداية باختيار موضوع الدراسة الذي كان حول الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن ودوره في التنمية الاجتماعية منذ بداية شهر أكتوبر 2016 إذ عملنا في هذه المرحلة على جمع المادة العلمية والمعلومات والمعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة عن طريق البحث في الدراسات التي تعالج الموضوع، وأبرز المراجع التي تناولت هذا الأخير بالدراسة وكان ذلك من بداية شهر أكتوبر 2016 إلى غاية شهر أفريل 2018 حيث تم إنجاز النظري وإعطاؤه للأستاذ المشرف من أجل مراجعته وتقديم بعض الملاحظات حوله.

II -2-**مرحلة الاستطلاع:** قبل أن يقوم الباحث الاجتماعي بعمل بحث ميداني ينبغي أن يتعرف على البيئة موضوع الدراسة ويقوم بحركة استطلاع عامة واسعة النطاق للوقوف على

حدودها الإدارية وموقعها الجغرافي وتركيبها الاجتماعي والطبقي وما يسودها من تيارات واتجاهات وقيم اجتماعية ويجب أن يتعرف كذلك بصفة عامة على مستوياتها لكي يحدد المفاهيم التي في ضوئها سيتعامل مع البيئة والتي بمقتضاها يستطيع أن يتفاهم مع أفرادها وهيئاتها لأن كل باحث ينزل إلى ميدان الإصلاح الاجتماعي يحتاج إلى مفاهيم خاصة وتصورات معينة على هديها يستطيع فهم الظاهرة محل الدراسة، وعلى هذا الأساس قمنا بزيارة استطلاعية لبلدية عين قشرة، والتعرف على مختلف مصالحها وهياكلها الإدارية و كان ذلك منذ شهر جوان 2018.

II -3-مرحلة الدراسة الميدانية:

II -3-1-المرحلة الأولى: تم فيها توزيع الاستمارات من بداية شهر جويلية 2019 إلى غاية بداية شهر سبتمبر 2019، و قد تم في هذه المرحلة تقسيم العمل بحسب المصالح المتواجدة على مستوى بلدية عين قشرة، لأنه توجد بعض المصالح لا تقع في المقر الرئيسي للبلدية، حيث تم في الأسبوع الأول توزيع الاستمارات على مستوى الأمانة العامة، وخاصة في اليوم المبرمج لاستقبال المواطنين كل أسبوع يوم الثلاثاء من طرف رئيس البلدية، حيث تم حضور الاستقبال مع رئيس البلدية وتم توزيع الاستمارات في ذلك الوقت بالتحديد، أما في الأسبوع الثاني فقد تم التوجه إلى مصلحة التنظيم العام والشؤون الاجتماعية والثقافية وتوزيع مجموعة من الاستمارات على المواطنين الذين قصدوا تلك المصلحة مع العلم أن ذلك المواطن لم يجب على هذه الاستمارة من قبل، كما تم التوجه في الأسبوع الثالث إلى مصلحة الاقتصاد والشؤون المالية التي قصدتها نسبة قليلة من المواطنين وتم توزيع فيها بعض الاستمارات عليهم، وفي الأسبوعين الرابع والخامس توجهنا إلى المصلحتين المتبقيتين اللتان تبعدان عن المقر الرئيسي للبلدية ببضع مترات وهما: مصلحة الأشغال والنقل والصيانة، ومصلحة البناء والتعميروالشبكات والنظافة حيث تم توزيع الاستمارات المتبقية على المواطنين مع العلم أن ذلك المواطن لم يجب عن هذه الاستمارة من قبل في مصلحة أخرى، كما أن هذا التوزيع تم بطريقة عشوائية على كل المواطنين الذين قصدوا بلدية عين قشرة في تلك الفترة.

II -3-2-المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تم القيام بمقابلة مع أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين قشرة، وكانت البداية مع رئيس المجلس الشعبي البلدي، ثم الأمين العام الذي تمت معه مقابلة حول الموضوع قيد الدراسة ومقابلة أخرى حول المعلومات الخاصة ببلدية عين قشرة، ثم انتقلنا إلى المقابلات الأخرى التي كانت مع النواب ثم مع رؤساء اللجان وفي الأخير مع رؤساء المصالح، و قد استغرقت هذه المرحلة من بداية شهر سبتمبر 2019 إلى بداية شهر أكتوبر 2019.

II -3-3-المرحلة الثالثة: وهي مرحلة تفريغ وتحليل البيانات من بداية شهر أكتوبر 2019 إلى غاية شهر فيفري 2019 وقد تضمنت هذه المرحلة عملية تفريغ وتبويب البيانات في جداول بسيطة عالجناها إحصائيا، كما قمنا بتحليلها وتفسير ما جاء فيها.

III -المجال البشري: يبلغ عدد السكان بلدية عين قشرة حوالي 24671 نسمة، يتمركز 70% منهم بالتجمع الحضري عين قشرة وقريتي بودوخة وحجر مفروش، والباقي موزعين في مجموعة من المداشر أهمها: البطحاء، الصفصافة، بني رحمة، بوسحابة، الملعب، زقار...، من بينهم 2745 تلميذ يدرس بالمرحلة الابتدائية يؤطرهم 136 معلم، كما يدرس بالمتوسطات 2118 تلميذا يؤطرهم 116 أستاذا، أما عن المرحلة الثانوية فيدرس بها 1516تلميذا يؤطرهم 89 أستاذا.

ولقد ضم الإطار البشري للدراسة من بين سكان عين قشرة عينة تكونت من 118 مفردة منهم 100 مواطن بالغون سن 18 يقصدون مختلف مصالح البلدية لقضاء مختلف حاجاتهم سواء تعلق الأمر بالوثائق أو بشكاوي متعلقة حول ضروريات الحياة اليومية...، و18 منهم من أعضاء المجلس الشعبي لبلدية عين قشرة منهم رئس البلدية، الأمين العام، النواب، رؤساء اللجان ورؤساء المصالح...

ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة: إنّ طبيعة الموضوع أو طبيعة البحث العلمي تحتم على الباحث استخدام أسلوب معين ومنهج خاص في الدراسة، وأنّ الإمكانيات المتاحة من وسائل ووقت تعتبر من بين محددات اختيار منهج أو أكثر، وإنّ الباحث لا يختار المنهج في دراسته، بل طبيعة الموضوع والأهداف التي يرمي الوصول إليها ومستوى المعلومات

المتوفرة حول الموضوع تعتبر من المحددات الرئيسية لاختيار المنهج المستخدم، وينظر إلى المنهج العلمي "على أنه الأساس السليم للحصول على معلومات وبيانات دقيقة والتوصل إلى نتائج موثوق فيها ووضع توصيات قابلة للتطبيق"(أحمد عبد الله اللحلح ، مصطفى محمود أبو بكر ،200: ص 42).

ويعرف المنهج بأنّه: "مجموع الإجراءات والخطوات الدقيقة، المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة ". (أحمد بن مرسلي :2007، ص282)

ويعرف" مصطفى عمر التير" المنهج على أنّه: "الطريق والسبيل للبحث الذي يستند إلى عدد من المميزات الرئيسية، أهمها أنّ الظواهر ومكوناتها والعلاقات بينهما موجودة بشكل مستقل عن الفرد وأراءه واتجاهاته وتصوراته، وإنّ هذه الظواهر تخضع لقوانين ثابتة تتحكم فيها وتوجهها بانتظام، وأنّه بالإمكان التوصل إلى معرفة خصائص هذه القواعد وأساليب تأدية وظائفها". (سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلاني: 2009، ص23)

كما يمكن إرجاع كلمة منهج إلى:" إلى طريقة تصور وتنظيم البحث، إذن المنهج ينص على كيفية تصور وتخطيط العمل حول موضوع دراسة ما، إنه يتدخل بطريقة أكثر أو أقل إلحاح، بأكثر أو أقل دقة، في كل مراحل البحث أو في هذه المرحلة أو تلك". (موريس أنجرس: 2004، ص 99).

لذلك فتحديد المنهج يعتبر خطوة هامة وجد ضرورية، وذلك لأنه هو "الذي ينير الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد ومساعي وأسئلة وفروض البحث". **(Jean Claud Combessie ,1996, p09)**

وعلى هذا الأساس فالمنهج هو مجموعة من الخطوات المترابطة فيما بينها بدءا من اختيار الموضوع إلى تحديد المشكلة المقصودة بالدراسة، وتحديد المفاهيم وإطار الدراسة، وصولا إلى إجراءات الدراسة من مجتمع بحث وأدوات جمع البيانات ... للوصول في الأخير الوصول إلى نتائج واستنتاجات.

وقد فرضت علينا طبيعة دراستنا اختيار المنهج الوصفي، حيث أنّ الموضوع يمكن أن يصنف ضمن الدراسات الوصفية، كونها تهدف إلى وصف وتفسير الظواهر والأحداث وتقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، ويعرف المنهج الوصفي بأنه: "منهج علمي يقوم أساسا على وصف الظاهرة أو الموضوع محل البحث والدراسة، على أن تكون عملية الوصف تعني بالضرورة هذا الموضوع ومحاولة الوقوف على أدق جزئياته وتفاصيله والتعبير عنها تعبيرا إما كيفيا أو كميا. تعبيرا كيفيا وذلك بوصف حال الظاهرة محل الدراسة، وتعبيرا كميا وذلك عن طريق الأعداد والتقديرات والدرجات التي تعبر عن وضع الظاهرة وعلاقتها بغيرها من الظواهر"(أحمد عياد: 2006، ص 81).

كما عرف أيضا بأنّه: "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق، أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة". (أحمد حسين الرفاعي: 2003، ص122).

ويمر هذا النوع من الدراسات بمرحلتين: (عدلي علي أبو طاحون: 1998، ص21)

-**المرحلة الأولى**: ففي هذه المرحلة يتم استكشاف واستطلاع الظواهر التي لا نملك عنها معلومات دقيقة، وتكمن هنا في زيادة معرفة الباحث بالظواهر والتوصل إلى استبصارات جديدة تمهد للمرحلة الثانية.

-**المرحلة الثانية**: تكون هذه المرحلة في الغالب ذات طبيعة تفسيرية تحليلية تسعى إلى استخلاص التعميمات حول الظواهر المدروسة.

ولقد تجلى المنهج الوصفي في دراستنا من خلال استطلاع، استكشاف، جمع ووصف جوانب الظاهرة موضوع الدراسة، والبحث عن دور الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن ودوره في التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال ملاحظتنا كمواطنين لطبيعة العلاقة الاتصالية بين المواطنين ومسؤولي السلطات المحلية والطاقم الإداري الذي يسهر على تسييرها ومساهمة هذه العلاقة في التأثير هذا على التنمية الاجتماعية على مستوى بلدية عين قشرة، وهنا تكمن مهمة الوصف، أما التحليل والتفسير فيكون من خلال جمع البيانات المتعلقة بآراء المواطنين حول طبيعة العلاقة الاتصالية بينهم وبين السلطات المحلية ودوره في التنمية

الاجتماعية، وتصنيفها، تبويبها وتحليلها إحصائيا من أجل استخلاص التعميمات والنتائج لمعرفة مدى تحقق أهداف الدراسة الراهنة، وتصنف دراستنا ضمن الدراسات الوصفية معتمدين على المسح الشامل لجميع مفردات العينة الممثلة لجميع المواطنين لبلدية عين قشرة.

ثالثا: العينة: اهتم العلماء بالبحوث كوسيلة للاكتشاف العلمي والأثر المعرفي واستعملوا مناهج وطرق بحث متعددة من أجل تتبع خطوات علمية، يمكن قياسها وإعادة تطبيقها وللتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها من عدمها، ولقد ركز معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية على دراسة العينات كمصدر بشري يمكن أن تعمم نتائجها على المجتمع بأسره، مهتدين في ذلك إلى استخدام العينات في العلوم الطبيعية، ومتعذرين بصعوبة المسح الشامل، وعليه فتعتبر مرحلة تحديد حجم العينة أهم خطوة للباحث الاجتماعي حيث يفرض أنّها تحمل كل الخصائص والمميزات التي تمثل المجتمع الأصلي لأنه كلما كانت العينة المختارة ممثلة للمجتمع كلما تمكنا من الوصول إلى نتائج أكثر قربا من الواقع.

وقد عرفت العينة بأنّها: "عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة، ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع ". (محمد عبد الله الحميد: 2004، ص133)

1-حجم العينة و نوعها: تعتبر العينة الدعامة الأساسية في البحث ويعتمد عليها كمصدر لجمع واستقصاء المعلومات والمعطيات من الواقع، من منطلق أن العينات تسمح بالحصول في حالات كثيرة على المعلومات المطلوبة، ويمكن القول أنّه ليس هناك اتفاق عام على تحديد الحجم الأمثل للعينة أو نوعها في البحوث الاجتماعية والإنسانية، بل يعتمد حجم العينة و نوعها على طبيعة المجتمع وأهداف الدراسة، وعلى هذا الأساس اعتمدنا في دراستنا على العينة العرضية (العارضة) التي تعرف بأنها: "العينة المتاحة، بمعنى أن يجري الباحث

دراسته على الأشخاص الذين يصادفهم، أو يحتاج مقابلتهم في المكان قيد الدراسة". (بركات عبد العزيز: 2011، ص 155)

ويتم اللجوء إلى هذا الصنف من العينة عندما لا يتوفر للباحث اختيار لسحب عينة إلا للقيام بالتحقق على العناصر التي تقع في يده، حيث يلعب هنا عامل الحظ بالمعنى العامي دور هام في الحصول على هذا النوع من العينة. (سعيد سبعون: 2012، ص 147)

لقد كان تصميم عينة الدراسة من خلال تحديد حجم مفردات العينة، والبالغ عددهم 100 مواطن من سكان بلدية عين قشرة، بالغين سن 18، واستخدمنا في ذلك أسلوب الحصر الشامل، والذي يعد من أهم تقنيات المنهج الوصفي، حيث نجد أن الدراسات التي تعتمد على هذا الأسلوب تهدف إلى التغطية الشاملة لكل متغيرات ومجتمع الدراسة، وذلك بهدف الكشف الفعلي للوضع الراهن للظاهرة المدروسة، حيث قمنا بضبط الاستمارة المتعلقة بالمواطنين وبعدها قصدنا بلدية عين قشرة كل يوم مند بداية شهر جويلية 2019 إلى غاية بداية شهر سبتمبر 2019، والتواجد كل أسبوع في مصلحة معينة من مصالح البلدية وتوزيع الاستمارات على المواطنين بالصدفة دون اختيار مواطن عن الآخر.

2-خصائص العينة: بعد اختيارنا للعينة نحاول توضيح خصائص العينة البحثية وذلك انطلاقا من البيانات الشخصية المتعلقة بالمبحوثين (المواطنين) المتمثلة في: السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، عدد الأولاد والحالة الوظيفية.

كما أنّ هذه البيانات يمكن أن تكون لها دور في سير البحث، وتؤثر أيضا في إجابات المبحوثين حول الأسئلة المطروحة والمحددة في الاستمارة.

-تحليل وتفسير البيانات الشخصية:

الجدول رقم (02): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	64	64
أنثى	36	36
المجموع	100	100

تبين الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (02) والمتعلقة بجنس أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (100) مفردة ممن يزيد عمرهم عن سن (18) سنة، نجد أن هناك (36) مفردة من الإناث من بين أفراد العينة أي بنسبة 36 %من إجمالي العينة، بينما يبلغ عدد الذكور بالنسبة لعينة الدراسة (64) مفردة أي بنسبة 64 % من إجمالي العينة.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن نسبة الإناث منخفضة عن نسبة الذكور الذين يقصدون البلدية لقضاء وطرح مختلف حاجياتهم ومشاكلهم، ويرجع هذا إلى أن الوظيفة الاجتماعية المخولة للمرأة من طرف مجتمع الدراسة هي الاهتمام بقضايا البيت، وإسناد حاجياتها المتعلقة بالإدارة المحلية إلى الزوج أو الابن أو إلى الأخ أو أحد الأقارب...، كما يرجع أيضا إلى التركيبة الاجتماعية لهذا المجتمع، وكذلك إلى ثقافة الأفراد المكونين لتلك البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها تلك المرأة.

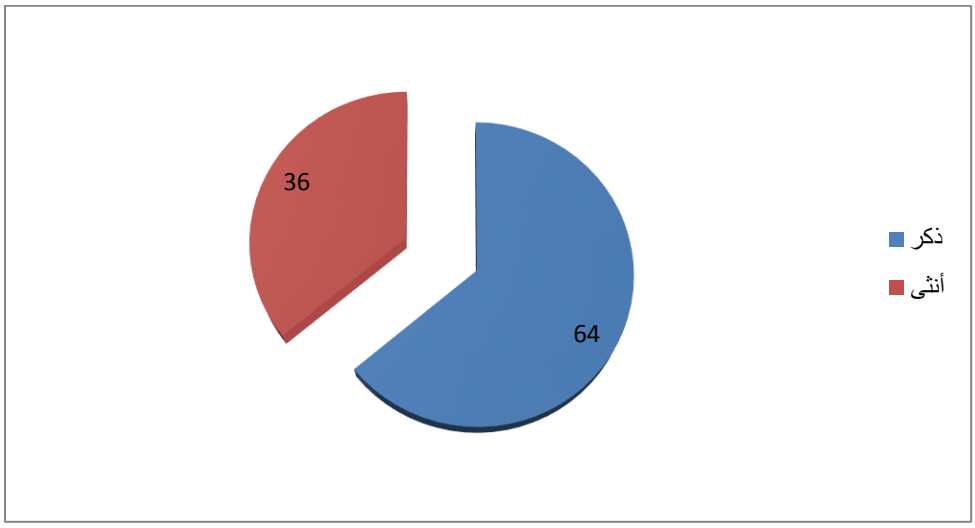

الشكل رقم (11): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

الجدول رقم (03): يبين توزيع عينة الدراسة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة%
27-18	35	35
37-28	29	29
47-38	23	23
57-48	12	12
58 فأكثر	01	01
المجموع	100	100

من خلال البيانات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (03) والمتعلقة بأعمار أفراد عينة الدراسة، يتضح لنا أن (35) مفردة من إجمالي مفردات العينة تتراوح أعمارهم بين(18-27) سنة و تشكل نسبتهم 35% من مجتمع البحث، في حين أن (29) مفردة تتراوح أعمارهم (28-37) سنة تبلغ نسبتهم 29% ، أما (23) مفردة تتراوح أعمارهم بين (38-47) سنة بنسبة 23% من بين أفراد عينة الدراسة، ووجدنا 12 حالة يبلغ عمرهم بين (48-57) سنة بنسبة 12% من عينة الدراسة، أما في الأخير نجد حالة واحدة من الأفراد الذين تعدت أعمارهم أكثر من 58 سنة بنسبة 1% من عينة الدراسة.

نستنتج من خلال المعطيات الكمية المبينة في الجدول أن الفئة الأكثر تمثيلا للمواطنين الذين يقصدون البلدية هي فئة الشباب الذي تتراوح أعمارهم من (18-27) و (28-37) سنة، ويرجع هذا إلى أن الأفراد في أول سنوات شبابهم يكونون أكثر احتكاكا واندماجا بالمجموعة المحلية بصفتهم مواطنين، من خلال انجاز مختلف وثائق الهوية الوطنية، التي تمنحهم صفة المواطنة، أما من الناحية الاتصالية فيعتبر المواطن في هذه المرحلة طرفا فعالا في العملية الاتصالية (مرسل، مستقبل).

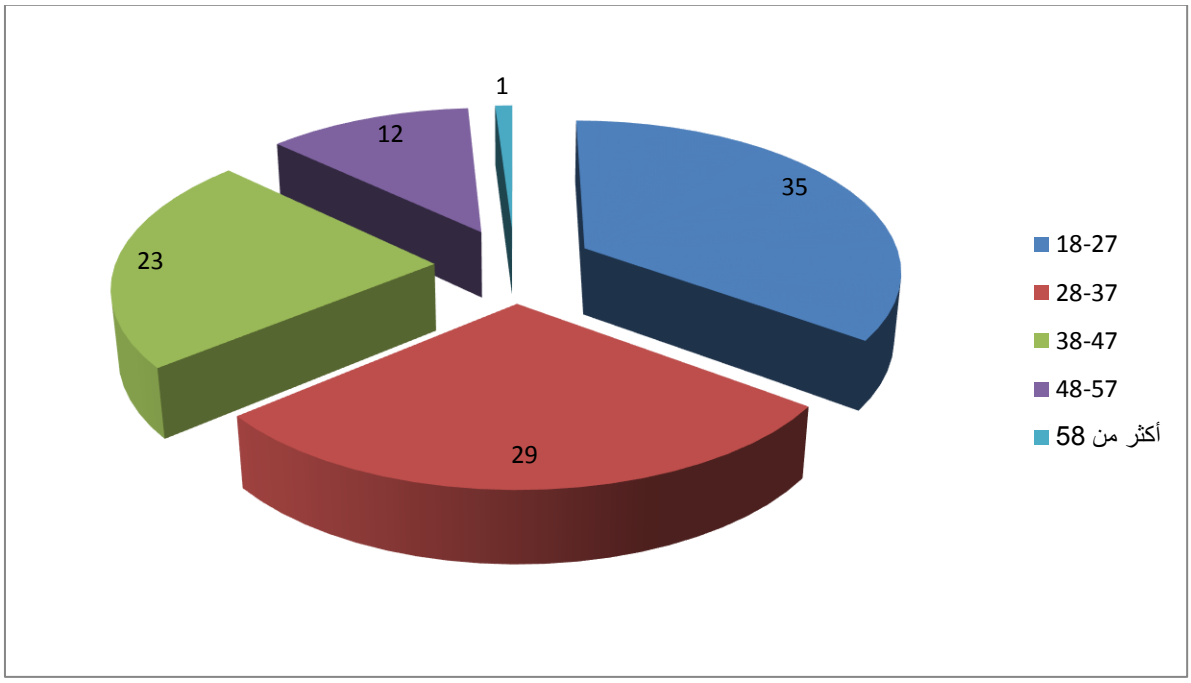

الشكل رقم (12): يبين توزيع عينة الدراسة حسب السن

الجدول رقم (04): يبين توزيع عينة الدراسة حسب مزاولة التعليم النظامي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	100	100
لا	00	00
المجموع	100	100

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه: نلاحظ أن كل أفراد العينة زاولوا تعليما نظاميا عبر مراحله المختلفة بنسبة 100%، هذا الذي يساعد على تجاوز عوائق وعقبات الاتصال معهم.

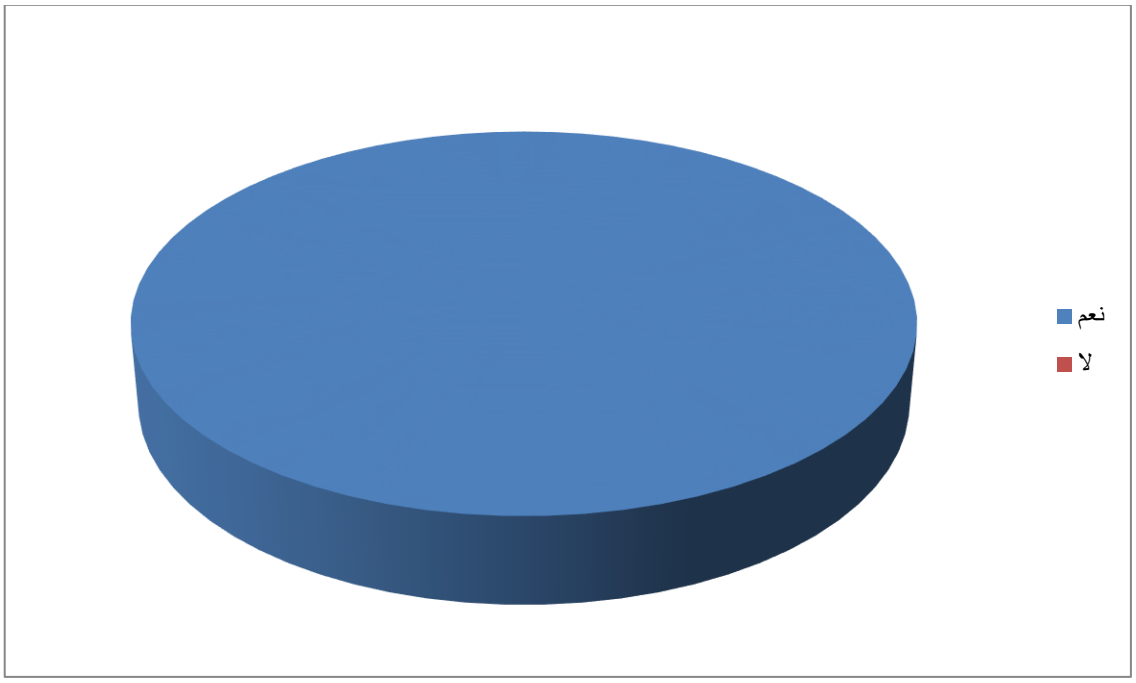

الشكل رقم (13): يبين توزيع عينة الدراسة حسب مزاولة التعليم النظامي

الجدول رقم (05): يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
ابتدائي	01	01
متوسط	20	20
ثانوي	23	23
جامعي	56	56
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الكمية في الجدول رقم (05) نجد أن (56) حالة لها مؤهل جامعي بنسبة 56% من إجمالي عينة البحث، في حين يبلغ عدد الحالات الحاصلة على المستوى الثانوي (23) حالة ويشكلون نسبة 23%من بين مفردات العينة، بينما يبلغ عدد الحالات المتحصلة على المستوى المتوسط 20 حالة تمثل بنسبة 20% من إجمالي مفردات العينة كما بلغ عدد الحالات المتحصلة على المستوى الابتدائي حالة واحدة بنسبة 1%.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هرم المستوى التعليمي للمواطنين يتوزع على أربع فئات متدرجة: (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي)، والملاحظ أنّ أكبر فئة تركزت لدى المواطنين هي فئة ذوي المستوى الجامعي، تلتها فئة ذوي المستوى الثانوي، وبعدها فئة ذوي المستوى المتوسط، وفي الأخير تأتي فئة ذوي المستوى الابتدائي.

وبناء على هذا يمكن القول أنّ غالبية أفراد عينة البحث يتمتعون بمستوى تعليمي جامعي، وهذا يعتبر مؤشر إيجابي لفعالية العملية الاتصالية بين المواطن والسلطات المحلية، فكلما يرتفع المستوى التعليمي كلما يكون تميز وكفاءة في العملية الاتصالية بين الطرفين، وبالتالي الرفع من مستوى التنمية الاجتماعية من خلال إشراكهم في مختلف البرامج التنموية واستشارتهم عند إعداد المخططات التنموية.

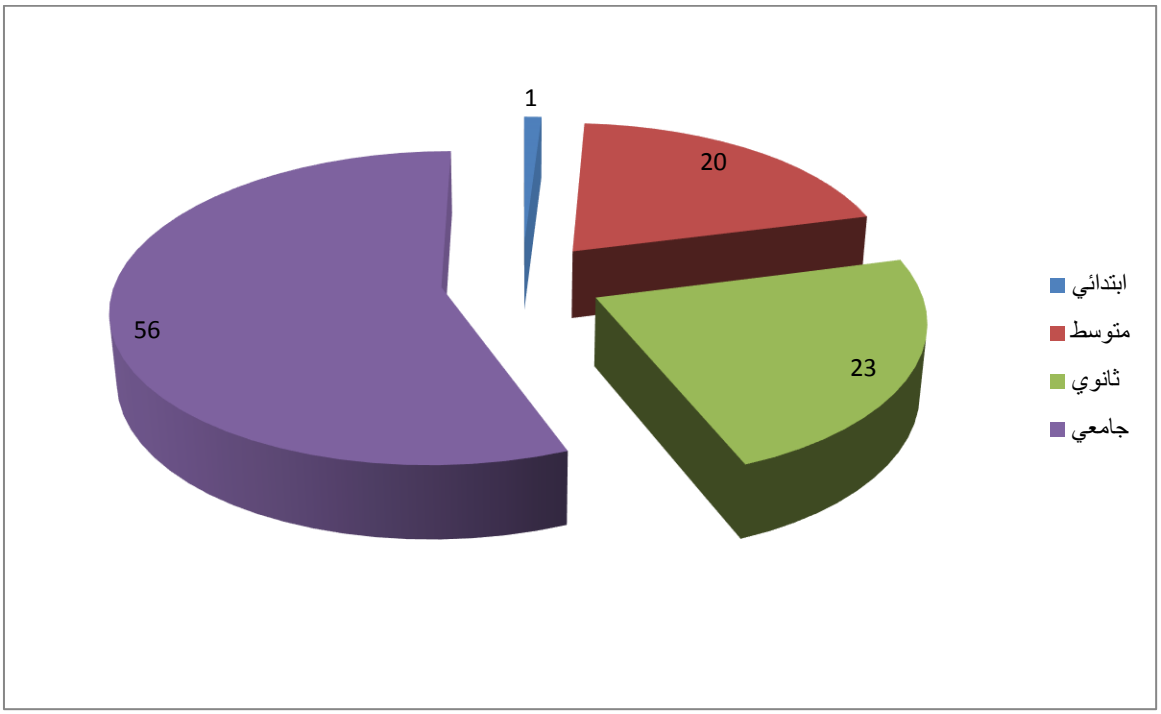

الشكل رقم (14): يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (06): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية.

الحالة العائلية	التكرار	النسبة%
أعزب(ة)	50	50
متزوج(ة)	41	41
مطلق(ة)	03	03
أرمل(ة)	06	06
المجموع	100	100

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (06) يتبن لنا أن إجمالي عدد غير المتزوجين هو (50) حالة تشكل نسبتهم 50%، أما المتزوجين فيوجد (41) شخصا أعزب يشكلون 41% من إجمالي عينة الدراسة، كما يوجد (03) أشخاص مطلقين تبلغ نسبتهم 03% من إجمالي عينة الدراسة، وهناك (06) أشخاص أرامل يشكلون 06% من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن فئة غير المتزوجين هي التي تحصلت على نسبة أعلى من الفئات الأخرى، ويرجع اتصالهم الكبير بالإدارة المحلية لقلة ارتباطاتهم بأسر وعائلات وأولاد، ولهذا يكون لديهم أكبر قدر من الوقت للاتصال بالإدارة المحلية والمشاركة فيها في مختلف المهام والبرامج والمشاريع التنموية.

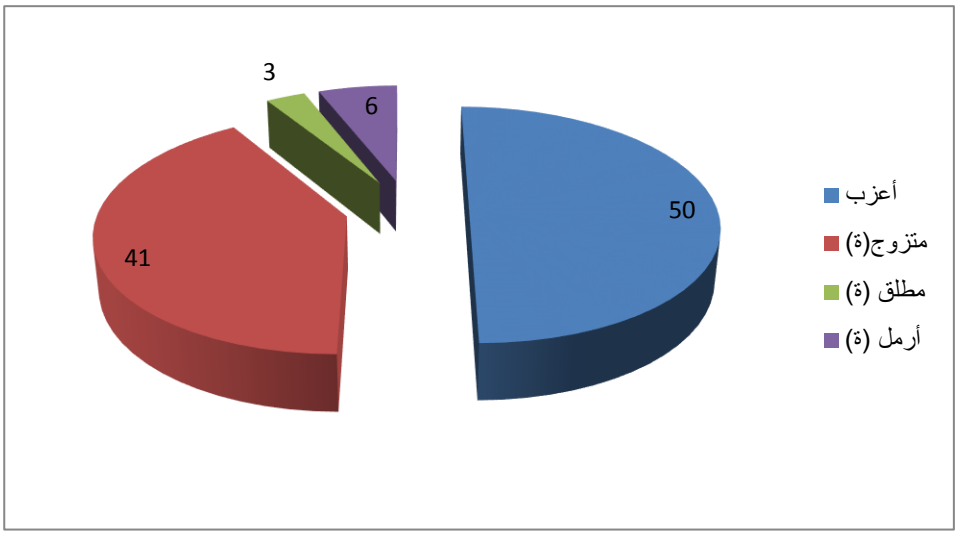

الشكل رقم (15): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية

الجدول رقم (07): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الأولاد.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	43	43
لا	57	57
المجموع	100	100

من خلال ما تقره لغة الأرقام، نجد أن (57) شخصا من أفراد عينة الدراسة ليس لديهم أولاد حيث بلغت نسبتهم 57%، كما نجد (43) منهم لديهم أولاد بنسبة 43% من إجمالي عينة الدراسة.

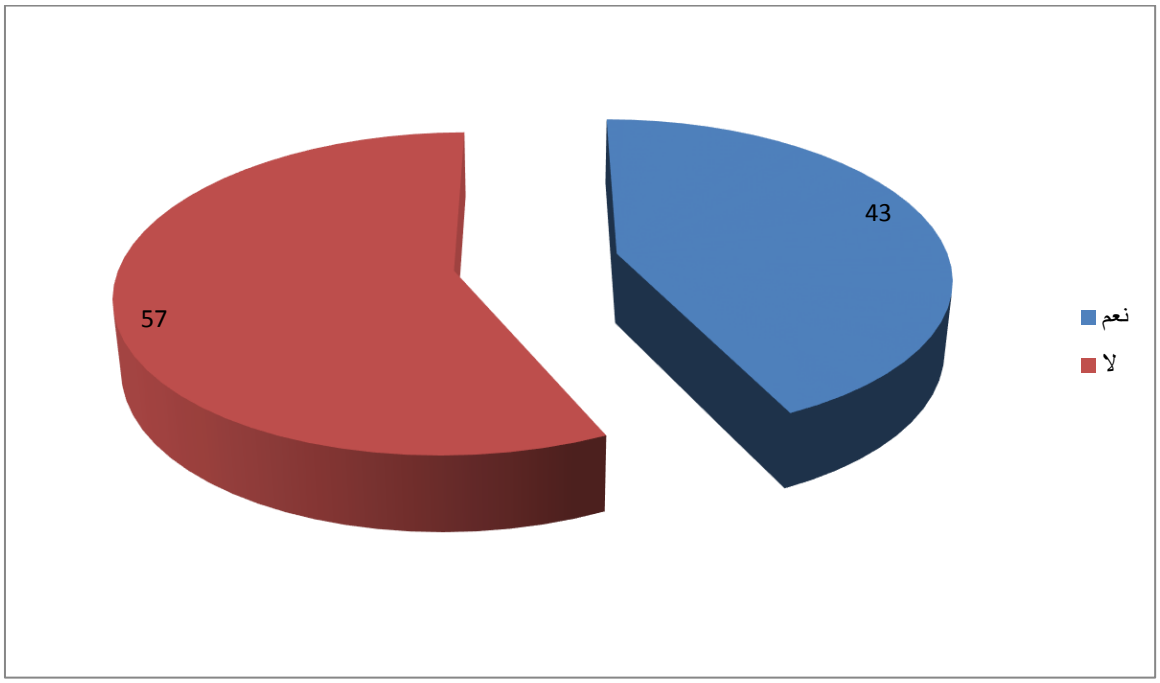

الشكل رقم (16): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الأولاد

الجدول رقم (08): يبين توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأولاد.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
1-3	27	62.80
4-6	14	32.55
7 فأكثر	02	4.65
المجموع	43	100

من خلال الشواهد الكمية المبينة في الجدول أعلاه نجد (27) مواطن(ة) بنسبة 62.80% يتراوح عدد الأولاد لديهم من 01 إلى 03، كما يوجد (14) مواطن(ة)بنسبة 32.55% يتراوح عدد الأولاد لديهم من 04 إلى 06، وهناك مواطنين(ة) (02) لديهم أكثر من 07 أولاد.

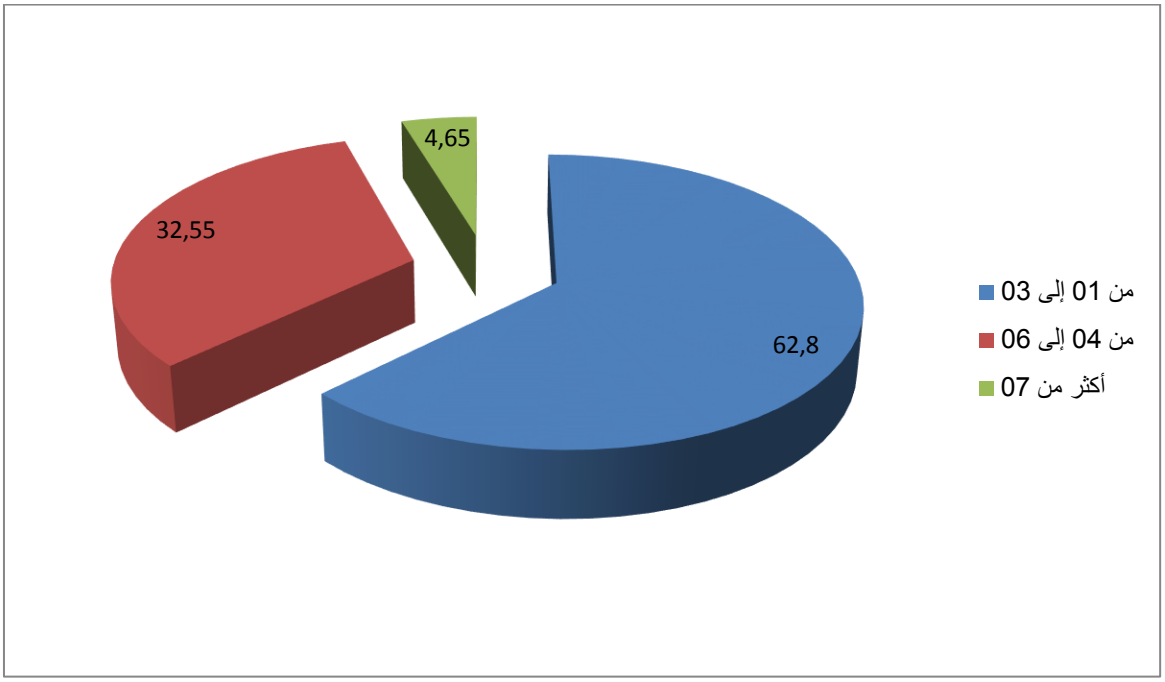

الشكل رقم (17): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأولاد

الجدول رقم (09): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الوظيفية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
طالب	24	24
موظف	51	51
أعمال حرة	25	25
المجموع	100	100

من خلال ما تقره لغة الأرقام يتبين لنا أن إجمالي عدد الموظفين (51) حالة حيث شكلت نسبتهم 51%، بينما بلغت نسبة الطلاب 24% من بين مفردات العينة وبتكرار (24) حالة وقد بلغت عدد الحالات الذين يقومون بأعمال حرة (25) حالة ويشكلون نسبة 25% من مجتمع البحث.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أي مواطن تربطه علاقة بالإدارة المحلية تجعله يتصل بها مهما كانت وظيفته في المجتمع، حيث نجد أن وثيرة الاتصال تختلف من مواطن لآخر حسب طبيعة انشغالاته وحاجياته المتعلقة بالإدارة المحلية من وثائق ومشاكل ذات صلة بالإدارة المحلية مثل (الماء، الكهرباء، السكن...)، كما قد يكون اتصال المواطن بالإدارة المحلية من خلال وعيه بدوره في المشاركة في مختلف مهام الإدارة المحلية.

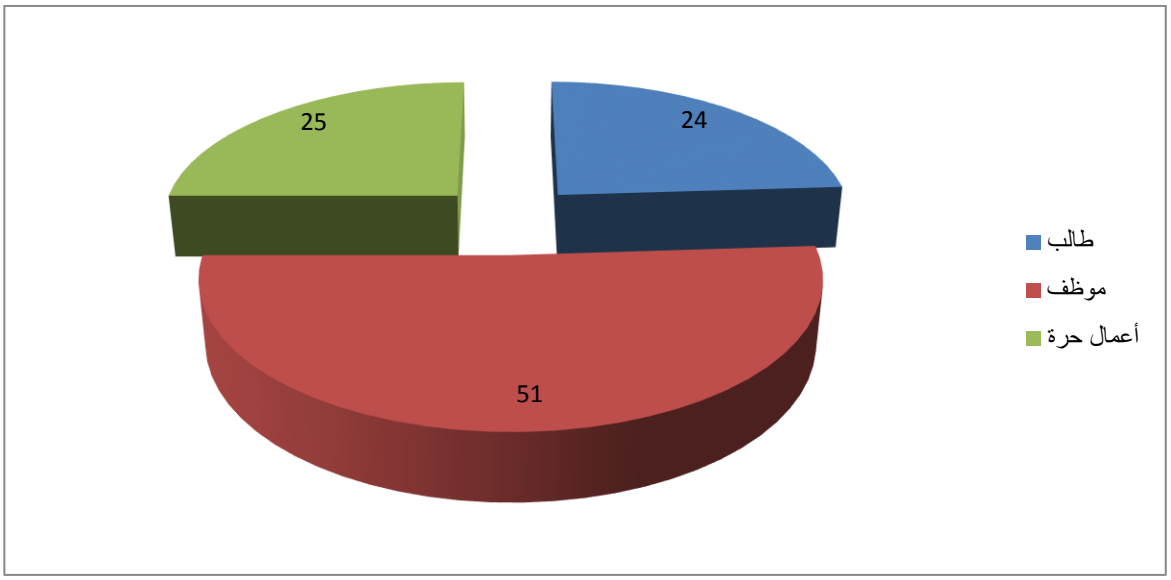

الشكل رقم (18): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الوظيفية

3- النتائج العامة لخصائص العينة: يبين التحليل الإحصائي للجداول المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة أنّ هناك:

-من حيث الجنس توجد 64 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 64% ذكور، وهناك 36 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 36% إناث.

-أما من حيث السن وجدنا 35 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 35% تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 27 سنة، وهناك 29 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 29% تتراوح أعمارهم ما بين 28 إلى 37 سنة، كما توجد 23 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 23% تتراوح أعمارهم ما بين 38 إلى 47 سنة، وتوجد أيضا 12 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 12% تتراوح أعمارهم ما بين 48 إلى 57 سنة، وهناك مفردة واحدة من إجمالي مفردات العينة يتراوح عمرها 58 سنة فأكثر.

-من حيث مزاولة التعليم النظامي وجدنا كل مفردات العينة زاولوا تعليما نظاميا بنسبة 100%.

-من حيث المستوى التعليمي توجد 56 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 56% حاصلة على مؤهل جامعي، وتوجد 23 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 23% متحصلون على المستوى الثانوي، كما توجد 20 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 20% متحصلون على المستوى المتوسط، وتوجد أيضا مفردة واحدة بسبة 1% لديها المستوى الابتدائي.

-من حيث الحالة العائلية توجد 50 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 50% غير متزوجين، وتوجد 41 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 41% متزوجين، وهناك 6 مفردات من إجمالي مفردات العينة أرامل بلغت نسبتهم 6%، كذلك وجدنا 3 مفردات من إجمالي مفردات العينة مطلقين بلغت نسبتهم 3%.

-من حيث الأولاد وجدنا 57 مفردة من إجمالي مفردات عين الدراسة نسبتهم 57% ليس لديهم أولاد، وهناك 43 مفردة من إجمالي مفردات عينة الدراسة لديهم أولاد بلغت نسبتهم

43%، حيث وجدنا منهم 27 مفردة يتراوح عدد الأولاد لديهم من 1 إلى 3 بلغت نسبتهم 27%، ووجدنا منهم 14 مفردة يتراوح عدد الأولاد لديهم من 4 إلى 6 بلغت نسبتهم 14% وهناك مفردتين يتراوح عدد الأولاد لديهم من 7 فأكثر بلغت نسبتهم 2%.

-من حيث الحالة الوظيفية وجدنا 51 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 51% موظفين، وهناك 25 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 25% يمارسون أعمال حرة كذلك وجدنا 24 مفردة من إجمالية مفردات العينة نسبتهم 24% يزاولون دراستهم بالجامعة.

رابعا: أدوات جمع البيانات: تعتبر الأدوات البحثية من ضرورات أي بحث، والإلمام بها ضروري لأي باحث، فهي تعبر بمنطقية عن المنهج البحثي وتتضمن دلالات هامة بدونها لا يستقيم تحليل البحث (سليمان المشوخي:2002، ص73)، وبالنسبة لهذه الدراسة فقد استعنا بأدوات البحث التالية:

1-الاستبانة: تعد الاستبانة تقنية لجمع المعطيات أو البيانات بغرض التحقق من فرضيات البحث، وما يميزه هو هيكلتها وفق شروط معينة على الباحث أن يكون على دراية تامة بها وعادة ما يتم إدراج الاستبانة ضمن البحث الكمي القائم على القياس، وتعتبر من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما وشيوعا في البحوث الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى الميزات التي تحققها هذه الأداة سواء بالنسبة لاختصار الجهد أو التكلفة أو سهولة معالجة بياناتها إحصائيا.

وتعرف الاستبانة بأنها: "تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية". (موريس أنجرس: 2004، ص 204)

كما عرفت أيضا بأنّها: "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد بهدف الحصول على بيانات معينة ". (جمال محمد أبو شنب: 2008، ص 138).

وقد قمنا في هذا البحث بتصميم استبانة لجمع البيانات الميدانية اللازمة للدراسة، ولقد مرت عملية بناء الاستمارة بالعديد من المراحل نوجزها فيما يلي:

-**المرحلة الأولى:** تضمنت تصميم الاستبانة التي تكونت من 58 سؤالا موزعين على أربعة محاور، المحور الأول خاص بالبيانات الشخصية، والمحور الثاني خاص بالفرضية الأولى والمحور الثالث خاص بالفرضية الثانية والمحور الرابع خاص بالفرضية الثالثة.

وضعت هذه الاستبانة بين أيدي الأستاذ المشرف للمناقشة والتصحيح ولإبداء بعض الملاحظات الضرورية، التي كانت كالتالي:

-إضافة بعض الأسئلة حتى تتضح الأسئلة التي بعدها (السؤال 3-5).

-حذف بعض البدائل والاحتمالات في بعض الأسئلة (السؤال 3-6-42-46)، وإضافة بدائل واحتمالات أخرى في بعض الأسئلة (السؤال 30-33).

-إعادة صياغة بعض الأسئلة حتى يتضح معناها (السؤال 7-10-28-53-54-38-41).

-إعادة ترتيب بعض الأسئلة حسب السياق والمعنى.

-إعادة تفكيك الأسئلة المركبة (السؤال 39)

-**المرحلة الثانية:** تمثلت هذه المرحلة في عرض الاستبانة للتحكيم من طرف عدة أساتذة وخبراء من مختلف التخصصات والجامعات، وهم بدورهم قدموا العديد من الملاحظات تمثلت فيما يلي:

-إدراج بعض الأسئلة الفرعية (السؤال 30-11-63).

-إعادة صياغة بعض الأسئلة ليتضح معناها (السؤال 9-37).

-إضافة بعض البدائل والاحتمالات (السؤال 13).

-إعادة تفكيك وتجزئة الأسئلة المركبة (السؤال 40).

-إعادة ترتيب بعض الأسئلة حسب السياق والمعنى.

-توحيد المصطلح المستخدم في الدراسة (الإدارة المحلية، السلطات المحلية، البلدية، المجلس الشعبي البلدي).

-حذف بعض الأسئلة المتكررة في المعنى (السؤال 53).

-**المرحلة الثالثة:** قمنا في هذه المرحلة بتجريب الاستبانة على عدد من المبحوثين (مواطنين) حتى نتمكن من تغيير ما يجب تغييره وتعديل ما يجب تعديله وإلغاء أو إضافة ما يمكن إضافته من أسئلة، فمن خلال هذا قمنا ببعض التعديلات على مستوى بعض الأسئلة.

-**المرحلة الرابعة:** وتضمنت هذه المرحلة صياغة وبناء الاستبانة النهائية، بعد أخذ ملاحظات كل الأساتذة بعين الاعتبار حيث تضمنت الاستمارة 68 سؤال موزعين على أربعة محاور:

-**المحور الأول:** خاص بالبيانات الشخصية ويضم الأسئلة (من 01 إلى 08) للتعرف على خصائص مفردات عينة البحث وتحتوي على: الجنس- السن- المستوى التعليمي- الحالة العائلية- عدد الأولاد- الحالة الوظيفية.

-**المحور الثاني:** طبيعة العلاقة الاتصالية بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن، وضم هذا المحور الأسئلة (من 09 إلى 27).

-**المحور الثالث:** كيفية التخطيط على مستوى السلطات المحلية في اختيار وتنفيذ البرامج الإنمائية المحلية، وضم هذا المحور الأسئلة (من 28 إلى 51).

-**المحور الرابع:** مدى مساهمة المشاركة الشعبية على مستوى المجلس الشعبي البلدي في معرفة وتحديد مطالب واحتياجات المواطنين، وضم هذا المحور الأسئلة (من 52 إلى 68).

2-المقابلة: تحتل المقابلة مركزا هاما في البحث السوسيولوجي، وتعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالا وانتشارا في الدراسات الإمبريقية، وذلك لما توفره من بيانات حول الموضوع المراد دراسته.

وتعرف المقابلة بأنّها: "وسيلة تقوم على حوار أ وحديث لفظي مباشر بين الباحث والمبحوث". (فضيل دليو وآخرون: 1999، ص191).

كما عرفت بأنها: "تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، أو مساءلة جماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين" (موريس أنجرس: 2014، ص 197)

كما عرفها سعيد سبعون بأنها: "مسعى كلامي محادثتي بين الباحث والمبحوث في إطار تفاعلي معين، حيث يجب أن يكون الباحث مع المبحوث ويتبادل معه أطراف الحديث حول مسألة أو مسائل ما، حيث تعطى للمبحوث حرية معينة في الإدلاء برأيه والتعبير عن تمثلاته لهذه المسائل، من دون أي توجيه في الإجابة" (2012، ص 173)

وقد استخدمت المقابلة في دراستنا كأداة من أجل الحصول على معلومات تتعلق بدور الاتصال بين المواطن والسلطات المحلية في التنمية الاجتماعية، وقد طبقت المقابلة على كل أعضاء المجلس الشعبي لبلدية عين قشرة منهم رئس البلدية، الأمين العام، النواب، رؤساء اللجان ورؤساء المصالح، البالغ عددهم 18 عضوا، حيث تم تصميم دليل المقابلة المتكون من مجموعة من المحاور، وهي كالتالي:

-**المحور الأول:** خاص بالبيانات الشخصية.

-**المحور الثاني:** طبيعة العلاقة الاتصالية بين أعضاء السلطات المحلية والمواطن.

-**المحور الثالث:** كيفية التخطيط على مستوى السلطات المحلية في اختيار وتنفيذ البرامج الإنمائية المحلية.

-**المحور الرابع:** مدى مساهمة المشاركة الشعبية على مستوى المجلس الشعبي البلدي في معرفة وتحديد مطالب واحتياجات المواطنين.

3-الوثائق والسجلات: وهي سجلات لأحداث ماضية قد تكون مطبوعة أو مكتوبة، وقد تكون رسائل أو يوميات، أو سجلات، وقد تكون أيضا خرائط، صحف ومجلات أو وقائع رسمية أو أنظمة وقوانين (سعيد التل:2007، ص 75).

ويبقى اعتماد الباحث على الوثائق والسجلات أمرا ضروريا لاستكمال البحث والدراسة الميدانية، وقد ساعدتنا الوثائق في معرفة معلومات عامة حول بلدية عين قشرة فيما يخص: الموقع، عدد السكان، النشأة، الهياكل القاعدية المتوفرة بالبلدية، الهيكل التنظيمي للبلدية...

خامسا: أساليب التحليل: تعتبر عملية تحليل البيانات المتحصل عليها من الميدان من أهم الخطوات المنهجية في الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتأكد الفعلي من نتيجة اختبار فروضها، حيث يتمثل الهدف الأساسي من التحليل في ترتيب وتنظيم وتصنيف البيانات وإبراز العلاقات بين الظواهر، هذا الذي يمكن من التفسير العلمي الدقيق لها.

ولقد تم الاعتماد في دراستنا على الاستمارة كتقنية أساسية لجمع المعلومات من الميدان، حيث تمت عملية تفريغ البيانات بنفس طريقة ترتيب محاورها، فكل محور يهدف إلى إثبات صحة أو عدم صحة فرضية من فرضيات البحث إلى جانب البيانات الشخصية للمبحوثين، وعلى هذا الأساس اعتمدنا في دراستنا على أسلوبين لتحليل البيانات:

1-الأسلوب الكمي: ويشمل مرحلة تفريغ البيانات وتصنيفها وجدولتها، حيث يتم تحويل المعطيات الكمية الموجودة في الاستبيان إلى معطيات كمية إحصائية وترجمتها إلى جداول بسيطة، قمنا فيها بوصف هذه المعطيات عن طريق التكرارات والنسب المئوية، هذا الذي يسهل عملية تحليلها وتفسيرها.

2-الأسلوب الكيفي: وهو الأسلوب الذي يعمل على زيادة توضيح الرؤية وتعميق النظرة الشمولية، الأمر الذي يساعدنا على دقة التحليل وضبط التفسير، والوصول إلى استنتاجات حول الدراسة.

خلاصة

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية المتمثلة في: تحديد مجالات الدراسة والمنهج المستخدم بالإضافة إلى عرض أهم أدوات جمع البيانات والتطرق إلى العينة وكيفية اختيارها وخصائصها، فمن خلال هذا تمكنا من رؤية واضحة حول الموضوع وذلك من خلال المعطيات التي تحصلنا عليها من البلدية وكذا إجابات المواطنين وإجابات الطاقم الإداري للبلدية، ويعتبر هذا الفصل تمهيد للفصل الموالي حيث وفر له معظم التقنيات المنهجية لتحليل النتائج وتفسيرها وجدولتها والتحقق من مدى صدق الفرضيات والوصول إلى الأهداف المسطرة في بداية البحث.

الفصل السادس:

التبادل الاتصالي بين السلطات المحلية والمواطنين

الفصل السادس: التبادل الاتصالي بين السلطات المحلية والمواطنين.

- تمهيد
- تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى
- خلاصة

تمهيد

تعتبر الإدارة المحلية منظومة علاقات اتصالية ما بين الأفراد سواء داخلية أو خارجية وتعد مظهرا من مظاهر تقدم أي مجتمع، ويكون ذلك من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها ومن خلال تلبية مختلف انشغالات المواطن واحتياجاته وتزويده بمختلف المعلومات التي يريد الحصول عليها، هذا الذي يستوجب على المواطن احترامها، كما تعد البلدية وحدة أساسية من الإدارة المحلية وصورة من صور التضامن الاجتماعي، القائم على فكرة تقسيم العمل ويتكون من شبكة كبيرة من العلاقات الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف عامة وتكامل وظيفي في المجتمع المحلي كله، وذلك بضبط العلاقة الاتصالية وتحديدها في إطار عام يخدم طموح المواطن ومستقبل البلدية في حد ذاتها.

تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

الجدول رقم (10): يبين مدى تحاور المواطنين حول انشغالات مشتركة مع بعض الأطراف.

الاحتمالات		دائما	أحيانا	نادرا	المجموع
نعم	التكرار	13	62	06	81
	النسبة%	13	62	06	81
لا	التكرار	/	/	/	19
	النسبة%				19
المجموع	التكرار				100
	النسبة%				100

تبين الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (10) والمتعلقة بمدى تحاور المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة مع بعض الأطراف أن 81 مفردة من إجمالي أفراد العينة أي بنسبة 81 %يتحاورون فيما بينهم حول انشغالاتهم المشتركة، حيث نجد منهم 13 مفردة بنسبة 16.05% يتناقشون بشكل دائم، أما 62 مفردة بنسبة 76.54 %يتناقشون حول انشغالاتهم أحيانا، أما 06 أشخاص بنسبة 7.41 %فنادرا ما يتناقشون حول انشغالاتهم، أما 19 مفردة من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم19 %لا يتناقشون نهائيا مع أطراف حول انشغالاتهم المشتركة.

مما سبق نستنتج أن غالبية أفراد العينة يتحاورون فيما بينهم حول انشغالاتهم المشتركة هدا الذي يدل على التمتع بالديمقراطية ومعانتهم من المشاكل والاحتياجات والقضايا نفسها.

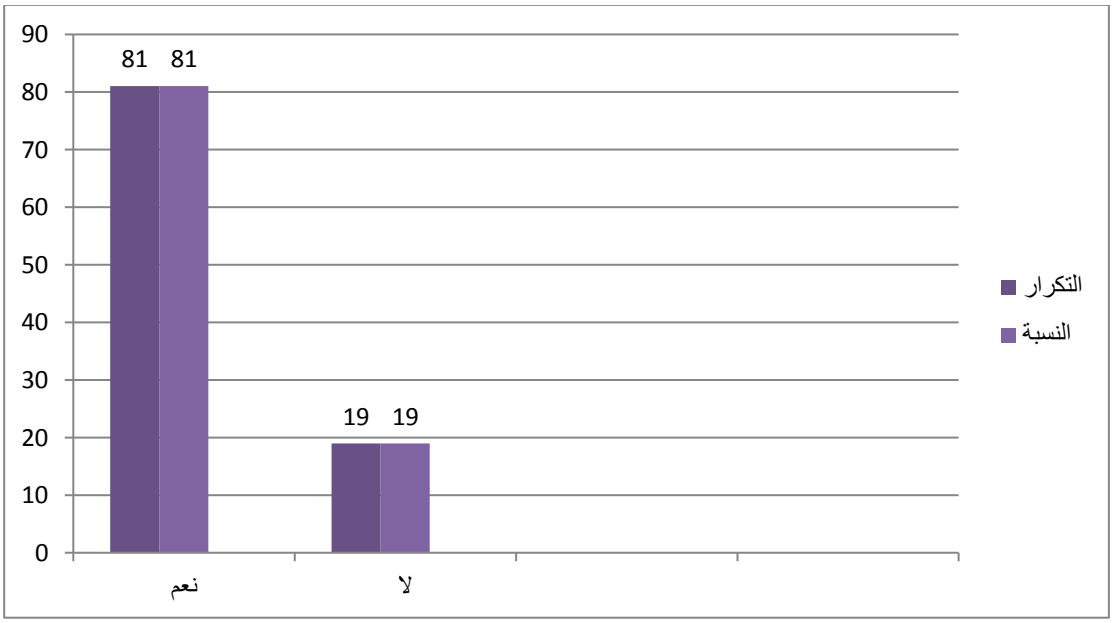

الشكل رقم (19): يبين مدى تحاور المواطنين حول انشغالات مشتركة مع بعض الأطراف.

الجدول رقم (11): يبين الأطراف التي يتم التحاور معها حول الانشغالات المشتركة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
الجيران	11	07
الأقارب	24	15.28
الأصدقاء	64	40.77
لجان الأحياء	05	3.19
منظمات	05	3.19
جمعيات	05	3.19
منتخبون محليون	08	5.09
مسؤولون و موظفون	35	22.29
أخرى تذكر	00	00
المجموع الكلي للإجابات *	157	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال البيانات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (11) والمتعلق بالأطراف المتحاور معهم حول الانشغالات المشتركة يتضح لنا أن 64 مفردة من إجمالي أفراد العينة يتحاورون مع أصدقائهم بنسبة 40.76 %، وهناك 35 مفردة من إجمالي أفراد العينة يتحاورون مع مسؤولون وموظفون بنسبة 22.29 %، كما نجد أن هناك 24 مفردة من إجمالي أفراد العينة يتحاورون حول انشغالاتهم المشتركة مع أقاربهم بنسبة 15.28%، كذلك نجد 11 مفردة من إجمالي مفردات العينة يتحاورون مع جيرانهم بنسبة 7 %، كما أن هناك 8 مفردات من إجمالي مفردات العينة يتحاورون حول انشغالاتهم مع المنتخبون المحليون بنسبة 5.09 %، ونجد 5 مفردات من إجمالي أفراد العينة يتحاورون مع لجان الأحياء بنسبة 3.19 %، وهناك 05 مفردات من إجمالي مفردات يتحاورون مع الجمعيات بنسبة 3.19 %، كما نجد أن 05 مفردات من إجمالي مفردات العينة يتحاورون مع المنظمات حول انشغالاتهم المشتركة بنسبة 3.19%.

من خلال هذه المعطيات الرقمية يتضح لنا أن أغلبية المواطنين يتحاورون حول انشغالاتهم المشتركة مع جيرانهم أو أقاربهم أو أصدقائهم، بعيدا عن الإداريين والجهات الرسمية، هذا الذي يفسر بعدم ثقتهم بهم.

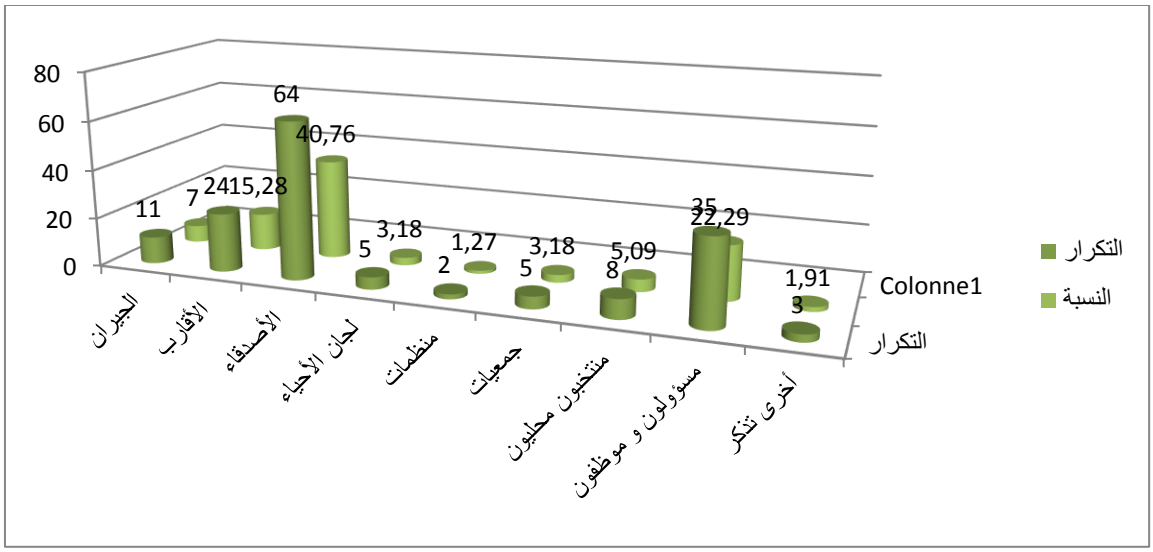

الشكل رقم (20): يبين الأطراف الذي يتم التحاور معهم حول الانشغالات المشتركة.

الجدول رقم (12): يبين الأماكن الذي يتم فيها الحوار بين المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
الشارع	23	19.32
المقهى	31	26.05
مقر الجمعيات	19	15.96
مقر البلدية	30	25.21
البيت	08	6.72
الجامعة	04	3.37
مكان العمل	04	3.37
المجموع الكلي للإجابات *	119	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال المعطيات الكمية المبنية في الجدول رقم (12) الذي يوضح مكان الحوار بين المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة نجد 31 مفردة من إجمالي مفردات العينة يتحاورون في المقهى بنسبة 26.05%، كما وجدنا 30 مفردة من إجمالي مفردات العينة يتحاورون بمقر البلدية بنسبة 25.21%، وهناك أيضا 23 مفردة من إجمالي مفردات العينة يتحاورون في الشارع بنسبة 19.32% كذلك هناك 19 مفردة من إجمالي مفردات العينة يتحاورون في مقر الجمعيات بنسبة 15.96% كما جاء 08 أفراد من إجمالي مفردات العينة اتخذوا البيت كمكان لنقاشهم حول انشغالاتهم المشتركة بنسبة 6.72 %، كما وجدنا 08 مواطنين 04 منهم يتناقشون حول انشغالاتهم المشتركة بالبيت و04 يتناقشون بالجامعة نسبتهم 3.37 % لكل منهم.

إن ما يمكن ملاحظة من خلال هده المعطيات الرقمية الموضحة في هذا الجدول أن معظم أفراد العينة يلجؤون لنقاش مشاكلهم وقضاياهم لمقر البلدية بالدرجة الأولي تم بالشارع والمقهى هذا الذي يدل على أن المواطن على اطلاع بقوانين البلدية في هذا الإطار، حيث نجد أن القانون 09-08 المؤرخ في 1990/04/07 وأحكام الدستور الذي يعتبر أن المجلس المنتخب هو مكان مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية المادة (16) والإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية المادة (14)، والمادتان لا تختلفان على مشاركة المواطنين في تقيم الرسائل المشتركة مع جماعة المجلس الشعبي البلدي وتبادل المعلومات والمعاني بين المواطنين ومصالح السلطات المحلية وهذا ما توضحه مفاهيم الاتصال في الدراسة الحالية.

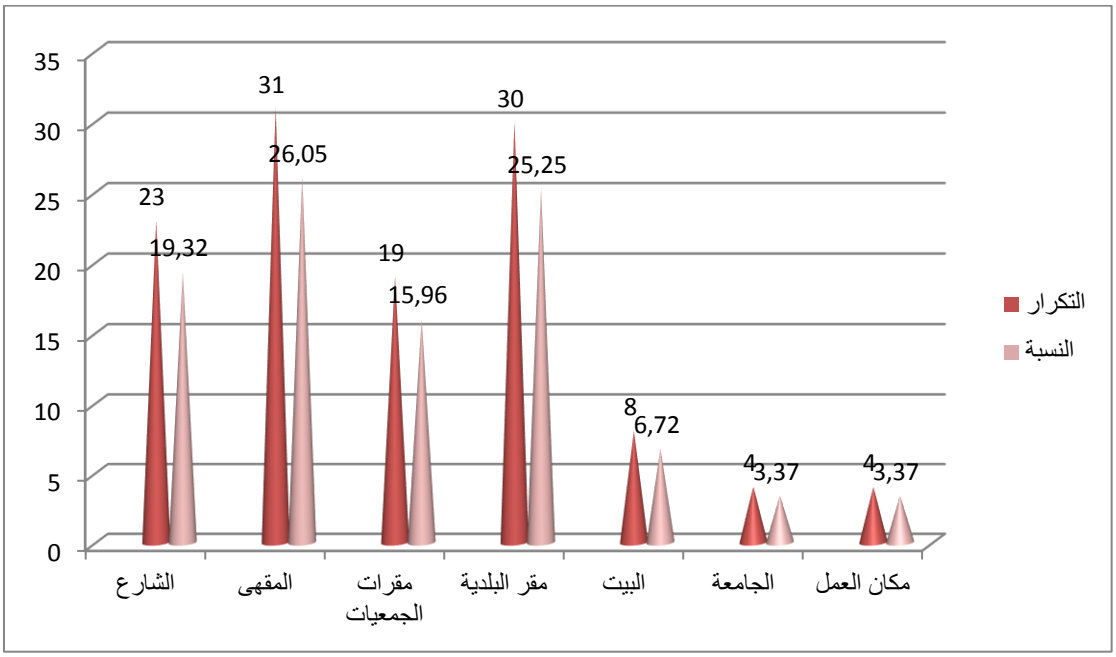

الشكل رقم (21): يبين الأماكن الذي يتم فيها الحوار بين المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة.

الجدول رقم (13): يبين مدى أخد انشغالات المواطنين بعين الاعتبار من طرف أعضاء السلطات المحلية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
دائما	06	06
أحيانا	59	59
نادرا	35	35
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (13) الذي يوضح أخذ انشغالات المواطنين بعين الاعتبار وجدنا أن 59 مفردة من إجمالي مفردات العينة تؤخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار أحيانا بنسبة 59%، كما وجدنا 35 مفردة من إجمالي مفردات العينة نادرا ما تؤخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار بنسبة 35 %، كما هناك 06 مفردات من إجمالي مفردات عينة البحث تؤخذ انشغالاتهم دائما بعين الاعتبار بنسبة 6%.

مما سبق نستنتج أن أكثر من نصف مفردات العينة تؤخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار أحيانا ودائما هذا الذي يدل على أن الإدارة المحلية تسعى إلى تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين وإعطائه خدمة ترقى للمستوى المطلوب بأخذ انشغالاته المختلفة بعين الاعتبار.

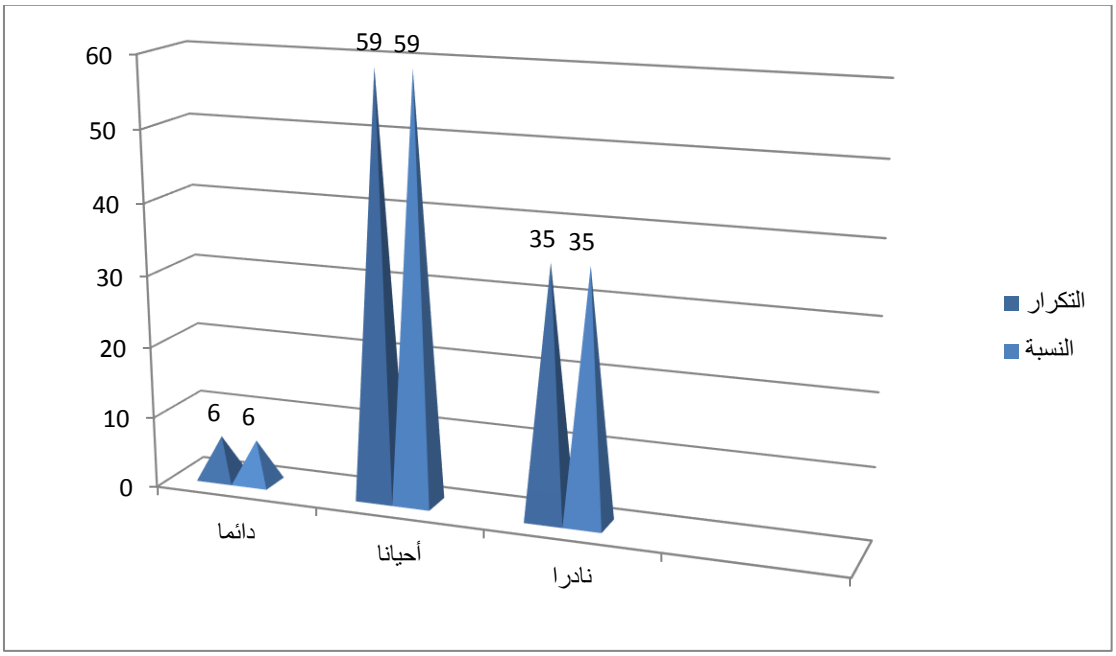

الشكل رقم (22): يبين مدى أخذ انشغالات المواطنين بعين الاعتبار من طرف أعضاء السلطات المحلية.

الجدول رقم (14): يبين نتيجة نقاش المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
التفاهم والتوصل إلى حلول	70	70
تسهيل الاتصال بالسلطة المحلية	30	30
أخرى تذكر	00	00
المجموع	100	100

تبين الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (14) الذي يوضح نتيجة حوار المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة نجد أن أغلبية المواطنين يتفاهمون ويتوصلون إلى حلول بتكرار 70 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 70%، وهناك 30 مفردة من إجمالي مفردات العينة يسهلون الاتصال بينهم دون إشراك الإدارة المحلية بنسبة 30%.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن أغلبية المواطنين يتفاهمون ويتوصلون إلى حلول بين بعضهم البعض، هذا الذي يدل على أن تجارب المواطنين في اتصالهم وتعاملهم مع الإدارة المحلية تجعلهم يحاولون توصيل انشغالاتهم المشتركة إلى مصالحها، رغم أن تغلق الأبواب نحوهم ولا تشاركهم نقاشهم حول هذا الانشغال، هذا الذي يعكس وظائف الاتصال الذي يلعب دورا في تكييف الفرد مع محيطه.

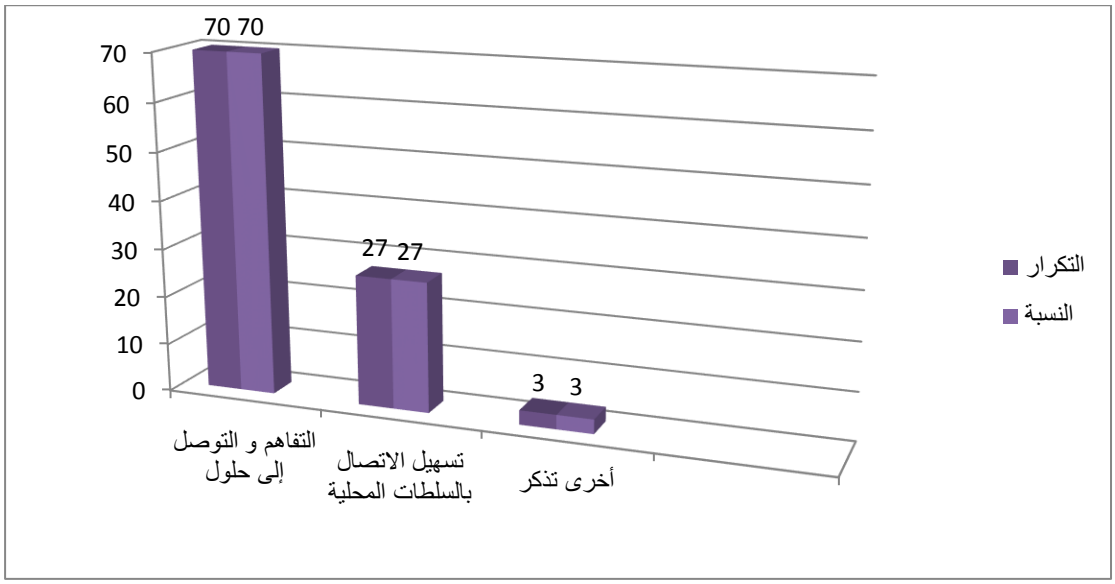

الشكل رقم (23): يبين نتيجة نقاش المواطنين حول انشغالاتهم المشتركة.

الجدول رقم (15): يبين المعلومات التي يحصل عليها المواطنين عند توصيل الانشغال للسلطة المحلية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
توجيهات حول إجراءات يجب القيام بها	65	65
الحصول على الرد النهائي	34	34
أخرى تذكر	00	00
المجموع	100	100

تبين الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (15) الذي يوضح نتيجة توصيل انشغالات المواطنين للإدارة المحلية أن65 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 65 %يحصلون على توجيهات حول إجراءات يجب القيام بها، وهناك 34 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 34% يحصلون على الرد النهائي.

من خلال هذه المعطيات الكمية نستنتج أن أغلب المواطنين يتناقشون فيما بينهم ويتوصلون إلى بناء رسالة جماعية يتمكنون من توصيلها إلى الإدارة المحلية ويحصلون على توجيهات حول إجراءات يجب القيام بها كتغذية راجعة إلى اتصالهم بالإدارة المحلية.

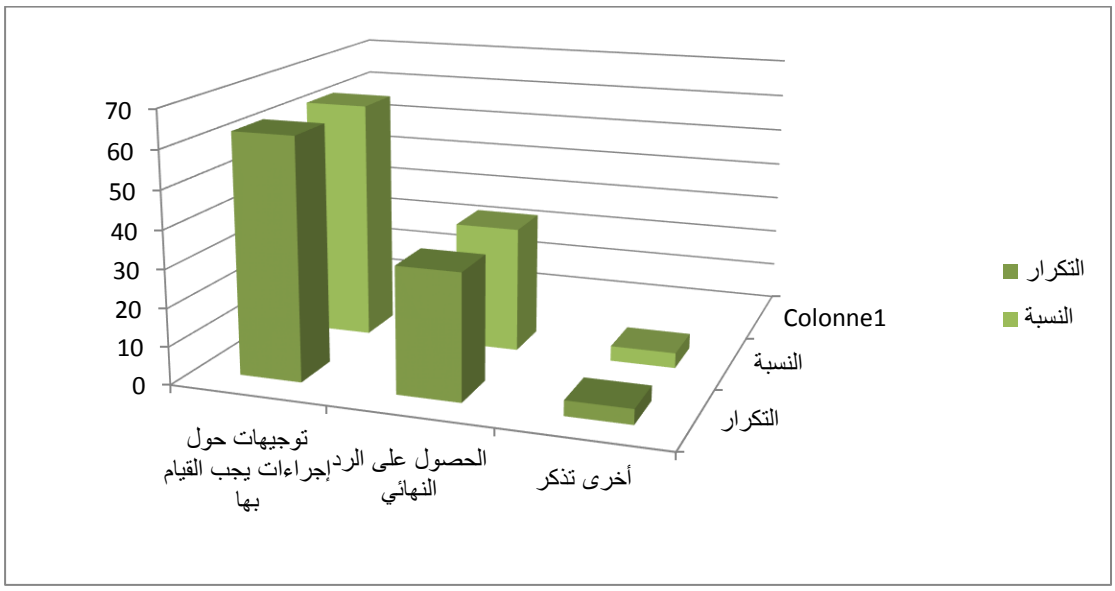

الشكل رقم (24): يبين المعلومات التي تحصل عليها عند توصيل الانشغال للسلطة المحلية.

الجدول رقم (16): يبين المصادر التي يمكن أن الحصول من خلالها على المعلومات.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
الطرف الذي أوصل الانشغال	38	33.92
الوساطة	25	22.32
عن طريق أحد الموظفين بالبلدية	49	43.76
أخرى تذكر	00	00
المجموع الكلي للإجابات*	112	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (16) الذي يوضح مصادر الحصول على المعلومات وجدنا أن 47 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 43.76 % كان مصدر معلوماتهم هو أحد الموظفين بالبلدية أما 38 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 33.92%مصدر معلوماتهم هو الطرف الذي أوصل الانشغال للإدارة المحلية، كذلك توجد 25 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 22.32% كانوا يحصلون عن المعلومات عن طريق الوساطة.

من خلال معطيات هذا الجدول نستنتج أن المواطنين عندما يتناقشون حول مشاكلهم وانشغالاتهم المشتركة يحصلون على المعلومات التي تخصهم من جهات رسمية كبعض العاملين بالبلدية بعيدا عن العلاقات الشخصية والوساطة، ويمكن تفسير هذا بعدم اعتماد البلدية على الجانب الغير رسمي لعدم مصداقية المعلومات الشائعة بين الأفراد.

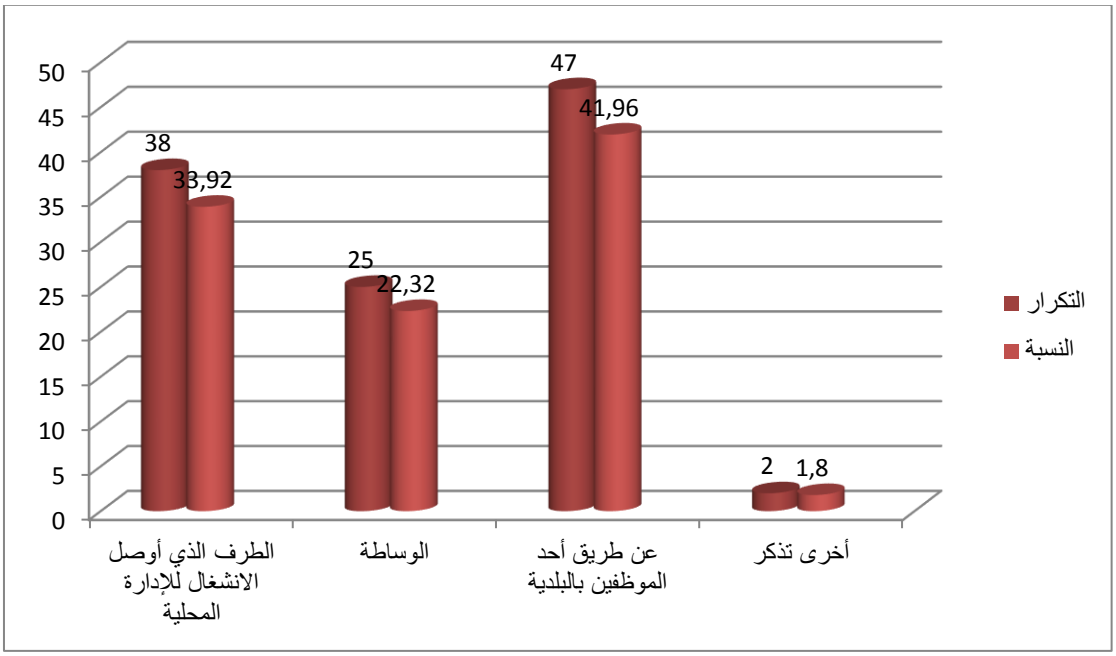

الشكل رقم (25): يبين المصادر التي يمكن أن الحصول من خلالها على المعلومات.

الجدول رقم (17): يبين المصالح التي يتم التواصل معها أكثر من قبل المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
مصلحة الأمانة العامة	60	37.74
مصلحة التنظيم و الشؤون الاجتماعية و الثقافية	70	44.02
مصلحة الاقتصاد و الشؤون المالية	02	1.26
مصلحة الأشغال و الصيانة و النقل	05	3.15
مصلحة البناء و التعمير	22	13.83
المجموع الكلي للإجابات *	159	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

تبين المعطيات الكمية الموضحة في الجدول رقم (17) الذي يبين المصالح التي يقصدها المواطنين لقضاء حاجاتهم المختلفة أن70 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 44.02 %يقصدون مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية والثقافية، وهناك 60 مفردة من إجمالي

مفردات العينة بنسبة 37.74 %يقصدون مصلحة الأمانة العامة، كما توجد 22 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 13.83% يقصدون مصلحة البناء والتعمير كما يقصد 05 مفردات من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة3.15%، كما وجدنا مفردتين من إجمالي مفردات العينة بنسبة1.26%.

نستنتج من خلال معطيات الجدول الذي يبين الانشغال الأساسي أو المحتوى الاتصالي (الرسالة الاتصالية) الذي يقصد من أجله المواطنون مصالح الإدارة المحلية هو أن أغلبهم يقصدونها من أجل استخراج الوثائق ومن أجل طرح انشغالاتهم المتعلقة بحياتهم العامة (سكن، ماء، غاز، صرف صحي...) على مستوى الأمانة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي في يوم الاستقبال والمبرمج يوم الثلاثاء كل أسبوع.

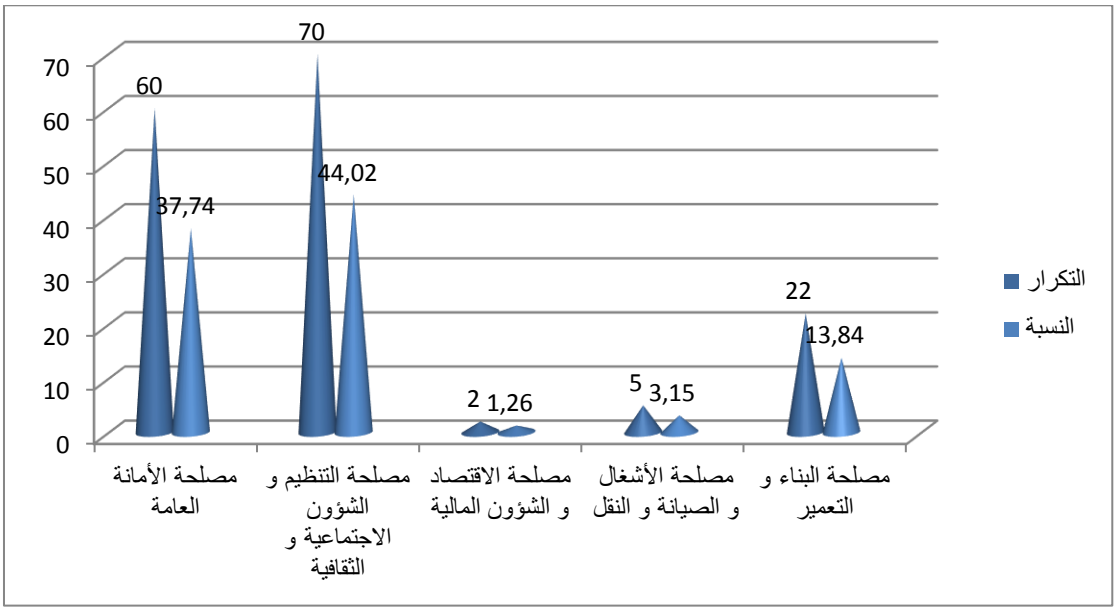

الشكل رقم (26): يبين المصالح التي يتم التواصل معها أكثر من قبل المواطنين.

الجدول رقم (18): يبين الوسائط الاتصالية الأكثر استخداما من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات.

الشدة / الوسائل	1		2		3		4		5		6		7		8		9		10		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
المذكرات الإعلامية	18	18	07	07	13	13	04	04	11	11	12	12	13	13	08	08	08	08	06	06	100	100
الرسائل	17	17	18	18	17	17	09	09	07	07	07	07	09	09	06	06	05	05	05	05	100	100
الإعلام عن طريق الشاشة	07	07	09	09	08	08	14	14	08	08	05	05	11	11	10	10	07	07	21	21	100	100
سجل الشكاوي و الاقتراحات	04	04	12	12	05	05	14	14	15	15	08	08	09	09	12	12	11	11	11	11	100	100
المجلات الحائطية	22	22	12	12	08	08	17	17	17	17	08	08	06	06	03	03	05	05	02	02	100	100
الهاتف	11	11	17	17	09	09	07	07	12	12	20	20	06	06	06	06	10	10	02	02	100	100
الإذاعة	01	01	01	01	12	12	09	09	07	07	09	09	17	17	18	18	15	15	11	11	100	100
التلفزيون	05	05	08	08	09	09	08	08	08	08	10	10	11	11	15	15	14	14	12	12	100	100
الأنترنيت	12	12	12	12	08	08	09	09	06	06	09	09	11	11	08	08	13	13	13	13	100	100
الصحف و المجلات	03	03	08	08	10	10	08	08	11	11	14	14	08	08	08	08	12	12	18	18	100	100

من خلال الجدول رقم (18) الذي يوضح ترتيب وسائل اتصال الإدارة المحلية بالمواطن مرتبة من 1 إلى 10مع العلم أن الشدة 1 هي الأقوى والشدة 10 هي الأضعف فوجدنا الترتيب مشكل كالآتي:

-احتلت المذكرات الإعلامية المرتبة الأولى من حيث الشدة باستخدامها كوسيط اتصالي من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات حيث وجدنا 18 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 18% أقروا بذلك.

-تحتل الرسائل المرتبة الثانية من حيث الشدة باستخدامها كوسيط اتصالي من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات، حيث وجدنا 18 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 18% أقروا بذلك.

-بالنسبة للإعلام عن طريق الشاشة فقد احتل المرتبة الثالثة من حيث الشدة باستخدامها كوسيط اتصالي من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات، إذ وجدنا 08 مفردات من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم 08% أقروا بذلك.

-احتل سجل الشكاوي والاقتراحات المرتبة الرابعة من حيث الشدة باستخدامه كوسيط اتصالي من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات، حيث وجدنا 14 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 14% أقروا بذلك.

-احتلت المجلات الحائطية المرتبة الخامسة من حيث الشدة باستخدامها كوسيط اتصالي من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات حيث وجدنا 17 مفردة من إجمالي مفردات العينة أقرت بذلك وبنسبة 17% أقروا بذلك.

-احتل الهاتف المرتبة السادسة من حيث الشدة باستخدامه كوسيط اتصالي من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات، حيث وجدنا 20 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 20% أقروا بذلك.

-احتلت الإذاعة المرتبة السابعة من حيث الشدة باستخدامها كوسيط اتصالي من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات، حيث وجدنا 17 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 17% أقروا بذلك.

-احتل التلفزيون المرتبة الثامنة من حيث الشدة باستخدامه كوسيط اتصالي من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات، حيث وجدنا 15 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 15% أقروا بذلك.

-احتلت الانترنيت المرتبة التاسعة من حيث الشدة باستخدامها كوسيط اتصالي من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات، حيث وجدنا 13 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 13% أقروا بذلك.

-احتلت الصحف والمجلات المرتبة العاشرة من حيث الشدة باستخدامها كوسيط اتصالي من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات، حيث وجدنا 18 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 18% أقروا بذلك.

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه نستخلص ما يلي:

-أن البلدية تسعى للتقرب من المواطن وتحسين علاقتها به وذلك من خلال استخدام مجموعة من وسائل الاتصال لتلبية حاجاتهم وحل المشاكل والقضايا التي يعانون منها.

-أن الوسائط الاتصالية التي تعتمد عليها السلطات المحلية في الاتصال بالمواطنين تدعم العلاقة بين الطرفين وتزيد ثقة المواطن بإدارة بلديته.

-أن هذه الوسائط الاتصالية تزود المواطن بالمعلومات اللازمة والمواكبة للتطورات الخاصة بالبلدية.

-أن هذه الوسائط الاتصالية تمكن السلطات المحلية من معرفة آراء وشكاوي واقتراحات المواطنين.

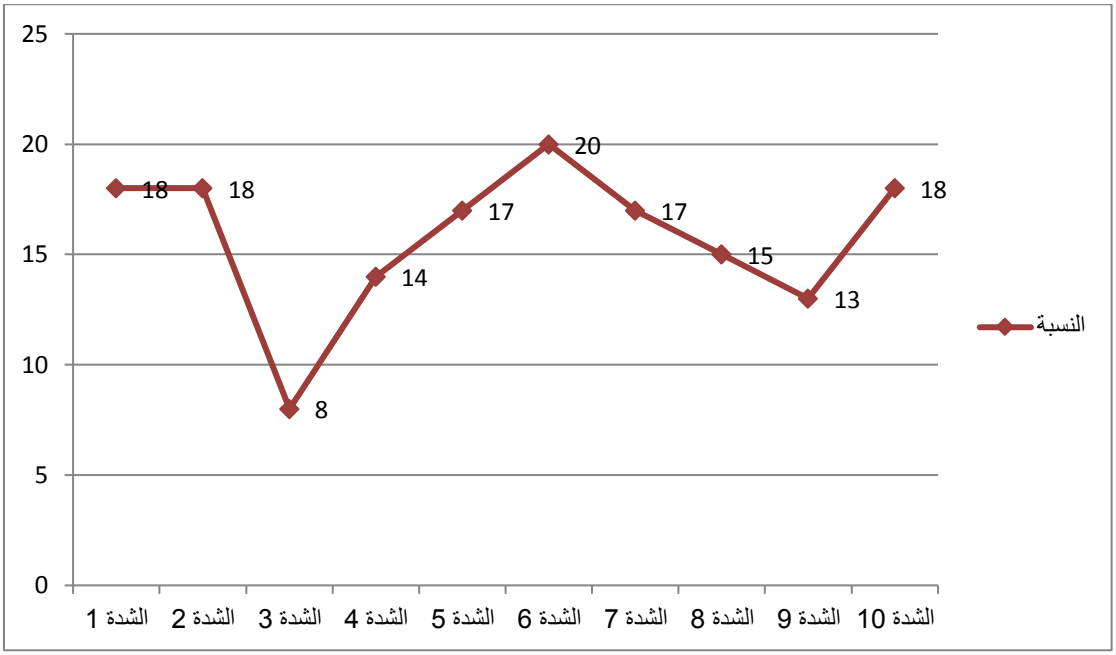

الشكل رقم (27): يبين الوسائط الاتصالية الأكثر استخداما من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات.

الجدول رقم (19): يبين مدى قيام مصالح السلطات المحلية بالزيارات الميدانية.

الاحتمالات		دائما	أحيانا	نادرا	المجموع
نعم	التكرار	08	45	11	64
	النسبة%	08	45	11	64
لا	التكرار	/	/	/	36
	النسبة%				36
المجموع	التكرار				100
	النسبة%				100

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (19) الذي يوضح مدى قيام مصالح السلطات المحلية بالزيارات الميدانية للحصول على المعلومات التي تخص الحياة العامة للمواطنين، حيث وجدنا 64 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 64 %أقروا بأنهم يقومون بالزيارات الميدانية، منهم 45 مفردة بنسبة 70.32 %أقروا بأنهم يقومون بالزيارات الميدانية أحيانا، أما 11 مفردة بنسبة 17.18% أقروا بأنهم نادرا ما يقومون بالزيارات الميدانية، و كذلك يوجد 08 مفردات بنسبة 12.5 % أقروا بأنهم يقومون بالزيارات الميدانية كما وجدنا 36 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 36 %لا يقومون بالزيارات الميدانية.

يتضح لنا من خلال هذه المعطيات الكمية أن أغلبية أفراد العينة يقرون بأن مصالح السلطات المحلية يقومون بالزيارات الميدانية لمختلف المناطق المحلية لمعرفة القضايا والظروف الخاصة بهذه المناطق من أجل الرقي بمستوى الخدمات التي تقدمها وإرضاء المواطنين بهذه الخدمات.

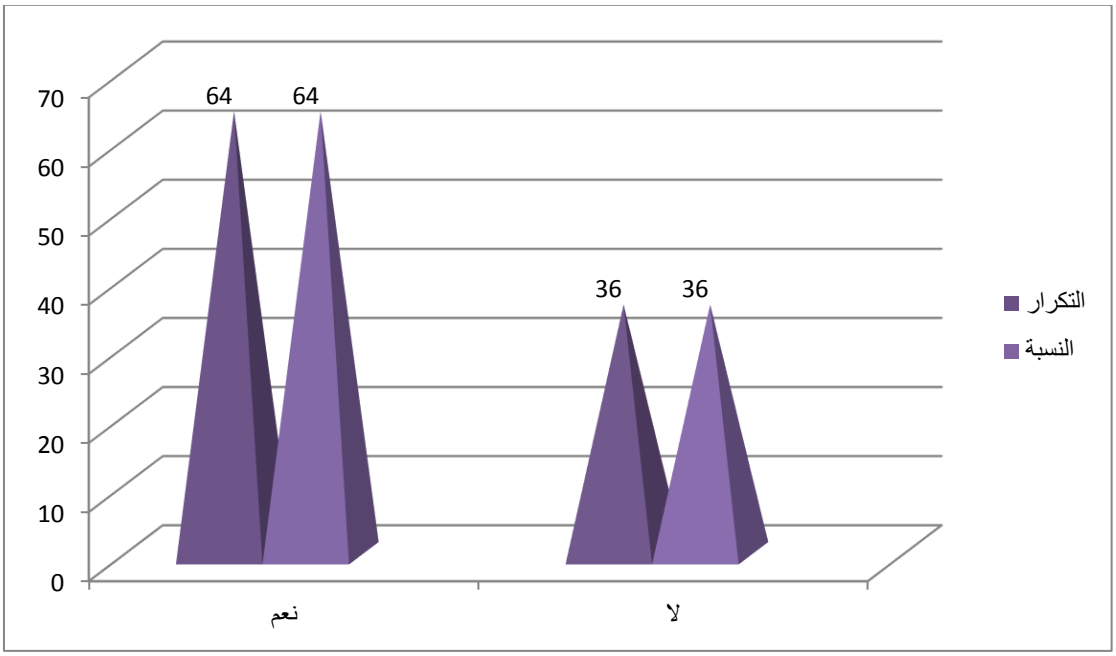

الشكل رقم (28): يبين مدى قيام مصالح السلطات المحلية بالزيارات الميدانية.

الجدول رقم (20): يبين اللغة المستخدمة من طرف المتعاملين في مصالح السلطة المحلية مع المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
العامية	66	56.89
العربية	45	38.79
الفرنسية	05	4.32
المجموع الكلي للإجابات*	116	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (20) الذي يوضح اللغة المتعامل بها من طرف العاملين بمصالح السلطات المحلية نجد66 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 56.89% يتعاملون مع المواطنين بالعامية، أما45 مفردة من إجمالي مفردات العينة يتواصلون مع المواطنين باللغة العربية بنسبة 38.79%، كما وجدنا 08 مفردات من إجمالي مفردات العينة بنسبة 4.32 % يتواصلون مع المواطنين باللغة الفرنسية.

مما سبق نستنتج أن أغلب المتعاملين مع المواطنين في مصالح السلطات المحلية يستخدمون العامية ويمكن تفسير هذا بأن المجتمع متجانس يوجد فيه طبقات مختلفة وفئات عمرية مختلفة تفرض على المتعاملين مع المواطنين النزول إلى أدنى المستويات للتوضيح أكثر، ونفسر كذلك ارتفاع نسبة اللغة العربية لكونها اللغة الوطنية لمختلف الإدارات العمومية الجزائرية.

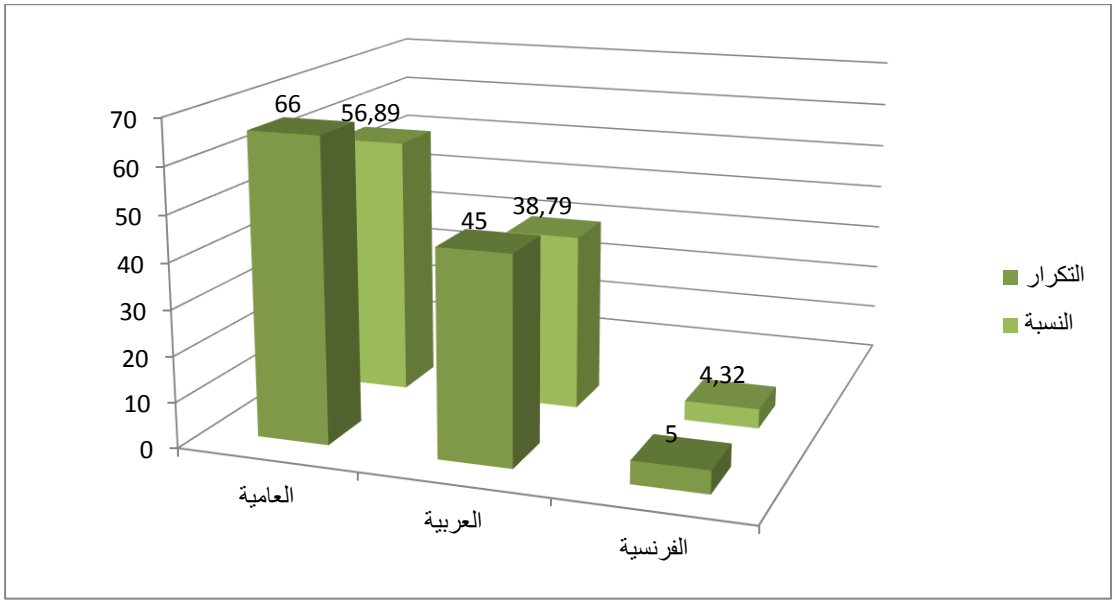

الشكل رقم (29): يبين اللغة المستخدمة من طرف المتعاملين في مصالح السلطة المحلية مع المواطنين.

الجدول رقم (21): يبين طبيعة الاتصال المتعامل به من طرف السلطات المحلية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
اتصال رسمي	60	60
اتصال غير رسمي	40	40
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الرقمية الموضحة في الجدول رقم (21) الذي يوضح الاتصال المتعامل من طرف مصالح السلطات المحلية من أجل توصيل المعلومات للمواطنين، وجدنا 60 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 60 % تصلهم المعلومات بطريقة رسمية، أما 40 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 40% تصلهم المعلومات بطريقة غير رسمية.

مما سبق نستنتج أن غالبية أفراد عين الدراسة تصلهم المعلومات بطريقة رسمية كتابيا أو إلكترونيا حرصا من أعضاء السلطات المحلية على أمانة المعلومات ومصداقيتها، إذ تعتمد معظم الإدارات المحلية الجزائرية على الاتصال الرسمي خوفا من تلف المعلومات وتشويهها وحفظها في الأرشيف والرجوع إليها عند الحاجة، كما يحمي الاتصال الرسمي الإدارة من الانزلاق عن طريق التوثيق، وهذا ما تؤكده المقابلة الذي تمت مع أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية "عين قشرة"، حيث وجدنا 18 مفردة من إجمالي مفردات العينة (23) أقروا بأن طبيعة الاتصال المتعامل به هو اتصال رسمي.

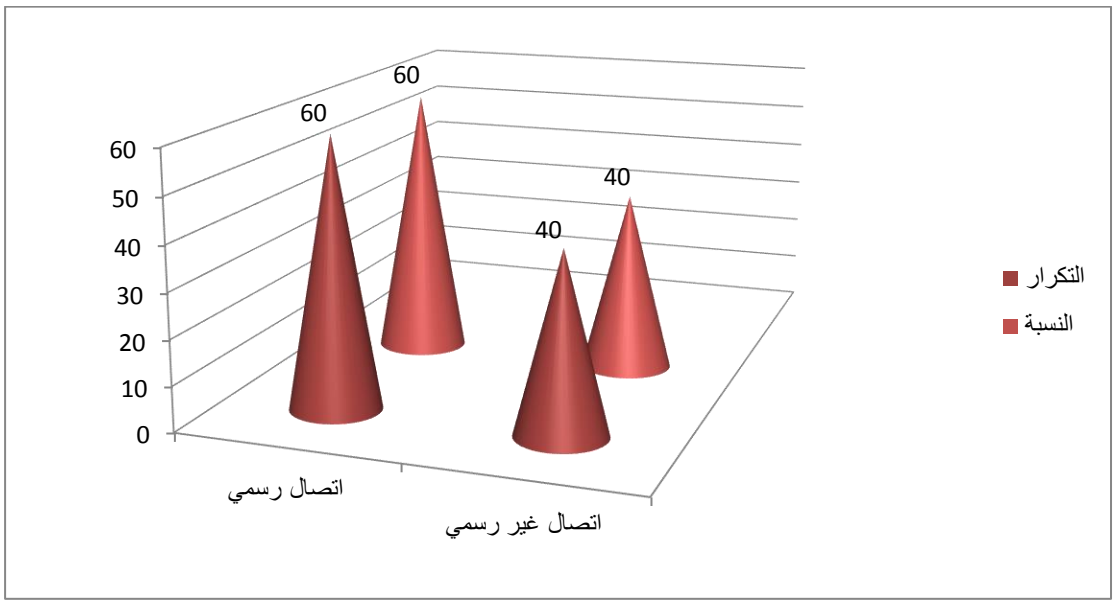

الشكل رقم (30): يبين طبيعة الاتصال المتعامل به من طرف السلطات المحلية.

الجدول رقم (22): يبين مدى حرص مصالح السلطات المحلية على حسن استقبال المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	79	79
لا	21	21
المجموع	100	100

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (22) الذي يوضح حرص مصالح السلطات المحلية على حسن استقبال المواطنين، وجدنا أن 79 مفردة من إجمالي مفردات

العينة بنسبة 79 % أقروا بحسن الاستقبال من طرف مصالح السلطات المحلية، أما21 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة21% أقروا بأنهم يتعاملون معهم باللامبالاة وعدم الاهتمام.

من خلال النتائج والنسب المتوصل إليها يمكن القول بأن ظروف استقبال المواطنين في الإدارة المحلية الجزائرية في تحسن وترقى بمستوى الخدمة العمومية، وتزيد ثقة المواطنين بها.

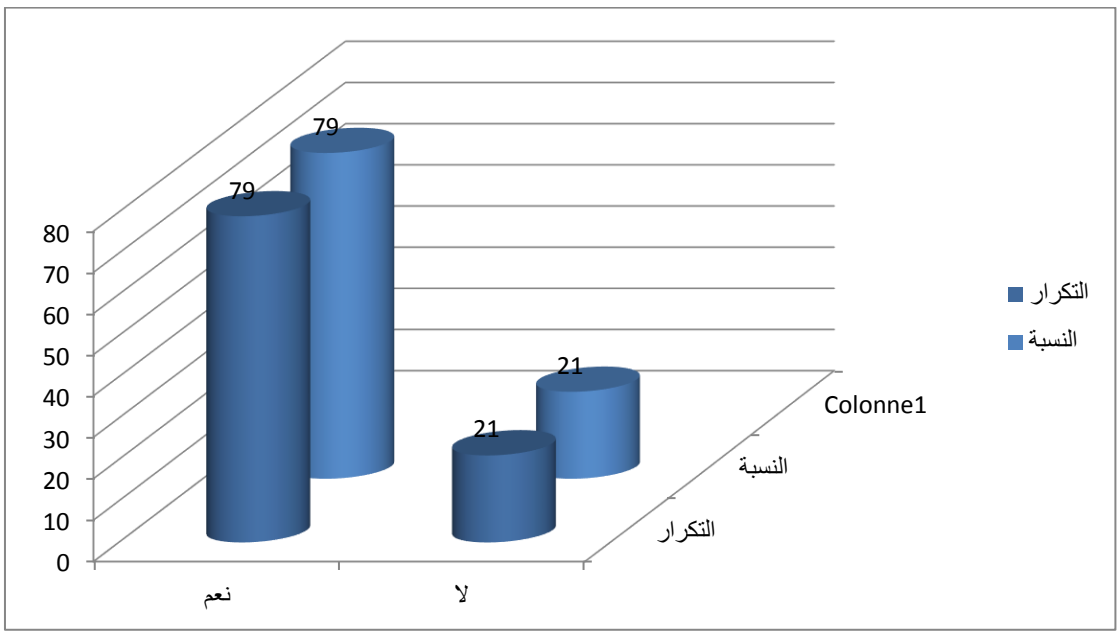

الشكل رقم (31): يبين مدى حرص مصالح السلطات المحلية على حسن استقبال المواطنين.

الجدول رقم (23): يبين مدى وجود مكتب استعلام وتوجيه على مستوى البلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	69	69
لا	31	31
المجموع	100	100

من المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (23) الذي يوضح مدى وجود مكتب توجيه واستعلام على مستوى البلدية وجدنا أن 69 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 69 %

أقروا بوجود مكتب استعلام وتوجيه على مستوى البلدية، أما 31 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 31% أقروا بأنه لا يوجد مكتب استعلام وتوجيه على مستوى البلدية.

مما سبق يمكن تفسير إجابات المواطنين بعدم وجود مكتب استعلام وتوجيه على مستوى البلدية بعدم اهتمام المواطنين ولامبالاتهم بهذا الأمر أو إلى عدم تعاملهم مع إدارة البلدية.

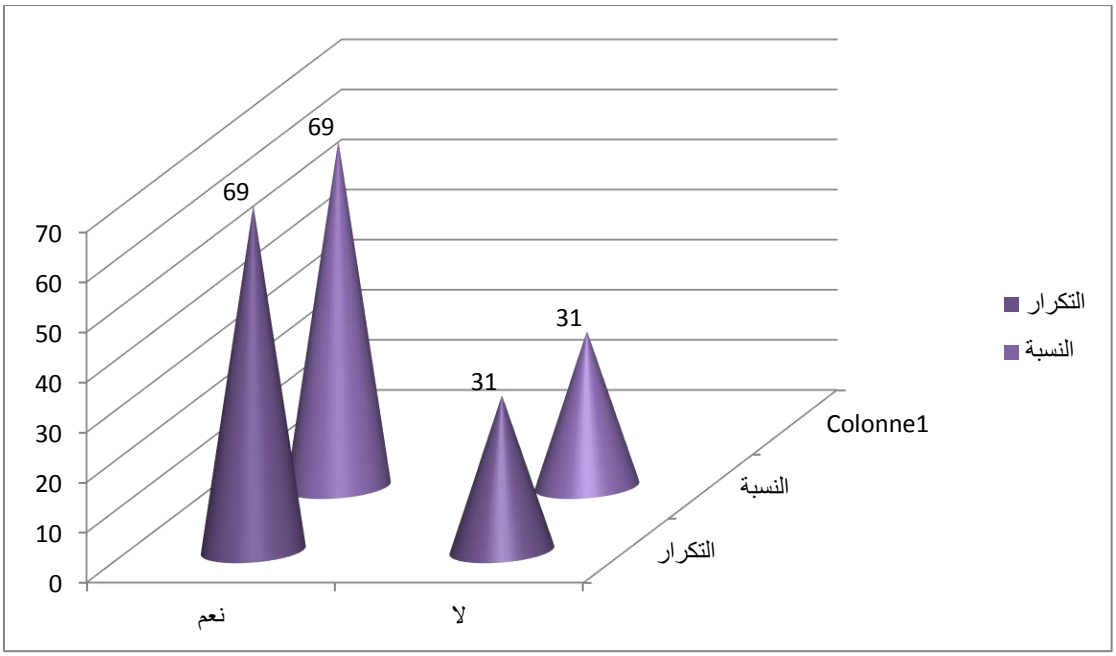

الشكل رقم (32): يبين مدى وجود مكتب استعلام وتوجيه على مستوى البلدية.

الجدول رقم (24): يبين مدى توفير البلدية بيانات ومعلومات خاصة بها وذات علاقة بالمواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	51	51
لا	49	49
المجموع	100	100

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (24) الذي يوضح توفير البلدية بيانات ومعلومات خاصة بها وذات علاقة بالمواطنين، وجدنا 51 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 51 % يحصلون على معلومات من البلدية حول المشاريع والبرامج والخطط

الممنوحة على مستوى البلدية، أما 49 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 49 % لا يحصلون على أي معلومة حول بلديتهم.

من خلال الإحصاءات والنسب المتوصل إليها نستنتج أن نصف أفرد العينة أقروا بأن البلدية توفر لهم معلومات حول البلدية وتخصهم كالبرامج والمشاريع التنموية، ويعتبر هذا حق من حقوق المواطن الجزائري لأنه جاء في قانون البلدية من خلال المادة (11) منه الذي تقول: "تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري"

"يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون البلدية رقم 10/11، المادة 11)

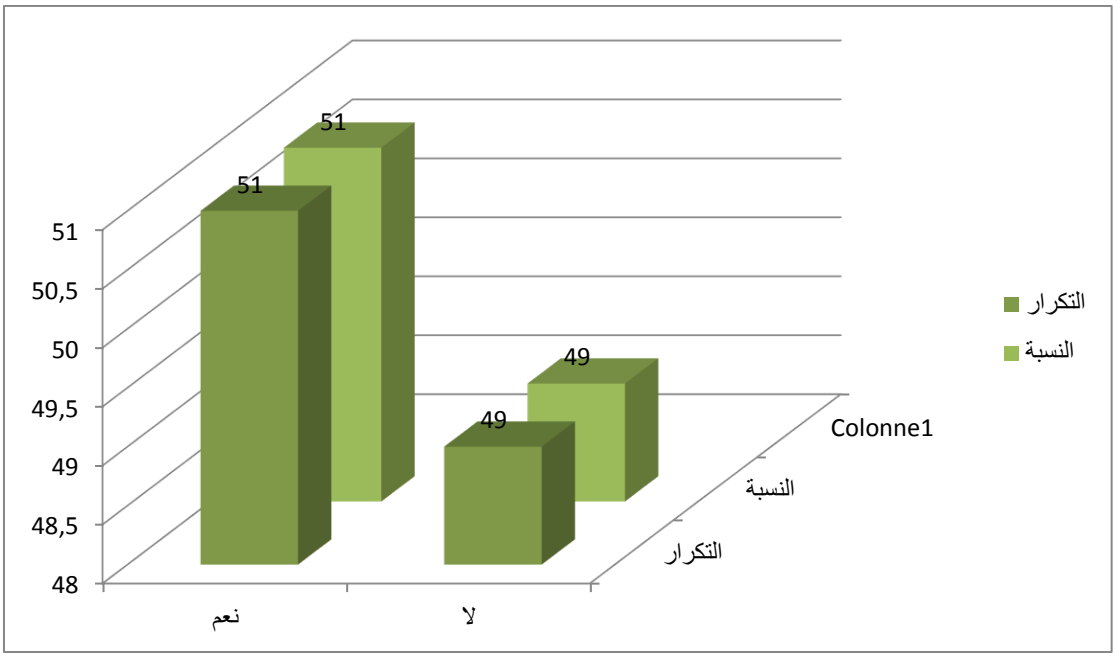

الشكل رقم (33): يبين مدى توفير البلدية بيانات ومعلومات خاصة بها وذات علاقة بالمواطنين.

الجدول رقم (25): يبين المشاكل والقضايا التي يقصد المواطنين البلدية حولها.

الشدة / القضايا	1		2		3		4		5		6		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
السكن	68	68	12	12	05	05	04	04	03	03	07	07	100	100
الكهرباء	03	03	24	24	13	13	20	20	15	15	25	25	100	100
الغاز	01	01	11	11	17	17	18	18	28	28	22	22	100	100
الصرف الصحي	13	13	18	18	14	14	17	17	20	20	11	11	100	100
الطرقات	05	05	16	16	20	20	19	19	18	18	22	22	100	100
الماء	10	10	18	18	24	24	21	21	15	15	10	10	100	100

نستعرض من الجدول رقم (25) ترتيب القضايا والمشاكل التي يقصد حولها المواطنون البلدية مرتبة من 1 إلى 6 مع العلم أن الشدة 1 هي الأقوى والشدة 6 هي الأضعف فوجدنا الترتيب مشكل كالآتي:

-المرتبة الأولى من حيث الشدة: كانت السكن فقد أقر 68 مواطن بأن السكن هو القضية التي يقصد حولها البلدية.

-المرتبة الثانية من حيث الشدة: كانت الكهرباء فقد أقر 24 مواطن بأن الكهرباء هو القضية التي يقصد حولها البلدية.

-المرتبة الثالثة من حيث الشدة: كانت الغاز فقد أقر 17 مواطن بأن الغاز هو القضية التي يقصد حولها البلدية.

-المرتبة الرابعة من حيث الشدة: كانت الصرف الصحي فقد أقر 17 مواطن بأن الصرف الصحي هو القضية التي يقصد حولها البلدية.

-المرتبة الخامسة من حيث الشدة: كانت الطرقات فقد أقر 18 مواطن بأن الطرقات هي القضية التي يقصد حولها البلدية.

-المرتبة السادسة من حيث الشدة: كانت الماء فقد أقر 10 مواطنين بأن الماء هو القضية التي يقصدون حولها البلدية.

من خلال هذه الأرقام والنسب المتوصل إليها نستخلص ما يلي:

-أن هناك حاجات أساسية يحتاج إليها كل فرد من أفراد المجتمع يعبر عنها المواطنين في شكل قضايا ومشاكل واحتياجات (سكن، طرقات، ماء، غاز، كهرباء...) ترتب وفق أولويتها بالنسبة لكل مواطن، ويمكن إشباع هذه الحاجات من خلال الخدمات التي تقدمها البلدية التي ينتمي إليها المواطن مع مراعاة التوزيع.

العادل لها، وذلك من أجل تحسين مستوى الخدمة بالنسبة للمواطن وتحقيق مستوى أعلى من الرقي والرفاهية لكل المواطنين، هذا الذي يؤكد ما جاء به "**درفنوفكسي**" في مقياس مستوى المعيشة الذي يتكون من مجموعة من الضروريات والحاجات الأساسية المادية وهي المأوى والتغذية والصحة، ويتكون من مجموعة من الضروريات والحاجات الأساسية المعنوية وهي التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن. (إبراهيم العيسوي: 2000، ص ص 114-115)

-أن السكن هو الذي احتل المرتبة الأولى من حيث الشدة بالنسبة لكل أفراد العينة ويمكن تفسير هذا إلى أن السكن المتاح في المدن الكبرى محدود ومزدحم جدا والإنجازات مرتفعة، وكان رد الفعل لهذه الظروف هو بناء مدن الأكواخ والأحياء القصديرية القديمة واستخدام أراضي الفضاء للإقامة من الخشب والطوب وهذا ما يجعل هذه المناطق محرومة من الماء والغاز وأساليب التخلص من الفضلات، وهذا نفس المشكل الذي يعاني منه سكان الأرياف.

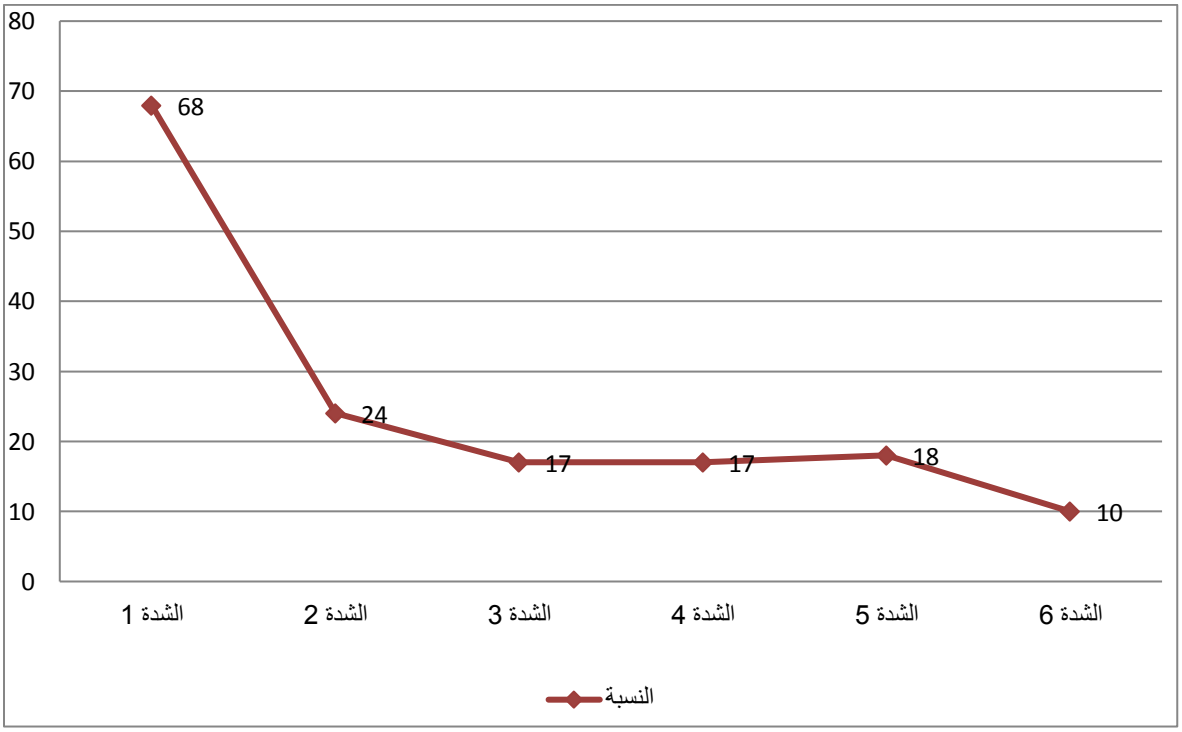

الشكل رقم (34): يبين المشاكل والقضايا التي يقصد المواطنين البلدية حولها.

الجدول رقم (26): يبين تقييم المواطنين للخدمات التي تقدمها مصالح البلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
جيدة	10	10
متوسطة	64	64
ضعيفة	26	26
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (26) الذي يوضح مدى تقييم المواطنين للخدمات المقدمة لهم من طرف مصالح السلطات المحلية، حيث وجدنا 64 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 64 % يقرون بأن مستوى الخدمات متوسط، أما 26 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 26% يقرون بأن مستوى الخدمات ضعيف، كما وجدنا 10 مفردات من إجمالي مفردات العينة بنسبة 10 % أقروا بأن مستوى الخدمات جيد.

يمكن تفسير الأرقام والنسب المتوصل إليها بأن المواطنين راضون على العموم بمستوى الخدمات المقدم لهم.

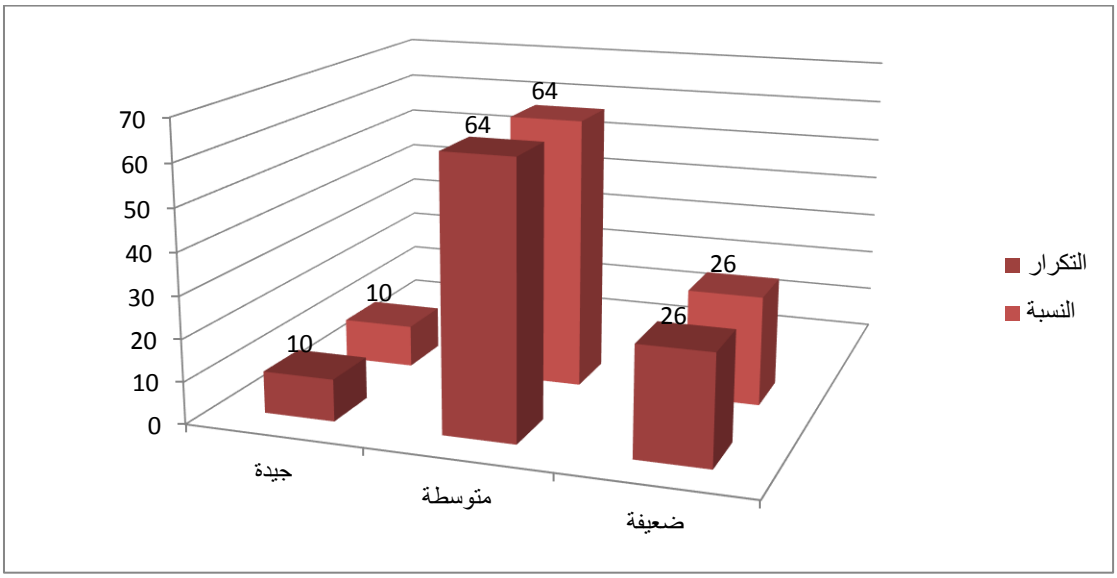

الشكل رقم (35): يبين تقييم المواطنين للخدمات التي تقدمها مصالح البلدية.

خلاصة

وفي الأخير نستنتج أن الإدارة المحلية جهازا رسميا يعمل على تأدية خدمة عمومية وتسير شؤون معينة في الحياة العامة، حيث يطلق عليها الشخص المعنوي من المنظور الاتصالي، أي أنها عبارة عن طرف في وضعية اتصالية تجمعها بطرف معني بشؤونها ويستفيد من خدماتها ألا وهو المواطن سواء كان فردا له متطلباته ومصالحه أو مجموعة ذات انشغالات مشتركة، ويبدوا التفاعل بين السلطات المحلية والمواطن في هذه الوضعية الاتصالية مرتكزا على تبادل المعاني من أجل قضاء الحاجات والمصالح بالنسبة للمواطن وتأدية المهام والوظائف بالنسبة للإدارة المحلية، هذا الذي يؤدي إلى نشأة تفاعلات متعلقة بمسؤولي السلطات المحلية من جهة وبالآراء والاتجاهات والرأي العام من جهة أخرى.

الفصل السابع:
مساهمة التخطيط والتنفيذ الجيد للبرامج التنموية في نجاح عملية التنمية بالمجتمع المحلي

الفصل السابع: مساهمة التخطيط والتنفيذ الجيد للبرامج التنموية في نجاح عملية التنمية بالمجتمع المحلي

تمهيد

تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

خلاصة

تمهيد

يعتبر التخطيط للتنمية من أهم الضرورات التي لم يعد هناك مجال للاستغناء عنها للنهوض والرقي بحياة المجتمعات في العصر الحالي بكل مستوياتها (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية...)، وذلك لكون التخطيط ينسق بين مختلف القطاعات في إطار الظروف السائدة في المجتمع، ويراعي التخطيط على مستوى الجماعات المحلية مشاركة المواطنين المحليين ومراعاة احتياجاتهم الفعلية وترتيبها حسب أولويتها وتلبيتها حسب وجهة نظر المواطنين وحسب وجهة نظر السلطات المحلية من حيث استغلال الموارد البشرية والخبرات الفنية المتوفرة في المجتمع المحلي، هذا الذي يحقق أهداف التنمية المحلية ويسهل التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي بالتعاون والتكامل مع السكان المحليين، هذا كله يساعد ويؤدي إلى إنجاح عملية التنمية بالمجتمع المحلي.

تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

الجدول رقم (27): يبين معنى تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
تقديم خدمات جيدة	35	23.80
إنجاز أكبر عدد من المرافق	43	29.25
توفير بيئة إدارية للاستثمار	21	14.28
توفير مناصب الشغل	44	29.93
توفير السكن	02	1.37
تطوير مجال البحث التعليم	02	1.37
المجموع الكلي للإجابات*	146	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (27) الذي يوضح التصور الذي يحمله المواطنين عن معنى التنمية الاجتماعية، وجدنا أن 44 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 29.93 % يرون بأن تنمية المجتمع المحلي تتمثل في توفير مناصب الشغل للمواطنين، كما وجدنا 43 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 29.25 % يرون أن تنمية المجتمع المحلي تتجسد في إنجاز أكبر عدد من المرافق، و هناك أيضا 35 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 23.80 % يرون أن تنمية المجتمع المحلي تتمثل في تقديم خدمات جيدة للمواطنين، كذلك توجد 21 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 14.28% يرون بأن تنمية المجتمع المحلي تتمثل في توفير بيئة إدارية للاستثمار، كما توجد مفردتين من إجمالي مفردات العينة بنسبة 1.37 % يرون بأن تنمية المجتمع المحلي تتمثل في توفير السكن للمواطنين، وهناك أيضا مفردتين اثنين بنسبة 1.37% يرون بأن تنمية المجتمع المحلي تتمثل في تطوي مجال البحث والتعليم.

من هذه المعطيات الرقمية نستنتج أن أغلبية المواطنين يرون أن تنمية المجتمع المحلي تتجلى في توفير مناصب وهذا يرجع إلى كونها أزمة كل شباب الشعب الجزائر في الآونة الأخيرة، فمعظم خريجي الجامعات الجزائرية حتى أصحاب الدراسات العليا(ماجيستر، ماستر، دكتوراه) هم يفتقرون إلى مناصب شغل، على غرار تلك الفئة التي ممكن لا تحمل أي شهادة فهي بالتالي تفتقر إلى مناصب شغل والذي تعتبر أهم الحاجيات الأساسية للمواطن، وهناك أيضا فئة من المواطنين ترى بأن تنمية المجتمع المحلي من خلال إنجاز أكبر عدد من المرافق ويفسر هذا إلى افتقار بعض المناطق خاصة الريفية إلى المرافق الضرورية للحياة مثل (قاعات العلاج، الصرف الحي، الماء، الغاز، الطرقات...)، وبالتالي تبقى تنمية المجتمع المحلي تخص كل ما هو ضروري بالنسبة للمواطن ويعتبر من حاجاته الأساسية المتعلقة بحياته اليومية، ويمكن إحداث التنمية على مستوى أي مجتمع محلي من خلال تظافر الجهود والتعاون والتنسيق بين المواطنون المحليون وأعضاء المجالس الشعبية البلدية.

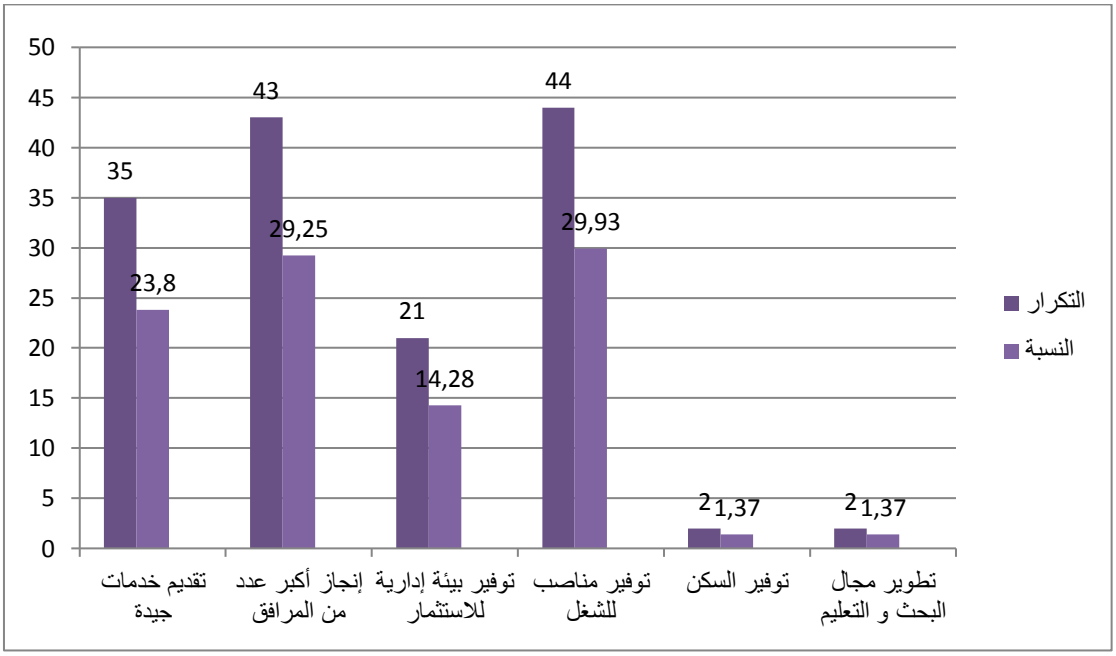

الشكل رقم (36): يبين معنى تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر المواطنين.

الجدول رقم (28): يبين مساهمة السلطات المحلية فعلا في تنمية المجتمع المحلي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	60	60
لا	40	40
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (28) الذي يوضح مدى مساهمة السلطات المحلية فعلا في تنمية المجتمع المحلي، حيث وجدنا أن هناك 60 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 60% يرون بأن السلطات المحلية تساهم فعلا في تنمية المجتمع المحلي ولها دور كبير في ذلك، أما 40 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 40% يرون بأن السلطات المحلية لا تساهم بتغيير شيء في إطار تنمية المجتمعات المحلية.

من خلال الأرقام والنسب المتوصل إليها في هذا الجدول نستنتج أن للسلطات المحلية دور كبير في تنمية المجتمعات المحلية، بحيث أن البلدية نواة التغيير المحلية على مختلف الأصعدة (اجتماعي، ثقافي، تعليمي، فني، اقتصادي، بيئي، أمني...)، ويكون ذلك بتدعيم المواطنين وتقديم لهم خدمات تتعلق بحاجاتهم الأساسية (السكن، الصحة، التعليم...)

وهذا ما جاء في المادة (03) من قانون الجماعات الإقليمية الذي يؤكد على ضرورة قيام البلدية بإحداث تنمية على أصعدة مختلفة.

المادة (03):" تمارس البلدية صلاحياتها في آل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

وتساهم مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه". (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الجماعات الإقليمية،2012، المادة 3)

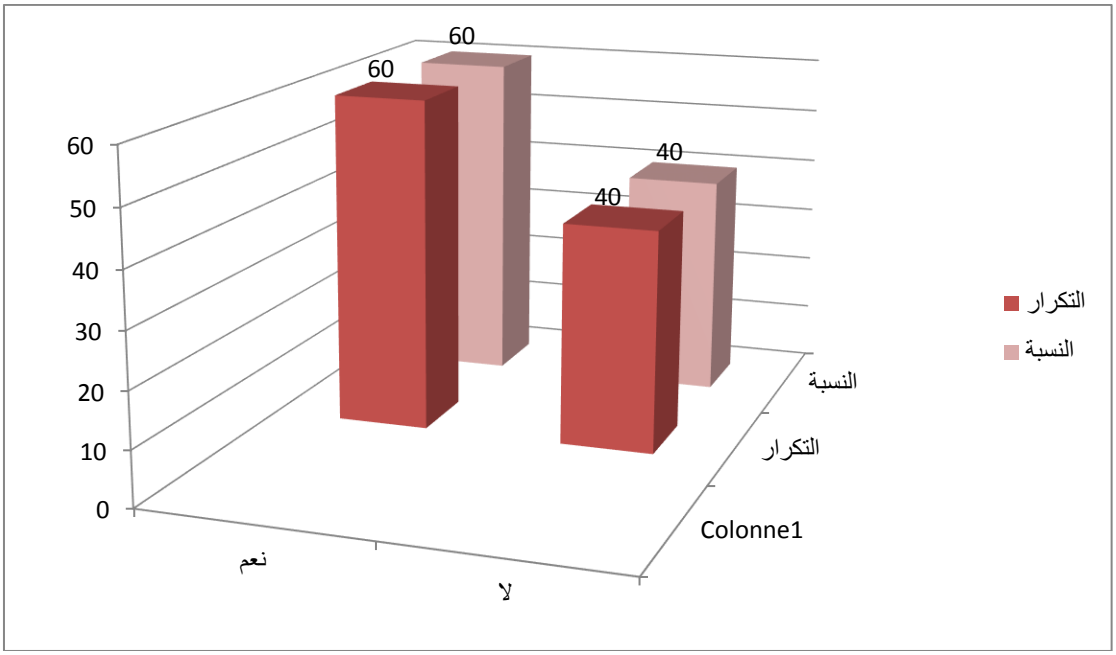

الشكل رقم (37): يبين مساهمة السلطات المحلية فعلا في تنمية المجتمع المحلي.

الجدول رقم (29): يبين الاختصاصات الممنوحة للبلدية تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في تنمية المجتمعات المحلية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	45	45
لا	55	55
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الكمية المبينة في الجدول رقم (29) الذي يوضح علاقة الاختصاصات الممنوحة للبلدية بأداء مهامها بصورة جيدة في تنمية المجتمعات المحلية حيث وجدنا 55 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 55% يقرون بأن الاختصاصات الممنوحة على مستوى البلدية لا تؤدي مهامها في تنمية المجتمعات المحلية بصورة جيدة، أما 45 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 45 % يقرون بأن هذه الاختصاصات تؤدي مهامها بالصورة المطلوبة في تنمية المجتمعات المحلية.

مما سبق نستنتج أن الاختصاصات والصلاحيات الموكلة للهيئات المحلية خاصة البلدية ممتدة على نطاق واسع هذا الذي يجعلها لا تستطيع الإلمام بها كلها، حيث وكلها القانون الجديد للبلدية سنة 1990 مجموعة من الاختصاصات الواسعة التي ربما قد تخرج عن نطاقها وسيطرتها والتي من بينها: التهيئة والتنمية المحلية، والتعمير والهياكل الأساسية والتجهيز، كما تتولى أيضا البلدية إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها ويمكنها اتخاذ أي إجراء يتعلق بهذه المؤسسات، كذلك تتكفل البلدية بإنجاز مختلف المراكز الصحية وقاعات العلاج وكل الهياكل المتعلقة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه وصيانتها، وترقية السياحة وتشجيع المستثمرين في مجالها وتشجيع الحركة الجمعوية بمختلف مجالاتها والمشاركة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية، كما يتعين كذلك على البلدية وفق ما خوله لها المشرع الجزائري في مجال السكن توفير شرط الترقية العقارية العمومية والخاصة وهذا للتخفيف من أزمة السكن التي تعاني منها البلدية التي ينتج عنها انتشار البيوت القصديرية وتشويه المظهر العام للبلدية وانتشار الجريمة وما إلى ذلك، كما أوكلت مهمة المحافظة على النظافة العمومية والسهر على توزيع المياه الصالحة للشرب وصرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة والحضرية، كما يتعين أيضا على البلدية مكافحة الأمراض المعدية والأوبئة ومنع انتشارها والمحافظة على نظافة الأغذية والأماكن ومكافحة التلوث وحماية البيئة، هذا كله بهدف المحافظة على صحة المواطنين ونظافة المحيط الطبيعي للبلدية، وكذلك من واجب البلدية تشيع المستثمرين الاقتصاديين في البلدية و السهر على المناخ الملائم لهم. (محمد خشمون: 2011، ص 161-164)

كل هذه المهام والاختصاصات ألقيت على عاتق البلدية مما يجعلها لا تؤديها بالصورة المطلوبة.

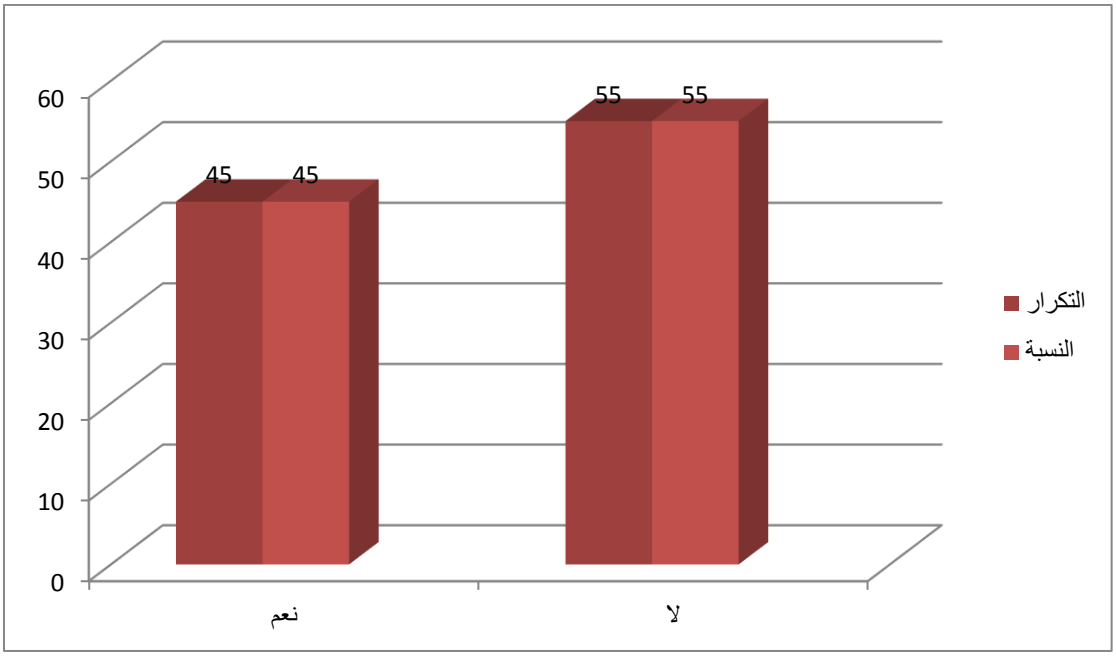

الشكل رقم (38): يبين الاختصاصات الممنوحة للبلدية تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في تنمية المجتمعات المحلية.

الجدول رقم (30): يبين إن كانت الاختصاصات واسعة والإمكانيات محدودة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	80	80
لا	20	20
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (30) الذي يوضح إذا كانت الاختصاصات الممنوحة للبلدية واسعة والإمكانيات محدودة، حيث وجدنا 80 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 80% يقرون بأن الاختصاصات الموكلة للبلدية ممتدة على نطاق واسع وإمكانية القيام بها جد محدودة، كما وجدنا 20 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 20% يقرون عكس ذلك أي أن الاختصاصات واسعة والإمكانيات غير محدودة.

مما سبق نستنتج أن اتساع الاختصاصات ومحدودية الإمكانيات يعد مشكلا أساسيا يعترض التنمية على مستوى البلدية ويتضح ذلك من خلال المقابلة الذي تمت مع أعضاء المجلس

الشعبي البلدي، حيث أقر معظم الأعضاء بأن الإمكانيات محدودة من حيث النقص في التمويل، ونقص العقار، كما أقروا كذلك بأن نقص وعي المواطنين وغياب البنية التحتية يعد عائقا من عوائق إحداث التنمية على مستوى المجتمع المحلي.

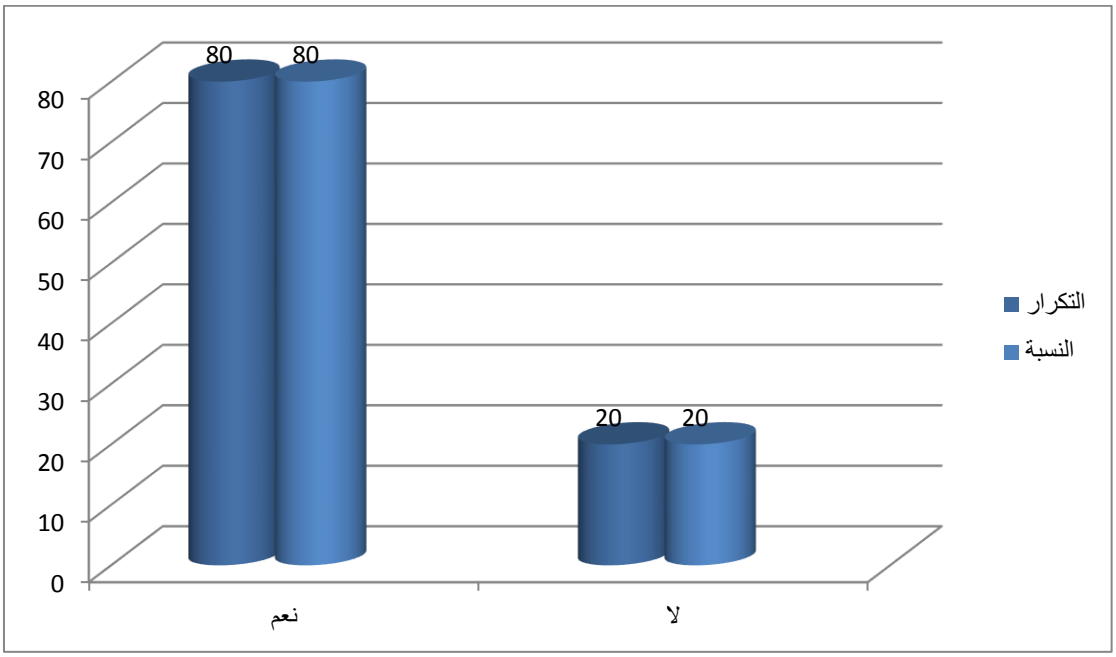

الشكل رقم (39): يبين ما إذا كانت الاختصاصات واسعة والإمكانيات محدودة.

الجدول رقم (31): يبين إذا كان التخطيط للتنمية على مستوى البلدية يتم وفق طريقة علمية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	53	53
لا	47	47
المجموع	100	100

من خلال البيانات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (31) الذي يوضح ما إذا كان التخطيط على مستوى البلدية يتم وفق طريقة علمية، حيث وجدنا 53 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 53% أقروا بأن التخطيط على مستوى البلدية يتم وفق طريقة علمية، كما وجدنا 47 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 47% أقروا بأن التخطيط للتنمية لا يتم وفق طريقة علمية.

مما سبق نستنتج أن التخطيط لتنمية المجتمع المحلي عبارة عن عملية منظمة من طرف أفراد واعيين من أجل تحقيق أهداف محددة، حيث يتميز هؤلاء بمجموعة من القدرات والمهارات الفيزيقية والعقلية والنفسية، هذا ما تثبته المقابلة التي تمت مع أعضاء الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي، حيث وجدنا أن معظم الأعضاء حاصلين على شهادات جامعية هذا الذي يساعد على التخطيط لتنمية المجتمع المحلي بطريقة علمية جيدة.

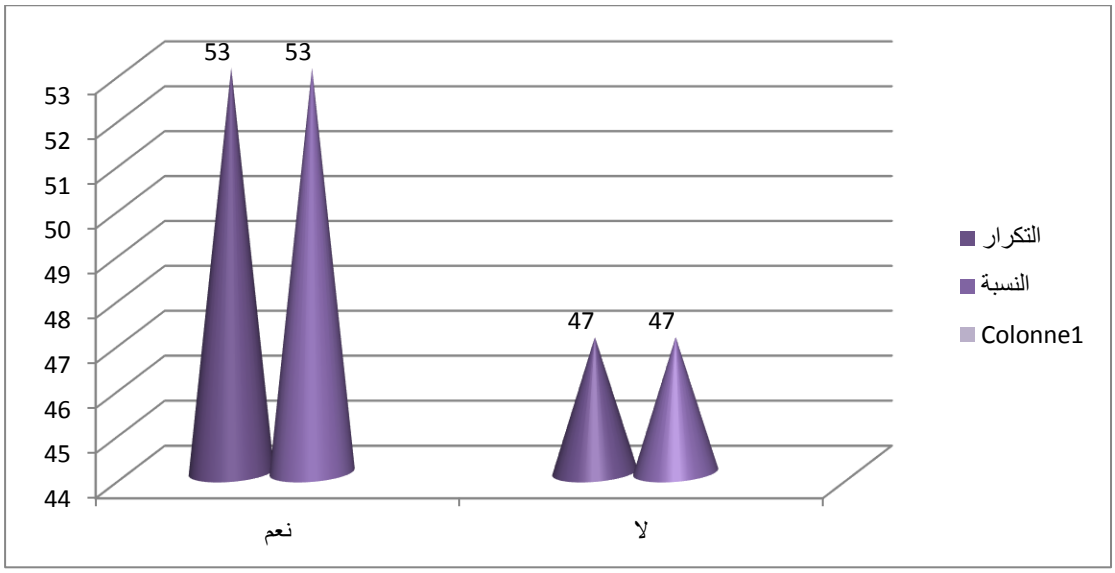

الشكل رقم (40): يبين ما إذا كان التخطيط للتنمية على مستوى البلدية يتم وفق طريقة علمية.

الجدول رقم (32): يبين الأسس التي يتم بها توزيع المشاريع التنموية بالبلدية.

الاحتمالات	التكرر	النسبة%
عدد المواطنين	20	17.86
رؤية المسؤول الشخصية	44	39.28
رؤية تنموية شاملة للبلدية	28	25
علائقي	20	17.86
المجموع الكلي للإجابات *	112	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال الشواهد الكمية المبينة في الجدول رقم (32) الذي يوضح أسس توزيع المشاريع التنموية بالبلدية، وجدنا 44 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 39.28% أقروا بأن توزيع المشاريع يتم على أساس رؤية المسؤول الشخصية، كما وجدنا 28 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 25% أقروا بأنه يتم توزيع المشاريع التنموية على أساس رؤية تنموية شاملة، وهناك أيضا 20 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 17.86% أقروا بأنه يتم توزيع المشاريع التنموية على أساس العلاقات الشخصية، كما صرحت 20 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 17.86% أقروا بأن توزيع المشاريع التنموية يتم على أساس عدد المواطنين.

وعليه يتضح من خلال نتائج الجدول أنه يعتمد في توزيع المشاريع التنموية بالبلدية على رؤية المسؤول الشخصية باعتباره ممثلا للدولة بصفة عامة وللبلدية بصفة خاصة، إذ نجد أن البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية، ويعد رئيس المجلس الشعبي البلدي هو أنسب شخص لتمثيل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وكل التظاهرات الرسمية والاحتفالات كما يمثلها أمام الجهات القضائية، وكذلك يتولى رئس المجلس الشعبي البلدي إدارة جميع أعمال واجتماعات المجلس الشعبي البلدي من حيث التحضير للندوات وضبط وسير الجلسات، كما يسهر على حسن سير جميع مصالح ومؤسسات البلدية، بالإضافة إلى الإعلان عن المداولات وأشغال المجلس الشعبي البلدي ، كما تم استحداث اختصاصات تعد جديدة بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي البلدي خاصة في مجال التنمية المحلية ومخططاتها فله الدور الكبير في إحداث تنمية اجتماعية محلية شاملة على مستوى البلدية، هذا ما جاء في قانون البلدية لسنة 1990، الذي حاول تنظيم العلاقة بين المجالس الشعبية البلدية لا سيما في مجال التنمية المحلية.

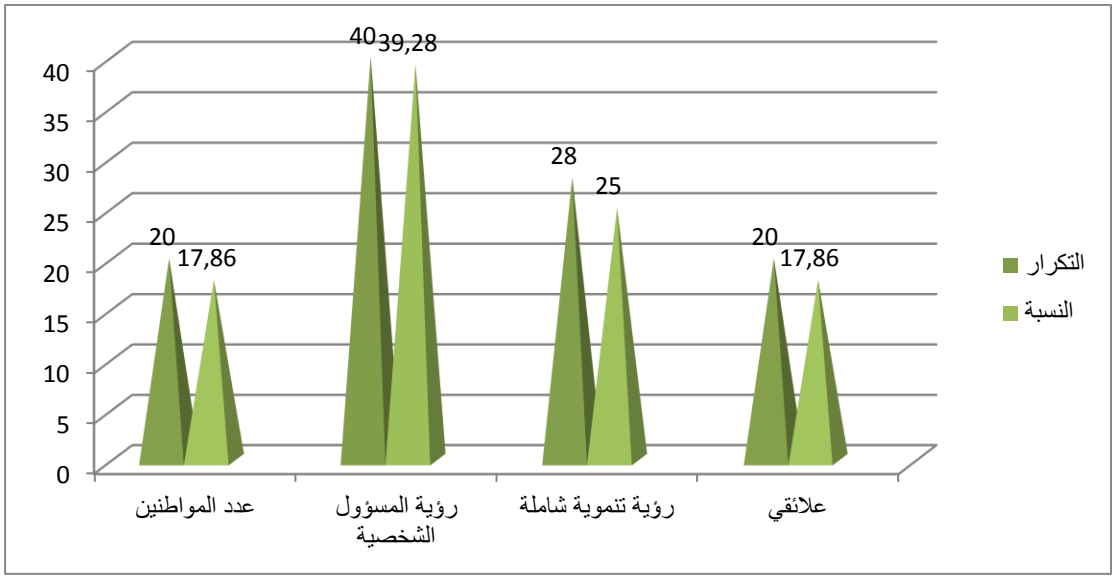

الشكل رقم (41): يبين الأسس التي يتم بها توزيع المشاريع التنموية بالبلدية.

الجدول رقم (33): يبين مدى معايشة المواطنين لإنجاز مشاريع تنموية بالبلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	42	42
لا	56	56
المجموع	100	100

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (33) الذي يوضح مدى معايشة المواطنين لإنجاز المشاريع التنموية بالبلدية، حيث وجدنا 56 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 56% أقروا بأنهم لن يعايشوا أي إنجاز للمشاريع التنموية ببلديتهم، وهناك 42 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 42% أقروا بأهم عايشوا إنجاز مشاريع تنموية ببلديتهم.

وعليه نلاحظ من خلال هذه المعطيات أن معظم المواطنين لم يعايشوا إنجاز مشاريع تنموية، هذا الذي يدل على عدم إشراكهم في البرامج التنموية رغم أن القانون المتعلق بالبلدية منحه حيزا هاما في تسيير شؤون بلديته، وخاصة ما يتعلق بالتنمية المحلية، هذا الذي أثبتته بعض التجارب والخبرات حيث أن مشروعات تنمية المجتمع المحلي لم يكتب لها النجاح

ولن تتأصل في حياة المجتمع وتتحقق الفائدة ما لم يشترك المواطنون في هذه المشروعات وأن إشراك المواطن في التخطيط لبرنامج معين يضمن اختيار ما يتلاءم مع طبيعة هذا المجتمع.

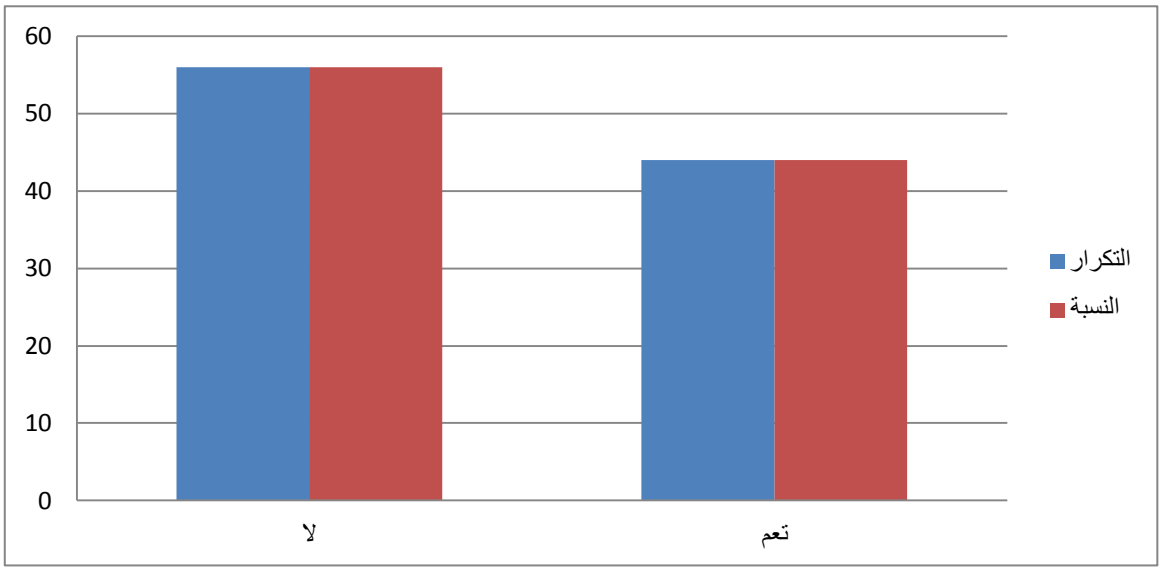

الشكل رقم (42): يبين معايشة المواطنين لإنجاز مشاريع تنموية بالبلدية.

الجدول رقم (34): يبين طبيعة القطاعات المعنية بالمشاريع التنموية التي عايش المواطنين إنجازها.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
الصحة	15	15.63
الرياضة	04	4.16
السكن	41	42.71
التجارة	02	2.08
الفلاحة	02	2.08
البيئة	15	15.63
التعليم	17	17.71
المجموع الكلي للإجابات *	96	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال البيانات الرقمية الموضحة في الجدول رقم (34) الذي يوضح طبيعة المشاريع الذي عايشها هؤلاء الموطنين، حيث وجدنا 41 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 42.71% أقروا بأنهم عايشوا إنجاز مشاريع السكن، كما وجدنا 17 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 17.71% أقروا بأنهم عايشوا إنجاز مشاريع تخص التعليم، و هناك 15 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 15.63% أقروا بأنهم عايشوا إنجاز مشاريع حول الصحة، كما شارك نفس العدد وبنفس النسبة في مشاريع البيئة، أما 04 من إجمالي مفردات العينة الذي بلغت نسبتهم 4.16% عايشوا إنجاز مشاريع تنموية تخص المجال الرياضي، وتوجد مفردتين اثنين من إجمالي مفردات العينة بنسبة 2.08% عايشوا إنجاز مشاريع تنموية تتعلق بمجال التجارة، كما عايش نفس العدد وبنفس النسبة إنجاز مشاريع تنمية تتعلق بالمجال الفلاحي.

وعلى ضوء هذه النتائج نستنتج أن المشاريع التي عايش المواطنين إنجازها هي مشاريع تخص القطاعات الحساسة وتعد بمثابة احتياجاتهم اليومية وعلى رأسها السكن والذي يعد من أهم المشاريع التنموية بالنسبة للمواطنين ويعد في الوقت الحالي مشكل واحتياج كل الموطنين ويمكن إرجاع أزمة السكن بالنسبة للمواطنين إلى النزوح الريفي نحو المدن والسكن بالأحياء القصديرية ومع العائلة الكبيرة وبعد ذلك مطالبة معظم الشباب بسكنات مستقلة، أما بالنسبة للتعليم الذي يعد مشكلا أساسيا بالنسبة للمواطنين ويرجع السبب كذلك إلى النزوح الريفي وغلق معظم المدارس الابتدائية المتواجدة بالأرياف هذا الذي يؤدي بالعائلات التي تزال قاطنة بالأرياف التنقل بأولادهم إلى المدينة لمزاولة تعليمهم، وهذا يؤدي إلى الاكتظاظ في المدارس، الأمر الذي يستوجب عليهم التوسيع في إنجاز عدد كبير من المدارس وتصنيفها من المشاريع التنموية ذات الأولوية، كما عايش المواطنين بعض المشاريع التنموية الخاصة بالصحة كإنجاز بعض قاعات العلاج في المناطق الريفية للحد من النزوح الريفي، كما عايش أيضا مشاريع تنموية بيئية كاستثمار بعض المناطق الجلية في السياحة والحد من بعض الظواهر المخلة بالبيئة كالتلوث والحرائق من خلال القيام بحملات توعية، أما فيما

يخص معايشة المشاريع التنموية الرياضية فكان ذلك من خلال إنجاز ملاعب رياضية في كل أنحاء البلدية حتى في الأرياف، وعلى مستوى المدينة إنجاز قاعات رياضة متخصصة.

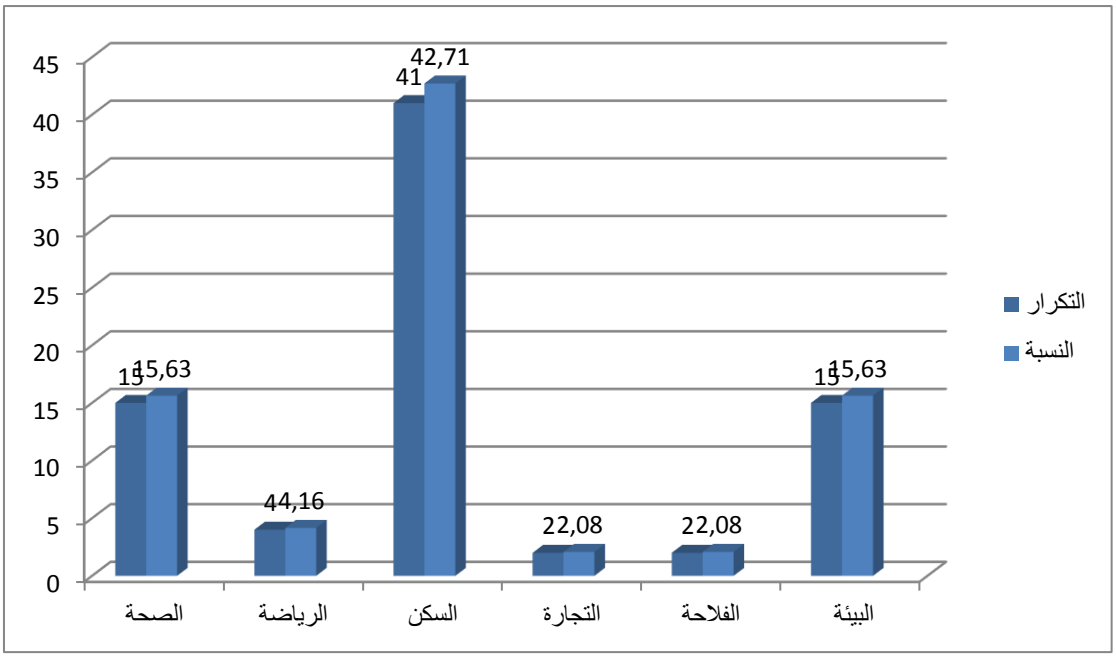

الشكل رقم (43): يبين طبيعة القطاعات المعنية بالمشاريع التنموية التي عايش المواطنين إنجازها.

الجدول رقم (35): يبين كيفية تنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
اختيار مصادر التمويل	24	17.92
إشراك المصالح التقنية للدولة	36	26.87
تجنيد المصالح التقنية للبلدية	51	38.05
إشراك المواطنين في التنفيذ	23	17.16
أخرى تذكر	00	00
المجموع الكلي للإجابات *	134	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (35) الذي يوضح كيفية تنفيذ البرامج المشاريع الإنمائية، حيث وجدنا 51 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 38.05% أقروا بأن تنفيذ المشاريع التنموية يتم عن طريق تجنيد المصالح التقنية للبلدية، أما 36 مفردة من إجمالي مفردات العينة الذي بلغت نسبتهم 26.87% يرون أن تنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية يتم عن طريق إشراك المصالح التقنية للدولة، وهناك 24 مفردة من إجمالي عينة البحث بنسبة 17.91% يرون أن تنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية يكون عن طريق اختيار مصادر التمويل، كما وجدنا 23 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 17.16% يرون بأن تنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية يتم عن طريق إشراك المواطنين في التنفيذ.

وعليه يتضح من خلال نتائج الجدول أنه يتم تنفيذ المشاريع التنموية عن طريق اختيار المتعاقد أو الشركة المكلفة بالإنجاز ضمن الإطار القانوني في قانون الصفقات العمومية والذي يؤشر من طرف المصالح التقنية للبلدية ويعتمد عليها بدرجة كبيرة في تنفيذ المشاريع التنموية، لأنها تعتبر الخيط الناظم لجل الأعمال ذات الطابع التقني والعلمي التي تدخل في إطار تجسيد المخططات التنموية للبلدية ويشرف عليها تقني يساعده في مهامه عدد من الأطر التقنية المختصة، وتتفرع هذه المصلحة إلى ثلاث مكاتب هي مكتب البناء والتعمير مكتب قطاع الأشغال العمومية والري، ومكتب الصفقات، وكل منهم يقدم خدمات مختلفة للموطنين كل حسب تخصصه، كما تساهم أيضا المصالح التقنية للدولة في تنفيذ المشاريع التنموية والذي يتم اللجوء إليها كلما تعذر الأمر على مستوى البلدية، كما يعتمد أيضا يعتمد في تنفيذ المشاريع التنموية على اختيار مصادر التمويل الملائمة للمشروع المراد إنجازه فهناك مشاريع تتطلب تمويل من البلدية وأخرى من الولاية وهناك ما يلجأ فيه إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية أو الصندوق الاجتماعي للتنمية...، كمالا ننسى أيضا أنه للمواطنين دور كبير في تنفيذ البرامج التنموية فكل مواطن على علم بالاحتياجات والمشاكل التي تعاني منها منطقته، هذا ما تؤكده المعلومات الواردة في المقابلة التي تمت مع أعضاء المجلس الشعبي البلدي، حيث أقروا بأنه يتم تنفيذ المشاريع التنموية من خلال إشراك فعاليات المجتمع المدني وكان ذلك بنسبة 33.33%، وحسب الإمكانيات المتاحة للتنمية

بالبلدية وكان ذلك بنسبة 22.22%، ويتم تنفيذها أيضا من خلال مصادر التمويل المتاحة للبلدية بنسبة 27.78%، ومن خلال إشراك المواطنين في التنفيذ بنسبة 16.67%.

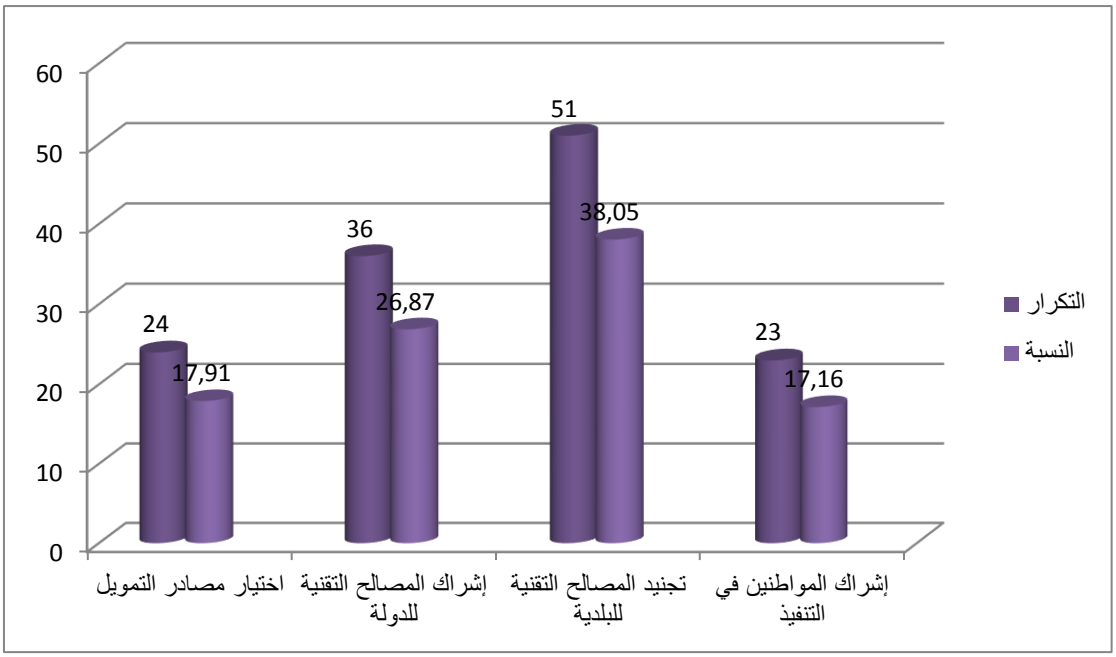

الشكل رقم (44): يبين كيفية تنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية.

الجدول رقم (36): يبين مصادر تمويل المشاريع والبرامج الإنمائية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
المخطط البلدي للتنمية	40	29.63
ميزانية الولاية	45	33.33
الميزانية البلدية	39	28.89
الصندوق المشترك للجماعات المحلية	11	8.15
أخرى تذكر	00	00
المجموع الكلي للإجابات *	135	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال البيانات الرقمية المبينة في الجدول رقم (36) الذي يوضح مصادر تمويل المشاريع والبرامج الإنمائية، وجدنا 45 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 33.33% يرون أن مصدر تمويل المشاريع والبرامج الإنمائية هو ميزانية الولاية، أما 40 مفردة من إجمالي مفردات العينة الذين بلغت نسبتهم 29.63% أقروا بأن مصدر تمويل هذه المشاريع هو المخطط البلدي للتنمية، ثم أقر 39 مواطن بنسبة 28.89% بأن مصدر تمويل المشاريع الإنمائية هو ميزانية البلدية، وهناك 11 مواطن بنسبة 8.15% أقروا بأن مصدر تمويل هذه المشاريع هو الصندوق الوطني للجماعات المحلية.

مما سبق نستنتج أن البلدية تحتاج من أجل تنفيذ المشاريع التنموية موارد بشرية وموارد مالية حتى تتمكن من القيام بأعمالها، حيث يشكل المال عصب النشاط التنموي على المستوى المحلي للبلدية، إذ نجدها تعتمد على مصادر تمويل مختلفة فهي تعتمد بدرجة كبيرة على ميزانية الولاية لأن معظم المشاريع التنموية تكون من الولاية وبالتالي في التي تقدم التمويل اللازم لذلك، كما يمكن للولاية أيضا تقديم إعانات استثنائية التوازن للبلدية إذا كانت تعاني ضعفا ماديا، كما تعتمد أيضا البلدية في تمويل المشاريع التنموية على المخطط البلدي للتنمية لأنه يعد برنامج الدولة ذات التسيير اللامركزي ويندرج في إطار سياسة التوازن الجهوي قصد إعطاء كل بلدية حظوظا متساوية في التنمية، ويتعلق كذلك باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجيهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيزات المحددة لنفقات الدولة السنوية، كما اعتمدت البلدية في تمويل مشاريعها التنموية على ميزانية البلدية الذي تحتوي على قسمين هما: قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار وكل قسم يحتوي على النفقات والإيرادات ويكون متوازنا إجباريا كما تعتمد البلدية بنسبة قليلة على الصندوق المشترك للجماعات المحلية في تمويل مشاريعها التنموية، لأنه مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويقوم هذا الصندوق بتقديم مساعدات فقط للبلدية التي تواجه وضعيات مالية صعبة، أو تواجه كوارث وأحداث طارئة، هذا كله من أجل دعم التنمية المحلية بالبلدية.

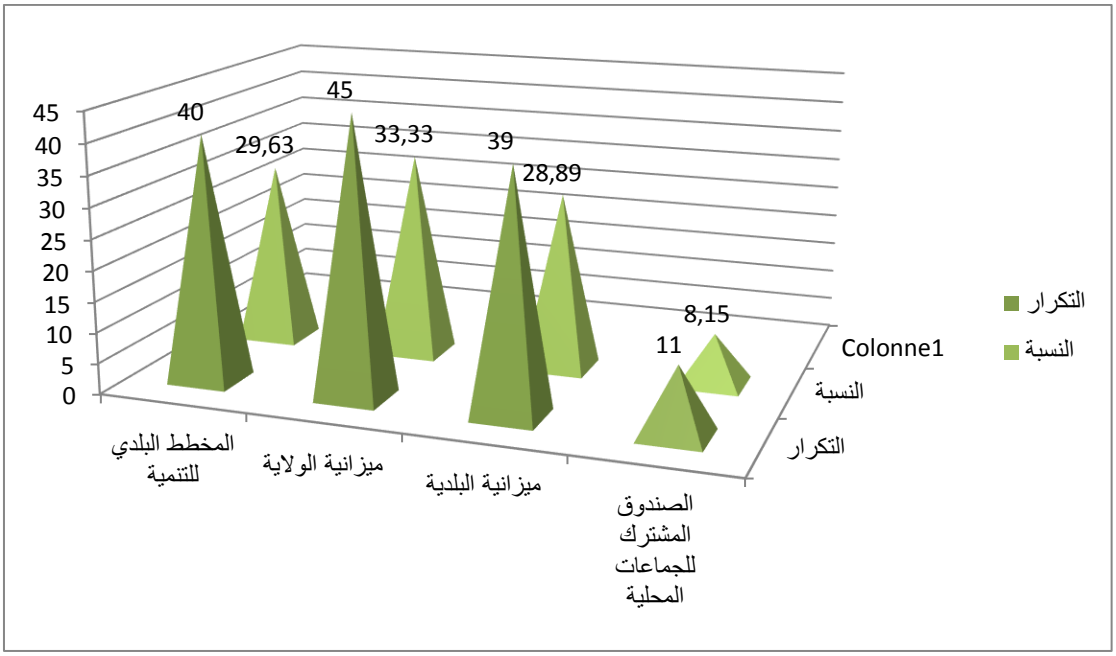

الشكل رقم (45): مصادر تمويل المشاريع والبرامج الإنمائية.

الجدول رقم (37): يبين مدى كفاية التمويل لإنجاز المشاريع التنموية بالصورة المطلوبة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	32	32
لا	68	68
المجموع الكلي	100	100

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (37) الذي يوضح مدى كفاية التمويل لإنجاز المشاريع التنموية بالصورة المطلوبة، حيث وجدنا 68 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 68% أقروا بأن التمويل غير كافي لإنجاز المشاريع بالصورة المطلوبة، وهناك 32 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 32% أقروا بأن التمويل الممنوح كافي لإنجاز المشاريع التنموية بالصورة المطلوبة.

من خلال النسب والنتائج المتوصل إليها نستنتج أن هناك ضعف في التمويل من طرف الهيئات العمومية سواء البلدية أو الولاية أو الصندوق المشترك للجماعات المحلية وغيرها من

مصادر التمويل المختلفة، وعدم كفاية التمويل الممنوح لإنجاز هذه المشاريع التنموية بالصورة المطلوبة، هذا الذي يؤثر بصورة سلبية على التنمية المحلية في كل مجتمع.

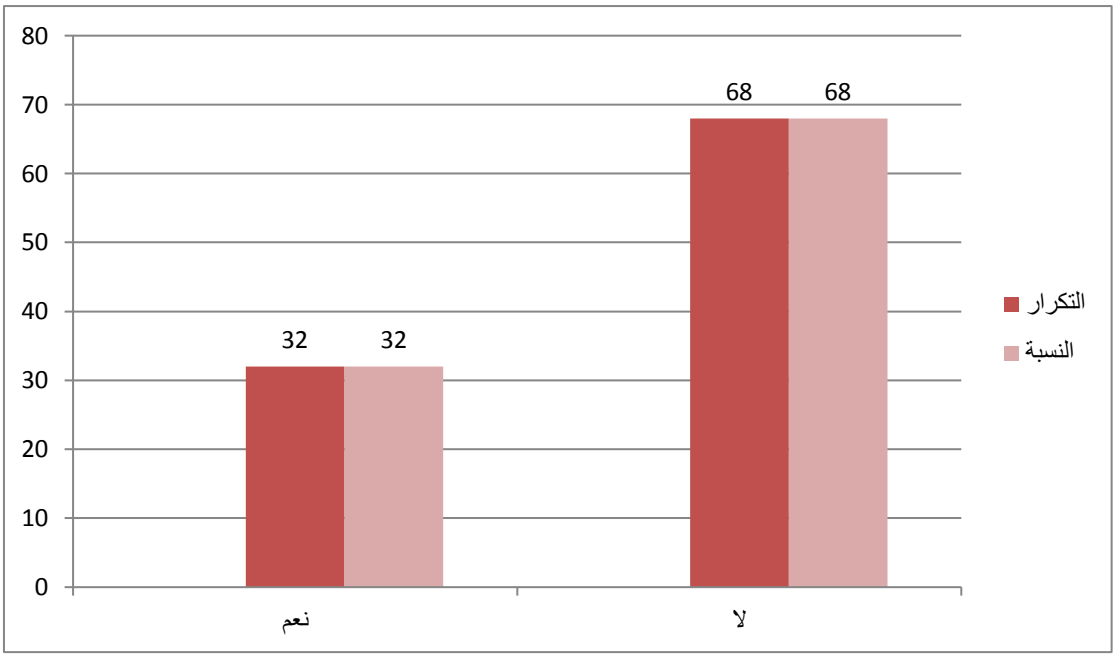

الشكل رقم (46): يبين مدى كفاية التمويل لإنجاز المشاريع التنموية بالصورة المطلوبة.

الجدول رقم (38): يبين مدى إتمام المشاريع التنموية في الوقت المحدد لها.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	19	19
لا	81	81
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (38) الذي يوضح مدى إتمام المشاريع التنموية في الوقت المحدد لها، إذ وجدنا 81 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 81% أقروا بأن هذه المشاريع لا تتم في الوقت المحدد لها، أما 19 مفردة من إجمالي مفردات عين البحث بلغت نسبتهم 19 %أقروا بأن هذه المشاريع تتم في الوقت المحدد لها.

وعليه يتضح من خلال نتائج الجدول أن هناك ضعف رقابي على المشاريع التنموية وعدم وجود معايير واضحة ومضبوطة لتنفيذها من حيث الوقت، الإتقان...، وكذلك عدم وجود جهات تتولى تقييم مستوى التنفيذ بالنسبة لهذه المشاريع بصورة مستمرة.

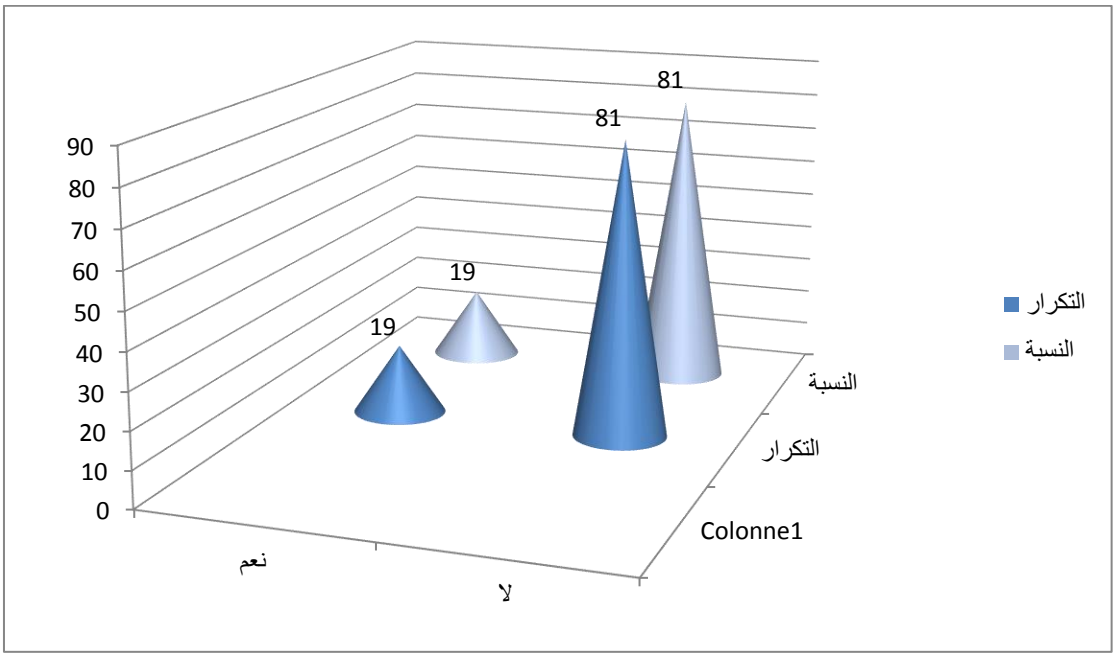

الشكل رقم (47): يبين مدى إتمام المشاريع التنموية في الوقت المحدد لها.

الجدول رقم (39): يبين مدى وجود جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع التنموية وطبيعة الخدمات التي تقدمها البلدية.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%
نعم	الممثلين	15	15
	الجمعيات	09	09
	الجهات المركزية	21	21
	المجموع الجزئي	45	45
لا		55	55
المجموع		100	100

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (39) الذي يوضح ما إذا كان يوجد جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع التنموية وطبيعة الخدمات التي تقدمها البلدية، فوجدنا 45 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث نسبتهم 45% يقرون بوجود جهاز رقابة على المشاريع التنموية وعلى الخدمات التي تقدمها البلدية للمواطنين، وتتولى هذه الرقابة جهات مختلفة حيث أقر 15 مواطن بنسبة 15 % بأن الممثلين هم الذين يتولون الرقابة على المشاريع التنموية وخدمات البلدية، أما 09 مفردات من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم 09 % أقروا بأن هناك جمعيات تتولى رقابة المشاريع التنموية وخدمات البلدية، وهناك 21 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم بلغت 21 % أقروا بأن هناك جهات مركزية تتولى رقابة المشاريع التنموية وخدمات البلدية، كما أقر 55 مواطن بنسبة 55% بأنه لا يوجد جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع التنموية وخدمات البلدية.

و عليه نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يرون بأنه لا يوجد جهاز رقابة يتولى مقارنة المشاريع التنموية المبرمجة مع المشاريع المنجزة، فهذه الأخيرة تحتاج إلى نظرة شمولية تعكس طبيعة وحاجة النشاط للكشف الفوري عن الخلل قبل وقوعه، فالرقابة تدفع إلى تحقيق المسؤولية الكاملة على الأداء وترجمتها إلى واقع علمي للتأكد من الكفاءة في الأداء والالتزام بالقواعد المبرمجة للتنفيذ للحصول على الأداء السليم، وكذلك الرقابة على الخدمات التي تقدم للمواطنين من أعضاء ومصالح السلطات المحلية، ويتولى هذه الرقابة جهات معينة يخولها القانون هده المهمة.

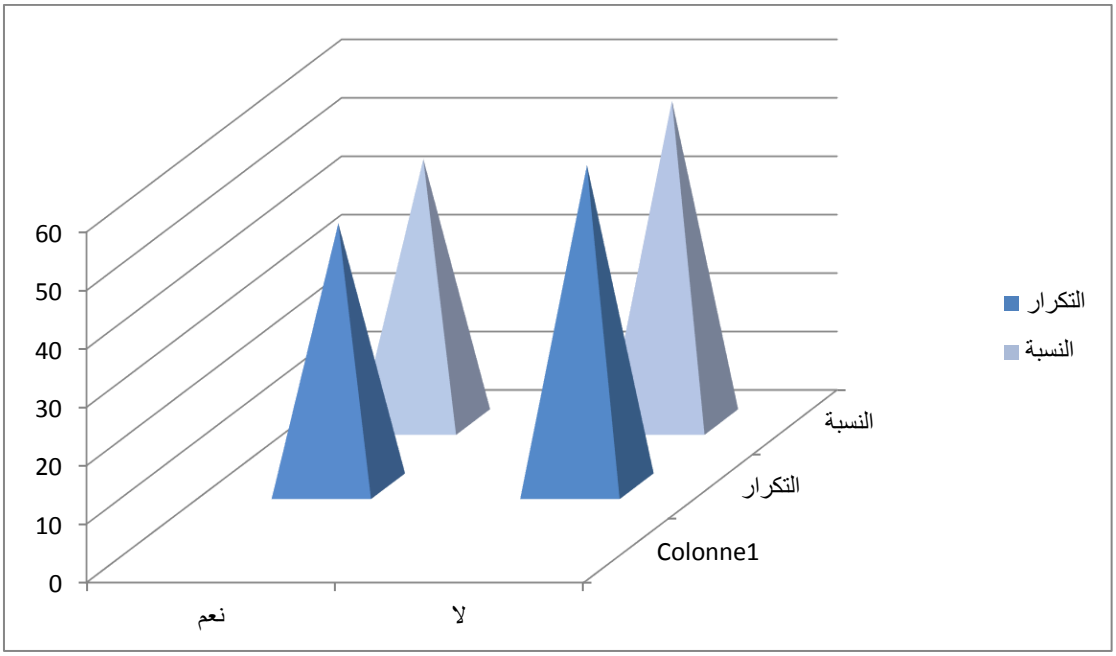

الشكل رقم (48): يبين مدى وجود جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع التنموية وطبيعة الخدمات التي تقدمها البلدية.

الجدول رقم (40): يبين مشاركة المواطنين في تقييم البرامج المطروحة من طرف السلطات المحلية.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%
نعم	دائما	02	02
	أحيانا	11	11
	نادرا	00	00
	المجموع الجزئي	13	13
لا		87	87
المجموع		100	100

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (40) الذي يوضح مشاركة المواطنين في تقييم البرامج المطروحة من طرف السلطات المحلية، حيث وجدنا 87 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 87% أقروا أنهم لا يشاركون في تقييم البرامج المطروحة من

طرف السلطات المحلية، أما 13 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 13 % أقروا بأنهم يشاركون في تقييم هذه البرامج منهم مفردتين بنسبة 2% يشاركون في تقييم البرامج بصفة دائمة، و 11 مفردة منهم نسبتهم بلغت 11% يشاركون في تقييم هذه البرامج أحيانا.

مما سبق نستنتج أن غالبية أفراد العينة لا يشاركون في تقييم البرامج المطروحة على مستوى المجلس الشعبي البلدي هذا الذي يوضح عدم الاهتمام بالمواطن وعدم إشراكه في برامج تنمية المجتمع المحلي، هذا الأمر هو الذي يؤثر بدرجة كبيرة على التنمية بالمجتمع المحلي، في المقابل نجد من يعتبر إشراك المواطنين في تنفيذ أو تقييم البرامج التنموية المطروحة على مستوى السلطات المحلية مبدأ أساسي من مبادئ التنمية الاجتماعية، وقاعدة أساسية تبنى عليها الخطط والسياسات التنموية، وهذا من أجل إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية وتحقيق أهدافهم كما تساهم مشاركة المواطنين في تقييم البرامج إلى جانب أعضاء السلطات المحلية في زيادة ثقة المواطن بالإدارة والمسؤولين، كما تزيد من شعوره بالانتماء إلى مجتمعه المحلي.

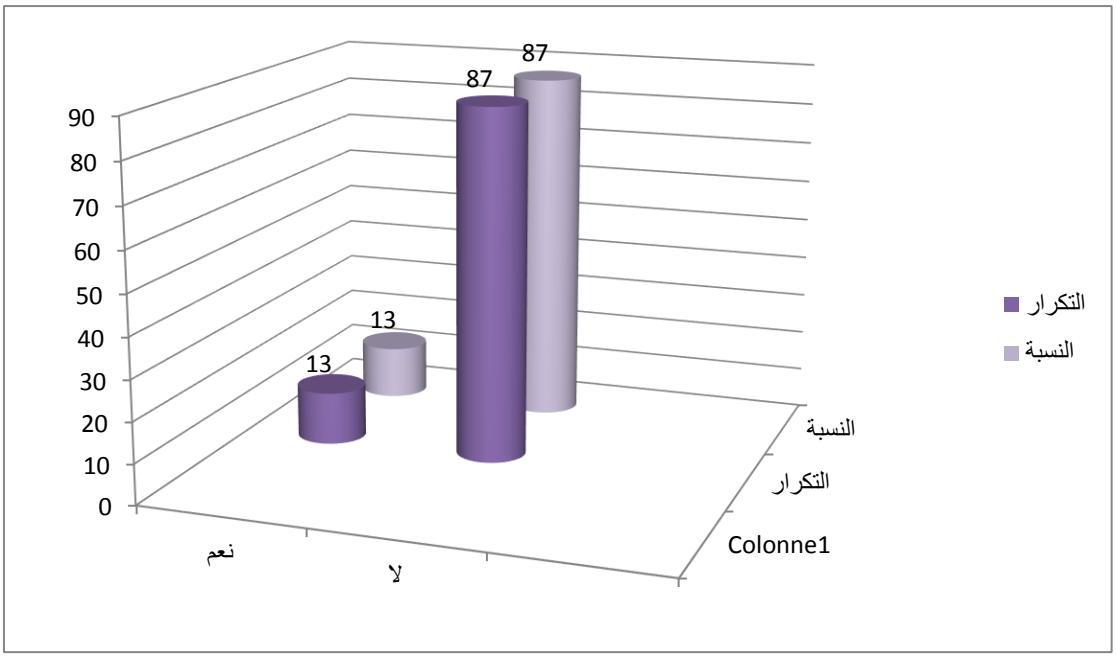

الشكل رقم (49): يبين مشاركة المواطنين في تقييم البرامج المطروحة من طرف السلطات المحلية.

الجدول رقم (41): يبين مدى ونوع مساهمة المواطنين في إعداد إحدى البرامج التنموية ضمن لجنة ما.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%
نعم	تقدير احتياجات الحي	04	04
	المساهمة في التخطيط للبرامج و الأنشطة	02	02
	المساهمة في تنفيذ البرامج و الأنشطة	01	01
	المشاركة في التمويل	01	01
	إبداء الرأي في البرامج المنفذة	01	01
	تقديم المشورة	01	01
	المجموع الجزئي	10	10
لا		90	90
المجموع		100	100

من خلال البيانات الرقمية المبينة في الجدول رقم (41) الذي يوضح مدى ونوع مساهمة المواطنين في إعداد البرامج التنموية ضمن أحد اللجان، فوجدنا 90 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث نسبتهم 90 % أقروا بأنهم لا يساهمون في أي برنامج من برامج التنمية ضمن أي لجنة، وهناك 10 مفردات من عينة البحث نسبتهم 10% أقروا بأنهم ساهموا ضمن أحد اللجان في برامج تنموية مختلفة منهم 04 مفردات نسبتهم 04% ساهموا في تقدير احتياجات الحي، ومنهم كذلك مفردتين نسبتهم 02% ساهموا في التخطيط للبرامج والأنشطة، وهناك كذلك منهم مفردة واحدة بنسبة 01% ساهمت بالمشاركة في التمويل ووجدنا كذلك منهم مفردة واحدة نسبتها 01% ساهمت في إبداء الرأي في البرامج المنفذة وهناك مفردة واحدة منهم بنسبة 01% ساهمت في تقديم المشورة.

من خلال هذه الأرقام والنسب المتوصل إليها نستنتج أن غالبية أفراد العينة لم يساهموا في إعداد أي برنامج تنموي ضمن لجان التنمية الاجتماعية ويمكن إرجاع هذا إلى نقص

وعي المواطنين في هذا المجال وتعللهم بكثرة مشاغل الحياة وعدم وجود الوقت والفرصة المناسبة للمشاركة ضمن هذه اللجان، أو إلى ضعف الثقة بينهم وبين مسؤولي السلطات المحلية وأعضاء لجان التنمية الاجتماعية الذين ألقيت على عاتقهم أعمال إدارية ومسؤوليات كثيرة جعلتهم غير مهتمين بالتواصل بالمواطنين والاستماع إلى مقترحاتهم، وفي المقابل نجد نسبة قليلة جدا ساهمت مع أحد اللجان ببرامج مختلفة على رأسها تقدير احتياجات ومشاكل الأحياء الذي تعتبر مسؤولية المواطن، كما أن هذا الضعف في مشاركة ومساهمة الموطنين ضمن هذه اللجان يعتبر عائقا من معيقات التنمية على مستوى المجتمع المحلي.

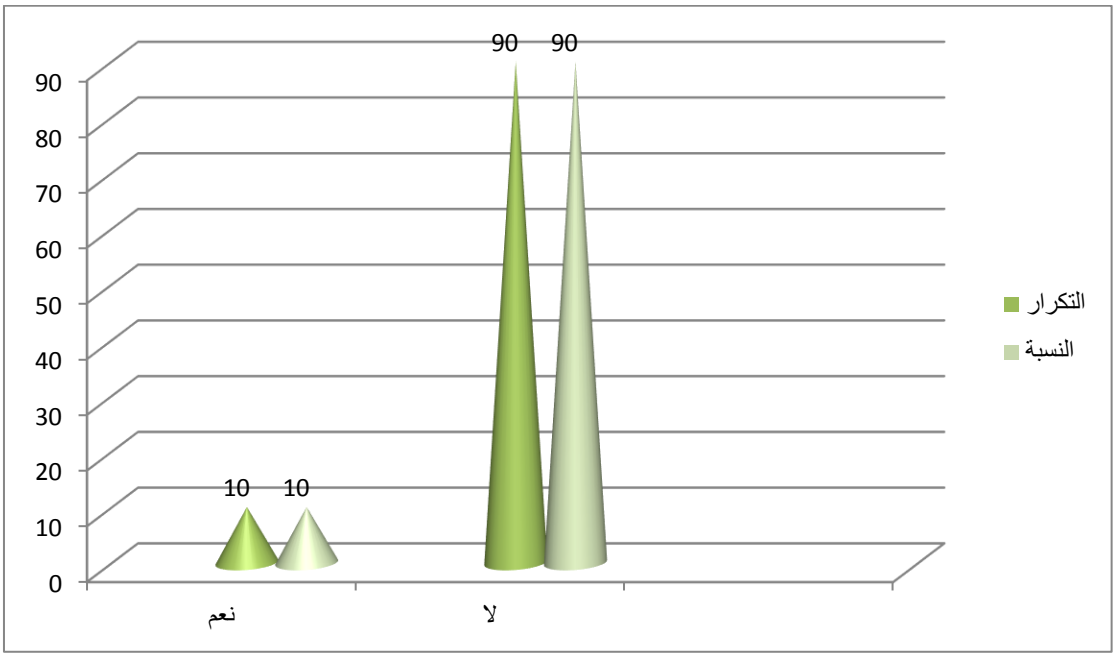

الشكل رقم (50): يبين مدى ونوع المساهمة في إعداد إحدى البرامج التنموية ضمن لجنة ما.

الجدول رقم (42): يبين مدى تقديم الحوافز نظير مشاركة المواطنين في البرامج والأنشطة الإنمائية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	23	23
لا	77	77
المجموع	100	100

يتبين من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (42) الذي يوضح تقديم الحوافز للمواطنين من طرف أعضاء السلطات المحلية نظير المشاركة في البرامج والأنشطة الإنمائية، فوجدنا 77 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 77% أقروا بأنهم لا يحصلون على أي حوافز كانت عند مشاركتهم في البرامج والأنشطة الإنمائية، وكذلك وجدنا 23 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 23% أقروا بأنهم يتلقون حوافز مختلفة عند مشاركتهم في البرامج والأنشطة الإنمائية.

من خلال هذه المعطيات الكمية نستنتج أن هناك ضعف في تقديم الحوافز سواء مادية أو معنوية نظير مشاركة المواطنين في البرامج والأنشطة التنموية هذا الذي يؤثر على عملية التنمية بالمجتمع المحلي ويعيق عملية الإنتاج، وهذا ما جاء في نظرية الإدارة العلمية التي تقول "بأن زيادة و تخفيض الإنتاج يكون من خلال التركيز على مبدأ التخصيص في العمل و اعتماد الحوافز المادية في تشجيع الأداء الإنتاجي" (خليل محمد حسن الشماع: 2000، ص 44)، هذا الذي ينطبق على مشاركة المواطنين في البرامج التنموية وتقديم السلطات المحلية لهم حوافز مختلفة مما يزيد من مشاركتهم.

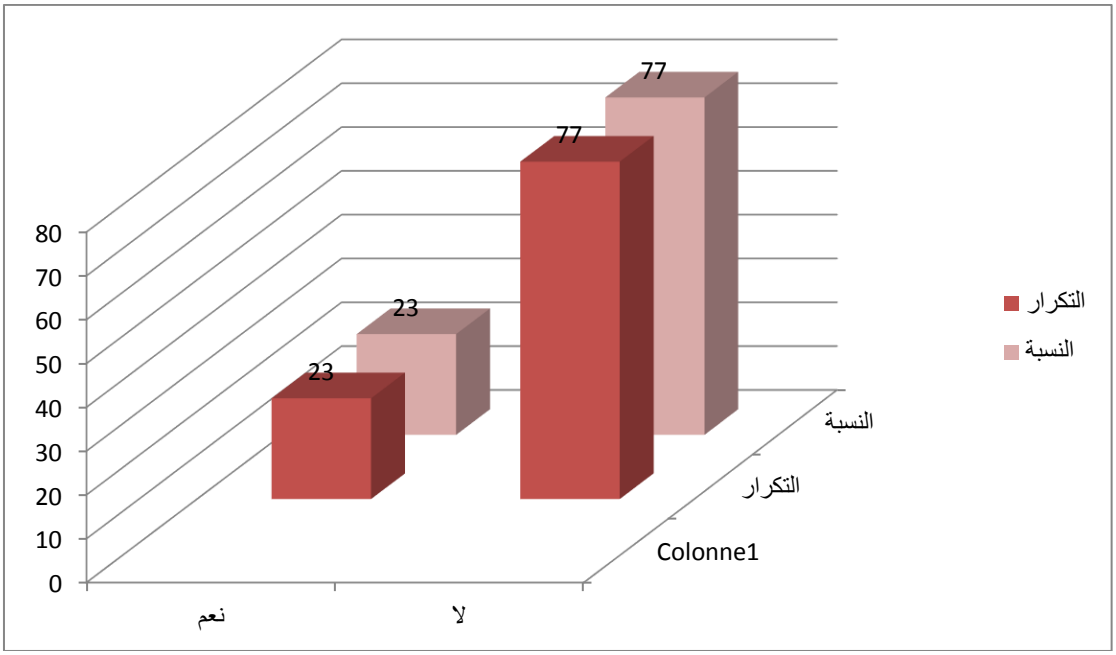

الشكل رقم (51): يبين مدى تقديم الحوافز نظير مشاركة المواطنين في البرامج والأنشطة الإنمائية.

الجدول رقم (43): يبين مدى توزع نشرات إعلامية داخل الحي لحث المواطنين على المشاركة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	36	36
لا	64	64
المجموع	100	100

يتضح من خلال المعطيات الكمية المبينة في الجدول رقم (43) الذي يوضح توزيع نشرات إعلامية داخل الحي لحث المواطنين على المشاركة في البرامج والمشاريع التنموية فوجدنا 64 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث نسبتهم 64% أقروا بأنه لا يتم توزيع النشرات الإعلامية داخل حيهم للحث على المشاركة، أما 36 مفردة من إجمالي مفردات

عين البحث بلغت نسبتهم 36% أقروا بأنه يتم توزيع نشرات إعلامية داخل الأحياء لحث المواطنين على المشاركة في البرامج الإنمائية.

وبناء على هذه المعطيات الرقمية نستنتج بأنه هناك نسبة معتبرة تقر بأنه لا يتم توزيع أي نشرات إعلامية تخص مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي، ويمكن تفسير هذا بتهميش المواطن وعدم الاهتمام به في هذه القضايا هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن تفسيرها بوجود عوائق تؤثر على أعضاء اللجان والسلطات المحلية تعرقل هذه العملية كالوقت وضعف الإمكانيات المادية...، وفي المقابل نجد أن هناك من أقر بأنه يتم توزيع نشرات إعلامية داخل الأحياء لحث وتشجيع ودعم المواطنين على المشاركة في البرامج التنموية الخاصة بمجتمعهم المحلي، وذلك من خلال تقديمهم لبعض المحاضرات والدورات والندوات التي تزيد من وعي المواطنين حول المشاركة في البرامج التنموية المحلية.

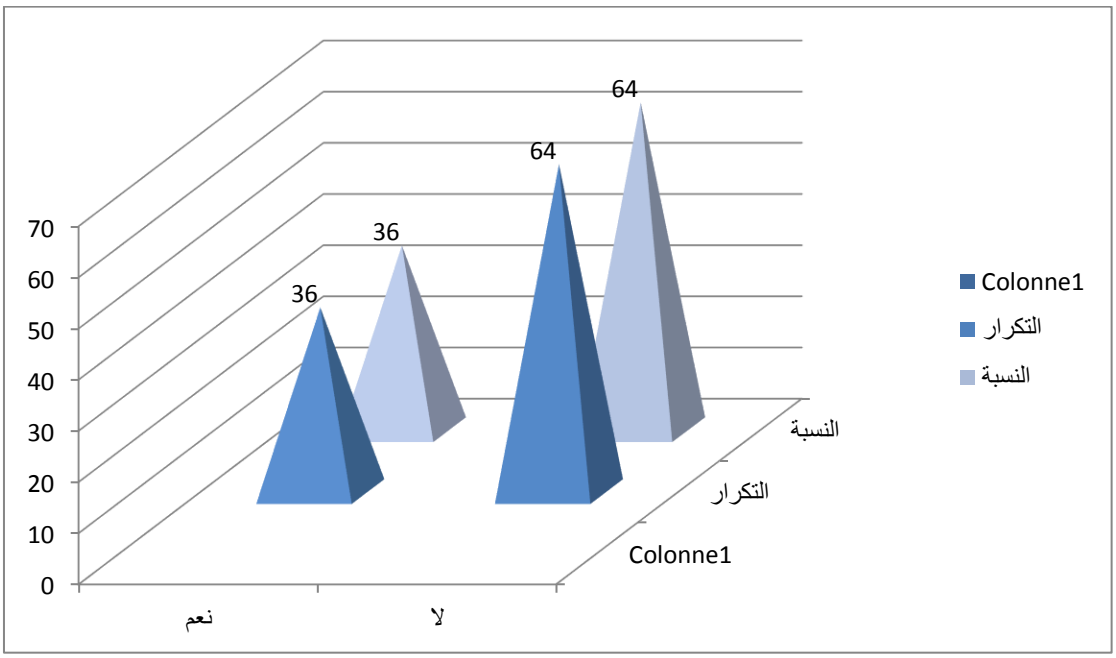

الشكل رقم (52): يبين مدى توزع نشرات إعلامية داخل الحي لحث المواطنين على المشاركة.

الجدول رقم (44): يبين بعض المقترحات لدعم السلطات المحلية في إشراك المواطنين في التخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
عقد اجتماعات دورية	43	38.06
مناقشة البرامج المراد المشاركة فيها	36	31.86
استخدام المزيد من وسائل التواصل	34	30.08
أخرى تذكر	00	00
المجموع الكلي للإجابات *	113	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (44) الذي يوضح بعض المقترحات لدعم السلطات المحلية في إشراك المواطنين في التخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية، حيث وجدنا 43 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 38.06% اقترحوا بعقد اجتماعات دورية من أجل إشراك المواطنين في التخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية، وهناك 36 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 31.86% اقترحوا مناقشة البرامج المراد مشاركة المواطنين فيها، أما 34 مفردة من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم 30.08% اقترحوا استخدام المزيد من وسائل التواصل لإشراك المواطنين في التخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية.

مما سبق نستنتج أن كل المقترحات التي تعمل على دعم السلطات المحلية في إشراك المواطنين في التخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية وردت بنسب متقاربة فنجد أن عقد الاجتماعات الدورية مع المواطنين واعتبارهم جزء من سلطتهم يؤدي إلى تنمية العلاقة بين الشعب والحكومة والقضاء على عنصر الشك الذي ظل مسيطرا لفترة طويلة هذا الذي يزيد من ثقتهم بالمسؤولين، ويزيد من فاعلية المشاركة لديهم، كما تجعل مشاركة المواطنين في مناقشة البرامج المراد المشاركة فيها يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها، كما أنها وسيلة طبيعية لتدعيم الرقابة المجتمعية على

المشروعات الحكومية، وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التغيير والتنمية بما يتمشى مع صالح المجتمع، أما أعضاء السلطات المحلية فهم يسعون عن طريق وسائل التواصل المختلفة إلى تحقيق وعي المواطنين من خلال المعلومات والبيانات الصحية المتوفرة لديهم حول المشاريع والبرامج التنموية وحول الحاجيات المختلفة للمواطنين بشكل مستمر.

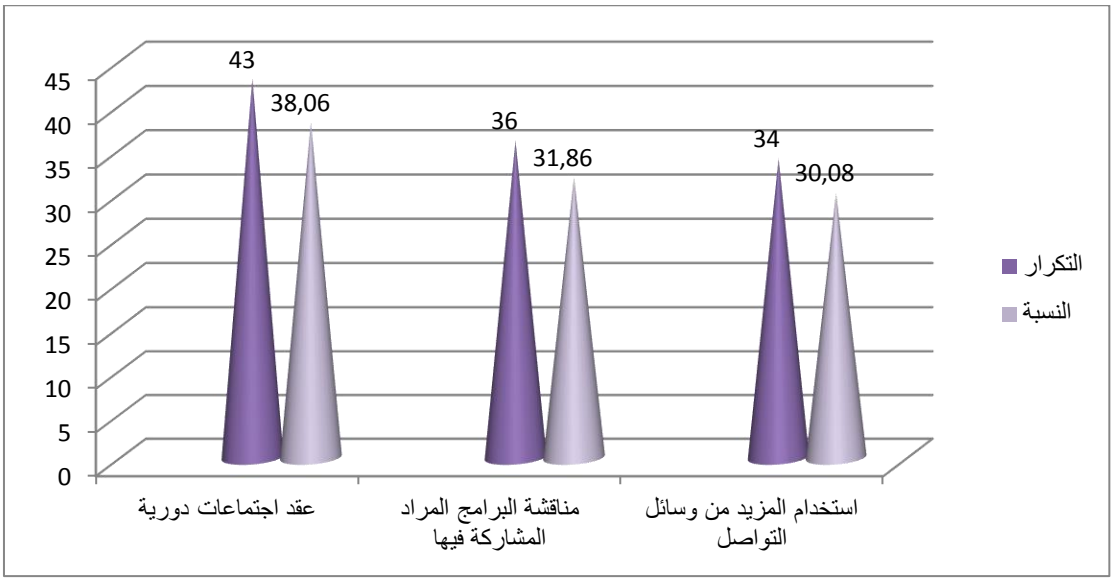

الشكل رقم (53): يبين مقترحات لدعم السلطات المحلية في إشراك المواطنين في التخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية.

الجدول رقم (45): يبين كيفية توزيع المشاريع التنموية بالبلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
بناء على التأهيل والكفاءة	33	31.43
عن طريق المناقصات	62	59.04
عن طريق الصفقات العمومية	10	9.53
أخرى تذكر	00	00
المجموع الكلي للإجابات *	105	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

يتبين من الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (45) الذي يوضح توزيع المشاريع التنموية بالبلدية أن هناك 62 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 59.04 % يرون أنه يتم توزيع المشاريع التنموية عن طرق المناقصات، أما 33 مفردة من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم 31.43% يرون بأن توزيع المشاريع التنموية يتم بناء على التأهيل والكفاءة، وتوجد 10 مفردات من إجمالي مفردات العينة بنسبة 9.53% أقروا بأنه يتم توزيع المشاريع التنموية عن طريق الصفقات العمومية.

من خلال معطيات هذا الجدول نستنتج أن البلدية تعتمد بدرجة كبيرة في توزيع المشاريع التنموية على المناقصات الذي تتم من خلال "إنشاء لجنة مناقصة على مستوى البلدية يرأسها رئيس البلدية و مجموعة من الأعضاء منهم منتخبان يعينهم المجلس الشعبي البلدي والأمين العام للبلدية وممثل مصالح أملاك الدولة" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الجماعات الإقليمية،2012)، حيث يقوم هؤلاء الأطراف بعرض المشاريع التنموية على المقاول ليقدم عروضا تتضمن كميات تقريبية للعناصر الرئيسية للعمل، وبعدها يدخل الطرفين في التفاوض في الأسعار حتى يتم في الأخير التفاهم و تسليم المشروع، ويؤدي هذا التوزيع في المشاريع التنموية إلى زيادة الشفافية والمصداقية، كما تعتمد البلدية في توزيع المشاريع على الكفاءة والتأهيل اللذان يعدان عنصران أساسيان في نجاح المشاريع التنموية، وأيضا تعتمد البلدية بنسبة قليلة في توزيع المشاريع التنموية بناء على الصفقات العمومية المتكونة من لجنة مختصة على مستوى البلدية، والذي قد يبرمها رئيس المجلس الشعبي البلدي دون أن يخضع لأي رقابة، ويعتبر مجال الصفقات العمومية أهم مسار تتحرك فيه الأموال العامة للبلدية ولهذا يعد مجالا حيويا للفساد بكل صوره، لهذا لا تعتمد عليه البلدية بدرجة كبيرة.

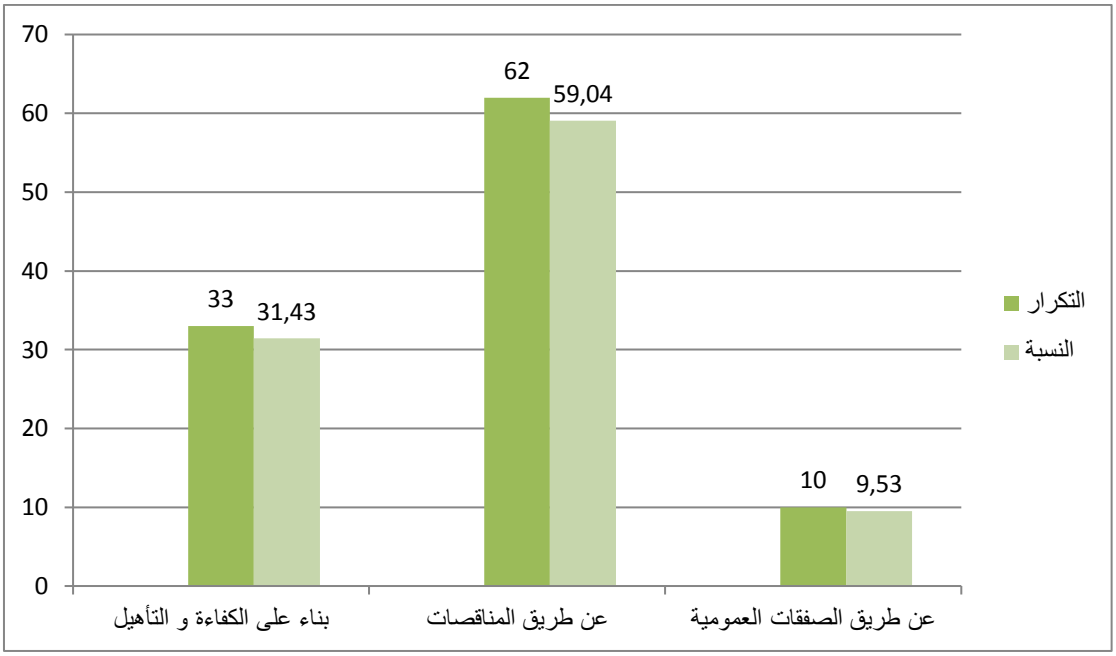

الشكل رقم (54): يبين كيفية توزيع المشاريع التنموية بالبلدية.

الجدول رقم (46): يبين تقييم سير المخططات والبرامج التنموية بالبلدية من طرف المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
ناجحة	18	16.36
فاشلة	29	26.36
متأخرة	63	57.28
المجموع الكلي للإجابات *	110	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال الشواهد الكمية المبينة في الجدول رقم (46) الذي يوضح تقيم المواطنين لسير المخططات والبرامج التنموية بالبلدية، حيث وجدنا 63 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 57.28% يرون بأن هذه البرامج والمشاريع التنموية متأخرة، وهناك 29 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث نسبتهم 26.36% أقروا بأن البرامج والمشاريع التنموية

فاشلة، أما 18 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث الذي بلغت نسبتهم 16.36 % أقروا بأن المشاريع والبرامج التنموية بالبلدية ناجحة.

وبناء على معطيات هذا الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يرون بأن معظم المخططات والمشاريع التنموية متأخرة و فاشلة ويمكن تفسير هذا بعدم تلبية هذه المشاريع لاحتياجات ومتطلبات المواطنين وتجاهل بعض الموارد والطاقات المحلية، كما يرجع هذا التأخر والفشل في هذه المشاريع إلى ضعف ونقص وسائل العمل والإنجاز لتطبيق إنجاز المشاريع التنموية، ويعود كذلك إلى عدم الترتيب الجيد لأولويات المواطنين بسبب قلة خبرة وكفاءة المسؤولين المحليين، وأيضا من أسباب هذا الفشل والتأخر ضعف مصادر التمويل المقدمة لإنجاز هذه المشاريع.

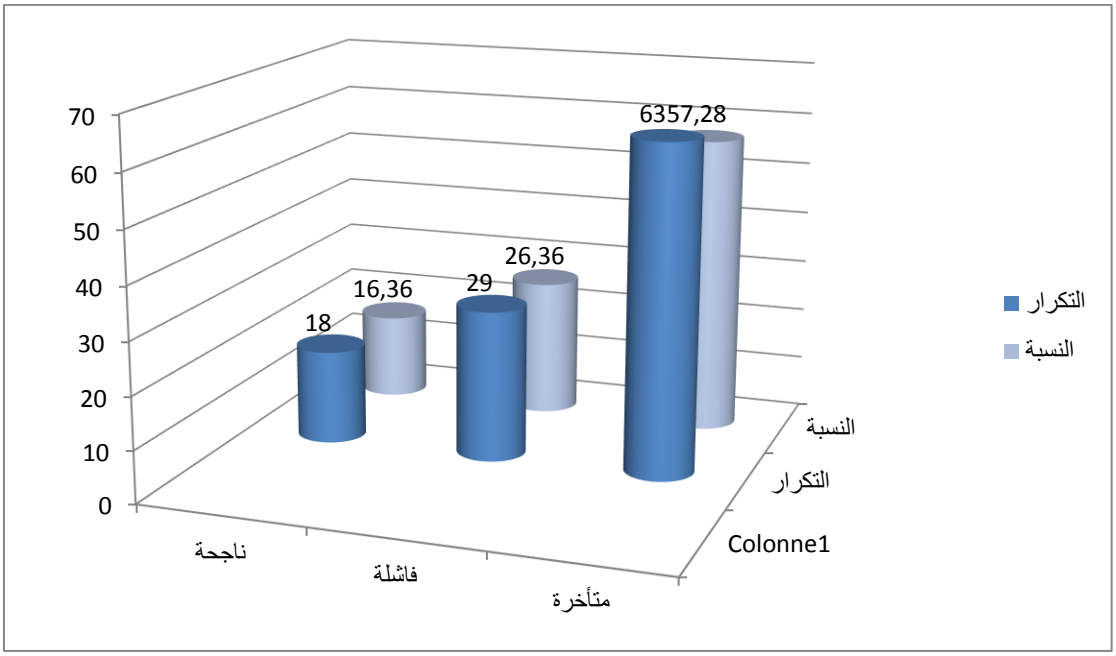

الشكل رقم (55): يبين تقييم سير المخططات والبرامج التنموية بالبلدية من طرف المواطنين.

خلاصة

مما سبق نستنتج أن ايديولوجية تنمية المجتمع المحلي تعكس اهتماما بالغ الأهمية بدور المواطنين ومشاركتهم في مجال التخطيط بفاعلية، وتمكنهم من إبداء آرائهم والتعبير عن مشكلاتهم الحقيقية التي تعترض حياتهم بشكل مستمر، هذه المشاركة تجعل المواطنين أكثر إيجابية في التفاعل والتواصل مع أعضاء السلطات المحلية والعمل على إنجاح المشاريع التنموية، هذا الذي يزيد أيضا من تعزيز وبناء الثقة بين المواطنين وأعضاء السلطات المحلية والقضاء على الهوة بين الطرفين.

الفصل الثامن:
مساهمة المشاركة الشعبية في تحديد
الصعوبات والمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي

الفصل الثامن: مساهمة المشاركة الشعبية في تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي.

- ❖ تمهيد
- ❖ تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة
- ❖ خلاصة

تمهيد

ترتبط التنمية المحلية ارتباطا وثيقا بالمشاركة الاجتماعية، لما لها من تأثير واضح في إنجاح أو إفشال المشاريع التنموية، وتعتبر أهم القواعد الأساسية التي يجب أن تقوم عليها التنمية المحلية، وتعد البلدية المكان المناسب الذي يمكن المواطنين من المشاركة والمساهمة مع أعضائها في تحقيق تنمية محلية بمجتمعهم، وتعتبر أيضا البلدية بأنها أقرب الهيئات الرسمية إلى المواطن لأنها تعايش مشاكلهم اليومية وتعمل على تلبية حاجاتهم المختلفة في إطار الصلاحيات والاختصاصات التي يخولها لها القانون.

تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

الجدول رقم (47): يبين نتائج المشاركة الشعبية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
تنشيط روح العمل الجماعي	48	22.74
تعزيز روح المسؤولية	38	18.01
الرقابة على مشروعات الحكومة	27	12.79
تعزيز روح المواطنة والانتماء	31	14.70
صياغة نمط حياة المجتمع	15	7.11
إتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي	35	16.59
إعداد الخطط والمشروعات المحلية	17	8.06
المجموع الكلي للإجابات *	211	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال الشواهد الكمية المبينة في الجدول رقم (47) الذي يوضح نتائج المشاركة الشعبية وجدنا 48 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 22.74% يرون بأن المشاركة الشعبية تؤدي إلى تنشيط روح العمل الجماعي، وهناك 38 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 18.01% يرون بأن المشاركة الشعبية تؤدي إلى تعزيز روح المسؤولية، أما 35 مفردة من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم 16.59% أقروا بأن المشاركة الشعبية تؤدي إلى إتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي، كذلك أقرت 31 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 14.70% بأن المشاركة الشعبية تؤدي إلى تعزيز روح المواطنة الانتماء، وتوجد 27 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 12.79% أقرت بأن المشاركة الشعبية تؤدي إلى الرقابة على مشروعات الحكومة، كما وجدنا 17 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 8.06% أقروا بأن المشاركة الشعبية تؤدي إلى إعداد الخطط والمشروعات المحلية، وأيضا توجد 15

مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 7.11% أقروا بأن المشاركة الشعبية تؤدي إلى صياغة نمط حياة المجتمع.

من خلال النتائج والنسب المتوصل إليها نستنتج أن المشاركة الشعبية تؤدي إلى تنشيط روح العمل الجماعي بدرجة كبيرة وذلك بكسر الحواجز الموجودة بين المواطنين والسلطات المحلية وإشراكهم في القضايا التي تخصهم، هذا الذي يؤدي بدوره إلى ترسيخ الثقة بين الطرفين وتوطيد روابط التضامن بين فئات المجتمع المحلي، كما تعمل الديمقراطية الشعبية على تقاسم مسؤولية التنمية بين المواطنين والسلطات المحلية من خلال اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة المحلية إلى جانب أعضاء السلطات المحلية، كذلك تساهم الديمقراطية الشعبية في إتاحة الفرصة للتعبير عن آرائهم واعتقاداتهم اتجاه ما يستجد في مجتمعهم، كما تتيح لهم الفرصة لممارسة الديمقراطية والشعور بسيادتهم داخل الوطن مما يعزز لدى المواطن روح المواطنة والانتماء، كما تؤدي المشاركة الشعبية إلى زيادة الرقابة على مشروعات الحكومة، وبالتالي فالمشاركة الفعالة في عملية التنمية من جانب المواطنين تقلل من شكوكهم في أغراض البرامج الموضوعة وتلقي عليهم مسئولية تنفيذها، كما أن إشراك المواطنين في تخطيط وإعداد برنامج معين يضمن اختيار ما يتلاءم مع طبيعة هذا المجتمع كما أن إشراك المواطنين في بحث مشاكل المجتمع وعلاجها يسهم في التعاون بينهم من أجل الصالح العام، ويساعدهم في صياغة نمط حياة مجتمعهم.

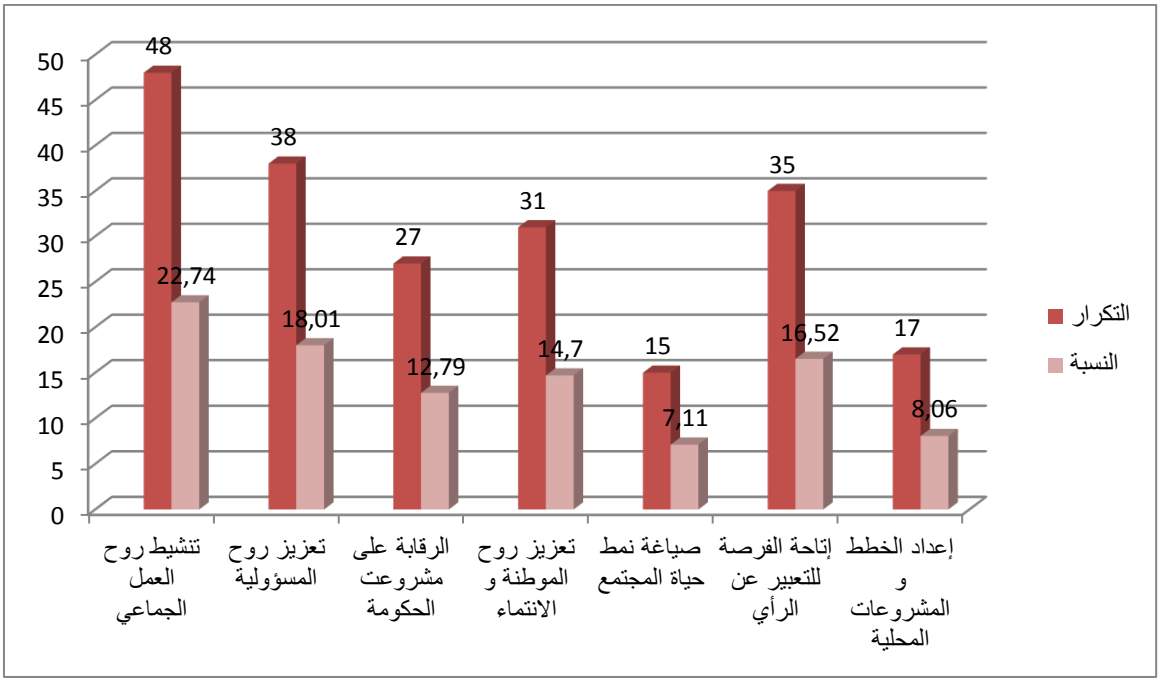

الشكل رقم (56): يبين نتائج المشاركة الشعبية.

الجدول رقم (48): يبين مدى عمل السلطات المحلية على عرض نشاط المجلس الشعبي البلدي السنوي أمام المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	22	22
لا	78	78
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الكمية المبينة في الجدول رقم (48) الذي يوضح عمل السلطات المحلية على عرض نشاط المجلس الشعبي البلدي السنوي أمام المواطنين، حيث وجدنا 78 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 78% أقروا بأنه لا يتم عرض نشاط المجلس الشعبي البلدي السنوي أمامهم، وهناك 22 مفردة من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم 22% أقروا بأنه يتم عرض نشاط المجلس الشعبي البلدي السنوي أمامهم.

مما سبق نستنتج أن غالبية أفراد العين يقرون بأنه لا يم عرض نشاط المجلس الشعبي البلدي السنوي أمام المواطنين، هذا الذي يعكس ما أجازه القانون البلدي للمواطنين المشاركة في تسيير شؤون بلديتهم بطريقة غير مباشرة من خلال حقهم في إعلامهم بشؤونهم الأساسية، وذلك باتخاذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم، وكذا عرض المجلس الشعبي البلدي مختلف نشاطاته السنوية أمام المواطنين، كما أجاز أيضا القانون من خلال المادة (14) من قانون الجماعات الإقليمية "أنه لكل شخص حق الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي، وإذا كان ذي مصلحة له حق الحصول على نسخة منها سواء كاملة أو جزئية على نفقته" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الجماعات الإقليمية، 2012،المادة 14)

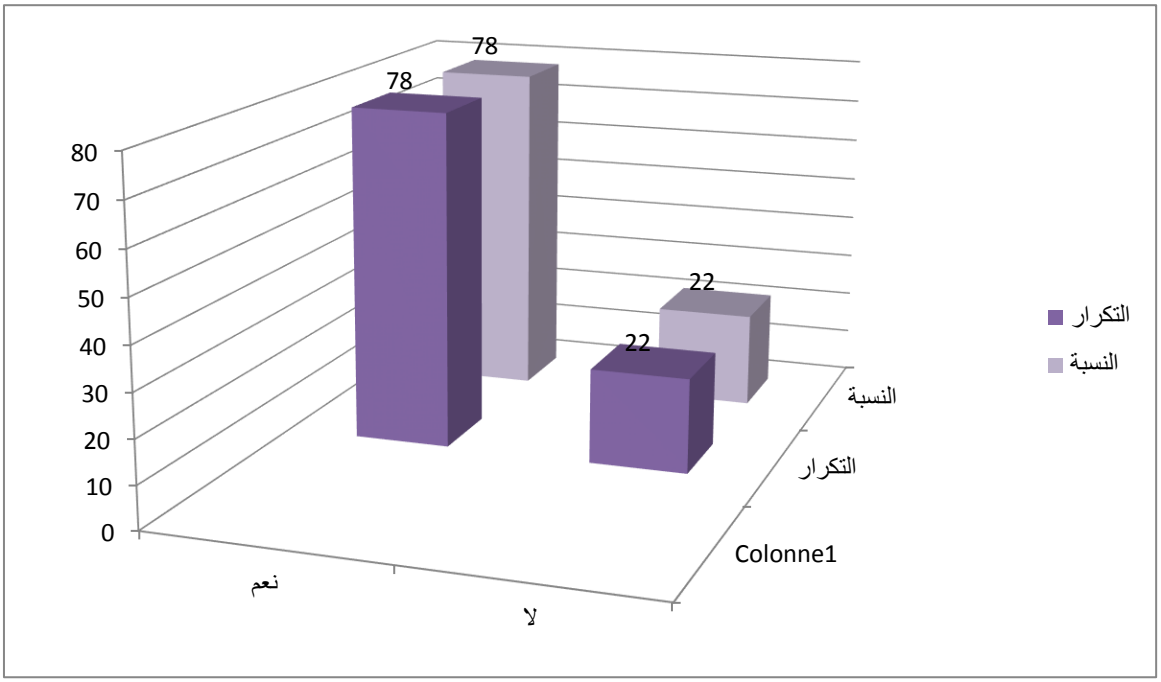

الشكل رقم (57): يبين عمل السلطات المحلية على عرض لنشاط المجلس الشعبي البلدي السنوي أمام المواطنين.

الجدول رقم (49): يبين الصفات التي يتميز بها المواطنون المشاركون في برامج تنمية المجتمع المحلي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
الوعي	31	20.67
الكفاءة	46	30.67
المواطنة	30	20
المسؤولية	43	28.66
المجموع الكلي للإجابات *	150	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (49) الذي يوضح الصفات التي يتميز بها المواطنون المشاركون في برامج تنمية المجتمع المحلي، حيث وجدنا 46 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 30.67% أقروا بأن الكفاءة هي من بين الصفات التي يجب أن يتميز بها المواطنون المشاركون في برامج التنمية الاجتماعية، وهناك 43 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 28.66% أقروا بأن المسؤولية هي الميزة التي يجب أن يتميز بها المشاركون في برامج التنمية الاجتماعية، كما أقرت 31 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 20.67% بأن الوعي هو من المميزات الأساسية التي يجب أن يتميز بها المواطنون المشاركون في التنمية الاجتماعية، وهناك 30 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 20 % أقروا بأن المواطنة هي من المميزات الأساسية التي يتميز بها المواطنون المشاركون في التنمية الاجتماعية.

مما سبق نلاحظ أن كل الصفات وردت بنسب متقاربة، فنجد الكفاءة وردت في المرتبة الأولى فتعد هي الميزة الأساسية الذي يجب أن يتميز بها المواطنون أثناء المشاركة في برامج تنمية المجتمع المحلي لأنها تعد عاملا أساسيا في نجاح عملية التنمية، فالتخطيط

والتنفيذ للبرامج التنموية يعتمد بالدرجة الأولى على أصحاب المؤهلات والخبرات والكفاءات هذا الذي يؤدي بدوره إلى دفع عجلة التنمية إلى الأمام ويضفي عليها صفة الاستمرارية والإيجابية، كما أن مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي تجعلهم يتقاسمون مسؤولية التنمية مع السلطات المحلية، وتساهم أيضا هذه المشاركة في تعزيز الإحساس بالمسؤولية من خلال النتائج المقدمة والتواصل الشفاف والفعال، كما تقاس مشاركة المواطنون في برامج تنمية المجتمع المحلي بارتفاع مستوى وعي الأفراد بأبعاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع وقد يكون هذا الوعي ذاتيا، ويسعى الأفراد عن طريق وسائل تكوين الرأي العام والمعرفة إلى تحقيقه وقد يكون وعيا عاما يتكون من خلال المعلومات والبيانات الصحيحة والمتوفرة بشكل مستمر، كما تعد المواطنة صفة أساسية من صفات المواطنين المشاركون في تنمية المجتمع المحلي لأنها تعتبر الرابط السياسي والاجتماعي الذي يجمع المواطن بالدولة ويجعله قادرا على ممارسة جميع حرياته والتزاماته المدنية السياسية.

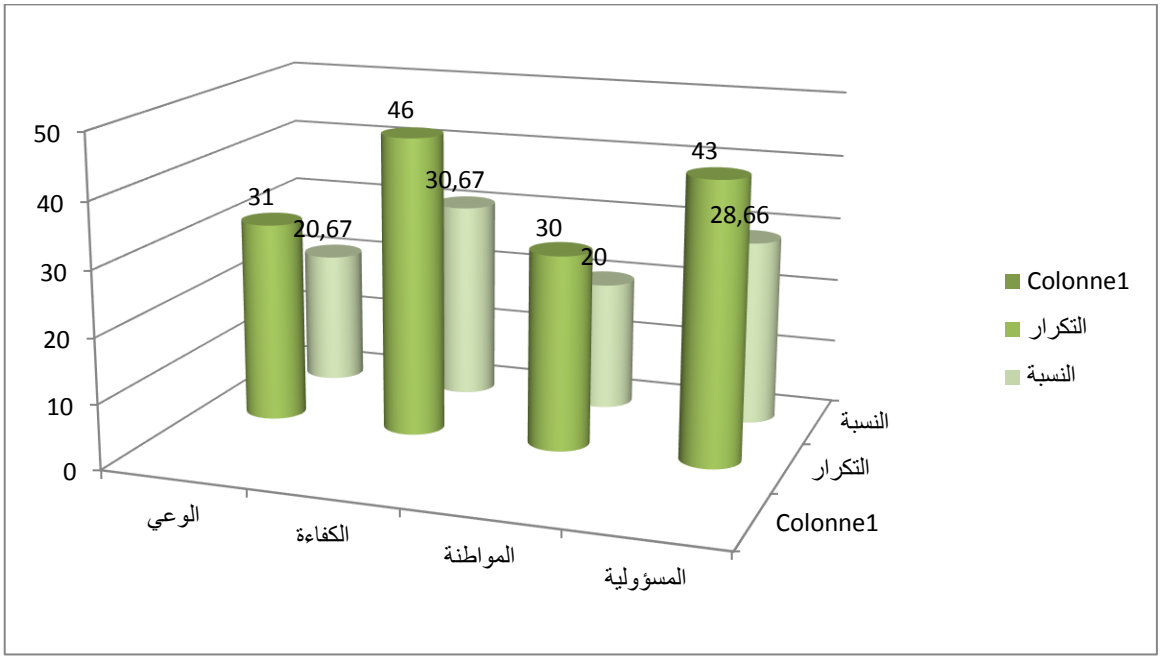

الشكل رقم (58): يبين الصفات التي يتميز بها المواطنون المشاركون في برامج تنمية المجتمع المحلي.

الجدول رقم (50): يبين مدى استشارة المواطنين عند إعداد المخططات التنموية على مستوى البلدية.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%
نعم	عن طريق الاستفتاء	07	07
	عن طريق الجمعيات	05	05
	أخرى تذكر	00	00
	المجموع الجزئي	11	11
لا	أقل كفاءة	12	12
	أقل تخصص	17	17
	لا تدركون المسائل بالطرق العلمية	22	22
	تجهلون الجوانب القانونية	38	38
	أخرى تذكر	00	00
	المجموع الجزئي	89	89
المجموع		100	100

يتبين من المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (50) الذي يوضح مدى استشارة المواطنين عند إعداد المخططات التنموية على مستوى البلدية أن 89 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 89% أقروا بأنه لا يتم استشارتهم عند إعداد المخططات التنموية وذلك لأنهم أقل كفاءة حيث أقر بذلك 12 مفردة من إجمالي مفردات العينة الذي بلغت نسبتهم 12%، ولأنهم كذلك أقل تخصص حيث أقر بذلك 17 مفردة من إجمالي مفردات العينة وذلك بنسبة17 %، ولأنهم أيضا لا يدركون المسائل بالطرق العلمية حيث أقر بذلك 22 مفردة من إجمالي مفردات العينة وذلك بنسبة 22%، ولأنهم كذلك يجهلون الجوانب القانونية حيث أقر بذلك 38 مفردة من إجمالي مفردات العينة وذلك بنسبة 38%، و هناك 11 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 11% أقروا بأنه يتم استشارتهم عند إعداد المخططات التنموية على مستوى البلدية، ويكون ذلك عن طريق الاستفتاء حيث أقرت 07 مفردات من

إجمالي مفردات العينة بذلك وكانت نسبتهم 07%، أو عن طريق الجمعيات حيث أقرت 05 مفردات من إجمالي مفردات العينة بذلك بنسبة 05%.

من خلال هذه الأرقام والنسب نستنتج أن غالبية أفراد العينة يقرون بأنه لا يتم استشارتهم عند إعداد المخططات التنموية على مستوى البلدية، ويمكن تفسير هذا بعدم الثقة بين الطرفين كما يمكن إرجاعه إلى مجموعة من الأسباب منها كون المواطنين الذي تتم استشارتهم أقل كفاءة وأقل تخصص وأنهم كذلك لا يدركون المسائل بالطرق العلمية ويجهلون الجوانب القانونية، لكن تبقى استشارة المواطنين مهمة لإعطاء صورة و أفكار واضحة حول المشاريع التنموية، وهذا ما تثبته الفقرة 2 من المادة 11 من قانون البلدية الذي تقول: "...واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون..." (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون البلدية رقم 08/90، المادة 11)، وهذا ما أكدته المادة 13 بقولها: "يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون البلدية رقم 08/90، المادة 13)

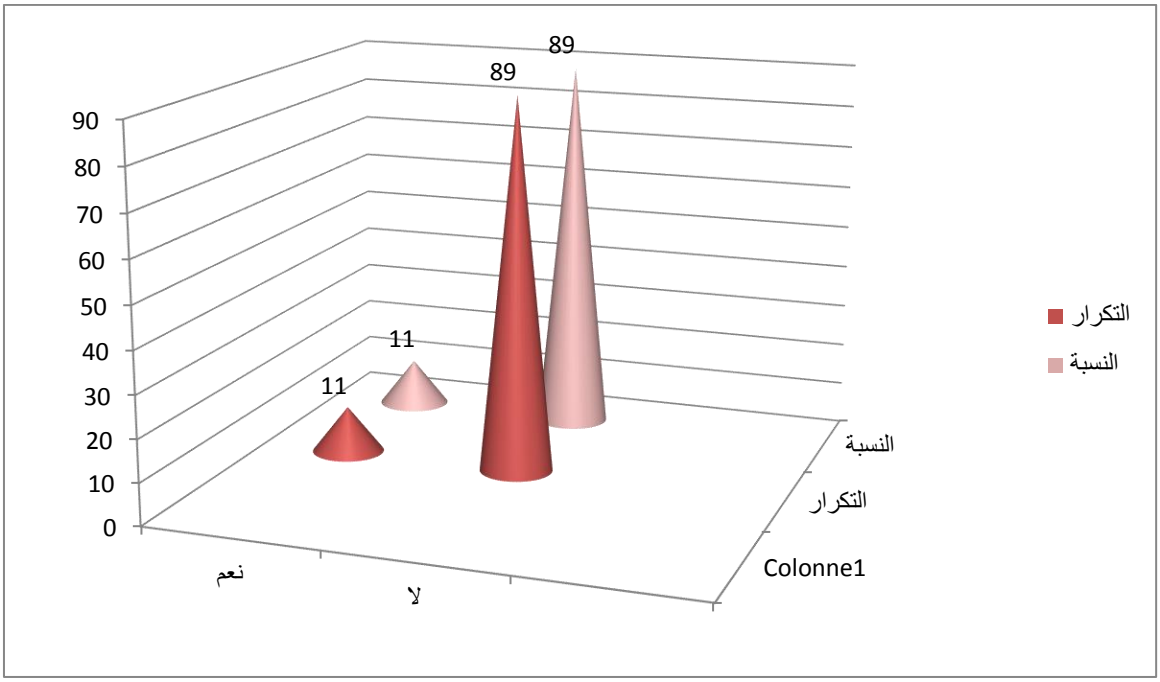

الشكل رقم (59): يبين مدى استشارة المواطنين عند إعداد المخططات التنموية على مستوى البلدية.

الجدول رقم (51): يبين أشكال مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية للمجتمع.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
الاستشارة	20	19.23
التشاور و الحوار	65	62.6
القرار المشترك	19	18.26
المجموع الكلي للإجابات *	104	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (51) الذي يوضح أشكال مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية للمجتمع، وجدنا 65 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 62.6%يشاركون في شؤون مجتمعهم المحلي عن طريق التشاور والحوار، وهناك 20 مفردة من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم 19.23% يشاركون في الشؤون المحلية لمجتمعهم

عن طريق الاستشارة، أما 19 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 18.26% يشاركون في شؤون مجتمعهم المحلية عن طريق القرار المشترك مع أعضاء السلطات المحلية.

مما سبق في الجدول أعلاه نستنتج أن المواطنون يعتمدون بالدرجة الأولى من خلال مشاركتهم الشؤون المحلية لمجتمعهم على التشاور والحوار وذلك من خلال الحوار مع أعضاء السلطات المحلية داخل فضاءات ملاءمة وإعلامهم بمشروع أو بقرار معين، كما تتاح لهم الفرصة لتقديم مقترحاتهم وطرح أفكارهم وآرائهم وأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات، كما تتم مشاركة المواطنين في شؤون مجتمعهم المحلية من خلال استشارتهم حول المشاريع والتعرف على آرائهم حولها، لأن الاستشارة تمكن من التعرف على جودة الخدمات المقدمة والنتائج المترتبة على القرارات المتخذة، كما تتيح الاستشارة للجماعات المحلية توجيه خياراتها حسب آراء المواطنين وتوضيح جوانب معينة، كما يتم إشراك الموطنين في شؤونهم المحلية بالقرارات المشتركة مع بعضهم البعض بشأن قضايا وتحديات تتعلق ببلديتهم، ويتم القرار المشترك إلا بوجود علاقة ثقة متبادلة بين المواطنين والجماعات المحلية، ويعتبر هذا الشكل الأكثر تقدما من المشاركة رغم ضعف اعتماده من طرف السلطات المحلية.

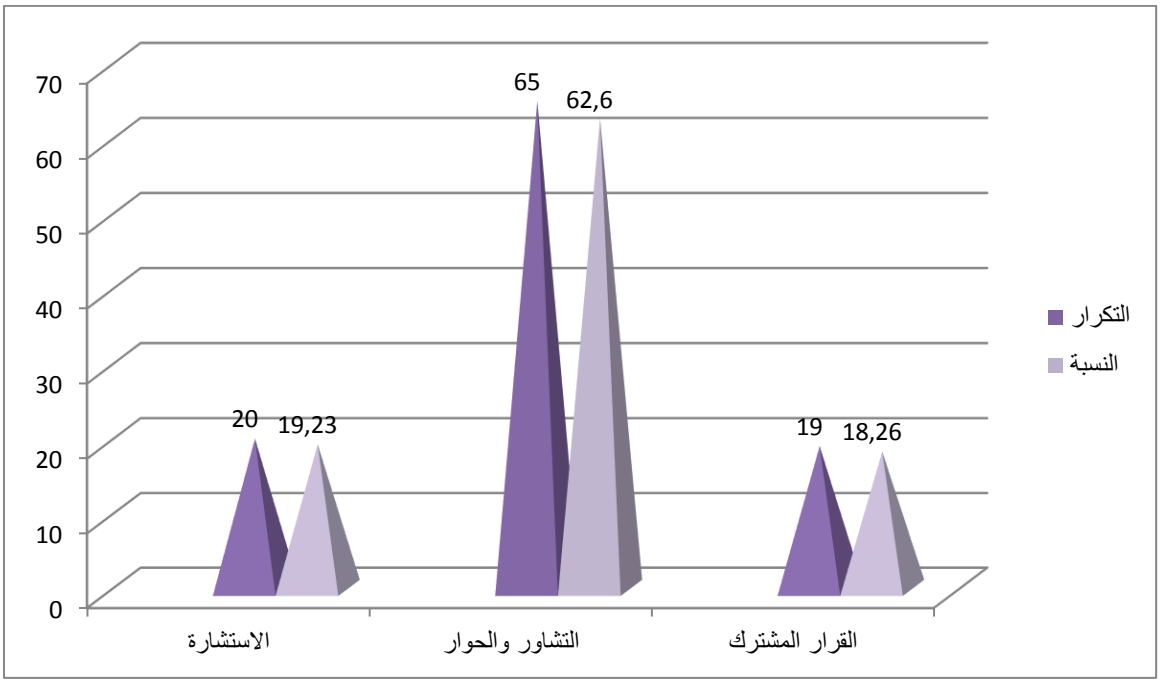

الشكل رقم (60): يبين أشكال مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية للمجتمع.

الجدول رقم (52): يبين حجم مشاركة المواطنين في البرامج التنموية الخاصة بالبلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
كبيرة	02	02
متوسطة	32	32
ضعيفة	66	66
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الكمية المبينة في الجدول رقم (52) الذي يوضح حجم مشاركة المواطنين في البرامج التنموية الخاصة ببلديتهم، وجدنا 66 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 66% أقروا بأن مشاركتهم في البرامج التنموية الخاصة ببلديتهم ضعيفة، وتوجد كذلك 32 مفردة من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم 32% أقروا بأن مشاركتهم متوسطة، أما مفردتين اثنين أقروا بأن مشاركتهم كبيرة وكانت نسبتهم 02%.

مما سبق نلاحظ أن حجم مشاركة المواطنين في البرامج التنموية الخاصة بالبلدية يتراوح بين ضعيفة ومتوسطة، فبالتالي نستنتج أن مستوى المشاركة لم يرقى بعد للمستوى المطلوب فكلما تكون المشاركة كبيرة كلما تكون فعالية نجاح المشاريع التنموية أكبر.

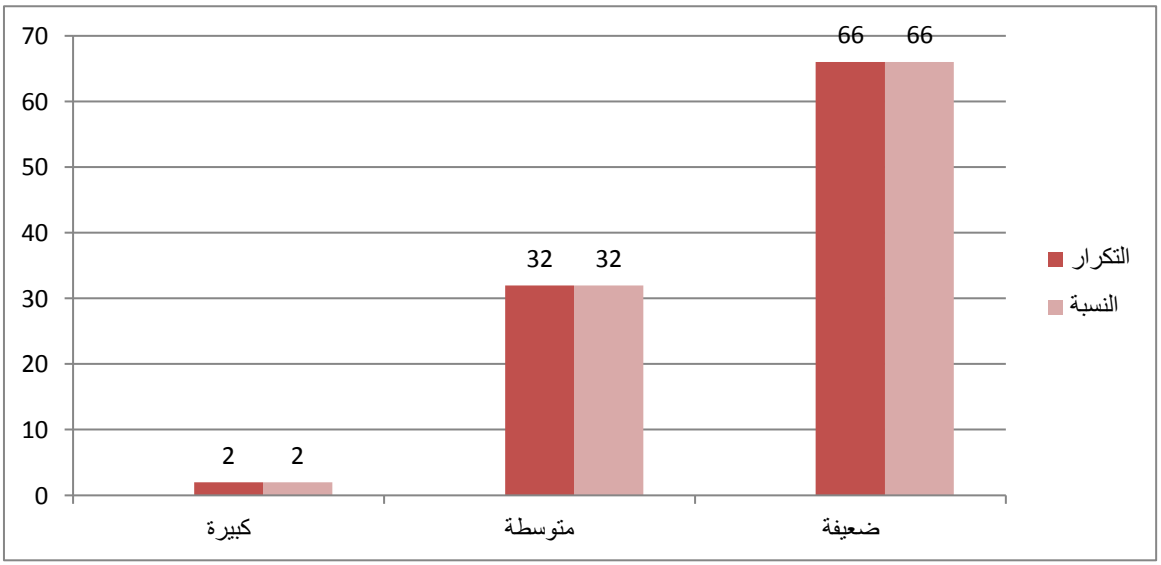

الشكل رقم (61): يبين حجم مشاركة المواطنين في البرامج التنموية الخاصة بالبلدية.

الجدول رقم (53): يبين مدى رض المواطنين عن حجم مشاركتهم في البرامج التنموية الخاصة ببلديتهم.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
راض جدا	05	05
راض	27	27
غير راض	68	68
المجموع	100	100

من خلال البيانات الرقمية المبينة في الجدول رقم (53) الذي يوضح مدى رض المواطنين عن حجم مشاركتهم في البرامج التنموية الخاصة ببلديتهم، فتبين أن 68 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 68% أقروا بأنهم غير راضون عن حجم هذه المشاركة وتبين أيضا أن 27 مفردة من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 27% بأنهم راضون عن حجم هذه المشاركة، وكذلك تبين أن 05 مفردات منهم الذي بلغت نسبتهم 05% بأنهم راضون جدا عن حجم هذه المشاركة.

مما سبق يتضح أن غالبية أفراد العينة غير راضون بحجم المشاركة، ويمكن إرجاع عدم الرضا حسب أفراد عينة الدراسة لعدة أسباب منها غياب الثقة بين المسؤولين والمواطنين وتهميش المواطن وعدم استشارته وتدخله في الشؤون الخاصة بالبلدية، كما برر أيضا أفراد العينة عدم الرضا عن حجم المشاركة بعدم فضح المسؤولين وكشف سرقاتهم والخوف على مصالحهم، كما أكدوا أفراد العينة بأنهم يعتمدون أسلوب الديمقراطية في التعامل مع المواطنين، ويرجع هذا كله إلى غياب قوانين تلزم المسؤولين أثناء تعاملهم مع المواطنين.

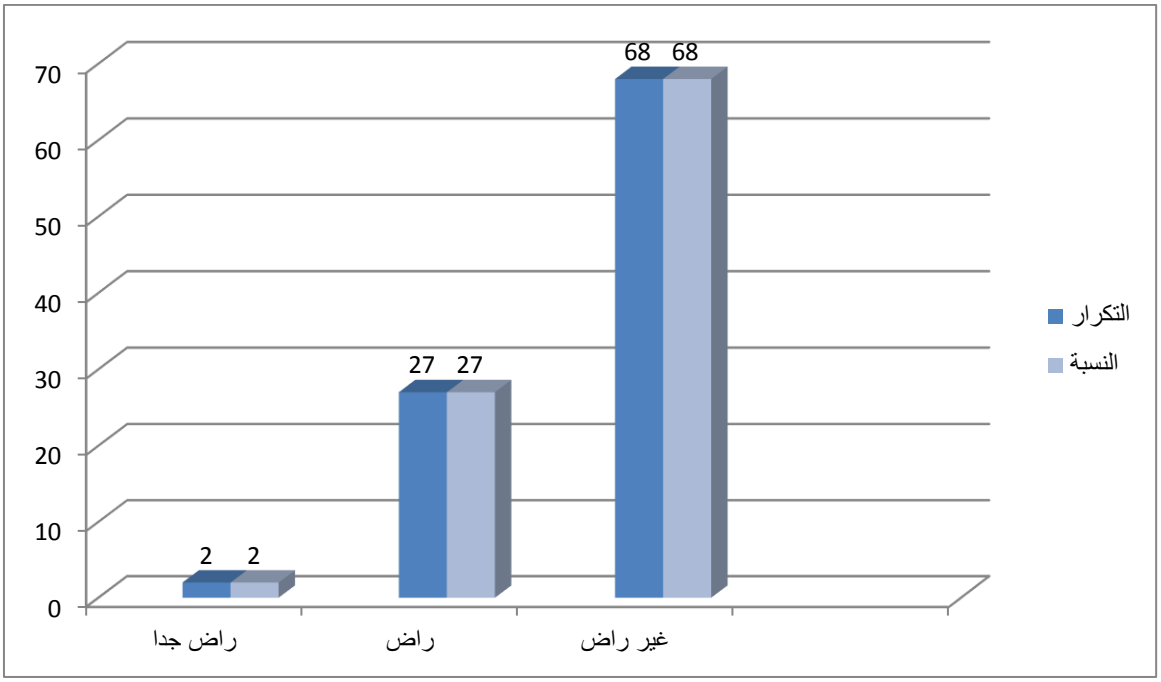

الشكل رقم (62): يبين مدى رض المواطنين عن حجم مشاركتهم في البرامج التنموية الخاصة ببلديتهم.

الجدول رقم (54): يبين نتائج المساهمة في المشاركة في برامج تنمية المجتمع المحلي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
بقاء واستمرار المشاريع	90	90
فشل وركود هذه المشاريع	10	10
أخرى تذكر	00	00
المجموع	100	100

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (54) الذي يوضح نتائج المساهمة في المشاركة في برامج تنمية المجتمع المحلي، وجدنا 90 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 90 %يرون بأن مشاركتهم في برامج تنمية المجتمع المحلي تؤدي إلى بقاء واستمرار المشاريع، أما 10 مفردات من إجمالي مفردات العينة بنسبة 10% يرون بأن مشاركتهم في هذه البرامج تؤدي إلى فشل وركود هذه المشاريع.

يتضح لنا من خلال معطيات هذا الجدول أنه تقريبا كل أفراد العينة يرون أن مشاركتهم في برامج تنمية المجتمع المحلي تساهم في بقاء واستمرار المشاريع التنموية لأن المواطن على علم بالمشاكل والاحتياجات الخاصة بمجتمعه، هذا الذي يجعله أكثر إيجابية في تفاعله مع المشاريع التنموية والعمل على إنجاحها خاصة فيما يتعلق بالجانب الميداني والتنفيذي كما تعمل هذه المشاركة على تعزيز وبناء الثقة بين المواطن والسلطات المحلية والقضاء على الهوة بينهم، وأن اعتماد النخب الحاكمة في تنفيذ المشاريع التنموية على طاقمها الإداري فقط يراعي فيه الجانب المصلحي بالدرجة الأولى وإهمال السكان المحليون، هذا الذي يؤدي إلى فشل وركود جل المشاريع التنموية.

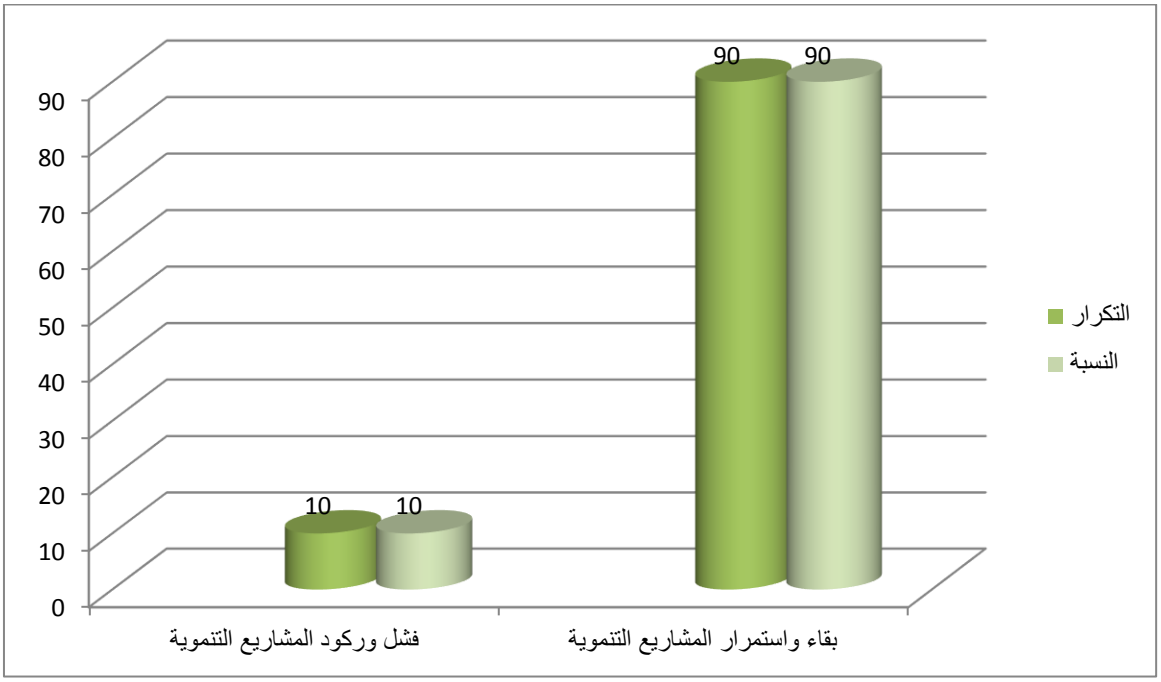

الشكل رقم (63): يبين نتائج المساهمة في المشاركة في برامج تنمية المجتمع المحلي.

الجدول رقم (55): يبين مستوى الإدراك الذي تحققه مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
تدركون حجم المشاكل	42	34.42
تدركون حقيقة الخدمة العمومية	62	50.82
تدركون البرامج الذي تشاركون فيها	18	14.76
المجموع الكلي للإجابات *	122	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (63) الذي يوضح الوعي الذي تحققه مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي، وجدنا 62 مفردة من إجمالي مفردات عينة البحث بنسبة 50.82% يرون بأن مشاركتهم في برامج تنمية المجتمع المحلي تجعلهم يدركون حقيقة الخدمة العمومية، أما 42 مفردة من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم 34.42% فهم يرون بأن مشاركتهم في برامج تنمية المجتمع المحلي يدركون حجم المشاكل التي يعاني منها مجتمعهم المحلي، وهناك 18 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 14.76% يرون بأن مشاركتهم في برامج تنمية المجتمع المحلي تجعلهم يدركون البرامج الذي يشاركون فيها.

من خلال النسب والنتائج المتوصل إليها نستنتج أن مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي تجعلهم بالدرجة الأولى يدركون حقيقة الخدمة العمومية لأن تقديم الخدمة هو الذي يحدد العلاقة بين البلدية والمواطن، ويجب أن تضمن هذه الخدمة مساواة المستخدمين أمام المرفق العام، وهذا ما عليه المادة 31 من الدستور التي تقول: "تستهدف المؤسسات ضمان المساواة بين كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

دستور2016، الماة 31)، كما أكد أيضا مبدأ المساواة العالم الألماني "ماكس فيبر" في نظرية البيروقراطية حيث قال: أن البيروقراطية تعمل وفقا للقواعد و لا تستثني أي شخص وهي بالتالي تدعو للمساواة وعدم التحيز، هذا الذي يجعل المواطن يتحمل المسؤولية الاجتماعية التي تحقق تقدم المجتمع، فيبقى للمواطن حق طلب الخدمة و الحصول عليها و على المعلومات التي تخصها، كما تؤدي مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي إلى معرفته لحجم مشاكل واحتياجات مجتمعه وذلك من خلال تسجيلها وترتيبها وفق أولويتها، وهذا ما تؤكده نظرية "ماسلو" لتدرج الحاجات حيث اعتبر ترتيب حاجات الأفراد وفقا لأهميتها ودرجة إشباعها عنصرا أساسيا من نظريته، وبعد ذلك يتم اختيار المشاريع التنموية حسب هذه الحاجات وتنفيذها، وعلى هذا الأساس يتولد لدى المواطن الوعي نحو البرامج الذي يشارك فيها.

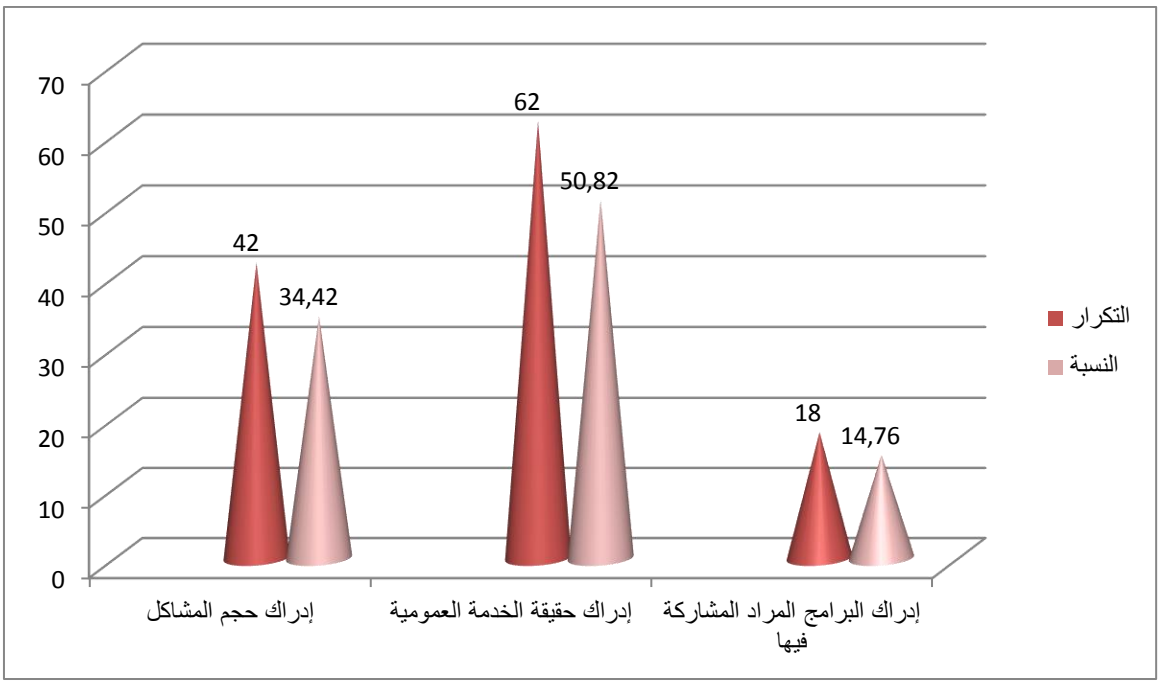

الشكل رقم (64): يبين مستوى الإدراك الذي تحققه مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي.

الجدول رقم (56): يبين مدى علم المواطن بالإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعه المحلي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	26	26
لا	74	74
المجموع	100	100

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (56) الذي يوضح مدى علم المواطن بالإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعه، حيث وجدنا 74 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 74% لا يعلمون بالإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعهم، وهناك 26 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 26% على علم بالإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعهم.

وبناء على هذه النتائج نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة لا يعلمون بالإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعهم المحلي، هذا الذي يعكس ما جاء في قانون البلدية رقم 11/10 عن حق تداول المعلومات ضمنيا في الباب الثالث من القسم الأول في الأحكام التمهيدية المعنون بمشاركة المواطنين في شؤون البلدية من المادة 11 إلى المادة 14 منه وتنص المادة 11بأن: "البلدية تشكل الإطار الديمقراطي على المستوى المحلي والتسيير الجواري"

"يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون"، (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون البلدية رقم 11/10، المادة 11) هذا الذي يوضح بطريقة مباشرة حق المواطنين في الحصول على المعلومات والإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعهم المحلي.

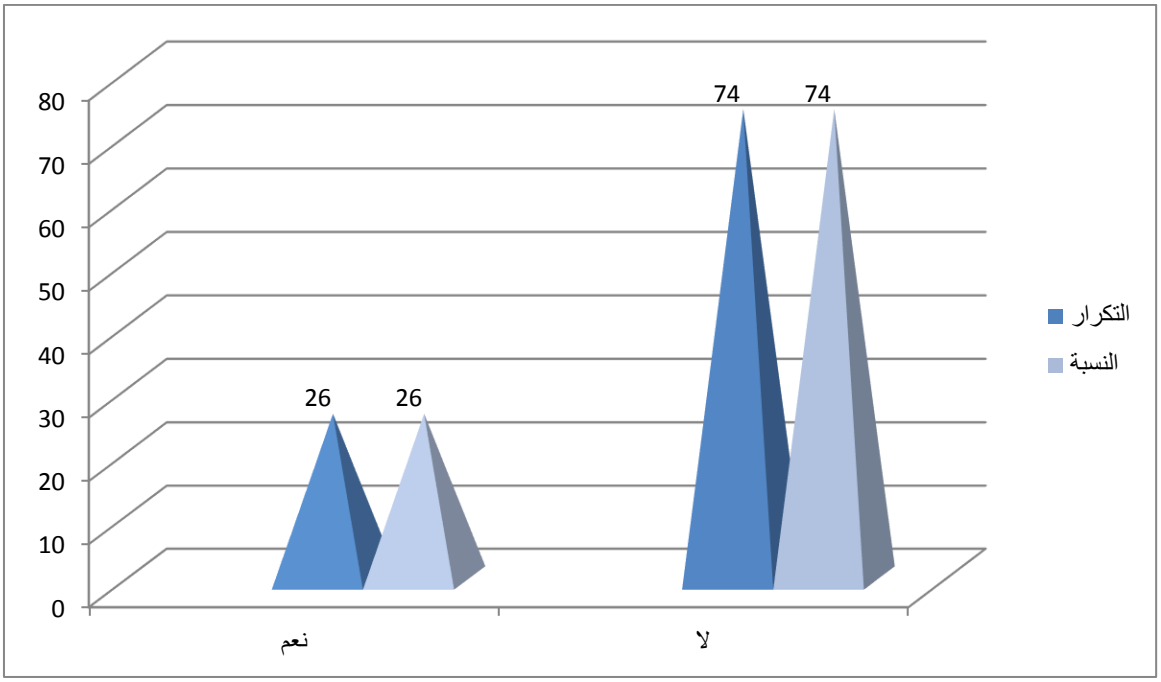

الشكل رقم (65): يبين مدى علم المواطن بالإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعهم المحلي.

الجدول رقم (57): يبين مدى وجود تنظيمات مجتمعية على مستوى البلدية.

الاحتمالات		التكرار	النسبة %
نعم	جمعيات (ثقافية، رياضية، اجتماعية)	40	40
	منظمات	06	06
	لجان أحياء	25	25
	كشافة إسلامية	12	12
	تنظيمات شبانية	02	02
	المجموع الجزئي	85	85
لا		15	15
المجموع		100	100

تبين المعطيات الرقمية في الجدول رقم (57) الذي يوضح مدى وجود تنظيمات مجتمعية على مستوى البلدية أن هناك 85 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 85 % يقرون بأن هناك تنظيمات مجتمعية على مستوى البلدية بتشكيلات مختلفة، حيث أقرت 40 مفردة منهم

بنسبة 40 % بأن هذه التنظيمات تتكون من جمعيات (ثقافية، رياضية، اجتماعية)، و أقرت 25 مفردة منهم بنسبة 25% بأن هذه التنظيمات تتكون من لجان الأحياء، كما أقرت 12 مفردة منهم بنسبة 12% بأن هذه التنظيمات تتكون من الكشافة الإسلامية، وهناك 06 مفردات منهم نسبتهم 06 % أقروا بأن هذه التنظيمات تتكون من منظمات، كذلك أقرت مفردتين بنسبة 02 %بأن هذه التنظيمات تتكون من التنظيمات الشبانية، وهناك 15 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 15% أقروا بأنه لا توجد تنظيمات مجتمعية على مستوى بلديتهم.

مما سبق نلاحظ أنه توجد تنظيمات مجتمعية على مستوى البلدية بتشكيلات مختلفة تدريجيا، حيث احتلت الجمعيات ذات الطابع الثقافي والرياضي والاجتماعي المرتبة الأولى وبعدها لجان الأحياء الموضح دورها في دستور 1976 من خلال المادة 2/31 التي تقول: "ويساهم الشعب في ذلك بواسطة مجالسه المنتخبة على المستوى البلدي والولائي وبواسطة مجالس العمال والمنظمات الجماهيرية" (الجمهورية الجزائرية: دستور 1976، المادة 2/31)، ثم تليها التنظيمات الأخرى من كشافة إسلامية ومنظمات وتنظيمات شبانية. وعليه نستنتج أن دور هذه التنظيمات المجتمعية يكون أكثر تأثير وفاعلية في تنمية المجتمع المحلي إذا كان الاتصال مباشرا بين السلطات المحلية من جهة والمواطنين من جهة أخرى وأن هذه التنظيمات هي التي تحدد احتياجات وأهداف المجتمع المحلي وتلعب دور الوسيط والناطق باسم المواطنين لإيصال هذه المطالب والاحتياجات والشكاوي، كما تساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية وتسهل التعبير عن الرأي العام من خلال الانخراط في عمليات التشاور والاستشارة والمساهمة في إبراز وجهات النظر، كما تعمل على مساندة العمل البلدي من خلال برامج إعلامية وتحسيسية وتثقيفية للمواطنين إذا اقتضت الحاجة.

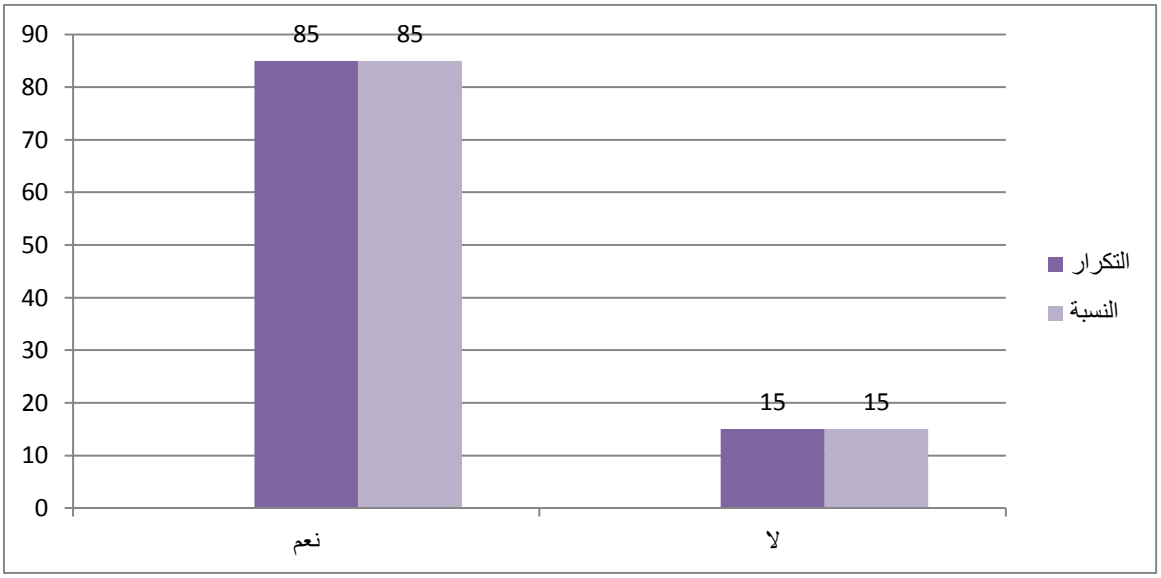

الشكل رقم (66): يبين مدى وجود تنظيمات مجتمعية على مستوى البلدية.

الجدول رقم (58): يبين صور مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
المشاركة في وضع التصورات	46	41.07
المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات	48	42.86
المشاركة في الرقابة	18	16.07
المجموع الكلي للإجابات *	112	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (58) الذي يوضح صور مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي، وجدنا 48 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 41.86% أقروا بأن المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات تعد من بين صور وأشكال مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي، أما 46 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 41.07% فقد أقروا بأن المشاركة في وضع التصورات من بين أشكال مشاركتهم في

تنمية المجتمع المحلي، أما 18 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 16.07% أقروا بأن المشاركة في الرقابة تعد من صور وأشكال مشاركتهم في تنمية المجتمع المحلي.

من خلال الإحصاءات والنسب المتوصل إليها نستنتج أن أفراد عينة البحث يشاركون بالدرجة الأولى في ضمان نزاهة الانتخابات التي تعد من أهم الآليات التي تمكن المجتمع المدني من ضمان الشفافية وممارسة دوره الرقابي، حيث قامت الجزائر في ظل الإصلاحات التي عرفتها من خلال التعديل الدستوري، حيث نصت المادة 194 منه على أن تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات ترأسها شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب وتتكون بشكل متساو من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء ويعينهم رئيس الجمهورية وكفاءات مستقلة يتم اختيارهم ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 2016، المادة 54)، كما يشارك أفراد عينة البحث في وضع التصورات من خلال إسهامهم في رسم السياسات العامة وإبداء آرائهم وطرح انشغالاتهم، كما يشارك المواطنون في الرقابة على المشاريع التنموية للبلدية وذلك انطلاقا من كون الرقابة تدخل ضمن الفلسفة الأساسية التي ينص عليها مبدأ اللامركزية الإدارية، كل هذه المبادئ إذا تحققت تؤدي إلى النهضة بالمجتمع المحلي وتنميته.

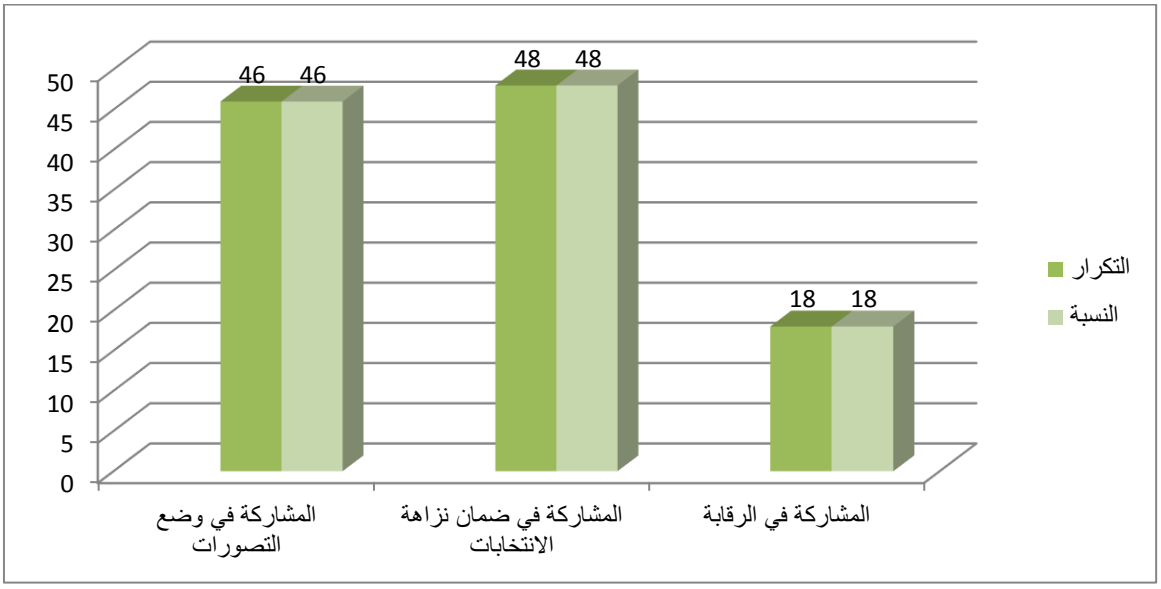

الشكل رقم (67): يبين صور مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي.

الجدول رقم (59): يبين نوعية البرامج التنموية التي استفاد منها المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
برامج اجتماعية	74	64.34
برامج دينية	15	13.04
برامج ترفيهية	18	15.66
برامج أطفال	08	6.96
أخرى تذكر	00	00
المجموع الكلي للإجابات *	115	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجدول رقم (59) الذي يوضح نوعية البرامج التنموية التي استفاد منها المواطنين وجدنا 74 مفردة من إجمالي مفردات العينة بلغت نسبتهم 64.34% أقروا بأن البرامج التي استفادوا منها هي برامج اجتماعية، و هناك 18 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 15.66% أقروا بأن البرامج التي استفادوا منها هي برامج ترفيهية، كما أقرت 15 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 13.04% أقروا بأن البرامج التي استفادوا منها هي برامج دينية، كذلك وجدنا 08 مفردات من إجمالي مفردات العينة نسبتهم 6.96% أقروا بأن البرامج التي استفادوا منها هي برامج أطفال.

من خلال هذه الأرقام والنسب نستنتج أن معظم البرامج الذي استفاد منها المواطنون هي برامج اجتماعية مختلفة من سكنات وشبكا مياه والغاز وقنوات الصرف الصحي والطرقات وغيرها من الاحتياجات الأساسية للمواطنين، كما استفاد المواطنون من البرامج الترفيهية بإنشاء بعض المراكز للتسلية والترفيه للمواطنين وأطفالهم، واستفاد المواطنون من البرامج الدينية بإنشاء بعض المساجد والمدارس القرآنية، وهناك أيضا من المواطنين من استفاد من برامج خاصة بالأطفال كإنجاز بعض الروضات وبعض المدارس لمعاينة ذوي الاحتياجات الخاصة أو لتعليم الأطفال الأقل من أو يساوي خمسة سنوات.

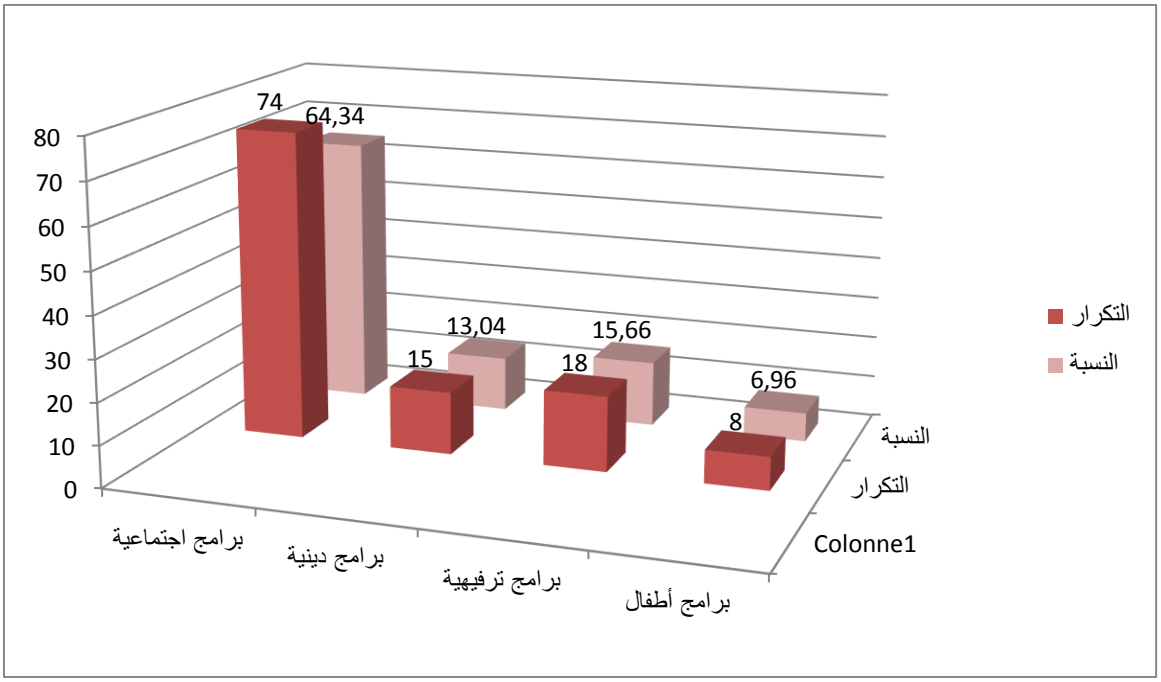

الشكل رقم (68): يبين نوعية البرامج التنموية التي استفاد منها المواطنين.

الجدول رقم (60): يبين الآثار الإيجابية التي تتركها مشاركة المواطنين في البرامج الإنمائية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
تحسين العلاقة بينكم	50	36.50
الثقة	39	28.47
المصداقية	48	35.03
المجموع الكلي للإجابات *	137	100

*يمثل هذا المجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 100 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.

من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول رقم (60) الذي يوضح الآثار الإيجابية التي تتركها مشاركة الموطنين في البرامج الإنمائية، إذ و جدنا أن 50 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 36.50 أقروا بأن مشاركتهم في البرامج الإنمائية تعمل على تحسين العلاقة بين السلطات المحلية والمواطنين، أما 48 مفردة من إجمالي مفردات العينة بلغت

نسبتهم 35.03 أقروا بأن هذه المشاركة تعمل على زيادة المصداقية بينهم، كما أقرت 39 مفردة من إجمالي مفردات العينة بنسبة 28.47 بأن هذه المشاركة تعمل على زيادة الثقة بين المسؤولين والمواطنين.

مما سبق نستنتج أن هذه الآثار وردت بنسب متقاربة، حيث نجد أن مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي تساهم في تحقيق تطلعات المواطنين وتجنبهم خيبة الأمل هذا الذي من شأنه أن يوطد علاقة الثقة بين البلدية والمواطن، ويعمل على تحسين العلاقة ومصداقيتها بين المواطنين والسلطات المحلية، حيث تعتبر مصداقية السلطات المحلية وثقة المواطنين الركيزتان الأساسيتان للديمقراطية التشاركية، إذ أنهما يضمنان مشاركة مستمرة من طرف المواطنين في اتخاذ القرارات وإدارة الشؤون المحلية.

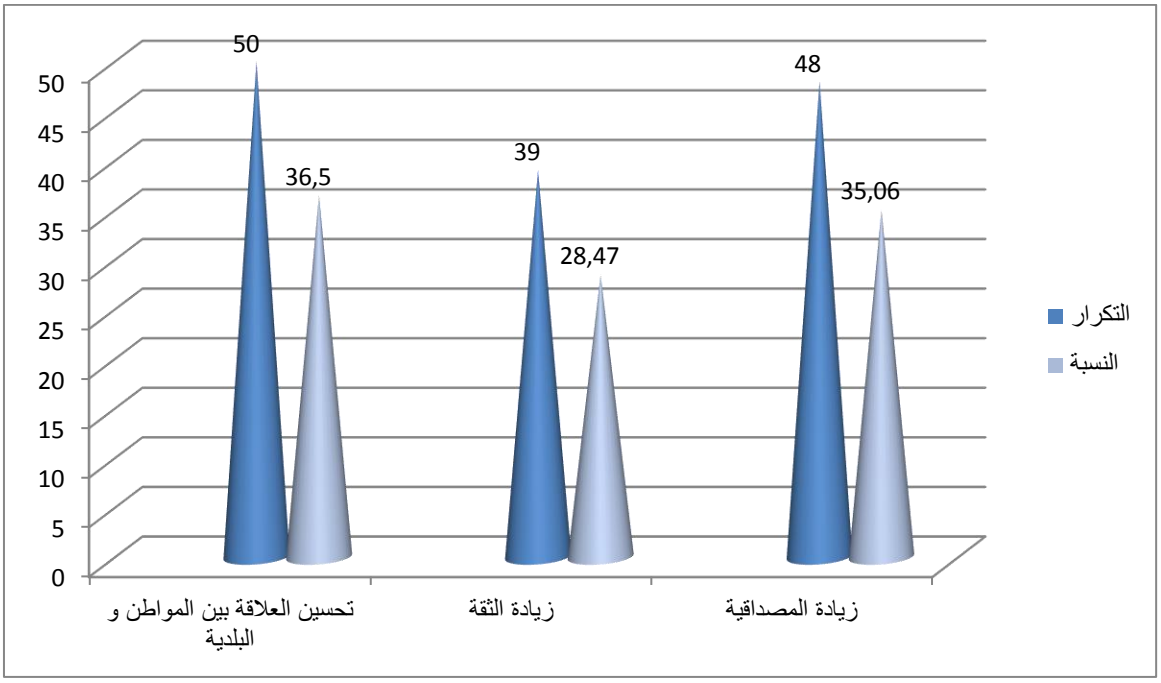

الشكل رقم (69): يبين الآثار الإيجابية التي تتركها مشاركة المواطنين في البرامج الإنمائية.

خلاصة

مما سبق نستنتج أن التنمية المحلية هي تنمية المجتمع المحلي من أجل سكانه المحليون وبواسطتهم، لهذا أصبحت المشاركة الشعبية خيارا استراتيجيا وهدفا ووسيلة ضرورية للنجاح في تحقيق أهداف التنمية المحلية، وقد أدى ارتباط مفهوم التنمية المحلية بالمشاركة الشعبية إلى تدعيم وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني خاصة الجمعيات والمنظمات ولجان الأحياء... في تنمية المجتمع المحلي.

الفصل التاسع:
نتائج الدراسة

الفصل التاسع: نتائج الدراسة .

- ❖ تمهيد
- ❖ أولا: نتائج الدراسة في ضوء فروضها
- ❖ ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة
- ❖ ثالثا: النتائج العامة للدراسة
- ❖ رابعا: اقتراحات وتوصيات الدراسة
- ❖ خلاصة

تمهيد

يتعرض هذا الفصل إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، وذلك من خلال التعرف على آراء واستجابات أفراد العينة المدروسة سواء مواطنين أو موظفين بالإدارة المحلية نحو طبيعة العلاقة الاتصالية بين المواطنين والسلطات المحلية ودور ذلك في تحقيق تنمية المجتمع المحلي في بلدية عين قشرة كنموذج يعكس واقع البلدية الجزائرية وفي سبيل تحقيق ذلك قمنا بحساب التكرارات والنسب المئوية للتحقق من إجابات أفراد العينة على الاستمارة، ومن خلال القيام بمقابلات مع أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين قشرة.

وقد كشف التحليل الإحصائي على وجود عدد من العلاقات بين المتغيرات التي صممتها فروض الدراسة، كما كشفت الشواهد الكمية المشار إليها سابقا عن العلاقة الاتصالية بين المواطن والسلطات المحلية ودور ذلك في تحقيق تنمية المجتمع المحلي.

وعلى هذا الأساس نحاول الإجابة على مدى صحة أو خطأ فروض الدراسة وذلك في ضوء النقاط التالية:

أولا: نتائج الدراسة في ضوء فروضها.

ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة.

رابعا: اقتراحات وتوصيات الدراسة.

أولا: نتائج الدراسة في ضوء فروضها:

1-نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى: من خلال تحليلنا لبيانات الفصل السادس الذي تناول التساؤلات المتمحورة حول العلاقة الاتصالية بين المواطنين والسلطات المحلية، تبين أن الفرضية الأولى والتي مفادها "أن هناك تأثير متبادل بالنسبة للاتصال بين السلطات المحلية والمواطن" قد توصلت إلى مجموعة من النتائج التي تحقق هذه العلاقة والتي من بينها:

-تبين أن غالبية المواطنين يتحاورون مع بعض الأطراف حول انشغالاتهم المشتركة بدرجات متفاوتة (دائما، أحيانا، نادرا)، والذي بلغت نسبتهم 81 %.

-أما بالنسبة للأطراف الذي يتحاور معهم المواطنون حول انشغالاتهم المشتركة، نجدهم يتحاورون مع الأصدقاء بنسبة 40.76% ومع بعض المسؤولين والموظفين بنسبة 22.29% وأيضا مع أقاربهم بنسبة 15.28%.

-كما تبين بالنسبة للأماكن الذي يتحاور فيها المواطنون حول انشغالاتهم المشتركة أنهم يتحاورون في المقهى بنسبة 26.05% وفي مقر البلدية بنسبة 25.21% وفي الشارع بنسبة 19.32% وفي مقر الجمعيات بنسبة 15.96%.

-تبين أن غالبية المواطنين تؤخذ انشغالاتهم أحيانا وكان ذلك بنسبة 59%، وهناك 35% منهم نادرا ما تؤخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار.

-تبين أنه من نتائج مناقشة المواطنين لانشغالاتهم المشتركة نجدهم يتفاهمون ويتوصلون إلى حلول فيما بينهم وكان ذلك بنسبة 70%، ومن بين النتائج أيضا نجدهم يسهلون الاتصال بالسلطات المحلية وكان ذلك بنسبة 27%.

-أما من حيث المعلومات التي يتحصلون عليها عند توصيل انشغالاتهم للسلطات المحلية وجدنا أنهم يتحصلون على توجيهات حول إجراءات يجب القيام بها وكان ذلك بنسبة 63% أو يحصلون على الرد النهائي وكان ذلك بنسبة 33%.

-تبين أنه من بين المصادر التي يتم من خلالها الحصول المعلومات الموظفين بالبلدية وكان ذلك بنسبة 41.96%، ووجدنا كذلك أن الطرف الذي أوصل الانشغال للسلطات المحلية هو أحد مصادر المعلومات وكان ذلك بنسبة 33.92%، كما تعد الوساطة بالنسبة للمواطنين أحد مصادر معلوماتهم وكان ذلك بنسبة 22.32%.

-تبين أن غالبية المواطنين يقصدون مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية والثقافية وجاء ذلك بنسبة 44.02%، ويقصدون أيضا مصلحة الأمانة العامة بنسبة 37.74%، كما يقصدون كذلك مصلحة البناء والتعمير بنسبة 13.83%.

-اتضح لنا من خلال إجابات أفراد عينة البحث حول وسائل اتصال البلدية بالمواطن فقد خلصت الدراسة إلى أن المذكرات الإعلامية هي التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الشدة وجاء ذلك بنسبة 18% تتبعها الرسائل في المرتبة الثانية بنسبة 18%، أما بالنسبة للإعلام عن طريق الشاشة فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة 8%، في حين احتل سجل الشكاوي والاقتراحات المرتبة الرابعة بنسبة 14%، بينما احتلت المجلات الحائطية المرتبة الخامسة بنسبة 17%، كما احتل الهاتف المرتبة السادسة بنسبة 20%، أما بالنسبة للإذاعة فكانت في المرتبة السابعة بنسبة 17%، يتبعها التلفزيون في المرتبة الثامنة بنسبة 30%، بينما جاء في المرتبة التاسعة الأنترنيت، وجاءت في المرتبة العاشرة الصحف والمجلات.

-تبين أن مصالح السلطات المحلية يقومون بالزيارات الميدانية وكان ذلك بنسبة 64%.

-تبين أن اللغة الأكثر استخداما من طرف المتعاملين في مصالح السلطات المحلية مع المواطنين هي اللغة العامية وكان ذلك بنسبة 56.89% واللغة العربية بنسبة 38.79%.

-تبين أن طبيعة الاتصال المتعامل به من طرف السلطات المحلية هو اتصال رسمي وكان ذلك بنسبة 60%.

-تبين أن مصالح السلطات المحلية يحرصون على حسن استقبال الموطنين وكان ذلك بنسبة 79%.

- تبين أنه يوجد مكتب استعلام وتوجيه على مستوى البلدية وكان ذلك بنسبة 69%.

-تبين أن البلدية تعمل على توفير بيانات ومعلومات خاصة بها وذات علاقة بالمواطنين وكان ذلك بنسبة 51%.

-من خلال ترتيب القضايا والمشاكل التي يقصد حولها المواطنون البلدية توصلنا إلى أن السكن احتل المركز الأول بنسبة 68%، يتبعه الكهرباء في المركز الثاني بنسبة 24%، كما احتل الغاز المركز الثالث بنسبة 17%، في حين احتل الصرف الصحي المركز الرابع بنسبة 17%، أما بالنسبة للطرقات احتلت المركز الخامس بنسبة 18%، وجاء الماء في المركز السادس بنسبة 10%.

-تبين أن غالبية المواطنين قيموا الخدمات المقدمة لهم على مستوى البلدية بأنها متوسطة بنسبة 64 %وضعيفة بنسبة 26%.

ومن مجمل النتائج الأنفة الذكر، يبدو جليا أن الفرضية الجزئية الأولى والتي مفادها: "أن هناك تأثير متبادل بالنسبة للاتصال بين السلطات المحلية والمواطن" هي فرضية صادقة على اعتبار أن معظم المبحوثين (مواطنين، موظفين) وبنسب عالية قد أكدوا أن التبادل الاتصالي بين الإدارة المحلية والمواطن يظهر في الوضعية الاتصالية مرتكزا على تبادل المعلومات من أجل قضاء المصالح والحاجات بالنسبة للموطن وتأدية المهام والوظائف بالنسبة للإدارة المحلية.

2-**نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية:** من خلال تحليلنا لبيانات الفصل السابع الذي تناول التساؤلات المتمحورة حول كيفية التخطيط على مستوى السلطات المحلية في اختيار وتنفيذ البرامج الإنمائية المحلية، تبين أن الفرضية الثانية والتي مفادها "أن التخطيط والتنفيذ الجيد للبرامج الإنمائية يعمل على نجاح عملية التنمية بالمجتمعات المحلية " فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تحقق هذه العلاقة والتي من بينها:

-تبين أن غالبية المواطنين يرون أن تنمية المجتمع المحلي تعني توفير مناصب الشغل وكان ذلك بنسبة 29.93 %، وتعني كذلك إنجاز أكبر عدد من المرافق وكان ذلك بنسبة 29.25 %، كما تعني لهم تنمية المجتمع المحلي بأنها عبارة عن تقديم خدمات جيدة

للمواطنين وجاء ذلك بنسبة 23.80%، وتتمثل أيضا بالنسبة لهم في توفير بيئة إدارية للاستثمار وجاء ذلك بنسبة 14.28%.

-تبين أن السلطات المحلية تساهم فعلا في تنمية المجتمع المحلي وجاء ذلك بنسبة 60%.

-أما عن الاختصاصات الممنوحة على مستوى البلدية فوجدنا أنها لا تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في تنمية المجتمعات المحلية وجاء ذلك بنسبة 55%.

-كما أن الاختصاصات الممنوحة على مستوى البلدية واسعة والإمكانيات محدودة وجاء ذلك بنسبة 80%.

-تبين أن التخطيط للتنمية على مستوى البلدية يتم وفق طريقة علمية وجاء ذلك بنسبة 53%.

-تبين أنه من بين الأسس التي يعتمد عليها في توزيع المشاريع التنموية هي رؤية المسؤول الشخصية وجاء ذلك بنسبة 39.28%، وعلى أساس الرؤية التنموية الشاملة للبلدية وجاء ذلك بنسبة 25%.

-تبين أن غالبية المواطنين لم يعايشوا إنجاز مشاريع تنموية ببلديتهم وجاء ذلك بنسبة 56%.

-تبين أن المشاريع التي عايش المواطنين إنجازها هي السكن وجاء ذلك بنسبة 42.71% والتعليم بنسبة 17.71%، ثم الصحة والبيئة بنسبة 15.63% لكل منهما.

-تبين أنه يتم تنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية من خلال تجنيد المصالح التقنية للبلدية وجاء ذلك بنسبة 38.05%، وعن طريق إشراك المصالح التقنية للدولة وجاء ذلك بنسبة 26.87%.

-تبين أن البلدية تعتمد على مصادر تمويل مختلفة منها ميزانية الولاية وجاءت بنسبة 33.33%، وتعتمد كذلك على المخطط البلدي للتنمية بنسبة 29.63%، كما تعتمد أيضا على ميزانية البلدية وكان ذلك بنسبة 28.89%.

-تبين أن هناك ضعف في تمويل المشاريع التنموية وجاء ذلك بنسبة 68%.

-تبين أنه لا يتم إتمام المشاريع التنموية في وقتها المحدد وجاء ذلك بنسبة 81%.

-تبين أنه لا يوجد جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع التنموية وطبيعة الخدمات التي تقدمها البلدية وجاء ذلك بنسبة 55%.

-تبين أن غالبية أفراد العينة لا يشاركون في تقييم البرامج المطروحة على مستوى المجلس الشعبي البلدي وجاء ذلك بنسبة 87%.

-تبين أن معظم أفراد العينة لم يساهموا في إعداد أي برنامج تنموي ضمن لجان التنمية الاجتماعية وجاء ذلك بنسبة 90%.

-تبين أن هناك ضعف في تقديم الحوافز سواء مادية أو معنوية نظير مشاركة المواطنين في البرامج والأنشطة التنموية وجاء ذلك بنسبة 77%.

-تبين أنه لا يتم الاهتمام بتوزيع نشرات إعلامية تخص مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي وجاء ذلك بنسبة 64%.

-بالنسبة لبعض الاقتراحات لدعم السلطات المحلية لإشراك المواطنين في التخطيط وتنفيذ البرامج التنموية تبين انه يجب عقد اجتماعات دورية مع المواطنين واعتبارهم جزء من سلطتهم وجاء ذلك بنسبة 38.06%، ومن بين المقترحات أيضا مناقشة البرامج المراد مشاركة المواطنين فيها هذا الذي يجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها وجاء ذلك بنسبة 31.86%، كما تعمل وسائل التواص المختلفة على زيادة وعي المواطنين بأهمية المشاركة وجاء ذلك بنسبة 30.08%.

-وحول كيفية توزيع المشاريع التنموية فوجدنا أنه يتم توزيعا بالدرجة الأولى عن طريق المناقصات وجاء ذلك بنسبة 59.09%، ويتم توزيعها أيضا بناء على الكفاءة والتأهيل بنسبة 31.43%.

-أما عن تقييم المواطنين لسير المخططات والبرامج التنموية بالبلدية فهناك من قيمها بأنها متأخرة وجاء ذلك بنسبة 57.28%، وهناك من قيمها بأنها فاشلة وجاء ذلك بنسبة 26.36%.

ومن مجمل النتائج الأنفة الذكر، يبدو جليا أن الفرضية الجزئية الثانية والتي مفادها: "التخطيط والتنفيذ الجيد للبرامج الإنمائية يعمل على نجاح عملية التنمية بالمجتمعات المحلية " هي فرضية صادقة، على اعتبار أن معظم المبحوثين (مواطنين، موظفين) وبنسب عالية قد أكدوا أن المساهمة الفعالة والكبيرة في التخطيط والتنفيذ الجيد من طرف خبراء ذو كفاءة عالية للبرامج الإنمائية يعمل على نجاح عملية التنمية بالمجتمعات المحلية.

3-**نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة:** من خلال تحليلنا لبيانات الفصل الثامن الذي تناول التساؤلات المتمحورة حول الديمقراطية التشاركية ودورها في تحديد مطالب واحتياجات المواطنين، تبين أن الفرضية الثالثة والتي مفادها "أن الديمقراطية التشاركية تعمل على تحديد مطالب واحتياجات المواطنين" قد توصلت إلى مجموعة من النتائج التي تحقق هذه العلاقة والتي من بينها:

-بالنسبة لنتائج المشاركة الشعبية فصرحت 22.74 % من المواطنين بأنها تعمل على تنشيط روح العمل الجماعي، كما صرحت 18.01% منهم بأنها تعمل على تعزيز روح المسؤولية، كذلك صرحت نسبة 16.59% منهم بأنها تعمل على إتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي، بينما صرحت 12.79% منهم بأنها تساهم في الرقابة على مشروعات الحكومة.

-تبين أن السلطات المحلية لا تعرض نشاط المجلس الشعبي البلدي السنوي أمام المواطنين وجاء ذلك بنسبة 78% رغم أن القانون البلدي أعطاه الحق في ذلك.

-تبين أن هناك مجموعة من الصفات يجب أن يتميز بها المواطنون المشاركون في برامج تنمية المجتمع المحلي حيث جاءت الكفاءة في المرتبة الأولى وكان ذلك بنسبة 30.67% وبعدها جاءت المسؤولية في المرتبة الثانية وكان ذلك بنسبة 28.66%، وجاء الوعي في المرتبة الثالثة وكان ذلك بنسبة 20.67%، وجاءت في المرتبة الأخيرة المواطنة وكان ذلك بنسبة 20%.

-تبين أنه لا يتم استشارة المواطنين عند إعداد المخططات التنموية على مستوى البلدية وجاء ذلك بنسبة 89%.

-أما عن أشكال مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية للمجتمع فجاء التشاور والحوار في المرتبة الأولى وكان ذلك بنسبة 62.6%، وجاء ت في المرتبة الثانية الاستشارة وكان ذلك بنسبة 19.23%، وفي المرتبة الثالثة كان القرار المشترك وجاء بنسبة 18.26%.

-وعن حجم مشاركة المواطنين في البرامج التنموية الخاصة بالبلدية يتراوح بين ضعيفة بنسبة 66 %ومتوسطة بنسبة 32%.

-وحول رض المواطنين عن حجم مشاركتهم في البرامج التنموية الخاصة ببلديتهم هناك 68% غير راضون عن حجم هذه المشاركة.

-ينتج عن مساهمة المواطنين في المشاركة في برامج تنمية المجتمع المحلي بقاء واستمرار المشاريع التنموية وجاء ذلك بنسبة 90%.

-أما عن مستوى الإدراك الذي تحققه مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي فوجدنا أنها تجعل المواطنون يدركون حقيقة الخدمة العمومية بالدرجة الأولى وجاء ذلك بنسبة 50.82%، كذلك تجعلهم يدركون حجم المشاكل وجاء ذلك بنسبة 32.42%، كما تجعلهم يدركون البرامج التي تشاركون فيها وجاء ذلك بنسبة 14.76%.

-تبين أن غالبية المواطنين ليسوا على علم بالإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعهم المحلي وجاء ذلك بنسبة 74%.

-تبين أنه توجد تنظيمات مجتمعية مختلفة (جمعيات، منظمات، لجان أحياء...) على مستوى البلدية وجاء ذلك بنسبة 85%.

-بالنسبة لصور مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي وجدنا أنهم يشاركون بالدرجة الأولى في ضمان نزاهة الانتخابات وجاء ذلك بنسبة 42.86%، ثم يشاركون في وضع التصورات وجاء ذلك بنسبة 41.07%، وبعدها يشاركون في الرقابة على المشاريع التنموية والخدمات التي تقدمها البلدية وجاء ذلك بنسبة 16.07%.

-بالنسبة لنوعية البرامج التنموية التي استفاد منها المواطنين صرحت نسبة 64.34% منهم أنها استفادت من برامج اجتماعية، وصرحت نسبة 15.66% منهم أنها استفادت من برامج ترفيهية، كما صرحت نسبة 13.04% منهم أنها استفادت من برامج دينية، وصرحت فئة أخرى بنسبة 6.96% أنها استفادت من برامج دينية.

-تبين أن هناك بعض الآثار الإيجابية تتركها مشاركة المواطنين في البرامج التنموية منها تحسين العلاقة بين الطرفين (المواطنين، السلطات المحلية) وجاء ذلك بنسبة 36.50% وتعمل المشاركة أيضا على زيادة المصداقية بينهم وجاء ذلك بنسبة 35.03%، كما تعمل أيضا على زيادة الثقة بين الطرفين وجاء ذلك بنسبة 28.47%.

ومن مجمل النتائج الأنفة الذكر، يبدو جليا أن الفرضية الجزئية الثالثة والتي مفادها: " أن الديمقراطية التشاركية تعمل على تحديد مطالب واحتياجات المواطنين" هي فرضية صادقة على اعتبار أن معظم المبحوثين (مواطنين، موظفين) وبنسب عالية قد أكدوا أن مشاركة المواطنين في البرامج التنموية بالبلدية يساهم ويعمل على معرفة وتحديد مطالبهم.

ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة: مقارنة بما توصلت إليه الدارسة الراهنة من نتائج عامة ونتائج جزئية، ومن خلال التحقق الميداني من فروض الدراسة بتحليل البيانات إحصائيا، فتبين لنا من خلال الدارسة الراهنة أن هناك تطابق مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب وهناك اختلاف معها في جوانب أخرى وذلك كما يلي:

-اتفقت الدراسة مع دراسة "محمد خشمون" بعنوان (مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية) في أن مشاركة المجالس الشعبية في تنمية المجتمع المحلي هي مشاركة محدودة لأسباب مختلفة منها: المركزية الإدارية المفرطة، شدة الوصاية الإدارية، التمويل المالي المركزي للمشروعات والبرامج التنموية، كثرة الخلافات والصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي، هذا ما أكدته دراساتنا بأن مشاركة المجالس الشعبية المحلية في تنمية المجتمعات المحلية تبقى ناقصة ومحدودة ويعود ذلك لسبب رئيسي يتمثل في عدم إشراك المواطنين في التخطيط والتنفيذ للبرامج التنموية وذلك من أجل تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه مجتمعهم المحلي عن طريق الجمعيات، لجان الأحياء، منظمات...

-اتفقت الدراسة مع الدراسة مع دراسة "الهادي عبدو أبوه" بعنوان (الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريطانيا) في أن الدولة تسعى لسد الفوارق الاجتماعية وتقليصها من خلال حكم المواطنين وإدارتهم إدارة عقلانية مبنية على الإنصاف والمساواة وتكافئ الفرص والرفاهية للمواطنين وتعد هذه الوظيفة جزء من وظيفة الدولة الأولية وهذا ما أكدته دراستنا بأن المشاركة الشعبية للمواطنين في شؤونهم المحلية تجعلهم يدركون الصعوبات والمشاكل التي تواجه مجتمعهم المحلي وتعود بنتائج إيجابية على كل الطرفين(مواطن، سلطة محلية).

-لكن تعارضت دراستنا مع دراسة "صبرينة رماش" التي عنوانها(الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية) في أنه يجب الإدراك والوعي بأهمية الاتصالات الغير الرسمية تدعيما لما يحقق صالح المؤسسة وذلك من خلال عدة صور مثل السماح بالمشاركة في صنع القرارات وتشجيع العمل النقابي والترفيهي بحيث يمكن في النهاية تطوير الاتصالات الرسمية وغير الرسمية لخدمة الاتصالات الرسمية، وهذا ما يتناقض مع ما توصلت إليه دراستنا حيث أكدت على أن للاتصال الرسمي دور مهم في أمانة المعلومات ومصداقيتها وكذلك أنه يعمل على حمايتها من التلف والتشويه وتسهيل عملية الحفظ في الأرشيف والرجوع إليها عند الحاجة.

-اختلفت الدراسة مع دراسة الباحثة "وردة بروس" المعنونة (بفعالية الاتصال الإداري في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية وانعكاسها على أداء العاملين) في وعي المسؤولين بأن المزاوجة بين العلاقات الرسمية والعلاقات غير الرسمية معا تجعل العلاقة بين أعضاء المؤسسة أفضل، فالعلاقات حينما تكون رسمية فقط ستجعل جو التعامل جافا ولا يؤدي إلى الغرض المطلوب عكس دراستنا الذي توصلت إلى أن الاتصال الرسمي هو الذي يحمي الإدارة من الانزلاق وذلك عن طريق التوثيق.

-اتفقت الدراسة مع دراسة "ناجي عبد النور" المعنونة (بدور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة تجربة البلديات الجزائرية) في أنه يجب تعبئة الجماعات المحلية في حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي وذلك بحث المواطنين على المشاركة والتعريف

بمشاكلهم وصعوباتهم، حيث أكدت دراستنا على أن المشاركة الشعبية تؤدي إلى تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي، وتعود بنتائج إيجابية على كل الطرفين(مواطن، سلطة محلية)، كما توصل الباحث كذلك إلى أنه يجب تفعيل العمل على مستوى أصغر وتعميم مفهوم لجان الأحياء، هذا الذي أكدته دراستنا حيث وجدنا بأنه توجد تنظيمات مجتمعية على مستوى البلديات بتشكيلاتها المختلفة من جمعيات، منظمات، لجان أحياء، كشافة إسلامية، تنظيمات شبانية... وكذلك توصل الباحث بأن البلدية توفر المعلومات للمواطنين وتعطيهم بيانات حول التنمية، هذا ما أكد ته دراستنا في أن البلدية توفر معلومات للمواطنين حول البلدية والبرامج والمشاريع التنموية.

-اتفقت دراستنا مع دراسة "آنس عرعار" الموسومة (بالمشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة) في أن المواطنين يشاركون إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة، حيث تساهم الحملات التحسيسية التي تقوم بها الجمعيات في تفعيل المشاركة الشعبية، إذ وجدنا دراستنا أكدت بأن المشاركة الشعبية تعمل على تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه مجتمعهم المحلي وتزداد فعالية هذه المشاركة عند اللجوء إلى تنظيمات المجتمع المدني من جمعيات، منظمات، لجان أحياء...

ثالثا: النتائج العامة للدراسة: توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير متبادل بالنسبة للاتصال بين السلطات المحلية والموطن وكان ذلك من خلال:

-أخذ انشغالات الموطنين بعين الاعتبار من طرف أعضاء السلطات المحلية.

-توصيل المواطنين انشغالاتهم لأعضاء السلطات المحلية، وحصولهم على توجيهات عن الإجراءات التي يتم القيام بها، ويكون ذلك من طرف العاملين بالبلدية.

-كما توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الوسائط الاتصالية تستخدم من طرف السلطات المحلية لتزويد المواطنين بمختلف المعلومات هي: المذكرات الإعلامية، الرسائل، الإعلام عن طريق الشاشة، سجل الشكاوي والاقتراحات، المجلات الحائطية، الهاتف، الإذاعة، التلفزيون، الأنترنيت، الصحف والمجلات.

-تبين بأن مصالح السلطات المحلية يقومون بالزيارات الميدانية لمختلف المناطق المحلية لمعرفة القضايا والظروف الخاصة بهذه المناطق من أجل الرقي بمستوى الخدمات التي تقدمها وإرضاء المواطنين بهذه الخدمات.

-أن طبيعة الاتصال المتعامل به من طرف أعضاء السلطات المحلية هو اتصال رسمي، وذلك حرصا على أمانة المعلومات ومصداقيتها، والخوف من تلفها وتشويهها وحفظها في الأرشيف والرجوع إليها عند الحاجة.

-للبلدية مكتب استقبال وتوجيه للمواطنين هذا الذي يلعب دور الوسيط بين البلدية والمواطن.

-أن ظروف استقبال المواطنين في البلدية في تحسن وترقى بمستوى الخدمة العمومية وتزيد ثقة المواطن بها.

-تبين من خلال هذه الدراسة أن البلدية توفر معلومات للمواطنين حول البلدية وتخصهم كالبرامج والمشاريع التنموية.

-تبين كذلك أنه من بين المشاكل والقضايا الذي يقصد حولها الموطن البلدية: السكن، الكهرباء، الغاز، الصرف الصحي، الطرقات، الماء.

-تقييم الخدمات التي تقدمها مصالح البلدية عموما كان متوسط.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن التخطيط والتنفيذ الجيد للبرامج الإنمائية يعمل على نجاح عملية التنمية بالمجتمع المحلي وبالتالي العمل بتنسيق جهود كل الطرفين (مواطنين، سلطات محلية) لإنجاح عملية التنمية.

-أن هناك دور كبير للسلطات المحلية في تنمية المجتمع المحلي وذلك اعتبارا أن البلدية تمثل نواة التغيير المحلية على مختلف الأصعدة (اجتماعي، ثقافي، فني، اقتصادي، بيئي...)، ويكون ذلك بتدعيم المواطنين وتقديم لهم خدمات تتعلق بحاجاتهم الأساسية (السكن، الصحة، التعليم).

-تبين كذلك أن الاختصاصات والصلاحيات الموكلة للسلطات المحلية ممتدة على نطاق واسع، هذا الذي يجعلها لا تستطيع الإلمام بها كلها ويجعل إمكانية الإلمام بها محدودة.

-أن التخطيط لتنمية المجتمع المحلي يتم وفق طريقة علمية منظمة ومن طرف أفراد واعيين، هذا ما بينته المقابلة التي تمت مع أعضاء المجلس الشعبي للبلدية، حيث كان معظم أعضائه متحصلين على شهادات جامعية.

-يتم توزيع المشاريع التنموية من خلال:

*رؤية المسؤول الشخصية باعتباره الممثل الوحيد للدولة بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة.

*رؤية تنموية شاملة.

*عدد المواطنين.

*العلاقات الشخصية.

-توصلت الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة لم يعايشوا إنجاز مشاريع تنموية، ولم يتم إشراكهم فيها، ولم يؤخذ حتى رأيهم بعين الاعتبار، رغم أن قانون البلدية أعطاهم حيزا هاما في تسيير شؤون البلدية خاصة في مجال التنمية.

-بينت الدراسة أنه يتم تنفيذ المشاريع التنموية من خلال:

*تجنيد المصالح التقنية للبلدية باعتبارها الخيط الناظم لجل الأعمال ذات الطابع التقني والعلمي التي تدخل في إطار تجسيد المخططات التنموية للبلدية.

*إشراك المصالح التقنية للدولة عندما يتعذر الأمر على البلدية.

*اختيار مصادر التمويل للمشروع المراد إنجازه.

*إشراك المواطنين في تنفيذ البرامج التنموية.

-توجد مصادر تمويل مختلفة للمشاريع التنموية منها: ميزانية الولاية، المخطط البلدي للتنمية، الميزانية البلدية، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، المخطط القطاعي، الأعمال التطوعية.

-بينت الدراسة بأن جل أفراد العينة يرون بأن هناك ضعف في التمويل وعدم كفايته لإنجاز هذه المشاريع بالصورة المطلوبة وفي الوقت المحدد.

-عدم وجود جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع التنموية ومقارنة ما هو مبرمج بما هو منجز.

-لا يتم تقديم حوافز مادية أو معنوية أثناء مشاركة المواطنين في البرامج والأنشطة التنموية وكذلك لا يتم إعلامهم بالبرامج المطروحة للمشاركة.

-من بين المقترحات لدعم السلطات المحلية لإشراك المواطنين في تنفيذ البرامج الإنمائية:

*عقد اجتماعات دورية مع المواطنين واعتبارهم جزء من سلطتهم.

*مناقشة البرامج المراد المشاركة فيها لمعرفة مشكلاتهم وإمكانيتهم وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها.

*تحقيق وعي المواطنين عن طريق التواصل.

وأظهرت نتائج الدراسة أيضا أن المشاركة الشعبية تؤدي إلى تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي وتعود بنتائج إيجابية على كل الطرفين (مواطن، سلطات محلية) والتي من بينها: تنشيط روح العمل الجماعي، تعزيز روح المسؤولية، إتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي، تعزيز روح المواطنة والانتماء، الرقابة على مشروعات الحكومة، إعداد الخطط والمشروعات المحلية وصياغة نمط حياة المجتمع.

-اتضح كذلك أنه لا يتم عرض نشاط المجلس الشعبي البلدي أمام المواطنين، رغم أن القانون البلدي أجازهم الحق في المشاركة في شؤون بلديتهم بطريقة غير مباشرة.

-بينت الدراسة أن هناك بعض الصفات يتميز بها المواطنون المشاركون في برامج تنمية المجتمع المحلي لأنها تعد عاملا أساسيا في نجاح عملية التنمية منها: الكفاءة، المسؤولية، الوعي، المواطنة.

-أن مسؤولي السلطات المحلية لا يهتمون باستشارة المواطنين عند إعداد المخططات التنموية على مستوى البلدية.

-من بين أشكال مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية للمجتمع: التشاور والحوار، الاستشارة، القرار المشترك.

-كما بينت الدراسة أن حجم مشاركة المواطنين في البرامج التنموية الخاصة بالبلدية يتراوح بين ضعيفة ومتوسطة.

-اتضح أن غالبية المواطنون غير راضون عن حجم مشاركتهم في البرامج التنموية.

-أن مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي تساهم في بقاء واستمرار المشاريع التنموية لأن المواطن على علم بالمشاكل والاحتياجات الخاصة بمجتمعه.

-أن مشاركة الموطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي تجعلهم يدركون حقيقة الخدمة العمومية لأن تقديم الخدمة هو الذي يحدد العلاقة بين الطرفين، كما تؤدي مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي إلى معرفة حجم ومشاكل واحتياجات مجتمعهم.

-بينت الدراسة أن معظم المواطنين ليسوا على علم بالإمكانيات المتاحة للتنمية بمجتمعهم.

-اتضح من خلال هذه الدراسة أنه توجد تنظيمات مجتمعية على مستوى البلدية بتشكيلات مختلفة هي: جمعيات (ثقافية، رياضية، اجتماعية)، منظمات، لجان أحياء، كشافة إسلامية، تنظيمات شبانية.

-من بين صور مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي:

*المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات.

*المشاركة في وضع التصورات.

*المشاركة في الرقابة.

-تنوعت البرامج التنموية التي استفاد منها المواطنون من برامج اجتماعية ودينية إلى برامج ترفيهية وبرامج أطفال.

- اتضح من خلال هذه الدراسة أن هناك آثار إيجابية تتركها مشاركة المواطنين في برامج تنمية المجتمع المحلي هي تحسين العلاقة وزيادة المصداقية والثقة بين المواطنين والسلطات المحلية اللذان يعتبران الركيزتان الأساسيتان للديمقراطية الشعبية.

رابعا: اقتراحات وتوصيات الدراسة: وبناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج حول دور الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن في تحقيق التنمية الاجتماعية نقترح مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

-إقامة حوار دائم ومستمر مع المواطنين من طرف مسؤولي السلطات المحلية لكسب ثقتهم.

-يجب أن تكون العلاقة بين المواطنين وأعضاء السلطات المحلية مبنية على الشفافية والأداء الجيد لاسترجاع الثقة بين الطرفين.

-تجسيد مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العامة، حيث يعتبر هذا المبدأ مبدءا سليما لإصلاح الإدارة.

-وضع نصوص قانونية تحكم وتحدد العلاقة الاتصالية بين المواطن والإدارة المحلية بشكل واضح.

-استخدام الإدارة المحلية لاستراتيجيات الإقناع والاقتناع لسياستها العامة مع المواطن.

- منح المواطنين الحق في الاطلاع على الوثائق والمعلومات الإدارية لخلق أجواء من المصداقية بين الطرفين.

-تكوين بعض الوعي حول أهمية الاتصال في الإدارة المحلية بمختلف فروعها كوظيفة إدارية قائمة بذاتها.

-زيادة تفعيل مشاركة المواطنين في طرح اقتراحاتهم وأفكارهم البناءة فيما يخص برامج تنمية المجتمع المحلي، وإشراكهم في اتخاذ القرار عند مناقشة البرامج والمشاريع التنموية.

-عقد الاجتماعات الدورية بين أعضاء السلطات المحلية والمواطنين، هذا الذي يؤدي إلى بناء علاقات قوية بين الطرفين، ويؤدي كذلك إلى كسب الثقة والمصداقية بينهم.

-تعزيز المشاركة الشعبية من طرف أعضاء السلطات المحلية وذلك من خلال الإفصاح للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية.

-تفعيل القوانين الخاصة بالمجالس الشعبية المحلية وتحديثها بما يتناسب مع احتياجات المواطنين وبشكل يضمن لهم الحق في المشاركة بشكل أوسع وأكثر فاعلية.

خلاصة

يعتبر هذا الفصل المحك الأساسي لقياس مدى تطابق المؤشرات المعتمدة في اختبار الفرضيات مع العلاقات القائمة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، هذا الذي ساعدنا على تكوين صورة واضحة من خلال تحليل المعطيات الميدانية كميا وكيفيا، وساعدنا هذا أيضا عن الكشف عن مدى صحة أو عدم الفرضيات الفرعية التي قامت عليها الدراسة وكذلك الفرضية العامة.

كما قمنا أيضا في هذا الفصل بمناقشة النتائج المتوصل إليها مع نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها في الفصل الأول للدراسة، وذلك لتوضيح أوجه التشابه وأوجه الاختلاف لهذه الأخيرة، كما قمنا في نهاية هذا الفصل بطرح بعض التوصيات والاقتراحات حول الدراسة بشكل عام.

الخاتمة

خاتمة

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع الإدارة المحلية، هذا الاهتمام جاء في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين في البرامج والمشاريع التنموية ودورهم في عملية الحكم وتقليص أدوار الدولة ومنح مؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في تنمية المجتمع المحلي، كما يبين كذلك أن القاعدة الأساسية لنجاح تنمية المجتمعات المحلية هي تلك العلاقة الاتصالية التبادلية بين المواطن والسلطات المحلية المتجسدة في أهم مبدأ من المبادئ المتمثلة في المشاركة الشعبية في التخطيط والتنفيذ للبرامج التنموية كما تساهم المشاركة الشعبية في معرفة المشاكل والصعوبات التي تواجه المواطنين لذلك فنجاح أي دولة في التنمية يرجع إلى اعتمادها على مواردها البشري المحلية.

كما تعتبر الإدارة المحلية منظومة علاقات اتصالية ما بين الأفراد سواء كانت داخلية أو خارجية وتعد مظهرا من مظاهر تقدم أي مجتمع وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها ومدى احترام المواطنين لهذه الإدارة والإحساس بمسؤوليته اتجاهها، كما تراعي هذه الإدارة مصالحه وأهدافه وطموحاته المتعلقة بها وهذا الذي يتمثل في التأثير المتبادل بين المواطن والإدارة.

كما يمكن القول في الأخير بأن الإدارة المحلية تمثل صورة من صور التضامن الاجتماعي، تقوم على فكرة تقسيم العمل وتقوم كذلك على شبكة من العلاقات الاجتماعية سواء داخلية أو خارجية تتصهر فيها الفردية من أجل تحقيق أهداف عامة وتكامل وظيفي في المجتمع، ويتم ضبط هذه العلاقة وتحديدها في إطار عام يخدم مصالح واحتياجات وطموحات المواطن وأهدافه ومستقبل الإدارة المحلية في إطار تنمية المجتمعات المحلية.

ومن بين أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

-يظهر التبادل الاتصالي بين السلطات المحلية والمواطنين في الوضعية الاتصالية مرتكزا على تبادل المعلومات من أجل قضاء المصالح والحاجات بالنسبة للمواطن، وتأدية المهام والوظائف بالنسبة للإدارة المحلية.

-إن المساهمة الكبيرة والفعالة في التخطيط والتنفيذ الجيد من طرف خبراء ذو كفاءة عالية للبرامج الإنمائية يعمل على نجاح عملية التنمية بالمجتمعات المحلية.

-تعمل المشاركة الشعبية للمواطنين في البرامج التنموية للبلدية على معرفة وتحديد مطالبهم، كما تعمل على نجاح عملية التنمية بالمجتمعات المحلية، وتبقى هذه المشاركة ناقصة ومحدودة.

-خلق الوعي المحلي البلدي، وذلك بحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية وسياسات التنمية، وذلك من خلال وسائل الإعلام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا-المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1.إبراهيم العيسوي: (2000)، **التنمية في عالم متغير-دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها-**، القاهرة، دار الشروق، ط1.

2.أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد: (2009)، **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، الإسكندرية، المكتب الجامعي.

3.أبو المعاطي ماهر: (2012)، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة "معالجة محلية دولية وعالمية لقضايا التنمية "**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

4.أبو النجاء محمد العمري: (2000)، **تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية**، الإسكندرية المكتبة الجامعية.

5.أبو شنب محمد جمال: (2008)، **قواعد البحث العلمي والاجتماعي المناهج والطرق والأدوات**، مصر، دار المعرفة الجامعية.

6.أحمد محمد عليق وآخرون: (2004)، وسائل **الاتصال والخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

7.أحمد مصطفى خاطر: (2000)، **تنمية المجتمع المحلي :الاتجاهات المعاصرة**، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ط2.

8.أحمد مصطفى خاطر، (2012)، هالة منصور السيد، محمد عبد الرحمان حسن: **تنمية المجتمعات المحلية**، الإسكندرية، دار الوفاء، ط 1.

9.أرمان وميشال ماتلار: (2005)، **تاريخ نظريات الاتصال**، ترجمة نصر الدين لعياضي، الصادق رابح، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3.

10. أميرة منصور يوسف علي: (1999)، **الاتصال والخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

11. أنجرس موريس: (2004)، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية –تدريبات عملية** –، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر.
12. أيمن عودة المعاني: (2010) **الإدارة المحلية**، عمان، دار وائل، عمان، ط1.

13. بركات عبد العزيز: (2011)، **مناهج البحث الإعلامي (الأصول النظرية ومهارات التطبيق)**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1.
14. بسام عبد الرحمان المشاقبة: (2011) **نظريات الاتصال**، الأردن، دار أسامة، ط 1.

15. بن حمودة محمد: (دس)، **علم الإدارة المدرسية وتطبيقات في النظام التربوي الجزائري**، الجزائر، دار العلوم.
16. بن مرسلي أحمد: (2007)، **مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3.

17. بن نوار صالح: (2006)، **فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية**، قسنطينة، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة.
18. بوحنية قوي: (2010)، **الاتصالات الإدارية داخل المنظمات المعاصرة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
19. بوطوطن نجاة وآخرون: (2012)، **سوسيولوجيا المنظمات**، الجزائر، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1.

20. التل سعيد: (2007)، **مناهج البحث العلمي (طرق البحث النوعي)**، عمان، دار المسيرة، ط2.
21. ثروت مكي: (2005)، **الإعلام والسياسة (وسائل الاتصال والمشاركة السياسية)**، القاهرة، عالم الكتب، ط 1.
22. جمال الدين لعويسات: (2003)، **السلوك التنظيمي والتطوير**، الجزائر، دار هومه.
23. جمال محمد أبوشنب: (2014)، **نظريات الاتصال والإعلام (المفاهيم، المداخل النظرية، القضايا)**، الإسكندرية، دار المعرفة.

24. حريم حسن: (2003)، **إدارة المنظمات منظور كلي**، الأردن، دار الحامد، ط1.

25. حسني محمد نصر: (2008)، **مقدمة في الاتصال الجماهيري (المداخل والوسائل)**، الكويت، مكتب الفلاح، ط2.

26. حسين جلوب: (2010)، **مهارات الاتصال مع الآخرين**، دب، دار كنوز المعرفة، ط 1.

27. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: (2009)، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

28. حميد الطائي، بشير العلاق: (2009)، **أساسيات الاتصال نمادج ومهارات**، الأردن، دار اليازوري.

29. ختام العناني، علي العياصرة: (2007)، **الاتصال المؤسسي في الفكر التربوي بين النظرية و التطبيق**، عمان، دار الحامد، ط 1.

30. دادي عدون ناصر: (2004)، **الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية–**، الجزائر، دار المحمدية.

31. دلال محلس استيتية: (2004)، **التغير الاجتماعي والثقافي**، عمان، دار وائل.

32. دليو فضيل وآخرون: (1999)، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، قسنطينة، دار البعث.

33. ربحي مصطفى عليان، عدنان محمد الطوباسي: (2005)، **الاتصال والعلاقات العامة**، عمان، دار صفاء، ط 1.

34. ربحي مصطفى عليان، محمد عبد الدبس: (2005)، **وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم**، عمان، دار الصفاء، ط2.

35. رحيمة الطيب عيساني: (2008)، **مدخل إلى الإعلام والاتصال المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية**، الأردن، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العلمي.

36. رشاد أحمد عبد اللطيف: (2007)، **التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، دار الوفاء، ط 1، دار الوفاء.

37. الرفاعي حسين أحمد: (2003)، **مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3.

38. سعاد جبر سعيد: **سيكولوجية الاتصال الجماهيري**، ط 1، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2008.

39. سعد يس عامر: (2003) **الاتصالات الإدارية والمدخل السلوكي لها**، القاهرة، مركز وايد سيرقيس للاستشارات والتطوير الإداري، ط2.

40. سعيد سبعون: (2012)، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم اجتماع**، الجزائر، دار القصبة للنشر.

41. سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلالي: (2009)، **محاضرات في المنهج والبحث العلمي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الكتاب الثاني.

42. سلوى عثمان الصديقي، هناء حافظ بدوي: (1999)، **أبعاد العملية الاتصالية رؤية نظرية وعلمية وواقعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

43. السيد عبد الحميد عطية: (2003)، **الاتصال الاجتماعي وممارسة الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

44. شحاته أمين عايد: (2006)، **التكنولوجيا التعليمية**، الأردن، كنوز المعرفة، ط1.

45. صالح خليل أبو أصبع: (1998)، **العلاقات العامة والاتصال الإنساني**، الأردن، دار الشروق، ط 1، إصدار 1.

46. صباح حميد علي، غازي فرحان أبو زيتون: (2007)، **الاتصالات الإدارية أسس ومفاهيم ومراسلات الأعمال**، عمان، دار حامد، ط 1.

47. صفوان المبيض: (2014)، **الإدارة المحلية**، عمان، دار اليازوري.

48. طارق عبد الوهاب: (1999)، **سيكولوجية المشاركة السياسة**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

49. طلعت محمد السروجي وآخرون: (2001)، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، الإسكندرية، الكتاب الجامعي الحديث.

50. عبد الباسط عبد المعطي: (1981)، **اتجاهات نظرية في علم اجتماع**، الكويت، عالم المعرفة.

51. عبد العزيز شرف: (2003)، **نماذج الاتصال في الفنون، والإعلام، والتعليم، وإدارة الأعمال**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1.

52. عبد الفتاح عبد النبي: (1990)، **تكنولوجيا الاتصال والثقافة**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

53. عبد الكريم ماروك: (2013)، **الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري**، الجزائر، الوسام العربي، ط1.

54. عبد الله اللحلح أحمد، محمود أبو بكر مصطفى: (2002)، **البحث العلمي – تعريفه – خطواته – مناهجه – المفاهيم الإحصائية**، تانيس، الدار الجامعية.

55. عبد قلية فاروق، محمد عبد المجيد السيد: (2005)، **السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية**، عمان، دار المسيرة، ط1.

56. عدلي علي أبو طاحون: (1998)، **مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

57. عمار بوضياف: (2010)، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، الجزائر، دار جسور، ط 1.

58. عياد أحمد: (2006)، **مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

59. عياصرة علي، محمود العودة الفاضل محمد: (2006)، **الاتصال الإداري وأساليب القيادة الإدارية في المؤسسات التربوية**، الأردن، دار الحامد، ط1.

60. فريد كورتل، إلهام بوغليطة: (2010)، **الاتصال واتخاذ القرار**، عمان، دار كنوز المعرفة.

61. قيرة اسماعيل، توهامي إبراهيم، دليمي عبد الحميد: (2008)، **التخطيط والتنمية الحضرية**، عين مليلة، دار الهدى.

62. ماهر أحمد: (2004)، **كيف ترفع مهاراتك الإدارية في الاتصال**، الإسكندرية، الدار الجامعية.

63. مجدى محمد عبد الله: (2008)، **مقدمة في سيكولوجية الاتصال و الإعلام**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1.

64. محمد الصغير بعلي: (2013)، **الإدارة المحلية الجزائرية**، الجزائر، دار العلوم.

65. محمد الصغير بعلي: (2014)، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، الجزائر، دار العلوم.

66. محمد الصيرفي، عبد الغني حامد: (2006)، **الاتصالات الدولية ونظم المعلومات**، البحرين، مؤسسة لورد العلمية للشؤون الجامعية.

67. محمد حسن الشماع خليل: (2000)، **نظرية المنظمة**، عمان، دار المسيرة، ط1.

68. محمد رسلان الجيوسي، جميلة جاد الله: (2000)، **الإدارة علم وتطبيق**، عمان، دار المسيرة، ط 1.

69. محمد سيد فهمي: (2008)، **فن الاتصال في الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، دار الوفاء، ط1.

70. محمد شفيق: (2001)، **التنمية الاجتماعية**، القاهرة، دار ومكتبة الهلال.

71. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: (2007)، **ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة)**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

72. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: (2007)، **ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية التقليدية والمستحدثة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

73. محمد عبد الفتاح محمد: (2009)، **الاتجاهات النظرية في دراسة المنظمات المجتمعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

74. محمد عبد الفتاح محمد: (2003)، **التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

75. محمد عبد الفتاح: (2005)، **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

76. محمد عبد الله: (2004)، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، عالم الكتب، ط2.

77. محمد قاسم القريوتي: (2004)، **مبادئ الإدارة (النظريات-العمليات-الوظائف)**، عمان، دار وائل، ط3.

78. محمد قاسم القريوتي: (2003)، **مبادئ علم الإدارة النظريات والعمليات والوظائف**، عمان، دار وائل.

79. محمد محمود الجوهري: (2010)، **علم اجتماع التنمية**، عمان، دار المسيرة، ط 1.

80. محمد منير حجاب: (**2007**)، **الاتصال الفعال للعلاقات العامة**، القاهرة، دار الفجر، ط 1.

81. مصطفى حجازي: (1990)، **الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة**، دب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1.

82. مصطفى محمد أبو بكر، عبد الله بن عبد الرحمان البريدي: (2008)، **الاتصال الفعال**، الإسكندرية الدار الجامعية.

83. منال طلعت محمود: (2001)، **التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

84. منال طلعت محمود: (2002)، **مدخل إلى علم الاتصال**، الإسكندرية، د د، 2002.

85. هاني نهر، أحمد الخطيب: (2009)، **إدارة الاتصال والتواصل النظريات، العمليات، الوسائط، الكفايات**، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط 1.

ب- المعاجم والقواميس:

86. جوزف يادروس: (2006)، **القاموس الموسوعي الإداري عربي عربي**، دب، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1.

87. جيرار كورنو: (1998)، **معجم المصطلحات القانونية**، ترجمة منصور القاضي، بيروت، مجد الجامعية، بيروت، ط 1.

88. عامر مصباح: (2009)، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط 1.

89. عبد الناصر، سليم حامد: (2012)، **معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية**، الأردن، دار أسامة.

90. عمتوت عمر: (2009)، **قاموس المصطلحات القانونية في تسيير شؤون الجماعات المحلية**، الجزائر، دار هومه.

91. محمد جمال الفار: (2010)، **المعجم الإعلامي**، عمان، دار أسامة، دار المشرق الثقافي.

92. محمد منير حجاب: (2004)، **المعجم الإعلامي**، القاهرة، دار الفجر، ط1.

ج-الرسائل الجامعية:

93. أسامة محمد بهاء الدين حسن: (2006)، **المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهورة**، رسالة ماجيستر، قسم الهندسة المعمارية، جامعة عين شمس القاهرة.

94. أمير علي فاطمة الزهراء: (2011)، **الاتصال بين الإدارة المحلية والمواطن**، رسالة ماجيستر، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

95. آنس عرعار: (2016)، **المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة**، رسالة دكتوراه، قسم علم اجتماع، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.

96. صبرينة رماش: (2008)، **الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، قسم علم اجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة.

97. العربي بن داود: (2008)، **فعالية الاتصال التنظيمي في المؤسسة العمومية الجزائرية**، رسالة ماجيستر، قسم علم اجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة.

98. فرحاتي الويزة: (2008)، **الاتصال الرسمي وعلاقته بالحوافز المعنوية**، رسالة ماجيستر، قسم علوم التسير، جامعة باتنة الحاج لخضر.

99. فكرون السعيد: (2005)، **إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية**، رسالة دكتوراه، قسم علم اجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة.

100. لمير عبد القادر: (2014)، **الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية**، رسالة ماجيستر، قسم اقتصاد وإدارة أعمال، جامعة وهران.

101. محمد بن علي المانع: (2006)، **تقنيات الاتصال ودورها في تحسين الأداء**، رسالة ماجيستر، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

102. محمد خشمون: (2011)، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية**، رسالة دكتوراه، قسم علم اجتماع، جامعة منتوري قسنطينة.

103. مصعب اسماعيل طبش: (2008)، **دور نظم الاتصال الإداري في خدمة اتخاذ القرار**، رسالة ماجيستر، الجامعة الإسلامية غزة.

104. نجيبة هبهوب: (2002)، **أساليب الاتصال (مكوناته وأنماطه في الإدارة المحلية)**، رسالة ماجيستر، قسم علم اجتماع، جامعة منتوري قسنطينة.

105. الهادي عبدو أبوه: (2015)، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريطانيا**، رسالة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان.

106. وردة برويس: (2015)، **فعالية الاتصال الإداري في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية وانعكاساته على أداء العاملين**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

د-المجلات والمقالات:

107. بسمة عولمي: (دس)، **تشخيص نظام الإدارة المحلية فى الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة باجي مختار عنابة.

108. حميدشة نبيل: (2010)، **البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة**، العدد05، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

109. الأمين سويقات: (2017)، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية دراسة حالتي المغرب والجزائر**، العدد 17، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

110. أحمد بوذراع: (1995)، **أبعاد المشاركة الديمقراطية رؤية تحليلية**، العدد 3، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة.

111. عاشور قياتي: (2017)، **دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية**، العدد 11، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.

112. طارق بركات: (2014)، **تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية**، العدد 5، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية سورية.
113. ناجي عبد النور: **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة (تجربة البلديات الجزائرية)**، جامعة عنابة.
114. الإسكوا: (2010)، **التكامل الاجتماعي في غربي آسيا**، بيروت.

هـ-الملتقيات والتقارير:

115. محمد محمود الطعامنة: (2003)، **نظم الإدارة المحلية (المفهوم، الفلسفة، الأهداف)**، الملتقى العربي حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، العدد الأول، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، عمان.
116. الأمم المتحدة: (1997)، **تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البعد الثقافي للتنمية نحو مقاربة علمية**، منشورات اليونسكو، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

و-القوانين والمواثيق:

117. توفيق بوزناشة: (2015)، **دليل الجمهورية**، تاكسوس تي في، الجزائر، ج2، ط1.
118. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: بلدية عين قشرة، **النظام الآلي الجغرافي**، AINKACHERA INDICATEURS SOCIO ECONOMIOUES COMMUNE
119. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور (1976).
120. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور (2016).
121. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون البلدية 08/09 المؤرخ في (1990/04/07).
122. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون البلدية رقم (10/11).
123. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: (1990)، قانون البلدية.
124. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: (2012)، قانون الجماعات الإقليمية.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

125. Jean Claud combessie: (1996) ,**la méthode en sociologie** (serie : approches) éd : Casbah- Alger/ La découverte, Paris.
126. Jean-Pierre Durand ,Robert Weil: (1994) , Sociologie Contemporaine , Vicot, Paris.

ب-المجلات:

127. Boudalia Laila :(2007) **Management de projets et développement des compétences** ,La revue Ressources Humaines/synergies 12,Hydra,Alger.
128. Lounas M-Groupe Communication- **:** (2004) **La Communication intern**, La revue Ressources Humaines,N4, Hydra ,Alger.

الملاحق

جامعــة20 أوت 1955سكيـكدة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

استبانة بحث حول:

الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن ودوره في التنمية الاجتماعية

"دراسة ميدانية ببلدية عين قشرة ولاية سكيكدة"

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د تخصص علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة: **إشراف:**

حياة بوشارب **أ.د نبيل حميدشة**

ملاحظة:

يسعدني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي تم تصميمه لأغراض علمية بحثه، لذلك نرجو منكم قراءة كل أسئلته وعباراته، ثم الإجابة عليها بكل دقة، وذلك بوضع العلامة (×) أمام العبارة المناسبة.

نحيطكم علما بأن المعلومات التي ستتفضلون بها لن تستخدم إلاّ في إطار البحث العلمي.

السنة الجامعية2018-2019

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن 18-27 ☐ 28-37 ☐ 38-47 ☐

48-57 ☐ 58 فأكثر ☐

3-هل زاولت تعليما نظاميا؟ نعم ☐ لا ☐

4-إذا كانت الإجابة **بنعم** ما هو مستواك التعليمي؟

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5-الحالة العائلية

أعزب(اء) ☐ متزوج(ة) ☐ مطلق(ة) ☐ أرمل(ة) ☐

6-هل لديك أولاد؟ نعم ☐ لا ☐

7-إذا كانت الإجابة **بنعم** كم عددهم؟ 1 -3 ☐ 4-6 ☐ 7 فأكثر ☐

8-الحالة الوظيفية

طالب ☐ موظف ☐ أعمال حرة ☐

المحور الثاني: طبيعة الإتصالات على مستوى السلطات المحلية

9-هل تتحاور حول انشغالات مشتركة مع بعض الأطراف؟

نعم ☐ لا ☐

10-إذا كانت الإجابة **بنعم** هل يكون ذلك:

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

11-من هم الأطراف الدين تتحاور معهم حول هذه الانشغالات؟

الجيران ☐ الأقارب ☐ الأصدقاء ☐ لجان الأحياء ☐

منظمات

جمعيات ☐ منتخبون محليون ☐ مسؤولون وموظفون ☐

أخرى تذكر .....

12-أين يتم هذا الحوار؟

الشارع ☐ المقهى ☐ مقرات الجمعيات والتنظيمات ☐ مقر البلدية ☐

أخرى تذكر .....

13-هل تؤخذ انشغالاتك بعين الاعتبار من طرف السلطات المحلية؟

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

14-ما هي نتيجة حوارك معهم؟

التفاهم والتوصل إلى حلول ☐ تسهيل الاتصال بالسلطات المحلية ☐

أخرى تذكر .....

15-إذا تم توصيل انشغالك إلى السلطات المحلية ما هي المعلومات التي تحصل عليها بعد ذلك؟

توجيهات حول إجراءات يجب القيام بها ☐

تحصل على الرد النهائي وإيجاد الحلول لهذا الانشغال المشترك ☐

أخرى تذكر.....

16-ما هي المصادر التي يمكن أن تحصل من خلالها على المعلومات؟

الطرف الذي أوصل الانشغال للإدارة المحلية ☐ عن طريق الوساطة ☐

عن طريق أحد الموظفين بالبلدية ☐

أخرى تذكر.....

17-ما هي المصالح التي تتواصل معها أكثر؟

مصلحة الأمانة العامة ☐ مصلحة الاقتصاد والشؤون المالية ☐

مصلحة التنظيم العام والشؤون الاجتماعية والثقافية ☐

مصلحة الأشغال والنقل والصيانة ☐

مصلحة البناء والتعمير والشبكات والنظافة ☐

أخرى تذكر.....

18- رتب من 1 إلى 10 الوسائط الاتصالية الأكثر استخداما من طرف السلطات المحلية لتزويدكم بالمعلومات المختلفة: (مع العلم أن الشدة 1 هي الأقوى)

المذكرات الإعلامية ☐ الرسائل ☐ الإعلام عن طريق الشاشة ☐

سجل الشكاوي والاقتراحات ☐ الانترنيت ☐

المجلات الحائطية ☐ الهاتف ☐ الإذاعة ☐ التلفزيون ☐

الصحف والمجلات ☐

أخرى تذكر.....

19-هل تقوم السلطات المحلية بالزيارات الميدانية للحصول على المعلومات؟

نعم ☐ لا ☐

20-إذا كانت الإجابة بنعم هل يكون ذلك:

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

21-ما هي اللغة المستخدمة من طرف المتعاملين معك في مصالح السلطة المحلية؟

العامية ☐ العربية ☐ الفرنسية ☐

أخرى تذكر.....

22-ما طبيعة الاتصال المتعامل به معك من طرف مصالح السلطة المحلية من خلال توصيل المعلومات؟

اتصال رسمي (المرسلات الرسمية، الهاتف، التواصل إلكترونيا) ☐

اتصال غير رسمي (اتصالات تتم خارج المسارات الرسمية) ☐

23-هل تحرص المصالح المتواجدة على مستوى البلدية على حسن استقبالكم؟

نعم ☐ لا ☐

24-هل هناك مكتب اتصال وتوجيه واستعلام على مستوى بلديتكم؟

نعم ☐ لا ☐

25-هل توفر لكم بلديتكم بيانات ومعلومات خاصة بها وذات العلاقة بالمواطن (الإنجازات، الخطط، البرامج)؟

نعم ☐ لا ☐

26-رتب من 1 إلى 6 القضايا والمشاكل التي تقصد البلدية حولها: (مع العلم أن الشدة 1 هي الأقوى)

السكن ☐ الكهرباء ☐ الغاز ☐ الصرف الصحي ☐ الطرقات ☐

الماء ☐

27-كيف تقيم الخدمات التي تقدمها مصالح البلدية؟

جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

المحور الثالث: كيفية التخطيط على مستوى السلطات المحلية في اختيار وتنفيذ البرامج الإنمائية المحلية

28-هل تعتقد بأن تنمية المجتمع المحلي تعني؟

تقديم خدمات جيدة ☐ إنجاز أكبر عدد من المرافق ☐ توفير بيئة إدارية للاستثمار ☐

توفير مناصب الشغل ☐

أخرى تذكر.....

29-برأيك هل تساهم السلطات المحلية فعلا في تنمية المجتمع المحلي؟

نعم ☐ لا ☐

30-هل الاختصاصات الممنوحة للبلدية تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في تنمية المجتمعات المحلية؟ نعم ☐ لا ☐

31-هل الاختصاصات واسعة والإمكانيات محدودة؟

نعم ☐ لا ☐

32-هل تم إشراككم في تحضير مخططات البلدية لتنمية مجتمعكم المحلي؟

نعم ☐ لا ☐

33-هل تعتقد أن التخطيط للتنمية على مستوى البلدية يتم وفق طريقة علمية؟

نعم ☐ لا ☐

34-حسب رأيك على أي أساس يتم توزيع المشاريع التنموية ببلديتكم؟

عدد المواطنين ☐ رؤية المسؤول الشخصية ☐ رؤية تنموية شاملة للبلدية ☐

علائقي ☐

35-هل عايشتم إنجاز مشاريع تنموية ببلديتكم؟ نعم ☐ لا ☐

36-ما هي طبيعة القطاعات المعنية بهذه المشاريع؟

الصحة ☐ الرياضة ☐ السكن ☐ التجارة ☐

الفلاحة ☐ البيئة ☐ التعليم ☐

37-كيف يتم تنفيذ هذه البرامج والمشاريع الإنمائية؟

اختيار مصادر التمويل ☐ إشراك المصالح التقنية للدولة ☐

تجنيد المصالح التقنية للبلدية ☐ إشراك المواطنين في التنفيذ ☐

أخرى تذكر.....

38-ما هي مصادر التمويل لهذه المشاريع الإنمائية في رأيك؟

المخطط البلدي للتنمية ☐ ميزانية الولاية ☐ الميزانية البلدية ☐

الصندوق المشترك للجماعات المحلية ☐

أخرى تذكر.....

39-هل تعتقد أن هذا التمويل كافي لإنجاز المشاريع بالصورة المطلوبة؟

نعم ☐ لا ☐

40- هل تنجز هذه المشاريع في الوقت المحدد لها؟ نعم ☐ لا ☐

41-هل تعتقد بأن هناك جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع التنموية ببلديتكم؟

نعم ☐ لا ☐

42-إذا كانت الإجابة بنعم من يتولى ذلك: الممثلين ☐ الجمعيات ☐ جهات مركزية ☐

أخرى تذكر.....

43-هل شاركت في تقييم البرامج المطروحة من طرف السلطات المحلية؟

نعم ☐ لا ☐

44-إذا كانت الإجابة **بنعم** هل يكون ذلك: دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

45-هل ساهمت في إعداد إحدى البرامج التنموية ضمن لجنة ما؟

نعم ☐ لا ☐

46-إذا كانت الإجابة **بنعم**: ما نوع هذه المساهمة؟

تقدير احتياجات الحي ☐ المساهمة في التخطيط للبرامج والأنشطة ☐

المساهمة في تنفذ البرامج والأنشطة ☐ المشاركة في التمويل ☐

إبداء الرأي في البرامج المنفذة ☐ تقديم المشورة ☐

أخرى تذكر.....

47-هل تقوم السلطات المحلية بتقديم حوافز نظير مشاركتك في البرامج والأنشطة الإنمائية؟

نعم ☐ لا ☐

48-هل يقوم أعضاء السلطات المحلية بتوزيع نشرات إعلامية داخل الحي لحث المواطنين على المشاركة؟ نعم ☐ لا ☐

49-ما هي مقترحاتك لدعم السلطات المحلية في إشراك المواطنين في التخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية؟

عقد اجتماعات دورية ☐ مناقشة البرامج المراد المشاركة فيها ☐ استخدام المزيد من وسائل التواصل ☐

أخرى تذكر.....

50-كيف يتم توزيع المشاريع التنموية ببلدتكم؟

بناء على التأهيل والكفاءة ☐ عن طريق المناقصات ☐ عن طريق الصفقات العمومية ☐

أخرى تذكر.....

51-كيف تقيّم سير مخططات البرامج التنموية ببلدتكم؟

ناجحة ☐ فاشلة ☐ متأخرة ☐

المحور الرابع: مدى تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المجلس الشعبي البلدي

52-هل تعتقد أن المشاركة الشعبية تؤدي إلى:

تنشيط روح العمل الجماعي ☐ تعزيز روح المسؤولية ☐ الرقابة على مشروعات الحكومة ☐

تعزيز روح المواطنة والانتماء ☐ صياغة نمط حياة المجتمع ☐ إتاحة الفرص للتعبير عن الرأي ☐ إعداد الخطط والمشروعات المحلية ☐

53-هل تعمل السلطات المحلية على عرض نشاط المجلس الشعبي البلدي السنوي أمامكم كمواطنين؟

نعم ☐ لا ☐

54-برأيك ما هي الصفات التي يتميز بها المواطنون المشاركون في برامج تنمية المجتمع المحلي؟

الوعي ☐ الكفاءة ☐ المواطنة ☐ المسؤولية ☐

55-هل تتم استشارتكم كمواطنين عند إعداد المخططات التنموية على مستوى بلديتكم؟

نعم ☐ لا ☐

56-إذا كانت الإجابة **بنعم** كيف يتم ذلك:

عن طريق الاستفتاء ☐ عن طريق الجمعيات ☐

أخرى تذكر.....

57-إذا كانت الإجابة ب **لا** هل يعود ذلك إلى كونكم:

أقل كفاءة ☐ أقل تخصص ☐

لا تدركون المسائل بالطرق العلمية ☐ تجهلون الجوانب القانونية ☐

أخرى تذكر.....

58-تكون مشاركتك في الشؤون المحلية لمجتمعك من خلال:

الاستشارة التشاور والحوار القرار المشترك

59-ما حجم مشاركتك في البرامج التنموية الخاصة ببلديتك؟

كبيرة متوسطة ضعيفة

60-هل أنت راض عن هذا الحجم من المشاركة؟

راض جدا راض غير راض

لماذا؟.....

61-هل تعتقد بأن مشاركتك في برامج تنمية المجتمع المحلي تساهم في:

بقاء واستمرار المشاريع فشل وركود هذه المشاريع

أخرى تذكر.....

62-هل مشاركتك في برامج تنمية المجتمع المحلي ببلديتكم تجعلكم:

تدركون حجم المشاكل تدركون حقيقة الخدمة العمومية تدركون البرامج الذي تشتركون فيها

63-هل أنت على علم بالإمكانيات المتاحة للتنمية ببلديتك؟

نعم لا

64-هل هناك تنظيمات مجتمعية على مستوى بلديتكم؟

نعم لا

65-ما هي تشكيلات هذه التنظيمات المجتمعية؟

جمعيات (ثقافية، رياضية، اجتماعية) ☐ منظمات ☐ لجان أحياء ☐

كشافة إسلامية ☐ تنظيمات شبانية ☐

66-ما هي صور وأشكال مشاركتكم في تنمية مجتمعكم المحلي؟

المشاركة في وضع التصورات ☐ المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات ☐

المشاركة في الرقابة ☐

67-ما هي نوعية البرامج التي استفدت من المشاركة فيها؟

برامج اجتماعية (صحة، سكن، تعليم، ثقافة، مستوى المعيشة...) ☐ برامج دينية ☐

برامج ترفيهية ☐ برامج أطفال ☐

أخرى تذكر .....

68-تعمل مشاركتكم كمواطنين في البرامج الإنمائية على:

تحسين العلاقة بينكم ☐ الثقة ☐ المصداقية ☐

جامعــة20 أوت 1955سكيـكدة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

مقابلة حول:

الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن ودوره في التنمية الاجتماعية

"دراسة ميدانية ببلدية عين قشرة ولاية سكيكدة"

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د تخصص علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة: حياة بوشارب

إشراف: أ.د نبيل حميدشة

السنة الجامعية2018-2019

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن 28-37 ☐ 38-47 ☐ 48-57 ☐ 58 فأكثر ☐

3-المستوى التعليمي

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4-الحالة العائلية

أعزب(اء) ☐ متزوج(ة) ☐ مطلق(ة) ☐ أرمل(ة) ☐

5-هل لديك أولاد؟ نعم ☐ لا ☐

6-إذا كانت الإجابة **بنعم** كم عددهم؟ 1 -3 ☐ 4-6 ☐ 7 فأكثر ☐

المحور الثاني: طبيعة الاتصالات على مستوى السلطات المحلية

7-ما هي طبيعة الاتصالات التي تحدث على مستوى سلطتكم المحلية؟

اتصال رسمي ☐ اتصال غير رسمي ☐

8-إذا كانت الاتصالات رسمية، ما هي الآليات التي تتم بها؟

.....

.....

9-إذا كانت الاتصالات غير رسمية، ما هي الآليات التي تتم بها؟

.....

.....

10-ما هي الوسائط الاتصالية المستخدمة من طرفكم للتواصل مع المواطنين؟

.....

.....

.....

11- كمسؤولين هل تستمعون إلى انشغالات المواطنين؟ نعم ☐ لا ☐

12-إذا كانت الإجابة بنعم، حول ماذا كانت هذه الانشغالات؟

.....

.....

13-إلى ماذا تصلون في النهاية؟

.....

.....

المحور الثالث: كيفية التخطيط على مستوى السلطات المحلية في اختيار وتنفيذ البرامج الإنمائية المحلية

14-كيف يتم التخطيط للتنمية على مستواكم؟

.....

.....

15-كيف يتم تنفيذ المشاريع الإنمائية المحلية ببلديتكم؟

.....

.....

16-كيف يتم توزيع المشاريع التنموية ببلديتكم؟

.....

.....

17-ما هي مصادر تمويل هذه المشاريع التنموية ببلديتكم؟

.....

.....

18-على أي أساس يتم توزيع هذه المشاريع التنموية؟

.....

.....

19-ما هي المشاكل التي تعترض التنمية ببلديتكم؟

.....

.....

20-ماذا تقترح لإحداث تنمية اجتماعية على مستوى بلديتكم؟

.....

.....

المحور الرابع: مدى تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المجلس الشعبي البلدي

21-هل تقومون بإشراك واستشارة المواطنين عند إعداد المخططات التنموية ببلديتكم؟

نعم ☐ لا ☐

22-إذا كانت الإجابة بنعم، كيف يتم ذلك؟

.....

.....

23-هل هناك لقاءات دورية مع فعالية المجتمع المدني؟ نعم ☐ لا ☐

24-إذا كانت الإجابة بنعم، حول ماذا يتم النقاش في هذه اللقاءات؟

.....

.....

.....

25-هل يوجد تعاون وتنسيق بين السلطة المحلية وتنظيمات المجتمع المحلي في مجال التنمية وتقديم الخدمات العامة؟ نعم ☐ لا ☐

26-إذا كانت الإجابة بنعم، كيف يكون ذلك؟

.....

.....

.....

27-ماذا تقترح لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى بلديتكم؟

.....

.....

.....

تفريغ المقابلة

الجدول رقم (01): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	12	66.66
أنثى	06	33.34
المجموع	18	100

الجدول رقم (02): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة%
37-28	02	11.11
47-38	10	55.55
57-48	06	33.34
58 فأكثر	00	00
المجموع	18	100

الجدول رقم (03): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
ابتدائي	00	00
متوسط	01	5.56
ثانوي	05	27.78
جامعي	12	66.66
المجموع	18	100

الجدول رقم (04): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة العائلية.

الحالة العائلية	التكرار	النسبة%
أعزب(ة)	02	11.11
متزوج(ة)	16	88.89
مطلق(ة)	00	00
أرمل(ة)	00	00
المجموع	18	100

الجدول رقم (05): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأولاد وعددهم.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%
نعم	1-3	03	16.67
	4-6	09	50
	7 فأكثر	01	5.56
	المجموع الجزئي	13	72.23
لا		05	27.77
المجموع الكلي		18	100

الجدول رقم (06): يبين طبيعة الاتصال على مستوى السلطات المحلية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
اتصال رسمي	18	78.26
اتصال غير رسمي	05	21.74
المجموع الكلي للإجابات*	23	100

الجدول رقم (07): يبين آليات الاتصال الرسمي على مستوى السلطات المحلية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
المراسلات	05	23.80
الهاتف	06	28.57
الاجتماعات	03	14.28
الإعلانات	03	14.28
فعالية المجتمع المدني	02	9.52
سجل الشكاوي	02	9.52
المجموع الكلي للإجابات*	21	100

الجدول رقم (08): يبين آليات الاتصال غير الرسمي على مستوى السلطات المحلية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
عن طريق الوساطة	06	33.33
عن طريق أحد الموظفين بالبلدية	08	44.45
عن طريق أحد الأصدقاء	04	22.22
المجموع	18	100

الجدول رقم (09): يبين وسائل تواصل البلدية مع المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
الهاتف	08	26.67
سجل الشكاوي	02	6.67
الرسائل	11	36.66
الشاشة الالكترونية	02	6.67
الإعلانات	04	3.33
الانترنيت	03	10
المجموع الكلي للإجابات *	30	100

الجدول رقم (10): يبين مدى سماع أعضاء السلطات المحلية إلى انشغالات المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	17	94.44
لا	01	5.56
المجموع	18	100

الجدول رقم (11): يبين موضوع انشغالات المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
السكن	10	30.31
الشغل	04	9.09
الطرق	03	12.12
الماء	04	12.12
الغاز	04	12.12
الكهرباء	04	12.12
قنوات الصرف الصحي	04	12.12
المجموع الكلي للإجابات *	33	100

الجدول رقم (12): يبين نتائج السماع لانشغالات المواطنين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
إقناع المواطنين	04	20
اقتراح حلول للتنفيذ	10	50
إرضاء المواطنين	03	15
تلبية حاجيات المواطنين	03	15
المجموع الكلي للإجابات *	20	100

الجدول رقم (13): يبين كيفية التخطيط للتنمية على مستوى البلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
حسب الميزانية المستلمة	06	33.34
عن طريق المصلحة التقنية	02	11.11
عن طريق بطاقات فنية لمشاريع التنمية	04	22.22
من خلال إشراك المواطنين في التخطيط	04	22.22
من حلال استشارة المجتمع المدني ولجان الأحياء	02	11.11
المجموع	18	100

الجدول رقم (14): يبين كيفية تنفيذ المشاريع التنموية على مستوى البلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
إشراك المواطنين في التنفيذ	03	16.67
من خلال مصادر التمويل	05	27.78
حسب الأولويات والإمكانيات المتاحة	04	22.22
إشراك فعاليات المجتمع المدني	06	33.33
المجموع	18	100

الجدول رقم (15): يبين كيفية توزيع المشاريع التنموية على مستوى البلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
وفق وضعية المواطن و احتياجاته	04	22.22
وفق المناطق والكثافة السكانية بها	08	44.45
دراسة الأولويات	04	22.22
وفق مداولات م ش ب	02	11.11
المجموع	18	100

الجدول رقم (16): يبين مصادر تمويل البرامج والمشاريع التنموية على مستوى البلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
ميزانية البلدية	14	37.84
ميزانية الولاية	11	29.73
المخطط البلدي للتنمية	05	13.52
صندوق التضامن للجماعات المحلية	03	8.11
المخطط القطاعي	02	5.40
الأعمال التطوعية	02	5.40
المجموع الكلي للإجابات *	37	100

الجدول رقم (17): يبين الأسس التي يتم عليها توزيع المشاريع التنموية بالبلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
حسب عدد المواطنين	08	44.44
حسب الأولويات الضرورية	05	27.78
حسب التمويل	03	16.67
حسب النقائص الموجودة في المناطق	02	11.11
المجموع	18	100

الجدول رقم (18): يبين المشاكل التي تعترض تنمية المجمع المحلي على مستوى البلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نقص الوعي من طرف المواطنين	05	27.78
نقص التمويل	08	44.44
نقص العقار	04	22.22
غياب البنية التحتية	01	5.56
المجموع	18	100

الجدول رقم (19): يبين بعض الاقتراحات لإحداث التنمية على مستوى المجتمع المحلي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
إشراك المواطنين في التنفيذ	03	10
التوعية الاجتماعية للمواطنين	04	13.33
التعاون والتشاور و الحوار	03	10
الموضوعية والشفافية والعدالة في توزيع المشاريع	05	16.67
زيادة في التمويل	08	26.67
إنشاء مشاريع منتجة	04	13.33
استغلال المساحات الخضراء	03	10
المجموع الكلي للإجابات *	30	100

الجدول رقم (20): يبين مدى إشراك واستشارة المواطنين من طرف السلطات المحلية عند إعداد المخططات التنموية.

الاحتمالات		التكرار	النسبة %
نعم	عن طريق الحوار والتشاور	02	11.11
	عن طريق الاجتماعات	02	11.11
	عن طريق المجتمع المدني	06	33.33
	عن طريق لجان الأحياء	02	11.11
	عن طريق الجمعيات	02	11.11
	عن طريق الدعوة والاستفتاء قبل اقتراح المشاريع	01	5.55
	المجموع الجزئي	15	83.33
لا		03	16.67
المجموع		18	100

الجدول رقم (21): يبين مدى وجود لقاءات دورية مع فعالية المجتمع المدني.

الاحتمالات		التكرار	النسبة %
نعم	حول مشاكل و انشغالات المواطنين	08	44.45
	حول المشاريع التنموية المقترحة	04	22.22
	حول واقع التنمية في بعض المناطق	04	22.22
	المجموع الجزئي	16	88.89
لا		02	11.11
المجموع		18	100

الجدول رقم (22): يبين مدى وجود تعاون وتنسيق بين السلطات المحلية وتنظيمات المجتمع المحلي في مجال التنمية وتقديم الخدمات العامة.

الاحتمالات		التكرار	النسبة %
نعم	عن طريق الجمعيات	03	16.67
	عن طريق ممثلين التجمعات السكانية	03	16.67
	عن عقد لقاءات واجتماعات دورية بين السلطة المحلية وفعالية المجتمع المدني	06	33.33
	المجموع الجزئي	12	66.67
لا		06	33.33
المجموع		18	100

الجدول رقم (23): يبين بعض الاقتراحات لتفعيل تنمية المجتمع المحلي على مستوى البلدية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نوعية المواطنين	10	24.39
الشفافية	04	9.76
الموضوعية	03	7.32
العدل والمساواة	03	7.32
تفعيل لجان الأحياء	05	12.19
تفعيل المجتمع المدني	05	12.19
تشكيل جمعيات تنشط في مجالات مختلفة	05	12.19
إشراك المواطنين	06	14.64
المجموع الكلي للإجابات *	41	100

*يمثل مجموع إجمالي الإجابات المحتملة التي عبرت عنها عينة البحث والمقدرة بـ 18 حالة وقد فضلنا الاحتفاظ بجميع الحالات.